



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

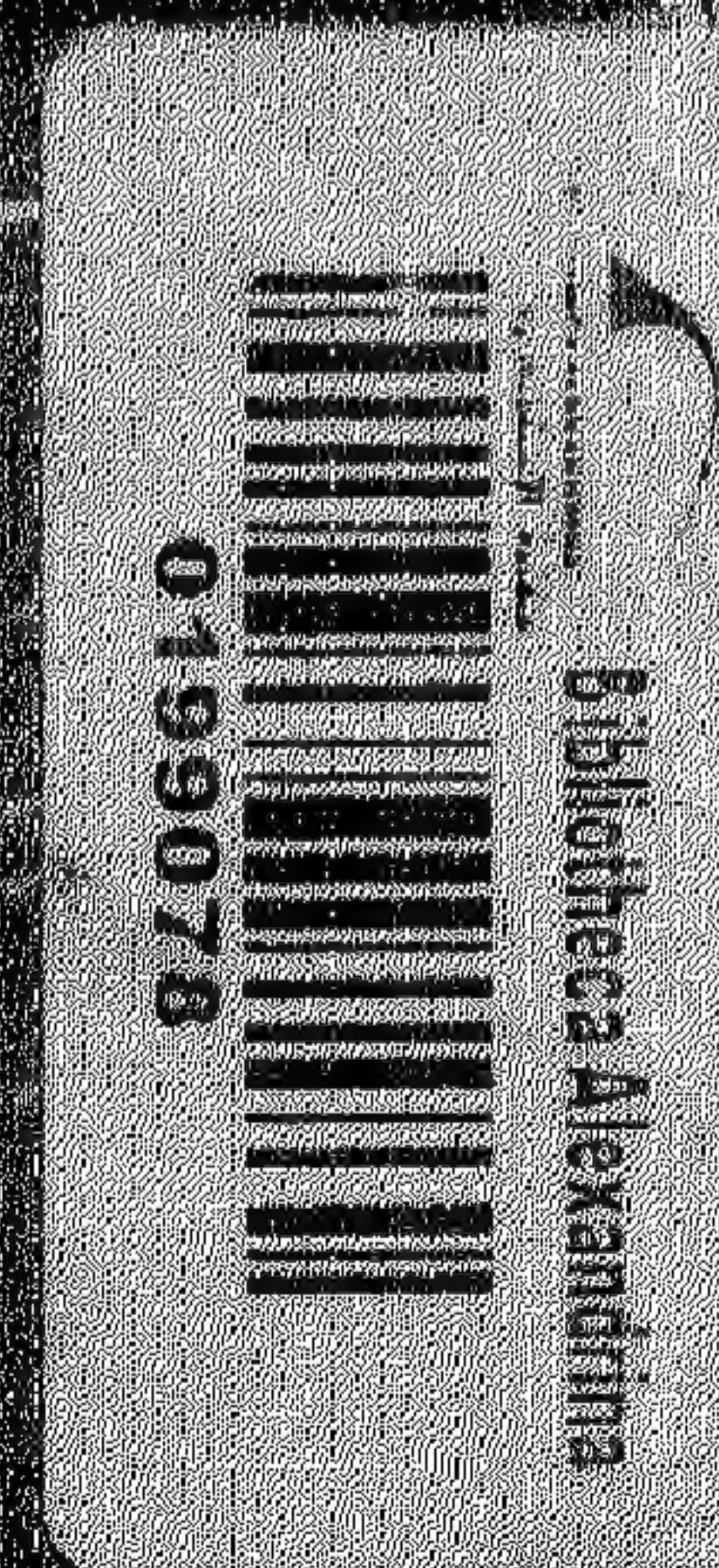
بيان الشعر

تأليف

القائل محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الكندي

الجزء الرابع

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م



اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة
سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

بيان للشعب

تأليف
العالم محمد بن إبراهيم الكندي

الجزء الرابع

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين •

أما بعد فقد انتهى بعون الله وحسن توفيقه القيام بتحقيق ومراجعة
الجزء الرابع من كتاب (بيان الشرع الجامع للأصل والفرع) تأليف العالم
الجليل مرجع العلماء وقائدهم عند العمي ذي الرأي الصائب والنظر
الثاقب أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الكندي النزوي ، المتوفى عام
ثهمان وخمسماية للهجرة النبوية رضى الله عنه وأرضاه ، وكتابه هذا في
اثنين وسبعين جزءاً

ويبحث هذا الجزء تكملة ما بحثه الجزء الثالث الذى
قبله أحكام الولاية والبراءة والوقوف ، وقد خص هذا الجزء بقضية
عظيمة أورثت الفتن والانقسامات فى عمان حوالى سبعمائة عام ،
وانقسموا بسببها الى فرقتين : فرقة نزوانية وفرقة رستاقية ، وقامت
كل واحدة منهما تقدم إماماً وتدعى أن الحق معها ، حتى جمع الله
شملهم ، وظهر لهم صواب الحق فيما قاله الإمام الكدى أبو سعيد
محمد بن سعيد الناعبى ، الذى ألف فى هذه القضية كتاباً سماه الاستقامة ،
ألفه فى رد هذه البدعة التى انتشرت ، وهو من علماء القرن الرابع ، وأصل
القضية أن الامام الصلت بن مالك أحد أئمة القرن الثالث بلغ حد
الزمانة والضعف ، فاقتضى نظر أحد أعلام المصر عزله ، وتقديم امام
غيره ، فوصل الى قرية فرق بجيشه وامامه الذى يريد تقديمه ، فاعتزل
الصلت الامامة وبايع الامام الثانى ، فوقع الخلاف بين العلماء على
أقوال كثيرة تنحصر فى ثلاثة أقوال :

— ٦ —

القول الأول : براءة القائم لانتهاكه حرمة إمام قبله •

والقول الثانى : ولايته لأن الظاهر من أمره أنه قام بحق ، وأن
الصلت اعتزل الامامة برضاه •

والقول الثالث : الوقوف عنهم للاشكال فى أمرهم •

فمن هنا حصل النزاع بين المتولى والمتبرىء حتى جمع الله شمل
أهل عمان بقيام الدولة اليعربية التى طهر الله بها البلاد وأراح بها
العباد والحمد لله رب العالمين •

سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثى

٢ رمضان المعظم سنة ١٤٠٣

١٤ يونية سنة ١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وجدت في كتاب من كتب أبي عبد الله محمد بن زنباع جواباً لأبي سعيد فيما يسع جهله ، وما لا يسع جهله ، وما تقوم به الحجة في ذلك من القول والسماع ، سألت أبا سعيد محمد بن سعيد رضي الله عن الأنبياء كلهم : هل يسع جهل معرفتهم ما سوى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ؟

قال : نعم هكذا عندي •

قلت له : ولا تقوم الحجة من المعبرين على الجاهل بهم كانوا ثقاتاً أو غير ثقات ، كانوا علماء أو غير علماء ؟

قال : لا يبين لي أن يكون عليه أن يشهد كشهادة الحجة ، ولا يعلم كعلم الحجة الا بعلم يؤديه هو الى ذلك من غير لزوم الشهادة ، لأنني اذا ألزمته علم ذلك ، وأجزت له ذلك ، جاز له وعليه أن لو شهدوا بغير نبي أنه نبي كان له يشهد كشهادتهم • وان يشك فيه كان مشركاً وهذا لا يستقيم عندي والله أعلم •

وكما يخرج عندي مخرج الشهادة لا مخرج نقل الشريعة كان بمنزلة الشهادة •

قلت له : فالشريعة أهي الجملة التي على الناس الايمان بها من القول بالايمان — نسخة — الاقرار بها والعمل ، وما كان الحق فيه واحداً أو ما يجري فيه الاختلاف هو من الشريعة أيضاً بين لنا صفة ذلك والفرق فيه ؟

قال : فمعي ان الشريعة على ما قيل هو ما كان من الدين مما يجري فيه النسخ والمنسوخ من الأمر والنهي ، فهذا يجري عليه اسم الشريعة فيما عندي ، والدين واحد لا يختلف في شريعة نبي من الأنبياء ، وهو الاسلام كذلك قال الله تبارك وتعالى فيما أوحى الى نبيه :

(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم) الآية • وقال : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) فالشرعة يلحقها اسم الأعمال وما يجرى فيه الأمر والنهي ، والناسخ والمنسوخ معي ، والسنة المحكمة من ذلك لاحقة بحكم الفرائض في ثبوت الشريعة والاجماع الصحيح ، والموافق للسنة لاحق بحكم الشريعة من ذلك ، والمنصوب من الرأي الموافق للاجماع والسنة والكتاب ، خارج حكمه من الشريعة ، ومشتق من الشريعة ، وان كان لا يسمى شريعة فانه من الشريعة ، وكل هذا ان لم يكن فيه ربح فهو وضعية •

قلت : ما وجب على الناس أن يعلموه ويؤمنوا به من حجة عقولهم ، وخاطر ببالهم ، وسماع آذانهم ، ولا يسعهم الشك فيه بعد أن تنزل بهم أحد هذه المعاني الثلاثة ؟

قال : هو عندي كلما ألزمهم الله علمه من ذلك •

قلت : فما ألزم الله عباده أن يعلموه من دينه ؟

قال : ألزمهم أن يعلموه جملة دينه الذي تعبدتهم الله بعلمه ، هكذا عندي •

قلت له : ما الذي تعبدتهم به من علمه ؟

قال : هو ما خصهم علمه عندي من جميع ذلك كل منه في موضع خصوصه ، ولزوم مخنته •

قلت له : فاذا خصهم ذلك أو شيء منه كان عليهم علمه بأحد ما وصفت لكل من خاطر البال ، وحجة العقل ، والسماع فان لم يعلموه هلكوا ؟

قال : هكذا في جميع ما ألزمهم الله علمه علماً لا لغير معنى العلم •

— ٩ —

قلت له : النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو ما ألزمهم الله علمه ، بأنه محمد ، وأنه رسوله ؟

قال : معى انه قد قيل ذلك اذا بلغوا الى علم ذلك اذا كانوا من أمته ، ومن المعبدین برسالته •

قلت له : فان خطر ببالهم بأن لله رسولا اليهم وخطر ببالهم بأنه محمد أو غير محمد كان عليهم أن يعلموا أنه محمد ، وان شكوا فيه أنه غير محمد هلکوا ؟

قال : لا يبين لى ادراك الأسماء بحجة العقل الا بسماع أو نظر على سبيل العبادة ، ولكنه اذا صح معه معنى الرسالة من حجة العقل لأنها مدركة ، فاذا صح فى عقولهم ما هو مدرك علمه فشكوا فيه هلکوا بعد ما تعبدوا بعلمه •

قلت له : وما الدليل على أن الرسالة مدركة والاسم غير مدرك ، وما الفرق فى ذلك ؟

قال : معى ان الفرق بين ذلك ، لأن الأسماء مختلفة ، والرسالة غير مختلف معناها بغيرها من الرسالات ، لأن المرسل لا يجوز عليه الاختلاف ولا الاشتباه للمرسلين غيره ، فرسالته لا تشبه رسالة غيره ، كما لا يجوز أن يشبه غيره ولا يشبهه غيره ، والمرسلون قد يتشابهون فى الأسماء ، ويتواطئون ، ويختلفون فى أسمائهم من رسل الخالق ، ورسل المخلوقين •

قلت له : فهذا يكون المعبر الواحد الذى يعبر له يقول له : ان هذا الرسول هو محمد بن عبد الله ، هل يكون عليه حجة كان ثقة أو غير ثقة ويلزمه أن يعلمه أنه محمد ؟

قال : معى انه قد قليل ان المعبر له ممن كان حجة عليه ، وأنا ناظر
فى ذلك ، ودينى فيه دين محمد صلى الله عليه وسلم •

قلت له : فاذا رأى شخص النبى محمداً صلى الله عليه وسلم ،
فشك فيه أهو محمد رسول الله الذى هو يؤمن به — نسخة — يؤمن
أم لا ؟ هل يسع جهل ذلك ؟ فاذا آمن بالجملة التى جاء بها النبى
صلى الله عليه وسلم ؟

قال : الله أعلم ولا يبين لى أن الشخص حجة الا بدليل غيره ،
لأن الأشخاص معى تتواطأ وتختلف •

قلت له : فاذا قال له النبى محمد صلى الله عليه وسلم انه النبى
محمد صلى الله عليه وسلم هل يكون قول النبى حجة ولا يسعه الشك
فيه اذا آمن بالجملة التى جاء بها النبى ؟

قال : الله أعلم ومعى أنه اذا كانت قد قامت حجته وصحت رسالته
بما تقوم به الحجة على من عرفها أو جهلها ، أن قوله حجة ، ولا يسعه
الشك فيه •

قلت له : وما علامة صحة رسالته وقيام حجته ؟

قال : الله أعلم ومعى أنه اذا جاء من الآيات بما لا يمكن فيه
للعمامة أن يأتوا بمثله ، وصح ذلك فى أم القرى ، فقد قامت له الحجة
على جميع من شهدوه أو غاب عنه ، اذا بلغه خبر رسالته •

قلت له : اذا كانت قد قامت حجته بما أظهر من الآيات فادعائها غير
النبى أنه هو ، أتى بتلك الآية وادعى النبوة فآمن به هذا هل يكون بذلك
مشركا ؟

قال : فعندى أنه اذا شهد له بذلك كان مشركاً ، لأنه راد لكتاب
الله عندى •

قلت له : فان آمن به على شريطة ، هل يكون بذلك مشركاً ؟

قال : فعندى أنه غير مشرك اذا آمن به اذا كان رسول الله ، فهو عندى اذا لم يعرف أنه خلافة ، ولم يعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه ولا باسمه ، فشك فيه •

قلت له : فاذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم : انه رسول الله فآمن به على شريطة أن كان رسول الله ، هل تراه مسلماً ؟

قال : معى اذا قامت عليه الحجة فلا يسعه الشك ، فان صدقه ولم يشك فيه والا فخفت عليه أن يكون مشركاً •

قلت له : فالإيمان به على شريطة فهو شك ما لم يؤمن به ويصدق به ؟

قال : هكذا عندى فيما أخاف عليه ، الا أن يكون على الحقيقة من إيمانه وتصديقه في قلبه ، ويقول بلسانه هذا ، فأرجو أن يسعه •

قلت له : فان آمن به في قلبه على الحقيقة ، وأظهر بلسانه الإيمان به على الشريطة ، هل يلحقه الشرك في حكم الظاهر ؟

قال : لا آمن عليه ذلك ما لم يصدق به بلسانه اذا ادعى ذلك •

قلت له : فعلم الوعد والوعيد ، والموت والبعث والحساب ، هل تقوم الحجة بهذا من حجة العقل والسمع والخاطر ؟

قال : معى انه قد قيل في ذلك وعلمه من حجة العقل باختلاف ، وأما السمع فلا يبين لى فيه اختلاف اذا سمعه وعرف معناه ، والمراد به أن عليه الإيمان به • قلت له : فبين الخاطر وحجة العقل فرق أم معناه واحدا ؟

قال : معى أن بين معناهما فرق فى الأسماء ، وأما فى المعانى والصفات فلا يبين لى فى ذلك فرق اذا عرف معناه ، والمراد به •

قلت له : فاذا خطر بباله أنه يموت أو لا يموت ، أو يحاسب أو لا يحاسب ، وكذلك يعاقب ويثاب ، أو لا يعاقب عليه أو لا يثاب ، هل يعلم بخاطر باله أنه كذلك ، أم يكون القول فى ذلك مثل القول فى حجة العقل ؟

قال : معى انه كذلك •

قلت له : فان لم يعلم ذلك من خاطر باله وحجة عقله ، على قول من يقول ان عليه أن يعلم ذلك ومات على ذلك أو حى هل تراه هالكاً ؟

قال : معى أنه هالك على قول من يقول بذلك •

قلت له : وعلى قول من يقول انه ليس عليه علم ذلك الا بالسمع يقول انه سالم حتى يسمع ذلك ؟

قال : الله أعلم ولا يبين لى له السلامة ، لأن هذا يخرج عندى من حكم المعانى لا حكم الأسماء ، وليس يبين لى عذر فى جهل معانى ذلك اذا علمها •

قلت له : فأمر الله ونهيه الذى فرضه على عباده تقوم الحجة فيه من خاطر البال ، أو من حجة العقل والسمع ، فمن كان اذا خطر العمل به أو الانتهاء عنه ؟

قال : معى انه قد قيل ان كل ما لا يسعه تركه ولا ركوبه من أمر الله ، فالحجة فيه من جميع المعبرين يلزم فى حين لزوم ذلك ونزول بليته فيه ، ومعى أن حجة العقل اذا قامت مقام السمع من علم ذلك باستحسان الحسن من ذلك ، واستقباح القبيح مثل ما تقوم به حجة السمع أنه لا فرق عندى فى ذلك •

قلت له : فقبل أن يلزم ذلك وتنزل بليته لا تكون الحجة قائمة بلزوم علم ذلك من جميع المعبرين ولا حجة العقل ولا خاطر البال الا في حين نزول بليته ولزومه ؟

قال : معنى انه ان تقدم اليه علم ذلك من أى وجه تقدم اليه قبل لزومه ، فعلمه عليه حجة ، وليس له أن يرجع بعد العلم الى الجهل من أى وجه علم ذلك قال : على معنى ما عندى انه قيل •

قلت له : ويكون سالما حتى يعلم علما لا يشك فيه من أى الوجوه علم ذلك ، واو خطر ذلك بباله أو سمع بذكره ؟

قال : معنى انه سالم ما لم يضيع لازما يقدر على القيام به ، أو يركب مأثما يقدر على الانتهاء عنه ، أو يشك في يقين قد صح معه ، أو يجهل علما قد بان له في جميع ذلك من أى وجه كان من العلم •

قلت له : فاذا حضرت الصلاة ، وهو لا يعلم أن عليه صلاة فقال له يهودى : ان عليك لله صلاة في وقتك هذا ، تقوم وتركع ، وتسجد ولم يعبر له ما يقال فيها هل عاياه أن يفعل ما قال له فيها الذمى والا هلك ان فات الوقت ولم يفعل ؟

قال : معنى انه اذا عبر له ما يفعله ويقدر على معرفته بمعانيه ، ولا عذر له على ما قد قيل أن يقوم بما بلغ اليه علمه من أداء تلك الصلاة الحاضرة •

قلت له : فاذا عبر له الذمى أنه يركع ويسجد ، ولم يعبر له ركعة — نسخة — كم من ركعة ولا كم من سجدة ، وعقل ذلك من الذمى ، هل له أن يصلى ما حسن في عقله ويجزيه ذلك ؟

قال : معنى انه لم يقدر الا على ذلك في وقته أنه ما يلزمه غير ما يقدر عليه في حينه علما أو فعلا ، على حسب ما قيل •

— ١٤ —

قلت له : فان كان يقدر على المعبرين ، الا أنه جهل أن يسأل عن عبارة ذلك ، وصلى كما حسن في عقله ، هل تراه سالما أم لا يسعه جهل ذلك ؟

قال : معى انه لا يسعه ترك ذلك اذا قدر على معبريه له •

قلت له : واذا خطر بباله أنه يصلى صلاة الظهر أربعاً أو ثلاثاً فحسن في عقله أن يصلى ثلاثاً ، هل له أن يصلى كما حسن في عقله أم لا يسعه أن لا يصلى الا أربعاً ؟

قال : معى انه ما لم تقم عليه حجة العلم من أى وجه بعد ذلك ، ولا يدرك ذلك الا باستحسان في عقله أنه يصلى كما حسن في عقله ، وأرجو أنه يجزى له على معنى ما قد قيل •

قلت له : رأييت ان عبر له يهودى أو صبى أنها أربع وحسن في عقله هو أن يصلى ثلاثاً هل له أن يصلى كما حسن في عقله ؟

قال : معى انه ليس له ذلك •

قلت له : فان عبر له اليهودى أو الصبى أنها ثلاث وحسن في عقله هو أن يصلى ركعتين ، هل له أن يصلى كما حسن في عقله ؟

قال : معى انه له ذلك •

قلت له : فان عبر له اليهودى أو الصبى ثلاثاً أو ركعتين ، وحسن في عقله هو أن يصلى ثلاثاً أو أربعاً ، هل له أن يصلى كما حسن في عقله ؟

قال : معى انه له ذلك •

قلت له : فان صلى كما عبر له الصبى أو اليهودى ، وودع ما حسن في عقله ، وفات الوقت بعد أن صلى تراه سالما ؟

قال : معنى انه لا يسلم اذا ترك ما هو أحسن عنده وهو الحق ، لأن المعبر لم يأت بالحجة كاملة ، وعلم العقل قد أتى بالحجة كاملة ، وشهد لها بالاستحسان ، فهو عندي علم يجب عليه علمه اذا وافق الحق ، والذي لا يسعه تركه ، وقال : اذا خطر بباله وحسن في عقله الأفضل كان عليه أن يعمل كما خطر بباله ، ويحسن في عقله فاذا عبر له المعبر الأفضل كان عليه اتباع المعبر .

قلت له : والواحد في هذا من جميع المعبرين اذا أتى الحق أو لم يأت به الا أنه قد أتى بالأفضل منه في جميع ما كان في شريعة دين الله من فعل أو ترك .

قال : معنى انه كذلك انه حجة فيما عبر له من الحق الذي لا يسع تركه ولا ركوبه .

قلت له : فالرجل اذا حان عليه وقت صلاة ، ولا يعرف ما يقال فيها ، ولا كم هي من ركعة ، ولا يقدر على المعبرين الا في موضع اذا ذهب اليهم فاتته الصلاة أعليه أن يصلى كما حسن في عقله أو يذهب اليهم فيتعلم صلاته ، ولو فات الوقت حتى يصليها بعلم ؟

قال : معنى انه يصليها كما حسن في عقله ، ويطلب علمها في حال ما يقدر عليه مما يلزمه علمها ، وعليه عندي الخروج في طلب ذلك اذا قدر على ذلك ، فان خاف فوتها قبل بلوغه الى ذلك صلاحها كما حسن في عقله ، وان حسن في عقله الصواب كان حجة له عندي ، ولم يكن عليه طلب ، ولو كان المعبرون بحضرته اذا أدى ذلك على وجهه .

قلت له : فاذا فات الوقت قبل أن يصل الى المعبرين ، وقد صلى كما حسن في عقله ، هل ينحط عنه فرض الخروج في طلب ذلك والتعليم له ؟

قال : معنى ان الذي يوجب عليه البدل اذا لم يكن وافق الحق

— ١٦ —

لا يعذره في طلب علم ذلك حتى يؤديه على ما يلزمه ، ولعل الذي يعذره
عن البذل لا يلزمه فيما مضى خروج في تعلم له •

قلت له : فالذي لا يلزمه الخروج في التعليم لما مضى ، هل يلزمه
الخروج في التعليم لما يستقبل قبل أن يحين وقته ؟

قال : الى أن يبين لي في ذلك لزوم وجوب قبل لزوم الفرض
وحضور وقته •

قلت له : اذا وصل الى المعبرين ، هل يجب عليه التعليم لما مضى قبل
التعليم لما يستقبل اذا لم يحضر وقته ؟

قال : معنى ان عليه ذلك على قول من يوجبه عليه •

قلت له : وعلى قول من يقول لا بد له لا يلزمه ذلك ؟

اقل : هكذا عندي •

قلت له : فاذا كان قد حضر وقت ما يستقبله ، هل عليه التعليم لما
يستقبل اذا حضر وقته قبل التعليم لما مضى على قول من يلزمه البذل ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فاذا حضر وقت الصلاة ، وهو لا يعرف ما يقال فيها ،
أعليه أن صلى كما حسن في عقله ويتعلم بعد ذلك ، أم يتعلم حتى يعرف ،
ولا يصلى كما حسن في عقله ولو فات الوقت ؟

قال : معنى انه يتعلم ما لم يخف فوت الوقت ، فاذا خاف فوت الوقت
ولم يعلم العلم كله عمل بما علم ، أو كما حسن في عقله من الصواب ان
لم يكن شـيئاً •

— ١٧ —

قلت له : فاذا عرف وقد فات الوقت وقد صلى في الوقت كما حسن في عقله ، هل عليه بدل ؟

قال : معنى انه ان لم يكن وافق العدل فعليه البديل على قوله من يوجب عليه ذلك ، وان كان وافق العدل فلا بدل عليه عندي •

قلت له : فان كان يتعلم فلم يعلم وجهل أن يصلى كما حسن في عقله حتى فات الوقت ، هل تراه سالما ويصلى بعد الوقت اذا علم ؟

قال : فلا يبين لى سلامة اذا ترك العمل بما علم حتى فات الوقت ، وقت العمل اذا كان قد عمل ما يكون به عملا يكون طاعة ، ومؤديا لشيء من الواجب •

قلت له : فاذا لم يفهم في وقت الصلاة ما يقول فيها ، وصلى فيها كما حسن في عقله ، وفات الوقت ، هل ينحط عنه فرض التعليم لما يستقبل حتى يحضر العمل ؟

قال : فأرجو أنه قد قيل ذلك •

قلت له : ولا يزال على هذا دأبه حتى يموت أم انما يجب عليه العلم في وقت العمل وينحط عنه اذا فات ويصلى كما حسن في عقله ويكون سالما ؟

قال : هكذا عندي أنه يخرج على معنى ما قيل •

قلت له : فجميع ما حرم الله ركوبه اذا لم تقم عليه الحجة من جميع المعبرين بحرمة ذلك ، ولا خطر بباله ، ولا حسن في عقله أنه حرام وارتكبه على ذلك ، هل يكون سالما ؟

قال : معنى انه اذا لم يقدر على علم ذلك ولا على المعبرين له ولا خطر بباله في ذلك ما تقوم به الحجة عليه فلا يبين لى هلاكه اذا كان (م ٢ — بيان الشرع ج ٤)

في أصل ما يدين به الدينونة بالسؤال عما يلزمه لخالقه السؤال عند من ترك ركوب محارمه وأداء وجوب لوازمه ولم يقع له في هذا المعنى فرق يوجب عليه اعتقاد السؤال عنه بعينه • عرض على أبي سعيد أسعده الله بعد أملائه صلى الله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم تسليما •

فصل فيما يسع جهله

قال غير المؤلف للكتاب والمضيف اليه :

قد وجدت في آثار المسلمين أن هذا الفن عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم المؤلف لهذا الكتاب ، وفيه نعت مذهب النzwاني •

بسم الله الرحمن الرحيم

الذى عرفت أنه اذا أقر الانسان بالجملة فقد ثبت له جميع دين الله كله ، ويوجد هذا عن أبى سعيد ، وعن أبى الحسن البسيوى ، ويوجد معنى هذا عن أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة فى كتابه الموازنة ، وهو قوله : يقال لهم لم قلت : ان من سمع كلاما بين مختلفين لم يعرف حكمه أنه هالك ، وما حجتكم أن من احتج عليكم ؟

فقال : أليس من أقر بالجملة فقد ثبت له اسم الاسلام باجماع ، فان قلت : نعم ولا بد لكم من ذلك فانظر الى قول أبى محمد هذا ، وان لم يصفه الى نفسه فقد ثبت للمقر بالجملة اسم الايمان فى الاسلام باجماع ، وأنه لا بد لمن خوطب بذلك أن يقر به ، وأنه اجماع .

وقد عرفت أنه اذا أقر المقر بالجملة وبرىء من التهم أنه لا يتدين شىء من أديان أهل الضلال أنه ان صح له الأعمال بالصالحات فى الصالحة جازت ولايته ، وان لم تصح منه الأعمال الصالحة فقال من قال : تجوز ولايته لأنه قد صحت موافقته ولا محنة عليه فى دينه .

وقال من قال : لاتجوز ولايته حتى يصح منه العمل الصالح . وما يصح له فى الحكم السلامة والبراءة من التدين شىء من أديان الضلالات ، هو أن ينزل فى مصر أو فى بلد مسفاة أو غير ذلك من المواضع يدين جميع أهلها بدين المسلمين ، ليس فيهم أحد ممن يتدين بدين أهل الضلالات ، فكل من نزل بأحد هذه المواضع التى دين أهلها دين المسلمين فقد ثبت له فى الحكم دين المسلمين ، وقد صحت موافقته ولا يلزم من أراد ولايته أن يختبره فى تدينه ، وجازت ولايته حتى يعلم منه معصية على قول من يقول : ان بالموافقة تجوز الولاية .

وعلى قول من يقول : حتى يصح له العمل الصالح ، فحتى يصح له ذلك ، وقد يصح له السلامة من التدين بغير هذا مما يطول ذكره ، وقد

عرفت أنه اذا أقر بالحملة فقد ثبت له جميع دين الله كله ، وثبت له الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وثبت له التصديق بوعده الله ووعدته ، وثبت له توحيد الله ، وثبت له ولاية جميع أولياء الله كلهم من الملائكة والنبين والأئمة والرعايا ، والانس والجن وغيرهم من جميع الخلق ، وثبتت له البراءة من جميع أعداء الله كلهم من المشركين والمنافقين وأئمة أعداء الله من المشركين والمنافقين ، الذين حاربوا أنبياء الله ، أو حاربوا أئمة المسلمين المقرين بنبياء الله ، من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وثبت له كل شيء من دين الله مما ذكرته ، ومما لم أذكره .

وكان المقر بالجملة مؤمنا مسلما سعيدا عالما سالما واسعا له جهل جميع دين الله كله ، حتى يتعبده الله بشيء منه ، ثم لا يسعه جهله ، وليس عليه السؤال عن معرفة شيء من دين الله بعينه ما لم يتعبده الله به فيجهله ، الا أنه قد قيل ان عليه أن يعتقد الدينونة بالسؤال عن جميع ما يلزمه الدينونة بالسؤال عنه في دين الله ، أو دين النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، أو دين المسلمين بأي وجه اهتدى الى ذلك ، اذا خطر بقلبه أن يجد من يدلّه .

وقد قيل : ان دين الله كله يرجع الى أصليين : أصل يسعه جهله ، وهو جميع ما لم يتعبده الله به من دينه ، وكل شيء وسعه جهله طرفة عين وسعه جهله الى أن يموت ، فما لم تأت عليه حالة يتعبده الله به فيها من عمل أو علم أو ترك أو وصية أو قول أو غير ذلك ، فاذا أتت عليه حالة تعبد الله به فيها فعليه القيام بما تعبد الله به منه .

وقد قيل : ان دين الله كله راجع الى ثلاثة أصول : علم وعمل وترك ، وعندى أن القائل بهذا يدخل الأقوال والنيات في هذه الثلاثة الأصول ، فالعلم ما تعبد الله عباده بعلمه عند قيام الحجة به كالتوحيد والوعد والوعيد وما أشبه ذلك ، والولاية ، والبراءة والثواب والعقاب والجنة والنار ، فعندى أن ذلك مما تعبد الله عباده بعلمه ، لأنه لو خطر بقلبه أن الله يوالى أولياءه ، أو يعاديهم ، أو يبرأ من أعدائه ، أو يوالىهم

فعليه أن يعلم أن الله يتولى أوليائه ويبرأ من أعدائه ، وهذا أصل واسع يتسع القول فيه ، فاذا بلغه علم شيء مما تقوم به الحجة من العقل مما تعبد الله عباده بعلمه ، وعرف معناه والمراد به فعليه علمه ، وإن لم يعلم معناه ولا المراد به فقد قيل انه يسعه جهله لأنه ليس كل من سمع شيئاً عرف معناه •

وقد يقرأ الانسان القرآن أو يسمع من يقرؤه وفيه أخبار الفجار والأبرار ، والولاية للأبرار ، والبراءة من الفجار ، وعن ذلك من الأحكام ، فما لم يعرف معنى ذلك فقد قيل انه يسعه جهله ، ولو أن عربياً سمع بعض العجم يوحد الله بأصح توحيد ما عرف معنى كلامه إلا أن يكون يعرف تلك اللغة ، ويعرف معنى كلامه ، وقد يوجد في بعض لغات العرب ما يخفى على بعض العرب •

وأما الذي هو عمل من دين الله ، فالصلاة والوضوء والاغتسال من الجنابة وما أشبه ذلك من الأعمال • وأما الذي ترك من دين الله فهو جميع ما عليه تركه مثل الزنى والربا وشرب الخمر وجميع المحرمات • وقد قيل : انه لا يسع جهل الجملة وهي شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن ما جاء به محمد فهو الحق المبين •

وقال من قال من فقهاء المسلمين : انه انما يخرج قول المسلمين هذا في رجلين : أحدهما أن يكون قد علمها وقد مات عليه الحجة بها ، والآخر أن يكون قد جحد بها ولو لم يكن قد علمها ، فهذان لا يسعهما جهلهما ، وأما من لم يباليه علمها ، ولا كان جاحداً بها ، فيسعه جهلها ، ولا يهلك بجهلها لأنه في أصل دينه مقتربها دائن بها وبجميع ما فيها مجملاً ومفسراً ما لم ينقضها بشيء مما يكون به ناقضاً لها بجحدها وبجحد شيء منها ، أو بالشك فيها ، أو في شيء منها بعد علمها ، وقيام الحجة عليه بها ، ولا يجوز غير هذا ، لأنه لا يكون جاهلاً بشيء من دين الله يلحقه اسم

الجهل له ، والمعصية بجهله دون أن تبلغه الدعوة فيه ، وتقوم عليه الحجة به ، وأنه لا يكون جاهلا بها بعينها من لا يقدر على علمها بحال من الحال، لأنه لا يقدر على علم شيء الا بعد بلوغ علمه اليه •

وكما لا يقدر على نظر شيء الا بعد بلوغ نظره اليه ، فكما لا يقدر على سماع شيء الا بعد بلوغ سمعه اليه ، ولأنه لا يقدر على علم ما لا يقدر عليه من العلم ، كما لا يقدر على ما لا يقدر عليه من البصر والسمع ، وكما لا يقدر على ما لا يقدر عليه من العمل •

وقد قيل : ان على الانسان أن يصلى قائما اذا قدر على القيام فان عجز عن القيام فقال من قال : ليس له أن يصلى قاعدا الا أن لا يقدر على القيام ، وقال من قال : ان له أن يصلى قاعدا اذا شق عليه القيام ، وكان لا يتمكن في صلاته اذا قام ، كتمكنه فيها اذا قعد فنقلوه من فرض الى فرض ، وخطوا عنه فرضا من أجل المشقة ، فالقيام في الصلاة مع المشقة أيسر على الانسان من تكليفه ما لا يقدر عليه بحال من الاحوال •

ولا يجوز على العلماء أن يلزموا في مخاطبتهم ، ولا في سيرهم ولا في آثارهم ما لا يجوز في المعقولات ، وما هو معدوم ، وانما معنى قولهم انه لا يسع جهلها من بلغه خبرها ودعوتها ، وقامت عليه حاجتها ، أو جاحد بها فقد هلك تاركها فعليه الخروج من حال الهلاك الى حال السلامة •

وأما من لم يقدر على علمها بحال من الأحوال ، فلا يهلك بجهلها حتى تقوم الحجة عليه بها ، وانما لم يفسر العلماء هذا التفسير لعلمهم أنه لا يجوز غير هذا ، ولعلم من خاطبوه وقبل منهم ذلك أنه انما يسع جهلها من بلغه خبرها أو جحد بها أو شك فيها ، أو في شيء منها ، وانما ألزمنا أنفسنا الاجتهاد في هذا الحرف وتفسيره اذ خشينا أنه قد هلك فيه عامة المتأولين لآثار المسلمين من الضعفاء المجتهدين ، فالله الله م اشرف أهل الاسلام في تأويل الكتاب أو السنة أو الآثار لغير تأويل ذوى الأبصار،

فان هذا عندنا أنه قد تاه فيه كثير من الخلق ، وانما أخاف أن يكون الشيطان قو أعمى قلوب الضعفاء المجتهدين عن اصابة الحق في هذا الوجه ، لأنهم قد يجعلونه أصلا لدينهم وهو كذلك ، الا أنه على وجهه فانظر من أين جاءهم عدو الله من وجه الاجتهاد والتشديد في أصل دينهم ، وليس يجوز في جميع الأشياء الا موافقة الحق في الضيق والسعة .

فان قيل : فمن أين أدركت أنت هذا ؟ وما دليلك عليه وقد مضت الآثار عن ذوى الأبصار في السير ، والجوابات والتقبيد والسماعات بغير تفسير لهذا ، وانما ثبت عنهم أنه لا يسع جهل الجملة ؟

قيل له : من اجماعهم أنه لا يسع جهلها أخذنا هذا عنهم أنه لا يكون جاهلا لها الا بعد علمها ، والا فلا يكون أبدا جاهلا لها في أصل ما تعبد به الله بالجهل الذى يكون جاهلا به ، وكيف يكون جاهلا بشيء مسمى به بعينه ، وأنه عنده لا يعلمه ، ومن قول الله به بعينه عنده لا يعلمه ، ومن قول الله أيضا : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) أى الا طاقتها فيما تعبد بها من دينه ، فصح معنا أنه لا طاقة له الى بلوغ علم شيء من الأشياء الا بمشاهدة علمه له ، وبلوغه اليه بوجه ما يطيق عليه ، والا فخرج الى أن يكلف ما لا يطيقه .

ومن وجه آخر أننا قلنا : انه من كان من المتعبدین في أرض مثل سفالة أو في جزيرة من جزائر البحر لم يبلغه خبر هذه الجملة أنه يسعه جهلها ، واذا بلغه خبرها لم يسعه جهلها ، فلما كان هذا المنقطع في الجزائر والفيافي انما يسعه جهلها اذا لم يعلمها ، واذا علمها لم يسعه جهلها ، لم يكن للجزائر والفيافي والبقاع هاهنا معنى ، وانما المعنى هو علم المتعبد بها وجهلها ، فكل من علمها من المتعبدین كان بأرض منقطعة عن أرض الاسلام ، أو كان بأرض متصلة بالاسلام ، فلا يسعه جهلها .

وكل من لم يعلمها ، ولم يبلغه خبرها ، كان بأرض منقطعة أو متصلة وسعه جهلها ، ولا يلزمه الا علمه هو حيث ما كان من المواضع ، ولا يلزمه علم غيره حيث كان من المواضع فافهم هذا ، وقد قيل : ان أول ما على الانسان معرفة الله ، وأنه لا يكون ذلك الا بعد الاستدلال ، ولا يكلف علم ذلك اضطرارا ، وهذا قول أصحابنا ، وأنكروا على من قال : ان علمه بالله يقع اضطرارا ، فلما كان علم الله عندهم لا يقع اضطرارا ، فكذلك علم الجملة لا يلزم الانسان علمها اضطرارا ، ولا يلزمه علمها الا بعد بلوغ علمها اليه وهي أخفى على المتعبد ، لأنها ألفاظ معروفة مجموعة لا يقدر من لم يعلمها على الاحاطة بها بخاطر قلبه ، الا أن يبلغه الله الى ذلك بهدايته •

وقد قيل : انما تقوم الحجة بالجملة من السماع ، وانها لا تقوم بها الحجة من العقل لأنها أسماء ، أعنى اسم الله تبارك وتعالى واسم رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وأما ما جاء به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فانه يخرج مخرج الصفة ، وانه انما تقوم الحجة من العقول بالصفات كان من صفات الذات ، أو من صفات الفعل — نسخة —
الفعال •

وأما الأسماء فقد قيل انها لا تقوم بها الحجة من العقول وانما تقوم بها الحجة من السماع ، لأنه لا يقدر على معرفتها والفرق بينهما
الا بالسماع •

وقد قيل انه ولو ثبت أن الجملة مما تقوم به الحجة من العقول لكانت كسائر توحيد الله وصفاته من صفات ذاته ، وصفات أفعاله ، والحجة عليه في هذا لا تقوم عليه من عقله بها الا بعد بلوغها اليه ، ومعرفتها ومعرفة معانيها •

وقد قيل ان الانسان عاجز لا يقدر أن يقوم بنفسه عند غيره الا بغيره ، فانه لا يقدر أن يبصر الا ببصر ، والبصر عاجز أن يبصر

م'لا يقدر على بصره من المبصورات الا بآلة هي غيره ، وغير المبصور عاجز أن يبلغ نفسه الى البصر بآلة هي غيره وغير المبصر ، والآلة عاجزة أن تبلغ غير مبصور الى بصر ، وهكذا المخلوقات عاجزات مضورات أن يقمن بأنفسهن عند غيرهن الا بغير الغير ، وانما الذى يقدر على الأشياء بغير الغير هو الله عز وجل سبحانه ، كذلك لا يقدر الانسان على علم شىء الا بآلة تبلغه الى علم ذلك •

وقد قيل ان الانسان ثابت له الايمان والاسلام مذ كان نطفة في ظهر أبيه ، ومذ كان جنينا في بطن أمه مأخوذ عليه الميثاق به ، وقد قال الله عز وجل : (واذا أخذك ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا) فثبت هذا الاقرار ، وهذه الشهادة ، وهذا الميثاق لهم وعليهم ، وقال الله عز وجل : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) ، ثم قال : (ذلك الدين القيم) فكان هذا الخطاب عند من تأوله ، انما هو من الدين ، وأن الانسان مولود على الدين •

وان كان يوجد في بعض تفسير القرآن عن قومنا غير هذا ، فالذى عرفته عن بعض فقهاء المسلمين ما قد ذكرته ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « كل مولود فهو مولود على الفطرة ، أى على الدين هكذا عندي ، وانما يهوداه أبواه وينصره » فوجدت في التأويل أن معنى ذلك أن أولاد اليهود والنصارى وكذلك غيرهم من المشركين يجرى عليهم ما يجرى على آبائهم من الأحكام في الدنيا من النجس ، وقطع الصلاة والسبأ وتركهم على دين آبائهم ، لا يجبرون على الرجوع عن دين آبائهم الى دين الاسلام بعد بلوغهم ، اذا لم يكونوا أقروا بالاسلام بعد بلوغهم ، وأن أولاد أهل الاقرار محكوم عليهم بالاسلام ، ولو لم يقرؤا به بعد بلوغهم ، ولا يقدرّون على تركه ، والدخول في غيره من أديان أهل الشرك ، وبالطهارة ، وغير ذلك من حكم الاسلام •

الا أنه قد اختلف في أولاد المنافقين والمشركين ما كانوا أطفالا فقال من قال : انهم تبع لآبائهم ولاحقون بهم في الآخرة ، كما كانوا لاحقين بهم في أحكام الدنيا ، وأنهم يعذبون كما يعذب آباؤهم ، وضعف من ضعف هذا القول ، وأدخل عليه العلل الكثيرة ، وأكثر الاحتجاج في نقضه .

وقال من قال : انهم يثابون في الآخرة ، لأنه قد أخذ عليهم الميثاق ، وقد أقروا به ، وقد ثبت لهم الاسلام ، ولم يكن منهم في صباهم ما يثبت عليهم به نقض ذلك الميثاق ، لأن القلم مرفوع عنهم ، والتعبد عنهم زائل .

وقال من قال : انهم لا يثابون وانما يكونون ثوابا لأهل الجنة ، كالولدان والحوار .

وقال من قال : بالوقوف عنهم لاختلاف الناس فيهم ، واذا لم يأت فيهم نص أنهم من أهل الجنة أو من أهل النار ، وأما بعد بلوغهم الحلم فقد قيل انهم لا يكونون تبعا لآبائهم في أحكام الآخرة ، وأن أحكام أنفسهم ، وأنهم ان ماتوا بعد بلوغهم قبل أن يعصوا الله بمعصية من تضييع فريضة أو ركوب محرم ، ولو لم يؤدوا لله فريضة اذا لم يتعبدوا بها فهم من أهل الجنة ، لأنهم مولودون على الفطرة ، وليس عليهم فيما بلغهم الله اليه من حال التعبد حجة ، ولم تكن منهم معصية فيعاقبوا بها ، ولا ضيعوا فريضة فيعاقبوا بذلك .

وقد يوجد عن بعض فقهاء المسلمين أن كل مولود من جميع المتعبدین من الانس والجن ، فهو مولود على الاسلام والايمان ، وأن الاسلام والايمان ثابت لهم ، وأن الله قد أخذ عليه الميثاق بذلك ، وقد ثبت له وعليه ذلك الميثاق ، وقد ثبت له جميع دين الله كله كان هذا المولود من أولاد أهل الاقرار ، أو من أولاد المشركين كان بأرض الاسلام ، أو بأرض الشرك ، كان بالصين أو بأقصى المشرقين ، أو عند يأجوج ومأجوج أو أقصى المغربين كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بعمان أو بغير ذلك

من قرى الاسلام كان في بعض الجزائر المنقطعة والفيافي ، أو الأرض المتصلة بالاسلام ، فكل ذلك سواء ، فكل شيء تعبد الله به من دينه من جملة أو توحيد أو وعد أو وعيد ، وصلاة أو زكاة أو غسل من جنابة أو غير ذلك من جميع الأعمال ، أو ترك شيء من جميع المحرمات كلها ، فعليه القيام بما تعبد الله به وأقام عليه الحجة به من حيث ما كان من جميع المواضع التي عدت بها أو غيرها .

فان تعبد الله سبحانه بشيء مما تقوم به عليه الحجة من عقله ، فعليه القيام بما تعبد به ، فان جهله هلك كان في جزيرة أو فلاة أو أرض منقطعة ، أو أرض اسلام لا عذر له ، وان تعبد الله بشيء من العمل أو أقام عليه الحجة به فعليه القيام بما تعبد به ، فان جهل شيئاً من ذلك ، وكان له وقت يفوت وينقضى فعليه أن يسأل من بحضرته من المعبرين ، فان لم يكن منهم أحد بحضرته فعليه أن يخرج في طلب علم ما جهل منه اذا قدر ، وسواء كان هذا المتعبد بأرض الاسلام أو بأرض الشرك ، لا يختلف أحكامه فيما تعبد الله به ، اذا قامت عليه الحجة به ، فالمعذور معذور حيث كان من المواضع ، ومن لم يكن معذورا فهو غير معذور حيث ما كان ، فأحكام المتعبدين كلهم سواء في دين الله ، ولو اختلف مواضعهم اذا اتفقت منازلهم في دين الله ، ولا فرق بينهم في ذلك ، فأحكام المتعبدين سواء حيث كان من المواضع فكل شيء يسعه جهله من دين الله فهو واسع له جهله ، وكل شيء لا يسعه جهله من دين الله فلا يسعه جهله في أى المواضع والبلدان كان هذا المتعبد ، وانما اشترط من اشترط من المسلمين فيما يقع في نفسى اذا كان هذا الانسان المتعبد في المواضع المنقطعة عن الاسلام كالجزائر والفيافي .

اذ في غالب الظنون والتعارف أن الاخبار بدين الله لا تصل اليه ، وأن الحجج التي ينقطع بها عذره لا تبلغه ، والمتصل بأرض الاسلام تبلغه الاخبار والحجج ، وهذا في التعارف وغالب الظنون ، وأما في

حقيقات الأحكام فأحكام المتعبد سواء في أى المواضع كان لا تختلف أحكامه فيما تعبد به الله به ، ولا تختلف أحكامه وأحكام غيره في دين الله الا اذا اختلفت منازلهم في دين الله ، فأحكامها متفقة ، ولا أعلم في ذلك اختلافًا •

فان قامت على هذا المولود حجة بعلم الجملة فلا يسعه جهلها حيث ما كان من المواضع ، فان كان قد جحد بها فعليه الاقرار بها بلسانه ، وان كان قد جحد بشيء منها فعليه الاقرار بما جحد به منها ، وان لم يكن قد جحد بشيء منها ولم يكن قد جحد بها •

فقال من قال : ليس عليه الاقرار بها بلسانه ، وانما عليه الاقرار بها بقلبه ، والتصديق بها بقلبه ، لأن الاقرار باللسان راجع الى اقرار القلب والاقرار بالقلب هو الأصل ، وفي ذلك احتجاج كثير •

وقال من قال : لا بد من الاقرار بها بلسانه والشهادة بها بلسانه ويجزيه الاقرار بها مرة واحدة •

وقال من قال : عليه الاقرار بها كل ما سمع بذكرها ، أو خطرت بباله أو تأدى اليه علمها هكذا عندي أنه يخرج معنى ما وجدت ، وأما سائر تفسير الجملة من التوحيد ، واثبات الوعد والوعيد ، فلا نعلم أن حدا يلزم في ذلك الاقرار باللسان ، وليس عليه في ذلك الا التصديق والعلم والايمان بالقلب ، ومن هذا الاجماع جاز القول في الجملة أنه يجري فيها الايمان والتصديق ، لأنه منها ، ولا حق بها هكذا قيل •

وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والاستغفار للمؤمنين والبراءة من الظالمين ، وأشباه هذا فمعنى أنه قد قيل فيه مثل ما قيل في الجملة عند لزومه ، وقيام الحجة به أن العلم له والشهادة به والاعتقاد له بالقلب دون قول ذلك باللسان كاف •

وقال من قال : لابد من قول ذلك باللسان اذا وجب عليه ذلك ،
وقامت به الحجة ويجزيه في ذلك المرة الواحدة •

وقال من قال : كلما خطر بباله أو سمع بذكره ، أو تأدى اليه علمه ،
فعليه قول ذلك كما كان عليه قول ذلك في الجملة عند لزومها ، واذا لم
يبلغ هذا المولود خبر الجملة اذا كان بأرض منقطعة من الجزائر والفيافي،
فقد قيل انه يسعه جهلها حتى يبلغه خبرها ، ولا أعلم أنى وجدت في هذا
اختلافا ، فلأجل هذا الاجماع قيل أيضا انه يسع جهلها من لم يبلغه
خبرها ، ولو كان بأرض الاسلام ، لأنه كما لم يقدر المولود الذي بالأرض
المنقطعة من الجزائر والفيافي على علمها اذا لم يبلغه خبر علمها ، كذلك
هذا المولود الذي بالأرض المتصلة بالاسلام لا يقدر على علمها ، فهذان
المولودان سواء في أحكام الجملة اذا لم يبلغهما خبرها لم يسعهما جهلها ،
وقامت عليهما الحجة بعلمها ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، واذا عدما خبرها
ولم يبلغهما خبرها وسعهما جهلها ، واذا بلغ خبرها المنقطع في الجزائر
والفيافي ، ولم يبلغ الذي متصل بأرض الاسلام خبرها ، فعلى المنقطع في
الجزائر والفيافي علمها ، ولا يسعه جهلها ، وليس على الذي متصل بأرض
الاسلام علمها ويسعه جهلها •

واذا بلغ المتصل بأرض الاسلام خبرها ، ولم يبلغ المنقطع
في الجزائر والفيافي خبرها ، فعلى المتصل علمها ولا يسعه جهلها ، وليس
على المنقطع في الجزائر والفيافي علمها ، ولا الذي في الفيافي ويسعه
جهلها ، وهكذا العدل والانصاف أن يكون المتعبدون من جميع المولودين في
أحكام دين الله بالسواء ، اذا استوت منازلهم في دين الله ، ولا يفرق
بينهم فيما قد اجتمعوا فيه ، ولا معنى للبقياع ولا للأرض المنقطعة ،
ولا المتصلة ، فكلما وسع المنقطع جهلها اذا لم يبلغه خبرها ، ولم يلزمه

علم غيره من علم الجملة ، فكذلك يسع المتصل بأرض الاسلام جهلها اذا لم يبلغه ، ولا يلزمه علم غيره ممن علمها ، وكما لا يسع المنقطع في الجزائر والفيافي جهلها اذا بلغه علمها ، فكذلك لا يسع المتصل بأرض الاسلام جهلها اذا بلغه علمها .

وأحكام هذا المولود المنقطع في الجزائر في جميع ما يسع جهله ، وفي جميع ما لا يسع جهله ، من دين الله ، وفي جميع دين الله كله كأحكام المتصل بأرض الاسلام ، ولو كان هذا المولود خلف جبل قاف مثلاً ، ثم أقام الله عليه الحجة بأي الحجج شاء ، بوجوب شيء عليه في مس دين الله من صلاة أو وضوء أو غسل جنابة أو غير ذلك من جميع دينه ، قبل أن يبلغه علم الجملة لكان عليه القيام بما تعبد به الله به من دينه ، ولا يسعه جهله ، وكان واسعاً له جهل الجملة اذا لم يبلغ اليه علمها ، ولو أن الله تعبد الذي خلف جبل قاف بفريضة ، ولم يتعبد بها غيره من أهل مكة ، أو نزوى أو غير ذلك من بلدان الاسلام لكان على الذي خلف جبل قاف القيام بما تعبد به الله به ، ولم يكن على من لم يتعبد به الله بها القيام بها ووسعه جهلها ، وأرجو أن كثيراً في زماننا هذا ممن هو بنزوى التي قيل انها بيضة الاسلام وغيرها أيضاً من قرى عمان وسائر الأمصار من العوام من الرجال والنساء والعبيد والبدو والحضر ممن محكوم له بحكم الاسلام من المذابحة والموارثة والذبائح والطهارات .

لو سئل عن الجملة ما عرف ألفاظها ولا أحسن عبادتها ، ولو سئلوا عن الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم لأقروا بهما ، وقد قيل انه اذا الانسان أقر بالله وبرسوله ، وبما جاء به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، فقد ثبتت له الجملة ، فثبتت لهم الجملة عندي ، وهم لا يعرفونها وقد قيل انه لا يلزم أن يدعو أهل القبلة الى الاقرار بالجملة الا من طريق الفضيلة والاحتياط ، فقد يوجد في الآثار ما يدل على ذلك .

فأما من طريق اللزوم فقد قيل لا يلزم ذلك ، وانما كان يدعو النبي صلى الله عليه وسلم المشركين الى الجملة اذ كانوا جاحدين لها ، فكانوا

يعبدون الأصنام ويكذبون بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به ،
وأما من كان يشهد بأنه لا اله الا الله ، وبالنبي صلى الله عليه وسلم في
صلاته ، ويسمع دعاء المؤمنين في المؤذنين بالتوحيد ، ويكثر ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم والتصديق له ، فعندى أنهم مقرون بهذا في
الجملة .

وقد يوجد في آثار أصحابنا فاذا ثبت العبد الايمان بالله وبرسوله
صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به رسوله من ربه ، فقد ثبت له الايمان
بجميع ما ألزمه الله الايمان به والدينونة بجميع ما ألزمه الله الدينونة به،
والولاية لجميع ما ألزمه الله ولايته ، والعداوة لجميع ما ألزمه الله عداوته ،
والعلم ما ألزمه الله علمه ، والعمل بجميع ما ألزمه الله العمل به ، والانتفاء
ما ألزمه الله الانتفاء عنه ، وكل هذا ثابت في دين الله تبارك وتعالى في
الحكم ، كثبوته لمن عمل به ، وقال به ، وآمن به ، ووالى وتبرأ ، وعمل
وصدق ، وانتهى ما لم يخصه شيء من ذلك بعينه ، وتنزل به بليته ،
وتقوم عليه به حجته ، فضيع من ذلك لازما من قول أو عمل أو نية .

واذا آمن بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وصدق به ، فقد
آمن وصدق بجميع ما عليه أن يؤمن به ، ويصدق به من كتب الله
وأنبيائه ورسله وملائكته ، وجميع ما عليه الايمان به ، واذا آمن بالله
ورسوله ، وبما جاء به رسوله وملائكته ورسله ، وجميع ما جاء به
رسوله ، فقد ثبت له جميع دين الله كله ، ولو كان لا يثبت له جميع دين
الله كله اذا أقر بالجملة حتى يقر ، ويعلم بكل شيء من دين الله بعينه من
توحيد ووعد ووعد ، وغير ذلك مما تقوم به الحجة من العقل أو صلاة
أو زكاة أو صيام أو وضوء ، وغير ذلك من جميع فرائض الله وأوامره
ونواهيه من ترك الزنى والربا والكبائر وغير ذلك من المحرمات ، ومن جميع

معاصيه مما تقوم به الحجة من السماع ، لكان ذلك مما لا يقدر عليه ، ولا يطيقه ، ولكان اذا لم يطق ذلك مضيعا لدين الله ، وتاركا له ، واذا كان ذلك كذلك كان عاصيا لله ، لعله هالكا كذلك عندي ، وانما يسلم الانسان من المعصية عندي اذا ثبت له دين الله .

وقد قيل أيضا : ان كل مولود وناشئ في جميع الأقطار من البر والبحار ، والمسافى والأمصار ، من أولاد أهل الشرك أو أهل الاقرار ، من أهل الحرب أو أهل الذمة أو أهل النفاق ، أو الأبرار الأخيار من جميع الثقلين ، لا فرق بينهم في دين الله ، في بقعة دون بقعة ، ولا أرض دون أرض ، ولا مولود دون مولود ، فكل واحد منهم انما يلزمه حكم ما خصه من جميع أحكام دين الله تبارك وتعالى من جميع ما بلغت اليه دعوته ، وقامت به عليه حجته ، مما تعبد به الله ، ومعذور عما سوى ذلك ، وثابت له معنا على هذه الحال التوحيد والاقرار والايمان والتصديق والولاية ، وأنه مقر بالجملة في أصل ما تعبد به الله به ، ومقر بجميع ما فيها من دين الله تبارك وتعالى من الايمان بالله وملائكته ، وكتبه ورسله ، وجنته وناره والبعث والحساب ، وجميع تفسير توحيد الله بحقه ، وصدقه وبجميع ما يسع جهله من دين الله ، وما لا يسع جهله ، ومؤديا لجديع اللوازم منتهيا عن جميع المحارم ، ولو لم يبلغه من جميع ذلك دعوة ، ولا قامت عليه في شيء منه بعينه حجة ، ولا نزلت به منه بلية .

فأى حجج الله في شيء من دينه نزلت به بليته كان متعبدا في ذلك بما يلزمه فيه بعينه من الجملة ، أو تفسيرها من التوحيد ، أو الوعد أو الوعيد ، أو من الفرائض واللوازم ، أو من المحارم والمآثم ، فان قام بذلك الذي تعبد به الله به من دينه ، من قول أو عمل ، أو نية أو علم توحيد ، أو وعد أو وعيد ، أو ترك محارم أو غير ذلك من دين الله ، كان مطيعا لله ، وسالما في دين الله ، وكان على حالته المتقدمة .

وان ضيع ذلك ، ولم يقم بما تعبد به الله به ، بطل عنه حكم ما كان ثابتا له ، وزال عنه ، فان كان ذلك الذي ضيعه ولم يقم به مؤديا له الى

شرك كان مشركا ، وان كان مؤديا له الى نفاق كان منافقا ، وانما يخصه حكم ما ركب ، وأحدث من شرك أو نفاق ، وقيل : ان احكام الكفر كلها راجعة الى اسمين : شرك ونفاق ، ولا يجوز أن يسمى المشرك منافقا ، ولا المنافق مشركا ، لأن حكم المشرك وحكم المنافق من أهل القبلة تختلف في أشياء ، فمن أجل اختلاف حكمها أفرد كل واحد منهما باسم ، ولم يجز الجمع بينهما في هذين الاسمين •

فان تاب هذا الذي ضيع ما تعبده الله به رجع الى حالته التي كان عليها قبل تضييعه له ، وهذا المولود الناشئ ثابت به دين الله ، حتمل ما ثبت دين الله لمن أقر بالجملة ، وعليه في حالته هذه في أداء اللوازم والانتفاء عن المحارم وصحة التوحيد واتبات الوعد والوعيد مثل ما عليه ان لو كان قد تقدم اليه حكم الجملة فامن بها ، وأقر بها •

ولهذا المولود مثل ما لجميع المؤمنين والمقربين من ثبوت ما عمل من طاعة الله ، والثواب عليه ، ووزر ما أتى من معاصي الله على وجه ما يلزم الحجة فيه ، وتنزل به بليته ، ولا فرق بينه وبينهم في شيء من الأشياء ، ولا حال من الحال ، فاذا تعبده الله بشيء من الأعمال التي يفوت وقتها ، وينقضي مثل الصلاة والاغتسال من الجنابة ، كان عليه القيام بما تعبده الله به ، وتأديته على وجهه ان عرف ذلك ، وان جهل شيئا من ذلك مالا يتم عمل ذلك الذي تعبده الله الا به ، أو جهله كله كان عليه الطلب لعلم ما جهل ، والسؤال عما جهله ، فان كان أخذ بحضرته من المعبرين سألته عن ذلك ، فاذا عبر له الحق من ذلك كان عليه قبول ما عبر له وتأديته ، وسواء كان المعبر له من العلماء أو الضعفاء أو المشركين أو المنافقين أو الصبيان ، فهم من أهل الذكر في ذلك ، وقد قال الله عز وجل : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) •

فهؤلاء أهل الذكر في هذه العبارة اذا عبروا الحق ، وقالوا به ، ولو (م ٣ — بيان الشرع ج ٤)

أنهم خالفوا الحق ما كان قولهم حجة ، ولو كانوا من العلماء لأنهم في هذا الموضع من السفهاء الكاذبين على الله •

وقد يوجد عن محبوب : لو أن قوما وصلوا ذات عرق فأتاهم أعرابي جاف في موضع ، أرجو أنه قال : يبول على عقبه فقال لهم : هذه ذات عرق لكن عليهم أن يحرّموا بالحج ، فجعل محبوب هذا الأعرابي الجاف فيما عبره من الحق حجة على من وجب عليه الاحرام ، وجعله من أهل الذكر في هذا الموضع ، وممن أمر الله بسؤاله وجعله هاهنا حجة من حجج الله في دينه ، وأقل ما يكون من حجة المحق أنه لا يجوز أن يخطئ فيما قاله ، ولا يضل ، ولا يرد عليه قوله ، فقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بأهل الأمانة ، كانوا من العلماء أو الضعفاء من المسلمين أو من ثقات قومنا إذا كانوا موافقين المسلمين في ذلك ، ولا تقوم من متهم ولا خائن حجة ، و (ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) •

ويوجد عن أبي محمد ، أرجو أنه ابن بركة ، أن علم ذلك يقع له بسؤال المسلمين ، وعليه قبول ذلك منهم فيما أخبروه به ، وأسندوه له من السنن المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة المتقدمين ، قال الله تبارك وتعالى : (فاسألوا أهل الذكر) فلما أمرنا بذلك دلنا على قبول خبره ، وأن خبر الثقة يوجب العمل به تقليدا له ، ولا يفيد علما لقول الله عز وجل : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فلما أمرنا بالبيان مع خبر الفاسق ، دلنا بأن السؤال عنا موضوع عند خبر الصادق ، ووجوب قبول خبر الثقة تقليدا له ، وثقة به ، لأن خبره علم على الحقيقة ، لأن علم الحقيقة لا يوصل اليه ، والذي عرفته من قول غيره أن عبارة الثقة والصادق والعالم انما يكون حجة فيما وافق فيه دين الله من عبادته ، فان خالف دين الله لم يجز قبول ذلك منه والله أعلم •

فان لم يكن أحد بحضرته من المعبرين أداه على ما حسن في عقله ، وعليه الخروج في طلب علم ما جهل من ذلك اذا قدر على الخروج ، والسؤال عما جهله منه ، وكذلك جميع ما يلزمه الانتهاء عنه من المحارم ،

فان ركبها وهو يقدر على معرفة حرمتها ممن حضره من المعبرين يعلم أو جهل فلا عذر له ، وهو هالك ، وان لم يقدر على من يعبر له ذلك فاعتقد السؤال عن جميع ما يلزمه من ذلك ، وبذل الجهود في طلب ذلك بما بلغ اليه قدرته ممن حضر معه أو غاب عنه ممن يرجو يجد أنه يبلغ عنده الى علم ذلك ، فقد قيل : انه غير هالك .

والسائل في مثل هذا سالم ، والشاك هالك ، وأما ما لم يرتكب شيئاً من المحارم ، ولا ضيع شيئاً من اللوازم على حسب ما وصفنا وهو عالم، أو يترك السؤال للعالم أو يترك اعتقاد السؤال ، اذا لم يقدر على العالم فهو معنا فيما قد قيل في جميع ذلك سالم ، ولو مات بعد عمر طويل على ذلك .

وأما ما لم يتعبده الله بشيء من دينه ، ويجب عليه فيه السؤال ، فليس عليه فيه سؤال عن شيء بعينه ، ولا يجوز لأحد أن يلزمه السؤال عنه ، ولو كان اذا سأل عنه نفعه سؤاله كما أنه لا يجوز لأحد أن يلزمه عمل شيء من الطاعات التي لا يلزمه ، ولو علمها لنفعه علمه لها ، ومن ألزم أحدا ما لا يلزمه فهو كمن حط عنه ما يلزمه .

ولكن قد قيل ان عليه أن يعتقد السؤال في الجملة عن جميع ما يلزمه من دين الله ، أو دين خالقه ، أو دين محدثه ، أو عبادة خالقه ، أو عبادة أو رضا خالقه ، فأى شيء من الأشياء التي يستدل بها ما قد هداه الله اليه من معرفته ، فعليه اعتقاد السؤال عن جملة ما يلزمه اذا اهتدى الى ذلك ، لأنه لا يستطيع ولا يصل الى رضا خالقه أو عبادة خالقه إلا بطلب ذلك من غيره ، ممن هو مثله من المتعبددين ممن يدرك عقله فيما اهتدى اليه أنه يدرك رضا خالقه مما جهل منه من عنده ، أو يدرك رضا خالقه مما جهل منه من عنده ، أو يدرك معرفته منه .

وأما ما كان يسعه جهله مما تقوم به الحجة من السماع فقال من قال : ان الحجة تقوم بذلك بعالم أو عبره ، وقال من قال : لا تقوم

الحجة في ذلك إلا بعالمين ، وقال من قال : لا تقوم الحجة في ذلك إلا بأربعة ، وقال من قال : لا تقوم الحجة في ذلك إلا بمن تقوم به حجة الشهرة ، ولا يجوز عليهم الغلط من الخمسة الى العشرة •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك إلا حتى يعلمه هو كما علمته العلماء ، ويتضح له علمه كما اتضح للعلماء علمه ، ويسعه الشك في ذلك ، وما لم تقم عيه الحجة في ذلك التي ينقطع بها عذره فواسع له الوقوف فيه ، والشك فيه ، فإذا علمه واتضح له علمه ، وانشرح له صدره وبان له صوابه ، ونزل بمنزلة ينقطع بها عذره لم يسعه الشك فيه ، فان شك فيه فوقف كان وقوفه وقوف شك لا يجوز •

وكذلك ان وقف عن ذلك الشيء الذي اختلف في قيام الحجة عليه فيه كان له الوقوف عن علم ما عبروا له ، ولم يكن هذا وقوف شك في قول من لا يجعلهم حجة عليه ، وفي قول من يجعلهم حجة عليهم في أحد الأقاويل ، فيكون وقوفه عن علم ذلك وقوف شك لا يجوز •

وأما ان وقف عن العلماء ولو كان لا تقوم عليه بتغيرهم حجة فقد قيل : انه لا يسعه ذلك ، فان ذلك وقوف شك لا يجوز ، وكل وقوف لا يجوز في دين الله مما قد اختلفوا فيه بالرأى ، فليس ذلك وقوف شك مما يجمع المسلمون على هلاك واقفه ، وكل وقوف كان جائزا مما ليس فيه اختلاف عند المسلمين ، فذلك وقوف جائز ، وهو وقوف السلامة •

وقد قيل : انه اذا وقف عن المحدث ، ووقف عن من تولاه ، ووقف عن من برىء منه ، ولم يتول إلا من وقف كوقوفه ، فقد قيل : ان هذا وقوف شك لا يجوز ، لأن هذا المحدث الذي قد شك في حدثه ووقف عنه فهو أنه اما معصية لله ، فالبراءة منه واجبة ، أو يكون غير معصية فولايته جائزه ، فاذا شك فيه ، وفي متوليه ، وفي المتبرىء ، ووقف عنهم فقد أسقط فرض الولاية والبراءة ، وقد قيل ان هذا وقوف الشعبيية الذي أنكره عليهم المسلمون •

وأما إذا كان حدث المحدث مشكلا كالمقتل والقتل ، والمتضادين والمتبرئين من بعضهم بعض ، والقاتل للولى أو لمن يقف عنه من أهل القبلة ، أو ممن يبرأ منه من أهل القبلة ، أو من اليهود أو من النصارى ، وجميع من لا يجوز قتله ، وقتله يحرم على الإطلاق إلا حتى يصح منه ما يجب عليه القتل به ، فكل هذا عندى أنه مما قد اختلف فيه بالرأى فقال من قال : تجوز البراءة منهم ومن القاتل ، لأن دماءهم محرمة حتى يصح حلالها وقال من قال : تجوز ولايتهم ، وولاية القاتل لمن كان يتولاهم منا قبل ذلك حتى يعلم أنه قتلهم بغير حق ، وقال من قال : يقف عنهم وعن القاتل لاشكال أمرهم ، ويجوز للمواقف أن يتولى المتولى والمتبرىء من أوليائه حتى يصح باطل أوليائه .

فان وقف عن المتولى والمتبرىء ، ولم يتول الأمر وقف كوقوفه فهذا وقوف شك عندى لا يجوز ، وكلما أشبه هذا فهو مثله ، وليس يجب على الواقف اذا وقف الوقوف الذى يجوز له فيهم السؤال ، واذا وقف وقوف الشك الذى لا يجوز له فعليه التوبة من ذلك والسؤال عما يلزمه فى ذلك ان لم يتب ، وجهل ما يلزمه .

فان لم يكن أحد بحضرته من المعبرين فعليه الخروج اذا قدر عليه ، ليسأل عما جهل من ذلك ، وكل فريضة لزمه العمل بها مما يفوت وقتها بجهل العمل ، ولم يعرف كفيته أو جهل شيئا منه ، فعليه سؤال من حضرته من المعبرين ، فان لم يجد بحضرته أحدا من المعبرين فعليه الخروج فى طلب علم ما جهله من علمها مما لا يتم إلا به ، والدينونة بالسؤال عن ذلك ، وكل شئ ركب من المحرمات مما تقوم به الحجة عليه من السماع مما يكون هالكا بركوبه مقيما عليه غير متنقل عنه ، فعليه السؤال لمن حضره من المعبرين .

والخروج فى طلب علم ما جهله مما قد حل به محل الهلاك ، فيخرج مما قد هلك به ، وكل محرم ركب مما تقوم عليه الحجة فيه من عقله فى

الإجماع كالشك في شيء من توحيد الله ووعدده ووعيده الذي لا يجوز
الشك فيه في الاجماع أو الجحد لذلك فليس عليه في ذلك سؤال ،
لأن الحجة قد قامت عليه من عقله بذلك ، فعليه أن يعلم الحق في ذلك ،
غير أنه يؤمر بالسؤال عن ذلك ، وأما الزام فلا يجوز لأحد أن يلزمه
ذلك على ما عرفت ، ولو كان اذا سأل نفعه سؤاله لأنه ليس كل شيء
ينفع السائل اذا سأل ، ولم يكن لازما له جاز أن يلزم أباه ، كما انه
ليس لأحد أن يلزمه عمل طاعة ينفعه ان عملها اذا كانت غير لازمة له ،
وانما يلزمه الدينونة بالسؤال فيما تقوم به الحجة من السماع فيما
يلزمه فيه السؤال ♦

والخروج في طلب علم ذلك ، لأنه ترك السؤال له كان هالكا ، وان
دان بالسؤال كان سالما فهذا هو موضع لزوم السؤال له ، وأما ما كان
هالكا ان سأل ، وهالكا ان ترك السؤال وقد انقطع عذره فيه ، وقامت
عليه الحجة به من عقله ، ولا يجوز لأحد أن يلزمه فيه السؤال هكذا
عندى أنه قليل ♦

وأما من لم يعلم منه ما يستحق به الولاية ولا البراءة ، وجهل
أمره من جميع الثقلين من الجن والانس ، فالوقوف هاهنا وقوف دين
ولا يلزمه فيه سؤال ، فان علم منه ركوب كبيرة فان علم حكمها برىء
من ركبها ، وان جهلها فلم يدر أنها طاعة ولا معصية ولا كبيرة ولا غير
كبيرة ، فقد قيل انه يسعه جهل معرفة ذلك ، وليس عليه سؤال في ذلك
كان مستحلا أو محرما ♦

وقال من قال : ان عليه السؤال في ذلك ، لأن هذا الراكب لهذه
الكبيرة كان قبل ركوبها جاهلا بجميع أمره ، ثم أحدث حدثا فصار
أمره معه معلوما ، وليس المعلوم أمره كالمجهول أمره ، وقد تعبد هذا
العالم بأمره بعبادات فيه لو علم الحكم فيها منها ، أن لو علم الحكم
فيها لبرىء منه ♦

ومنها أنه لو عمل الأعمال الصالحة التي يجوز لمن لم يعلم بمعصية ولايته إلا بعد التوبة منها ، فلأجل العلل الداخلة فيه قال من قال : ان عليه السؤال في ذلك ، وقال من قال : ان عليه اعتقاد السؤال في كل ما لزمه من ولاية أو براءة ، فجهلها كان قبل ذلك تبرأ من لزمته ولايته ، أو يتولى من لزمته البراءة منه ، أو يقف عنه •

وقال من قال : لا يلزمه السؤال إلا فيمن كانت قد تقدمت له ولاية معه ، ثم أحدث حدثا لم يعرف حكمه ، فعليه أن يتولاه برأى ، ويعتقد السؤال عن ما يلزمه في حدثه ليعرف حكمه ، فيتولاه بمعرفة أو يبرأ منه بمعرفة •

وقال من قال : اذا تولاه برأى ولم يكن حدثه مما لا يسعه جهله ، فليس عليه سؤال ، لأنه سالم بولايته له بالرأى ما لم تقم عليه حجة بمعرفة حكم حدثه •

واختلف فيمن كان واقعا عنه وقوف دين ، ثم أحدث حدثا جهل حكمه فقال من قال : يكون على جملة ما هو عليه من الوقوف على اعتقاد شريطة الولاية له ان كان وليا ، والبراءة منه ان كان عدوا •

وقال من قال : لا يجوز له أن يقف عنه وقوف دين ، ولكن يجوز له أن يقف عنه وقوف رأى حتى يلقي الحجة فيما لزمه فيه من ولاية ، أو براءة •

واختلف فيمن استحل حراما أو حرم حلالا في الدين فقال من قال : لا يسع جهل علم كفره ، ولا الشك في ضلاله من علم أنه مستحل لحرام من كتاب الله أو سنة رسوله ، أو اجماع الأمة وتقوم عليه الحجة بمعرفة كفره من عقله ، لأنه ناقص ما هو عليه من دين الله الذي يدين به ، ولا يجوز له أن يشك فيما هو عليه من دين الله الذي يدين به ، ولا يجوز له أن يشك فيما هو عليه من الدين ، ولا في

ضلال من دان بضلال دينه ونقضه عليه ، ولا ينفعه هاهنا سؤال ما لم يعلم حكم ذلك ، وعلى هذا القول فلا سؤال فيه •

وقال من قال : يسعه جهله ما لم يركبه أو يتولى ركبته بدين ، أو يبرأ من العلماء إذا بدعوا من ركبته برأى أو بدين ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يقف أو يبرأ من الضعفاء بدين ، وعلى هذا القول فليس عليه سؤال ، لأن كل شيء وسعه جهله فليس عليه فيه سؤال ، فهذا يوجد أنه قول بشير ، وانما لا يسعه الشك في الشيء المستحل والمحرم من دين الله •

وأما الانسان المستحل للحرام ، أو المحرم للحلال ، من دين الله ، فيسع جهل علم ضلاله والشك في ضلاله ، لأن الشك في الانسان المستحل والمحرم ليس كالشك في الشيء المستحل أو المحرم ، لأن الشك في ضلال الانسان المستحل هو غير الشك في الشيء المستحل ، أو المحرم ، فإذا علم هو حلال ما أحله الله ، أو حرام ما حرمه الله ، ولم يشك فيه ، وانما شك في الانسان المستحل والمحرم ، فلا يضيق عليه الشك ، ويسعه جهل علم ضلاله ، ولا يهلك أحد بهلاك أحد •

ومما يؤكد هذا القول أن الشاك في الجملة هو مشرك ، فان شك أحد في الشاك في الجملة لم يكن مشركا ، وكان كافر نعمة ، فافترق الحكم بين الشاك في الجملة والشاك في الشاك في الجملة ، فكان الشاك في الجملة مشركا ، والشاك في الشاك فيه كافر نعمة ، فكان الشك في الشيء غير الشك في الشاك في الشيء ، ولم يستو الحكم في ذلك ، واستحب من استحب من العلماء في هذا السؤال ، وأن لا يقيم على شكه الذي قد قال أكثر أهل العلم أنه يهلك بشكه ، وأما إذا كان المحدث محرما أو غير مدع على الله في ذلك تحليلا ولا تحريما ، فأكثر القول أنه يسع جهل المحرمين ما لم يركب ما ركبوه ، أو يتولى ركبته بدين ، أو يبرأ من العلماء إذا ابدعوا من ركبته برأى أو دين أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يبرأ أو يقف عن الضعفاء بدين •

وقال من قال : لا يسع جهل المحرمين ، كما لا يسع جهل المستحلين ، لأنهم يخالفون أصل الدين ، وهذا قول شاذ ، وقد قيل : كل وقوف لا يجوز في دين الله من جميع الأوقف كلها فهو وقوف شك ، وكل وقوف جائز في دين الله فليس هو وقوف شك ، وقد قيل : ان جميع دين الله كله يرجع الى أصلين : أصل يسع جهله وهو جميع ما لم يتعبده الله به ، وهذا الأصل لا يلزم فيه سؤال ، وأصل لا يسع جهله وهو جميع ما تعبد به الله به ، فان سبق اليه التعبد من الله بشيء من توحيده ، أو تصديق وعده ووعيده ، وما أشبه هذا مما تقوم به الحجة من العقل ، فعليه علمه ولا يسعه جهله ، فان جهله هلك ، لأن الحجة قد قامت عليه بعلمه من عقله ، ولا يعذر هاهنا باعتقاد السؤال عما قد تعبد به الله به منه .

وعن أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة : انما كان الحق فيه واحد فهو على ضربين : فضرب من طريق السمع ، وضرب طريقه طريق العقل ، فما كان طريقه طريق السمع فغير لازم فرضه ، ولا هالك من لم يعلمه إلا بعد قيام الحجة به ، وهو الخبر المنقول ، فاذا طرق السمع بصحة لزوم فرضه ان كان مفسرا في نفس اللفظ المنقول ، وان كان مجملا فالى أن يسأل العلماء عن تفسير ما خوطب به .

وما كان طريقه طريق العقل فينقسم على قسمين :

القسم الأول : دليله قائم في العقل مثل أن الله واحد ، وأنه عالم وقادر ، ونحو ذلك ، فعليه عند ذكره وسمعه اياه أن يعتقده ويعلمه ، ولا يجهله وهو هالك عند خطورة بباله ، وقيل الاختلاف وبعده فهذا ونحوه لا يسعه جهله ، ولا عذر للشاك فيه لقيام دليله ولزوم حجته .

والقسم الثاني : هو ما كان الاختلاف بين الناس فيه مثل ان الله عالم بعلم ، وقادر بقدرة ، أو عالم بنفسه ، وقادر بنفسه ، فحجة هذا تلزم بعد الاستدلال والسؤال ، وعلى الشاك فيه أن لا يعتقد

قولا من اعتقاد المختلفين بغير دليل ، وأن يتمسك بالجملة ، وهو أن الله واحد ليس كمثله شيء •

وأما غير أبي محمد فعندى أنه يجعل أن هذا مما تقوم به الحجة من العقل ، وأن على الانسان أن ينفى عن الله جميع معانى المخلوقين كلها ، وأن لا يساوى بين الله وبين خلقه فى معنى من المعانى ، وان سبق الى الانسان التعبد من الله عز وجل بشيء من فرائضه التى لها وقت يفوت ، أو ينقض كالصلاة والوضوء ، والاغتسال من الجنابة ، وصوم شهر رمضان ، فاذا حضر وقت صلاة فعليه الاغتسال من الجنابة ان كان جنباً ، والوضوء للصلاة ان كان على غير وضوء •

فان جهل شيئاً مما قد لزمه من ذلك فعليه السؤال عن ذلك لمن حضره من المعبرين ، فان لم يحضره أحد من المعبرين أداه على ما حسن فى عقله ، وعليه الخروج فى طلب من يعبر له ما قد لزمه ، ويدله عليه اعتقاد الدينونة بالسؤال عما قد لزمه من هذا الفرض ليؤديه ، وكذلك جميع الفرائض التى تعبد به الله بعلمها التى يفوت وقتها ، فعليه القيام بما تعبد به الله به من علمها ، والسؤال عما قد جهل من علمها ، والخروج فى طلب علم ذلك •

وقد يوجد أنه اذا لزمته صلاة مثل صلاة الظهر أو العصر أو غيرها من الفرائض فصلاها ، ولم يعلم أنها فريضة أنه لا تنفعه صلاته تلك حتى يعلم أنها فريضة ، وأنها لازمة له ، فان صلاها ولم يعلم بفرضها عليه ولزومها له أن عليه الكفارة والبدل والاثم •

وقال من قال : لا كفارة عليه ، وعليه البدل والاثم • وقال من قال : لا بدل عليه ، وعليه الاثم • وقال من قال : لا كفارة ولا بدل عليه ولا اثم ، لأن الله انما كلفه العمل ، وقد عمل وقد أجزاه ذلك ، وقام بما تعبد به ، وقد أخذ عليه الميثاق أن يطيعه ، وقد أطاعه لأن الله قد أخذ عليه الميثاق أن يطيعه ، وأخذ عليه الميثاق أن لا يعصيه ،

فان ركب شيئاً من معاصيه كان عاصياً لله ، علم أنها معصية أو جهل ، وكان ناقضاً للميثاق الذى أخذه عليه أن لا يعصيه ، ساخطاً عليه بارتكابه لها ، علمها أو جهلها ، ولا أعلم فى هذا اختلافاً ، فاذا كان الحكم فيه هكذا فكذا اذا عمل شيئاً من الطاعات من صلوات أو غيرها فقد أطاعه ، علم أنها طاعة أو جهلها ، وقد عمل بما تعبد به الله بعمله من فريضة علم أنها فريضة أو جهلها ، وقد وفى الميثاق الذى أخذه عليه أن يطيعه فيه ، وقد أطاع .

فكما يكون مأخوذاً بمعصيته اذا عصى ثابتة عليه ، فكذا يكون مقبولا منه طاعته اذا اطاع ثانية له ، لأن المراد من العاصى أن لا يعصى وقد عصى ، والمراد من المطيع أن يطيع وقد أطاع ، فكما ثبت عمل معصيته اذا عصى فكذا ثبت له عمل طاعة اذا أطاع ، وأرجو أن فى كرم الله وعدله وفضله ، أنه اذا ثبت عليه معصيته اذا عصى علمها أو جهلها ، فكذا ثبت له طاعته اذا أطاع علمها أو جهلها .

وعندى أنه قيل : انه لا ينتفع بعمل الفرائض واجتناب المحارم حتى يعلم بفرض ذلك ولزومه له فى بعض القول ، وأكثر ما عندى أنه قد قبل انه ليس عليه اذا ترك المحرمات أن يعلم حرامها ، وفرض تركها عليه ، وقد يوجد أن القابل للرخصة ، الشاكر لله عليهما ، كالمجتهد الصابر المحتسب الآخذ بغيرها ونحو هذا يوجد والله أعلم .

وأما ما كان من الفرائض التى وقتها واسع كالزكاة والحج فاذا تعبد به بشيء من ذلك فقد قيل ان عليه علم ما تعبد به الله به منه ، ولا يسعه جهل علمه .

وقال من قال يسعه جهل ذلك ما لم تأت حالة لا يجوز له تأخير قضاء ما قد وجب له عليه منه ، أو يترك الوصية بما قد لزمه منه ، وهو قادر عليها ، أو يدين بترك ذلك ، ولو كان موسعاً له فى تأخير ذلك .

وقد عرفت فيما وجدت عن أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة

أنه يوجب عليه فعل مثل هذا في أول ما يقدر عليه والله أعلم • وان سبق اليه التعبد من الله بشيء من ترك المحرمات ، فعليه تركه ، فان لم يتركه وركبه فعليه الدينونة بالسؤال عما قد ركبته ، فان كان أحد بحضرته من المعبرين سأله ، وان لم يكن أحد منهم بحضرته فعليه الخروج ، والسؤال عما لزمه في ركوب المحرم ، وانما عليه الخروج في جميع ما يلزمه الخروج فيه من طلب علم ما قد لزمه اذا قدر على الخروج بالزاد والراحلة وأمن الطريق ، وصحة البدن ، وما أشبه هذا •

وكذلك الولاية والبراءة ، هما فريضتان من فرائض الله ، ويسعه جهلهما ما لم يتعبده الله بهما أو بأحدهما ، فان تعبد الله بولاية أوليائه ، وعداوة أعدائه في الجملة ، فعليه أن يتولى جميع أولياء الله كلهم من الملائكة والنبیین والصالحين من الانس والجن وغيرهم ، وثبتت له البراءة من أعداء الله كلهم من اليهود والنصارى وعبداء الأوثان ، وجميع المشركين وجميع المنافقين ، والكفار من أهل الاقرار ، ووسعه جهل جميع أولياء الله كلهم ، وجهل جميع أولياء الله كلهم حتى يتعبده الله بولاية أحد من أوليائه باسمه أو بعينه أو بغير ذلك ، ثم كان على ولايته ، وكذلك يسعه جهل جميع أعداء الله كلهم حتى يتعبده الله بالبراءة من أحدهم ، ثم كان عليه البراءة منه ، هكذا جميع دين الله كله ، انما يلزمه منه ما تعبد الله به ، وليس عليه غير ذلك منه مما لم يتعبده الله به •

فكل شيء تعبد الله به من جميع دينه كله فعليه القيام بما تعبد به منه ، ولا يسعه جهله ، وكل شيء لم يتعبده الله به من جمع دينه كله فواسع له جهله ، ولا يلزمه السؤال عنه ، ولو كان على الانسان أن يقوم بشيء من دين الله قبل أن يتعبده به لكان عليه ذلك من جميع الأشياء كلها من دينه ، ولو لزمه شيء من جميع دين الله كله من جميع الأشياء كلها قبل أن يتعبده به لكان يلزمه ذلك في جميع دين الله كله قبل أن يتعبده به ، وكذلك اذا لم يلزمه شيء واحد من دين الله كله قبل

أن يتعبده ، فكذلك لا يلزمه ذلك في جميع الأشياء من دين الله قبل أن يتعبده بها ، لأن أصل دين الله في هذا كله أصل واحد ، وكل شيء تعبده الله به وألزمه القيام به فعليه القيام بما تعبده ، ولازم له ذلك ، ولا يسعه جهله ، وكل شيء لم يتعبده الله به فواسع له جهله وغير لازم له •

والقول في الولاية والبراءة كالقول في هذا عندي ، فإذا تولى الانسان جميع أولياء الله كلهم فقد ثبت له ولاية أولياء الله كلهم من الملائكة والانس والجن وغيرهم ، وليس عليه أن يتولى أحدا من ملائكة الله باسمه ، ويسعه جهل جميعهم حتى يتعبده الله بولايه أحد منهم كائنا من كان منهم ، ثم كان عليه ولايته عليه ، ولا يسعه جهله ، ويسعه جهل غيره منهم ، وليس عليه سؤال عنهم ، ولا عن أحد منهم كائنا من كان ، إلا حتى يجب عليه في دين الله السؤال عنه ، ولو أن الله تعبده بولاية جميع ملائكته بأسمائهم ، لكن عليه القيام بما تعبده الله به من ولايتهم ، ولو أن انسانا تعبده الله بولاية جميع أوليائه كلهم بأسمائهم أو بصفاتهم ، أو بأعينهم أو بغير ذلك ، وآخر لم يتعبده الله بولاية أحد من جميع أوليائه كلهم ، لكان على من تعبده الله بولاية أوليائه كلهم القيام بما تعبده الله به من ولايتهم ، ولم يكن على من لم يتعبده الله بولاية أحد منهم أن يتولى أحدا منهم •

ولو أن انسانا تعبده الله بالبراءة من جميع أعداء الله بأسمائهم أو بصفاتهم أو بأعينهم أو بغير ذلك ، وآخر لم يتعبده ببراءة من أحد من أعدائه ، لكان على من ألزمه الله البراءة وتعبده بها القيام بما ألزمه الله وتعبده به من البراءة ، ولم يكن على من لم يتعبده الله بالبراءة أن يبرأ من أحد منهم ، وكذلك جميع دين الله كله انما يلزم كل انسان بما تعبده الله به ، ولا يسعه جهله ، وكل شيء لم يتعبده الله به لم يلزمه ، وواسع له جهله ، ولو أن الله تعبد جميع عباد الله كلهم بفريضة واحدة إلا انسانا واحدا لم يتعبده بتلك الفريضة لكان على جميع عباد الله القيام بتلك الفريضة ، ولا يسعهم جهلها ، ولم يكن على

هذا الانسان القيام بتلك الفريضة ، وكان واسعا له جهلها ، ولا يلزم هذا الانسان هذه الفريضة اذا لزمته غيره ، ولو أن انسانا تعبد الله وحده بفريضة واحدة ، ولم يتعبد جميع عباده بتلك الفريضة ، لكان على هذا الانسان القيام بهذه الفريضة ، ولا يسعه جهلها ، ولم يكن على جميع عباد الله الذين لم يتعبدوا بتلك الفريضة القيام بها ، ولا السؤال عنها ، وكان واسعا لهم جهلها •

وهكذا جميع دين الله كله عندى مما تقوم به الحجة من العقل ، ومما تقوم به الحجة من السماع ، وجميع دين الله كله راجع الى هذين الأصلين ، انما يلزم كل انسان منه ما تعبد الله به منه ، ولا يسعه جهله ، وليس عليه القيام به ، ولا السؤال عنه ، فكل انسان تعبد الله بشيء فعليه القيام به ، ولو لم يتعبد الله به غيره من خلقه ، اذا لم يتعبد الله غيره من خلقه ، وكل شيء لم يتعبد الله به من ولاية أو براءة وغير ذلك من دين الله فعليه القيام به ، ولو لم يتعبد الله به غيره من خلقه ، ولا يجوز له ترك القيام به اذا لم يتعبد به الله غيره من خلقه ، وكل شيء لم يتعبد الله به من ولاية أو براءة أو غير ذلك من دين الله •

ولو تعبد به جميع خلقه فلا يلزمه القيام به اذا تعبد الله به جميع خلقه ، وانما يلزم الانسان ما تعبد الله به ، ولا يحط عنه ما لزمه اذا لم يلزم غيره ، ولا يلزمه ما لم يلزمه اذا لزم غيره ، فافهم هذا ، وكذلك جميع أنبياء الله كلهم وجميع أنبيائه المرسلين الذين نطق القرآن برسالتهم ، الذين هم الأئمة الأعلون ، والخيرة المصطفون ، والأشراف المطهرون ، والأئمة الذين خاطب الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم ، والاتباع لهم ، والالتزام بهم فقال : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) •

وكذلك جبريل الملك الكريم الذى نزل بالقرآن على نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو امام له ولنا ، وهو من أشرف الأئمة صلى الله

عليه وسلم ، فجميع من ذكرته من هؤلاء ثابتة ولا يتهم في اقرار المقر بالجملة ، وثابتة ولا يتهم في ولاية الجملة ، لأنه اذا تولى جميع أولياء الله كلهم فقد تولاهم ، ويسعه جهل جميعهم صلى الله عليهم وسلم إلا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، فلا يسعه جهله ولا جهل الولاية له ، ولا التصديق به اذا سمع بذكره ، أو تأدى اليه علمه ، ولا يلزمه السؤال عنهم ولا عن أحد منهم ، فان دان بالسؤال عنهم هلك .

وكذلك ان تولى أحدا منهم بغير ما يجوز له من دين المسلمين هلك ، وكل شيء وسع الانسان جهله لا يجوز له الدينونة بالسؤال عنه ، وانما يجوز له السؤال عن ما لا يسعه جهله من طريق الوسيلة والفضيلة اذا وقع السؤال فضلا ، وكان جائزا ، وانما يكون السؤال عما يسعه جهله من غير دينونة ، فان سأل عن معرفة الأنبياء والصالحين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة أخبارهم الصالحة ليقتردى بهم ، وليتأسى بهم ، وليتخلق بأخلاقهم فيما يجوز له من جميع ذلك ، فذلك من أشرف الأعمال ما لم يعطل في حال اشتغاله بذلك فريضة ، أو ما هو أفضل منه في دين الله .

ولو أن انسانا لزمه نفقة من فرض الله عليه نفقته له ، لكان سدس حب واحد أو قرمة واحدة يشتغل بكسبها ليقوم بتلك الفريضة أفضل من اشتغاله بذلك الذي قد عذره الله منه ، ولا يجوز للانسان أن يعطل فريضة واحدة صغرت أو كبرت من أجل اشتغاله بالفضائل ، ولو كبرت وشرفت لأنه لا يتقبل الله منه الوسائل اذا ضيع الفرائض ، ولا يثيبه عليها ، ويعذبه الله بتضييع هذه الفريضة ان لم يتب من تضييعها .

وكذلك قد قيل : انه لا يجوز له أن يعطل فريضة حاضرة من أجل قيامه بفريضة غائبة ، كما أنه قد قيل : من وجب عليه فرض الحج أنه انما يجوز له الخروج إلا بعد أن يقوم لمن يجب عليه القيام به من عياله بما يلزمه لهم من فرائض من نفقة أو كسوة أو غير ذلك من

الفرائض ، وكذلك حتى يجعلهم حيث يأمن عليهم ممن يظلمهم ، هكذا
عندى أنه قيل والله أعلم •

ولا يلزمه أن يتولى من جميع أنبياء الله الذين ذكرتهم غير نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم أحدا منهم باسمه ، حتى يتعبده الله بولاية
واحد منهم أو أكثر من ذلك ، أو كلهم فاذا تعبدوا الله بولاية أحدهم فعليه
ولايته ، ولا يسعه جهله في ذلك ، فان تعبدوا الله بولاية واحد وحده
منهم فعليه ولايته ، ولا تلزمه ولاية غيره منهم ، ويسعه جهل ولاية جميع
من لم يتعبده الله بولايته منهم •

وان تعبدوا الله بولاية جميعهم فعليه ولاية جميعهم ، ولا يسعه جهل
ولايتهم ، كذلك أئمة المسلمين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم السالفين
الذين لم يشاهدوهم كانوا من الأئمة المعقود عليهم الإمامة ، أو من علماء
المسلمين وأئمتهم في الدين ، يسع الانسان جهل جميعهم ، ولا يسعه
السؤال عن أحد منهم ، ولا الولاية له باسمه ، فان سأل عنهم من طريق
الوسيلة والفضيلة بغير دنيوية فذلك جائز ، وهو من الفضائل عندى ،
وولاية هؤلاء السالفين الذين ذكرتهم من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
ثابتة لمن جهلهم ، ولم يعرفهم في اقراره بالجملة ، وهى شهادة أن لا اله الا
الله ، وأن محمدا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأن جميع ما جاء
به محمد من عند الله فهو حق وثابتة له أيضا ولايتهم في ولاية الجملة ،
لأنه اذا تولى جميع أولياء الله فقد دخلوا في جميع أولياء الله ، وثبتت
هذه الشريطة فيهم ، وولاية الجملة اذا تولى جميع أولياء الله أو جميع
الصالحين أو المسلمين ، أو الأبرار أو الأخيار ، أو المقين أو ما أشبه هذا
من الأسماء التى تجمع أولياء الله ، فما هداه الله اليه من هذه الأسماء
كفى الله عن غيره منها حتى يتعبده الله بمعرفة غيرها منها ، ثم عليه مـرفعة
ذلك ، والحاقها بأهلها •

وكذلك اذا برىء من جميع أعداء الله أو الظالمين ، أو الكافرين
أو الجائزين ، أو الفاسقين ، أو ما أشبه هذا من الأسماء التى تجمع أهل

الشرك وأهل النفاق ، فكل هذا عندي من براءة الجملة ، ويكفى الواحد منها عن جميعها ، فان علمها كلها ألحقها بأهلها ، وان جهل شيئاً منها اكتفى بما علم منها عما جهله منها حتى يعلمه ، ثم يلحقه بأهله فافهم هذا •

وقد قلنا ان ولاية أئمة المسلمين • ثابتة لمن جهلهم في اقراره بالجملة وفي ولاية الجملة ، وليس على من جهلهم ولا له أن يتولى واحدا وحده منهم فما فوق ذلك حتى يتعبده الله بولايته ، أو يجوز له ولايته ، فاذا تعبد الله بولايته كان عليه ولايته ، ولا يسعه تركها ولا جهلها ، ولا تضييع القيام بها ، ويسعه جهل الباقيين منهم الذين لم يتعبده الله بولايتهم ، فان تعبد الله بولايتهم أجمعين فعليه القيام بما تعبد الله من ولايتهم ، ولا يسعه جهل ذلك •

وأما ما لم يتعبده بولايته في الاجماع ، وكانت ولايته مما يختلف المسلمون في لزومها له مثل أن يدفع عالم من العلماء بأصول الولاية والبراءة ولاية رجل كان من أئمة المسلمين السالفين ، أو من غير الأئمة فقال من قال : يلزم المرفوع اليه ولاية ذلك الرجل ، سأل العالم عن ولايته أو لم يسأله •

وقال من قال : لا تلزمه ولايته سأل عن ولايته أو لم يسأل حتى يكونا علمين • وقال من قال : ان سأل عن ولايته لزمه ولايته ، وان لم يسأل لم يازمه ولايته ، فعلى من لا يلزمه ولايته فواسع له جهله فافهم هذا •

ولو أن انسانا واحدا وحده لم يتعبده الله بولاية أحد من أرائك الأئمة ، وتعبد جميع عباد بولاية جميعهم بأسمائهم لكان على من تعبد الله بولايتهم بأسمائهم أن يتولاهم ، ولم يكن على من لم يتعبده الله بولاية أحد منهم أن يتولاه •

ولو أن انسانا لزمه ولايتهم أو ولاية أحد منهم ، ولم يلزم ولايتهم غيره من جميع عباد الله لكان عليه القيام بما تعبد الله به من ولايتهم ، (م ٤ — بيان الشرع ج ٤)

ولا يسعه ترك ولايتهم اذا لم يلزمه غيره بولايتهم ، ولو أنه تعبد الله جميع عباده بولايتهم الا انسانا واحدا لم يتعبد الله بولايتهم لكان على من تعبد الله بولايتهم القيام بما تعبد الله به من ولايتهم ، ولم يكن على هذا الانسان الذى لم يتعبد الله بولايتهم أن يتولاهم اذا لزم غيره ولايتهم ، وانما يلزم كل انسان ولاية من لزمته ولايته ، ولو لم يلزم غيره ولا يلزمه ولاية من لم تلزمه ولايته ، ولو لزمته غيره وقد مضى القول أنه انما يلزم كل انسان من جميع دين الله كله ما تعبد به ، ولا يجوز له تضييعه اذا لم يتعبد الله به غيره ، وكل شيء لم يتعبد الله به فلا يلزمه القيام به اذا تعبد به غيره ، واذا وسعهم جهل الأئمة السالفين من الأنبياء والمرسلين الذين تقدم ذكرهم ، فالأئمة من أمة محمد صلى الله عليه وسلم السالفون أوسع وأجدر أن يسع جهلهم ، وان كان لا يلزم السؤال عنهم ولا عن أحد منهم ، وأن تكون الولاية في الجملة كافية عن ولاية الأئمة من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بأسمائهم حتى يتعبد الله بولاية أحد منهم ، أو كلهم بأسمائهم ، ثم يكون عليه القيام حينئذ بما تعبد الله من ذلك •

وكذلك اذا برىء في الجملة من أعداء الله وسعه جهل جميع أعداء الله ، ولم يكن عليه البراءة من أحد من أعداء الله من السالفين الذين لم يشاهدتهم بأسمائهم ، ولا يلزمه السؤال عنهم ، ولا من أحد منهم ، كانوا من أئمة المشركين الذين حاربوا أنبياء الله ، أو من أئمة المشركين الذين حاربوا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، أو من رعاياهم وأتباعهم أو من الذين قال الله انهم : (تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا) •

أو كانوا من أعداء الله المنافقين ، كانوا من الأئمة الذين حاربوا أئمة المسلمين أو من رعاياهم وأتباعهم أو غير ذلك من جميع أعداء الله كانوا مستحلين أو محرمين ، فلا يلزم من جهلهم السؤال عنهم ، ولا البراءة منهم ، ويسعه جهل جميعهم حتى يتعبد الله بالبراءة من أحد منهم ،

أو من جميعهم ، ثم كان عليه حينئذ القيام بما تعبد به الله من ذلك ، وقد ثبت لهذا الانسان الذى جهلهم البراءة منهم فى اقراره بالجملة ، وهى شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم ، وأشهد أن جميع ما جاء به محمد عن الله فهو الحق المبين وما أشبه هذا من الألفاظ الزائدة على هذا ، والناقصة عنه ، المتضمنة لهذا المعنى •

فاذا أقر الانسان بالله وبرسوله وبما جاء به رسوله ، فقد ثبت له الإقرار بالجملة فيما ضمن هذه المعانى من الألفاظ ، فقد أقر بالجملة هكذا عندي ، ويوجد هذا المعنى فيما يخرج من أقاويل أصحابنا ، وتركت الاحتجاج الكثير مما فى هذا الكتاب خوف طوله ، وإذا وسع جهل ملائكة الله الذين وصف النبى كثرتهم فقال فيما يروى عنه على ما وجدت : « آطت السماء وحق لها أن تئط ما من موضع أربع أصابع الا وعليه جبهة ملك أو قدماء » ، ووسع جهل أنبياء الله المرسلين الذين قال الله : (وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير) •

وأئمة الصالحين من عباده وأوليائه فكأن ولايته بالاقرار بالجملة ثبتت ولايتهم ، فكانت الولاية فى الجملة لأولياء الله كافية عن ولايتهم بأسمائهم لن جهلهم ، فأعداء الله أولى وأجدر أن يكون الاقرار بالجملة ، والبراءة فى الجملة كافية لن جهلهم عن البراءة منهم بأسمائهم ، لأن الاسلام يعلو أو لا يعلو ، والولاية تعلو البراءة هكذا قيل •

وان كان كل ذلك فرضا ولو أن انسانا تولى وليا لله بغير حجة كائنا من كان نبيا أو ملكا أو اماما أو غير ذلك من جميع أولياء الله كان عاصيا وانما يجوز له أن يتولى أولياء الله بما يجوز فى دين الله ، وثبتت الولاية •

ولو أن انسانا برىء من عدو الله كائنا من كان من المشركين ، الذين حاربوا نبى الله أو غيرهم ، أو المنافقين الذين حاربوا أئمة المسلمين أو

غيرهم بغير ما يجوز في دين الله ، كان عاصيا ، وانما تجوز البراءة من أعداء الله مما يجوز في دين الله البراءة به ، ولو وجب ولاية انسان قبل أن يتعبده الله بولايته لوجب ذلك في جميع أولياء الله ، ولو لزم السؤال عن ولى الله قبل أن يلزم السؤال عنه في دين الله للزوم ذلك في جميع أولياء الله ، ولو لزم البراءة من انسان قبل أن يتعبده الله بالبراءة منه ، للزم ذلك في جميع أعداء الله ، ولو لزم السؤال عن عدو الله قبل أن يلزم السؤال عنه في دين الله للزم ذلك في جميع أعداء الله •

ولو لزم انسانا أو يتولى وليا لله أو يبرأ من عدو لله قبل وجوب ذلك عليه للزومه ذلك في جميع أولياء الله ، وفي جميع أعداء الله ، ولو لزمه ذلك لعجز عن القيام به ، وكان في تكليفه ذلك مالا يقدر عليه ، وتعالى الله أن يكلف عباده مالا يطيقون •

وأما الأئمة الحاضرون كانوا من الأئمة العادلين أو الجائرين ، فقد قيل انه لا يسع من شاهدهم جهلهم لظهور عدلهم وجورهم معهم ، ولا من كان معهم بحضرة امام عدل أو من رعيته ، فعليه طاعته ، وعليه نصرته ، وعليه تسليم زكاته اليه ، وعليه الانقياد له فيما حكم به عليه ، وما أشبه هذا من الحقوق اللازمة للأئمة العدل على رعيتهم ، وأهل مملكتهم •

فان ركب هذا الامام معصية زالت بها امامته ، ولم تجز له نصرته ولا طاعته ، ولا تسليم زكاته اليه ، ولا ثبتت امامته ولا شيء مما لا يجوز لأئمة العدل ، ولأجل هذا وما أشبهه لم يسعه جهله ، وأما الأئمة العادلون السالفون ، فلم يتعبد الله من لم يكن في عصرهم بطاعتهم ولا نصرتهم ، ولا تسليم زكاته اليهم ، ولا شيء مما يلزم الرعية للأئمتها ، فلأجل هذا وسع جهلهم •

فلما كان المشاهد للأئمة متعبدا فيهم ، ولهم بعبادات لم يسع جهلهم ، ولا كان الأئمة الماضون غير متعبد بهم ولا فيهم بشيء مما ذكرنا ، وسع جهلهم ، وكانوا بمنزلة الرعايا ، فمن وجب عليه ولاية أحد منهم

فعليه ولايته ، ومن لم يجب عليهم ولاية أحد منهم لم يلزمه ولايته ، ولا السؤال عنه ، فهذا فرق ما بين الأئمة الحاضرين والأئمة الماضين ، هكذا عرفت ، وكذلك أئمة الجور الحاضرون ، فقد قالوا لا يسع جهلهم لأنه يشاهد جورهم ، ويسع جهل أئمة الجور السالفين ، لأنه لم يشاهد جورهم ، فإن قامت عليه الحجة بما يوجب معرفة جورهم والبراءة منهم ، فعليه ذلك .

وان لم يعلم ذلك فلا يلزمه السؤال عنهم ، وقال من قال : اذا كان أحد من الضعفاء بحضرة امام ، ثم أحدث حدثا اشتبه على الضعيف حكمه ، فسلم الضعيف للعلماء المشاهدين للامام فيما حكموا به فيه ، ولم يمتنع عن شيء يجب عليه لأئمة العدل ، ولا فعل شيئا لا يجوز أن يفعل لأئمة العدل ، ولا فعل شيئا لا يجوز أن يفعل إلا لأئمة العدل ، وسعه الوقوف عنه مع ولاية العلماء على ما حكموا به في هذا الامام .

ويوجد هذا عن أبي الحواري ، ومن سيرة مودود ، فما أشكل شيء عمل به من مضي ، فالوقوف عنه جائز ، ورد علمه الى الله والى أولى العلم ، وليس يوقف المسلمون ولا يحكمون على أحد بعينه وبنفسه الحق أحق أن يهتدى به من عمل به والباطل باطل أهله أحق بما عملوا منه وأولى به ، وليس علينا دعاء الى البراءة من مخطيء بعينه ، إلا أن يخالف فيه مخالف بعينه بعذر له ليس فيه بصادق ، ويعرف كذب ما قال فيه فيقول فيه بغير الحق ، وهو ما أمسك عن ذلك وقبل قول المسلمين ، وصفة العدل على الناس سالم .

كذلك أمر من خلا مثل عثمان وعلى ، ومن دخل عليه الخطأ فضل به فليس علينا نصف خطئه للناس ، ولا نكلفهم الاقرار بخطئهم ، وأن لا يكونوا مسلمين إلا بذلك ، ولكن عليهم الاقرار للمسلمين والتسليم لهم بما دانوا به من صفة العدل في أهل الخطأ والصواب .

ويوجد عن أبي الحسن محمد بن الحسن ، وأما ما ذكرت من

المهاجرين والأنصار والتابعين من ذوى الأبصار الى يوم القيامة ، فنحن نشهد ولا شك في شهادتنا ، فان شككنا هلكتنا فانهم ، دائنون لله بالولاية في اعتقاد مذهبهم ، لكل ولى علموه ، ثم صح به علمهم أو جهلوا بما لم تبلغ اليه معرفة عقولهم ، وكذلك عداوتهم لأعداء الله في جملة اعتقادهم ، وهذا سبيل كل صادق ، وديننا دينهم •

وكذلك براءتهم بالحكم بعد قيام الحجة ، وقطع العذر أول ذلك أبوهم ابراهيم ، اذ قال الله : (فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) وهذه الصفة في أبيه فلم يبرأ ابراهيم من أبيه حتى تبين له عداوته •

وقال الله عز وجل : (لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ومن يتولى فان الله هو الغنى الحميد) وكذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل : (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) فانظر الى قول الله عز وجل : (من بعد ما تبين لهم) وهل يكون البيان إلا بعد الحجة والسلطان ! فلم يجب على هذا المتكلف المتعسف أن يتعرض السؤال عن أحكام الولاية والبراءة ليوجبها على نفسه ، بحثهما في غير حكمها ، ولكن عليه أن يتعلمهما من علمائهما في حين وجوبهما بما عليه وتفسيرها منهم ، ففتياهم حجة عليه في الصفة والمعرفة ، إلا أن يعرف الحكم في ذلك فيشك فيه ، وذلك فيما لا يسع جهله • فاذا شك فيما لزمه انفاذ الحكم فيما لا يسعه جهله كان عليه السؤال عن بحث ما شك فيه حتى ينفذه على نفسه بعدله •

وقلت : هل على ضعفاء المسلمين الذين لا علم لهم فيمن خلا ومضى أن يسألوا عن الأمراء والأئمة ، أو عن بعضهم من جار منهم ومن عدل ؟

فعلى ما وصفت فهذا موضوع عن الناس السؤال عنه والبحث عن مساوىء الناس واحسانهم فمن حمل ذلك على أحد من الضعفاء فقد

نزل بمنزلة الجفا ، وصار الى سبيل أهل الشقا ، والذي يحسن عندي ووجدت أيضا ذلك أنه ان ألزم أحدا ممن يلزمه ذلك فلا يجوز له ذلك ، وان ألزم نفسه ذلك ودان به لم يجر ذلك ، وان سأل عن الصالحين ليعرفهم ، وعن سبيل الظالمين والجائزين ليجتنبهم ، ولم يرد ويقصد تجسس عورة ولا اغتنام ولا بحث عورة ، فان وجب عليه في حال سواء له ذلك ولاية أحد أو براءة من أحد تولى من وجب عليه ولايته وبريء ممن وجبت عليه البراءة ، ولا يلزم نفسه ذلك الزاما ، أو أمره أخذ بذلك من غير أن يلزمه إلا من طريق الوسيلة كان ذلك من الفضائل على هذه الشرائط • وقد قال المسلمون في سيرهم : ولا نغتتم العثرة ، ولا نتجسس العورة ، ولا نرد المعذرة • ومن الجواب •

قلت له : هل على الضعفاء أن يسألوا عن برئء منه موسى بن علي ، ومحمد بن محبوب رحمهم الله وغيرهما ممن كان قبلهما وبعدهما من الفقهاء ، فليس ذلك على من ذكرت ؟

والجواب في هذا كله قد مضى ، وكذلك ما ذكرت أن يسألوا عن خروج أهل النهروان ، وعن قتال أصحاب الجمل حتى يعرفوا سبيل من زاغ عن الاسلام ، وزاغ عن الحق ، فيخصونهم بالبراءة ، ويعرفوا سبيل من استقام ، فيخصونهم بالولاية ، فليس ذلك عليهم إلا ما قامت به البيئة ، أو شهر في الدار أو عاينته الأبصار بما يوجب حكم الحق من قول ذوى الأبصار من ولاية وعداوة ، وهذا سبيل أهل التقى •

وعن أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة من كتابه المبتدأ : فان قال : فاذا عرف حكم الحادث وجهل أسماء المحدثين هل عليه معرفة المحدثين بأسمائهم ؟ قيل له ليس عليه ذلك اذا كان دان بالبراءة من أهلها من كل محدث أكفره حدثه ، وتولى المسلمين على ما دانوا به لله عز وجل في هؤلاء المحدثين وفي غيرهم ، اذا لم يعرفهم بأسمائهم • فان قال قائل :

فان أراد معرفة أحد من هؤلاء المحدثين بأسمائهم ليوقع البراءة عليه بعينه ليزداد علما فيهم ؟
قال : هو أفضل •

وعن أبي سعيد محمد بن سعيد أنه قال : ليس له أن يسأل عن هؤلاء المحدثين ليبرأ منهم ، ولكن له أن يسأل عن الأخبار المتقدمة الحادثة بين الأئمة من غير أن يقصد الى تجسس عورة ، ولا اغتنام عثرة ، فان تبين له ما يوجب عليه ولاية أحد تولاه ، وان تبين له ما يوجب عليه البراءة من أحد برئء منه ، ولا يكون مجتهدا في بحث عورة ليقف عليها ، ويبرأ من ركبها ، ولكنه ان علمها برئء من ركبها وهو كاره كما يقيم الحاكم الحد عنه على المحدث وهو كاره ، لأن من لم يصح معه حدته فهو على حال الوقوف عنده ، ولو كان في علم غيره فاسقا فليس له أن يبحث عن عورة رجل معه في حال الوقوف قاصدا بذلك الى هتك ستره ، وقد نهى عن غيبة من كان واقفا عنه وهو أن يقول فيه ما هو فيه مما علمه مما ليس بكفر ، فهتك ستره وكشف عورته اذا قصد الى ذلك أشد من غيبته عندي •

ويوجد عن ابن بركة أنه اذا عرف الانسان حكم حدث المحدثين فليس عليه أن يسأل عنهم عن المحدثين ، ولكنه يسأل عن معرفة الأخبار من غير أن يقصد الى كشف عورة لم يكن علمها ، ولا هتك ستر كان مستترا عليه ، فان تبين له ما يوجب عليه البراءة من أحد برئء منه ، والله أعلم •

هكذا أحسب أني عرفتته عنه نحو هذا والله أعلم •

ومن سيرة السؤال عن أبي الحسن على البسياني وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان امته تفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها على الخطأ إلا واحدة » وقد وجدنا الأمة قد افترقت ، واذا كان ذلك كذلك فعلينا طلب الفرقة المحقة من جملة المختلفين ، ولا نصل الى

ذلك دون البحث والسؤال ، والدليل والحجة من الكتاب والسنة والاجماع ، ولا يبلغ الى علم ذلك بغير سؤال •

ومنها : وقد قال المسلمون ان السؤال فيما شجر وعرض ، وقد عرفت عن بعض المسلمين أن خلف بن زياد رحمه الله لما نشأ فوجد الناس مختلفين قال : ان لله ديناً تعبد به عباده لا يعذرهم بجهله ، والشك فيه ، فخرج يطلب ما كلف ، فكلما لقي فقيهاً ومنسوباً اليه العلم سأله عن اعتقاده ، فاذا أخبره قال له : ديني خير من دينك حتى لقي أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، وسأله عن شيء أخبره وعرف أن الحق ما قال أبو عبيدة فقال هذا دين الله الذي تعبد به عباده •

ومنها : فعلى كل ناشئ في عصر أن يعرف أهل زمانه ، ومن تعبد به الله بالقبول عنه ، فان وجد أهل عصره كلهم أهل عدل ، وكلمتهم عالية ودينهم ظاهر لا خلاف بينهم في دينهم ولا فرقة فعلية ، ولا يتهم ومن علم منهم وسلم لحكمهم ، واقتدى بأهل الذكر منهم وهم الحجة في ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضلال وان وجدهم أهل جور وكفر وظلم وكلمة الكفر عالية والحق مقهور » لعلة أراد لم يتول أحداً منهم ، ولا اقتدى بأحدهم حتى يعلم الصادق ، وعليه طلب أهل الصدق والأمناء في دين الله الذين هم حجة الله ، ولو وجدهم بالصين كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يعذر بغير الحق ، ولا يصل الى هذا كله بغير سؤال •

وان وجد أهل عصره على اختلاط واختلاف في الدين وأعداء متباغضين وأحزاباً مختلفين والجوء هو الغالب ، والحق مقهور ، لم يتولهم ولم يتول أحداً منهم ، ولو رأى منه الصلاح حتى يعلم منه القول بقول أهل الحق ، والصادقين في دينهم ويعرفهم بالحجة والدليل من الكتاب والسنة والاجماع ، ويعلم أنهم أهل الحق دون من خالفهم ، ثم يتولاهم ويسألهم عما تعبد الله به عباده وعليه القبول منهم ، اذا عرف صدقهم وأنهم الحجة ، ولا يكون للعبد الضعيف الى هذا سبيل دون

السؤال عنه ، والطلب والبحث والذي عرفنا عن غير أبي الحسن ، أن خلف بن زياد كان على غير دين المسلمين ، وكذلك قول أبي الحسن يدل على انه كان على غير دين المسلمين •

وان كان غير دين المسلمين من أديان أهل الضلال فواجب عليه سؤال من بحضرته من المعبرين ، فان لم يجدهم بحضرته فعليه الخروج في طلب علم ما قد جهله وركبه من الضلال ، والسؤال عن ذلك ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، ولو أن أحدا لم يدن بدين الضلال إلا أنه ركب كبيرة جهلها ، ولو كان دينه دين المسلمين فعليه سؤال من بحضرته من المعبرين كانوا من العلماء أو من الضعفاء المأمونين الثققات ، فان لم يكن بحضرته أحد من المعبرين فعليه الخروج في طلب علم ما قد جهله مما قد ضل به اذا قدر على الخروج ، ولو الى الصين أو أبعد من الصين ، وأقصى المشرقين والمغربين •

ولا أعلم في هذا اختلافا لأن هذا السؤال هاهنا فريضة ، فكيف اذا دان بالضلال ، وأما اذا لم يكن السؤال عليه فريضة وكان وسيلة فلا يلزمه السؤال عنه ، ولو كان العلماء المحقون أقرب اليه من الملكين الحافظين عليه الكريمين ، وهذا ما لا أعلم فيه اختلافا ، وأما اذا كان السؤال عن شيء قد اختلف علماء المسلمين بالرأى في وجوبه عليه ، فان كان من أهل التمييز أخذ بما يراه من قولهم أقرب عنده الى الحق ، فان كان الذي رآه صوابا قول من قال عليه السؤال فعليه السؤال ، وان كان الذي رآه صوابا قول من قال لا سؤال عليه فليس عليه سؤال •

ولا تجوز الدينونة بالسؤال في هذا الموضع وانما تكون الدينونة بالسؤال فيما قد أجمع المسلمون على الدينونة بالسؤال فيه ، أو فيما قد أجمعوا على هلاك الراكب له مما تقوم عليه الحجة فيه من السماع ، أو فيما قد تعبده الله به من الأعمال التي يفوت وقتها فجعلها أو جهل شيئا منها مما لا يتم إلا به أو ما أشبه هذا •

وقد مضى في هذا ما يكتفى به ، فاذا كان الراكب للكبيرة بغير دينونة يجب عليه الخروج والسؤال ، فكيف لا يجب على خلف بن زياد وقد دان بالضلال ؟ ! وان نفسى لأحق عندي أن تنطق في أقل قدر من خلف بن زياد بما نطقت ، ولكن لما رأيت الله قد ذكر ذنوب الأنبياء الذين هم أكرم عليه من خلف بن زياد ، وأنزل به قرآنا يصلى به ويتلى في المشاهد نطقت بما نطقت .

وأنا كنحو ما قيل شعرا :

وسنان أقصده الرماح فرنقت

في عينه سنة وليس بنائم

والذى يوجد في حديث أبى سفيان محبوب بن الرحيل قال أبو سفيان : كان رجل من المسلمين يقال له أبو محمد المهدى ، قال : وكان قد أبصر الاسلام من قبل نفسه ، قال : وكان يرى ذلك أنه خرج في بعض المغازي فنظر الى ما يعمل الناس ، وقال : ما هذا يفعل أهل الايمان ، قال : فانصرف الى البصرة وكان له مسجداً يجلس فيه ، ويحدث ويقضى فيه ويذكر ، قال : وكان يصف الاسلام يقول : ان أهل الأحداث من أهل القبلة كفار وليسوا بمشركين ولا مؤمنين ، قال : فبلغ ذلك جماعة من المسلمين فقال بعضهم لبعض : قد تروونه ما يصف هلموا بنا اليه نواصفه هذا الأمر فلعله يقبل .

قال : فأتاه منهم جماعة فواصفوه الأمر ، ووصفوا له ما هم عليه ، فقال : هذا هو الحق ، وما زالت على هذا مذ دهر ، ولم أجد أحداً يوافقنى عليه ، وما كنت أرى أن أحداً يقول بهذا القول ، قالوا : بلى والله ان لك اخوانا على هذا وأعوانا ، فكان أبو محمد من أفاضل المسلمين بعده ، قال : وكان يظهر هذا الأمر وييوح به ، فانظر كيف لم يضلك المسلمون أبا محمد اذ لم يخرج يسأل عن دينه ، ويتعرف رأى المسلمين ، واذا جهل أئمة المسلمين الذين في عصره ومصره اذا كان

مستقيماً على دين المسلمين ولم يستتبيوه ، وجعلوا أنفسهم اخواناً له
وأعواناً مع جهله بما هم عليه قبل أن يعلموه •

وقد يوجد عن أبي الحواري أنه ليس على من كان مستقيماً على
دين المسلمين أن يخرج يتعرف رأى المسلمين اذا لم يضيع شيئاً يجب
عليه فيه سؤال المسلمين من ترك عمل فريضة يلزمه علمها ، أو ركوب
مكفرة أقام عليها أو شيئاً يجب عليه فيه سؤالهم ، وهذا عندي أنه معنى
ما يوجد عنه ، وقد قيل ان أهل عمان كانوا على غير دين المسلمين ،
 فلم يوجبوا عليهم أن يخرجوا يسألوا عن دينهم ، ورأوا أنهم سالمون
بقبول عبارة من عبر لهم الحق في مواضعهم ، وقيل ان نقلة العلم من
البصرة الى عمان أربعة أنفس ، ولم نجد أن ذلك الخروج كان لازماً
لهم والله أعلم •

ولم أرد برفع هذه الآثار إلا ادخال فرح على ضعيف مجتهد لم
يقف عليها ، ويتميز تعبيرها ، فمن وقف على كتابي هذا فليتدبره ،
ولا يحمله سوء الظن بي أن يرد منه حقاً ، ولا حسن ظنه بي أن يقبل
منه باطلاً ، ولا يقبل منه إلا ما وافق الحق والصواب •

بسم الله الرحمن الرحيم

قد اجتمعت بحمد الله ومنه كلمة أهل عمان على أمر واحد ، ودين واحد ، وهو دين الله الذى أرسل به رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم ، فمنهم من تولى الصلت بن مالك رحمه الله ، وبريء من موسى ، وراشد بن النظر ، ومنهم من تولى الصلت بن مالك ، وبريء من برىء من موسى بن موسى وراشد بن النظر ، ومنهم من تولى المسلمين على ولايتهم الصلت بن مالك رحمه الله ، وبراءتهم من موسى ابن موسى ، وراشد بن النظر ، واجتمع رأيهم على الدينونة بالسؤال فيما يجب عليهم السؤال فيه عند أهل الحق ، الذين يرون السؤال واجبا ، واجتمع رأيهم على أن من دان بالشك فهو هلك .

وكذلك اتفقوا على أن من علم من محدث حدثا وجهل الحكم فى حدثه أن عليه السؤال فيه ، وان علم الحدث والحكم فيه كان عليه البراءة منه اذا كان حدثه ذلك مما يجب به البراءة من فعله ، والحد لله حق حمده ، وصلى الله على خيرته من خلقه ، رسوله محمد النبى وآله وسلم .

وكتب الامام راشد بن شعيد بخط يده ، وكان ذلك بمحضر الحسن ابن سعيد بن قريش القاضى ، وأبى عبد الله بن محمد بن خالد ، وأبى حمزة المختار بن عيسى القاضى ، وأبى عبد الله محمد بن تمام ، وأبى النظر راشد بن القاسم الوالى ، وحضر أيضا هذا الكتاب أبو على موسى بن أحمد بن محمد بن على ، وأبو الحسن على بن عمر ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أبى بكر .

وعرض هذا الكتاب على جميعهم ، واتفقوا عليه ولم يختلفوا فى شىء فيه والسلام ، وكان ذلك يوم الخميس لأربع عشرة ليلة بقين من شهر شوال سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة سنة ، وكان ذلك بقرية سونى ،

في المنزل الذي ينزل فيه الامام راشد بن سعيد نصره الله بالحق ، ونصر
الحق به ، والحمد لله وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم
بتسليما •

من غير خط محمد بن ابراهيم ، وقال غير المؤلف المصنف من قوله :
قد اجتمعت كلمة أهل عمان أرجو أنه مما أضيف الى الكتاب لأنه بغير
خط مؤلفه ، وكذلك ما فسر مؤلف هذا الكتاب •

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما فسرهُ الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله من مجمل الآثار ، يوجد عن بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله ، أن ترك النكير حجة ، واطهار النكير حجة • قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : وذلك خاص ممن له النكير في وقت وقوع الحدث لا غير ذلك ، كان الذي له النكير اماماً أو ولياً أو عدواً كان من أهل الاقرار ، أو من أهل الانكار ، وذلك في الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، من الأحداث في الدماء والفروج والأموال ، والامامة وما أشبه ذلك من الأحداث التي لله عز وجل فيها حكمان •

وذلك مثل رجل يظن امرأة فان أظهرت النكير أنه يأتي ذلك منها بلا تزويج ولا ملك يمين كان انكارها عليه حجة في ذلك الحال في حكم الظاهر ، ولو كانت زوجته أو أمته عند من لم يعلم أنها زوجته ولا أمته ، ولو أنها لم تنكر عليه لكان تركها للنكير عليه حجة له في حكم الظاهر ، ولو كان مقتسراً لها ، وهذا خاص في أحكام الظاهر ، وكذلك لو رأى قاتلاً يقتل آخر ، ولم ينكر عليه ذلك لكان تركه للنكير حجة له في أكثر ما عرفنا من قول المسلمين •

وكذلك لو رأى انساناً يأخذ مال مسلم أو يهودي أو نصراني أو مجوسي ، ولم ينكر عليه لكان تركه للنكير حجة للاخذ في حكم الظاهر ، ولو كان الآخذ مبطلاً في حكم السرائر ، ولو أنه أظهر عليه النكير لكان اظهاره للنكير حجة عليه في حكم الظاهر ، ولو كان محققاً في حكم السرائر •

ولو أن جماعة من المسلمين عقدوا اماما في حياة امام قد أجمع على امامته فلم ينكر ذلك عليهم العلماء الحاضرون ، ولا الامم المتقدم لكان فعلهم ذلك حجة لهم في ذلك في حكم الظاهر ، ولو كانوا مبطلين في حكم السرائر ولو أنهم أنكروا عليهم ذلك لكانوا مبطلين في حكم الظاهر ، ولو كانوا محقين في حكم السرائر ، وذلك اذا كان انكارهم في وقت الحدث لا قبله ولا بعده ذلك .

فصل

قال بعض : انما ترك النكير حجة للأئمة دون الرعية ، قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم رحمه الله : ان ترك النكير حجة ممن له الحجة في الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل لا غير ذلك ، اذا كان الذي له النكير اماما أو وليا أو عدوا أو مجوسيا أو مشركا أو وثنيا أو غير وثني ، أو ممن كان من الخليقة المتعبدين ، وأما الأحداث التي لا يجوز فيها الا الباطل والضلال والمعصية ، فليس ترك النكير حجة لمحدثها كان محدثها اماما أو وليا أو عدوا ، أو عالما أو جاهلا ، أو مسلما أو مشركا كان التارك للنكير اماما أو وليا ، أو عدوا أو عالما أو جاهلا أو مسلما أو مشركا ، وذلك لو أنه تزوج أخته من الرضاع أو النسب أو غيرها من ذوات المحارم ، أو أنها أمه أو أخته أو عمته ، أو خالته أو ما أشبه ذلك .

ولو لم يعلم أن الله عز وجل قد حرم ذلك ولا رسوله ولا كتبه ، أو كان عالما أن الله عز وجل قد حرم ذلك ، وكان تزويجه ذلك بعد علمه بالصفة الموجبة للحرمة في دين الله بحضرة ألف عالم من علماء المسلمين ، فهم يعلمون أيضا أنه عالم بالصفة الموجبة للحرمة فلم ينكروا ذلك عليه ما كان تركهم للنكير عليه حجة له في حكم الظاهر ، ولا في حكم السرائر ، ولكن بفعله ذلك هالكا كافرا ظلما منافقا آثما فاسقا ، ولكن

على هؤلاء العلماء أن ينكروا عليه ذلك ، فإن تركوا النكير عليه وهم قادرون على ذلك لكانوا أيضا هالكين لتركهم النكير عليه •

ولو أن عالما قال بحضرة الامام العدل ، وبحضرة ألف عالم : ان الله عز وجل قد أحل تزويج الأخت من الرضاعة ، فلم ينكروا عليه قول ذلك ، لا الامام ولا العلماء الحاضرون ، وتولوه على ذلك لكانوا بذلك مخلوعين في دين الله هالكين ، في حكم دين الله •

ولو أن عالما قال : ان الله عز وجل قد أحل سبى أهل القبلة وسفك دمائهم بحضرة ألف عالم ، فلم ينكروا عليه ذلك ، وتولوه على ذلك وضربوه ، لكان الكل منهم بذلك هالكون — نسخة — هالكا في دين الله ، ولم يكونوا في ذلك حجة لأحد من الخليقة ، ولو أن قائلًا قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أحل البغى على الامام العدل ، أو على أحد من الخليقة ، لكان القائل لذلك مبتدعا ، ولو كان قوله هذا بحضرة ألف عالم ، ولو قال : ان المسلمين قد أجازوا أن يعقدوا اماما في حال ثبوت امامة الامام العدل ، أو يجوز الخروج عليه ، أو غصب امامته بحضرة ألف عالم ، فلم ينكروا عليه ذلك ما كان تركهم للنكير عليه حجة له ، ولكان حكم هذا القائل في دين الله من الكاذبين الفاسقين •

فصل

وقال بعض : ان الركوب للكبائر شاهد على راكمه بالكفر وبالضلال ، ومن قال بغير هذا فقد كفر •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : ان ذلك خاص في الأحداث الباطلة التي لا يجوز فيها الحق ، ولا يمكن لراكبها فيها الحق يوجه من الوجوه في سر ولا علانية ، ولا يحتمل لراكبها الهدى في دين الله في سر ولا علانية ، وذلك مثل أن يقول : ان الله أحل الربا وأحل

نكاح ذوات المحارم ، أو أحل شرب الدم ، أو أحل أكل لحم الميتة من غير اضطرار وما أشبه ذلك •

وأما في الأحداث التي يجوز لراكبها في دين الله الحق والباطل والهدى والضلال ، فإن الراكب لذلك يكون على منزلته التي هو عليها في دين المسلمين من ولاية ، أو وقوف أو براءة ، ويكون الراكب على حالته الأولى في حكم الظاهر ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، أن كل حدث جاز لراكبه فيه الحق والباطل في دين المسلمين ، فإنه لا يجوز أن يخطئ راكبه ، ولا يجوز أن يشهد عليه بالضلال ولا بالكفر ، ولا بالفسق ولا يتبرأ منه ، ولا يجوز الوقوف عنه ان كانت له ولاية متقدمة في ذلك حتى تقوم عليه حجة من حجج الحق ، ويقطع عذره في ذلك •

وذلك مثل أن ترى وليا لك أو غير ولى يأكل مالا تعلم أنه لغيره ، كان المال ليتيم أو بالغ حاضر أو غائب ، ولم يعلم أنه يأكل بحق ولا بباطل ، فإنه يكون على منزلته الأولى • وكذلك لو رأيت رجلا يجيء ويذهب ، فاذا حضرت الصلاة صلى قاعدا ، أو رأيت من يأكل نهارا في شهر رمضان في حضره ووطنه ، أو رأيت من يأكل لحم ميتة أو لحم خنزير ، أو يشرب الدم ولو لم تعلم أنه في فعله ذلك محققا ولا مبطلا ، لكان الفاعل لذلك على منزلته الأولى ، لأن كل فاعل له يخرج من مخارج الحق في دين الله ، فلا يجوز تخطئته في ذلك الفعل ، لأن الأحداث في مثل ذلك تنقسم على ثلاثة أقسام •

فقسم منه : ما كان الحق فيه لله عز وجل مما يكون العبد فيه مؤتمنا في دين الله عليه ، مثل الصلاة والزكاة والحج ، واتقاء النجاسات ، والاغتسال من الجنابة وما أشبه ذلك ، فإن العبد مؤتمن في ذلك على دينه ، ولا يجوز أن يساء به الظن ، فإن اساءة الظن بالمسلمين من كبائر الذنوب ، وأنه لا تقوم الحجة على المتعبد في مثل هذا بما يوجب كفره إلا باقراره هو لا غير ذلك •

وقسم ثان : من الأحداث من حقوق الله تعالى مما تقوم الحجة فيه على فاعله من غيره ، مثل أكل اللحم من أيدي المشركين من غير أهل الكتابين ، وذلك أن ترى من يأكل لحما من أيدي المشركين من غير أهل الكتابين ، فشهد عليه شاهدا عدل أنه يأكل ذلك اللحم من غير اضطرار ، وأن ذلك اللحم من ذبائح المشركين من غير أهل الكتابين ، فانه تقوم عليه الحجة فيه من غير اقرار •

وقسم ثالث : ما كان فيه الحق لله ولعباده مثل الفروج والقتل والأمانة والأموال وما أشبه ذلك ، فان راكب ذلك على منزلته التي كان عليها حتى تقوم عليه حجة من حجج الله تعالى ، فينقطع عذره لا غير ذلك •

وكذلك لو أنك رأيت رجلا يظأ امرأة وهو من أهل الولاية ، لكان على ولايته في حكم الظاهر ، ولو كان ذلك الواطيء مبطلا في السريرة ، مقتسرا لتلك المرأة ، لم يكن فعله ذلك موجبا كفره في حكم الظاهر ، ولو برىء منه متبريء حيث رآه واقعا لذلك الفعل ، ولم يعلم أنه محق في ذلك ولا مبطل ، لكان ذلك المتبريء في دين الله هالكا كافرا شاهدا بالزور حاكما بالجور ، واذا ثبتت له الولاية بالدين في حكم الظاهر ، وكان ذلك الفاعل في علم الله مبطلا غاصبا لتلك المرأة فاسقا ، لكان المتولى له سالما في دين الله ، لأن ذلك الفعل لا يوجب كفره في حكم الظاهر ، لأن الله عز وجل تعبد عباده في دينه بأحكام الظاهر ، ولم يتعبدهم في ذلك بأحكام السرائر •

وأن الله تبارك وتعالى تعبد عباده بدينه ، ولم يتعبدهم بعلمه ، كما أنه لو تزوج رجل امرأة وهي في علم الله وفي علم أكثر الخلق أنها أخت له ، والمتزوج لم يعلم بأنها أخته حتى وطئها وولدت منه الأولاد ، وقد عاش معها مقيما على ذلك خمسين سنة أو أقل أو أكثر حتى مات ، لكان في ذلك سالما في دين الله ، ولم يعذبه الله على ذلك وما أشبه هذه

الأشياء ومثلها ، وأن الناس محكوم لهم في أحكام الظاهر بأحسن الأحوال حتى تصح عليهم الحجة الواضحة بأسوأ الأحوال ، وأن الناس أهل توبة واستغفار حتى يصح منهم الاصرار ، وأن الناس أهل تحريم في دين الله حتى يصح منهم الاستحلال •

ويوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لو بقى بينك وبين أخيك كنسج العنكبوت فلا تهتك ستره » وأن الله قد حرم كثيرا من الظن ، وأن الله قد حرم التجسس عن العورات ، وحرم قذف المحصنات •

وهذه الثلاثة الأقسام التي ذكرتها من الأحداث مما يجوز فيها الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، وأن جميع الأحداث تنقسم أيضا على ثلاثة أقسام :

فقسم منها : مما لا يكون إلا بالباطل لا غير ذلك ، مثل أن يقول قائل : ان الله أحل نكاح الأخوات والخالات وما أشبه ذلك •

وقسم ثان : من الأحداث مما يجوز فيه الحق والباطل والهدى والضلال ، وقد تقدم شرح ذلك وإيضاحه وبيانه ان شاء الله •

وقسم ثالث : من الأحداث مما لا يجوز فيه إلا الحق ، وذلك مثل أن يقول عالم من علماء المسلمين : ان الله حرم الزنى ، وحرم نكاح ذوات المحارم ، وأن هذا الحدث هو الحق لا يجوز فيه الباطل بوجه من الوجوه ، وأن هذا العالم يكون حجة في ذلك ، ولا يجوز في دين الله أن يكذب في ذلك ، ولا يجوز في دين الله أن يبرأ من هذا العالم ، ولا يوقف عنه برأى ولا بدين •

وكذلك لو قال هذا العالم : ان الله أحل البيع وحرم الربا ما جاز لأحد ممن يعرف هذا العالم أنه عالم في دين الله أن يخطئه ، ولا يبرأ منه ، ولا يقف عنه ، فان فعل ذلك فاعل هلك بذلك في دين الله •

كما يوجد عن أبى الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله أنه قال : يسع
الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكبه ، أو يبرءوا
من العلماء اذا برئوا من راكبه ، أو يقفوا عن العلماء اذا برئوا من
راكبه ،

ويوجد في الأثر أن الأحداث تنقسم على خمسة أقسام :

فمنها : ما لا يسع جهل كفر راكبها بالاجماع •

ومنها : ما لا يسع جهل كفرها في أكثر القول من المسلمين •

ومنها ما يسع جهل كفر راكبها في أكثر قول المسلمين ، أو لهن
الحدث في الجملة مثل أن يردا راد ، أو يرد شيئا منها ، أو يشك
فيها أو في شيء منها ، وأن راكب ذلك مشرك ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ،
ولا يسع الشك في ضلاله ولا كفره ولا فسقه ، ولا يسع ولايته ولا ولاية
من شك في كفره ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، فان شك في كفره
شاك ، أو تولاه على ذلك متول كان بذلك كافرا كفر نعمة لا كفر شرك ،
ولا تجوز ولاية من تولى ذلك ، ولا يجوز الوقوف عنه ولو بعد ذلك •

وحدث ثان هو في تفسير الجملة ، فينقسم على قسمين : فمنه
ما يكون المحدث بذلك مشركا ، ومنه ما يكون المحدث بذلك كافرا كفر
نعمة •

وأما ما يكون به مشركا فمثل أن يرد التنزيل ، أو يشك في شيء من
التنزيل مما تقوم به الحجة عليه من العقل دون السمع ، وذلك أن يقول
ان الله عز وجل غير قادر على جميع الأشياء ، كلها أو يقول ان الله
عز وجل غير قادر على جميع الأشياء ، أو يقول : ان الله عز وجل
غير عالم بجميع الأشياء كلها ، أو يشك في شيء من صفات الله •

وأما ما يكون به كافرا كفر نعمة مثل أن يقول : ان الله قادر بقدره ،
أو عالم بعلم ، فان هذا مما لا يسع جهله •

وقد قيل : ان المحدث في ذلك كافر كفر نعمة ، وأكثر القول
والشاهد من آثار المسلمين أنه لا يسع جهل كفر هؤلاء •

وقد قيل : انه يسع جهل كفره ، ومعنى ذلك يوجد عن أبي عبيدة
أنه لا يهلك أحد بهلاك أحد ، واتفقوا على وزن هذا ومثاله في حكم
المستحلين •

وأكثر القول أن المستحل لا يسع جهل كفره وذلك خاص لمن علم
حرمة ذلك الشيء بالدين وهو الحدث الثالث ، فهو حدث المستحلين ،
والحدث الرابع فهو حدث المصرين ، وذلك خاص لمن علم حرمة ذلك
الشيء بالدين • والحدث الخامس فهو حدث المحرمين ، وأكثر القول أنه
يسع جهل كفرهم لمن لم يعلم حكم ذلك •

ومن هذه الأصول الخمسة تتفرع منها الأحداث التي ذكرناها
وشرحناها في صدر كتابنا هذا •

واعلم أن حجج الله تعالى تنقسم على قسمين في دين الله : فمن
حججه ما تكون الحجة حجة في حكم الظاهر ولو كانت في سرائرها مبطله
كافرة ، وذلك اذا قامت الحجة بشواهد الحجة الموجبة للحجة ، ولا تقوم
الحجة إلا بحجة لا غير ذلك ، وذلك مثل الشاهد لا يكون حجة إلا بالعدالة
له والفضل في الدين •

وكذلك الحاكم لا يكون حجة إلا بالعدل ، وكذلك الرفيعة في الولاية
لا يكون حجة إلا بعد شواهد الحجة له في ذلك ، وكذلك كل من كان في يده
شيء كان حجة في ذلك ، ومن حجج الله عز وجل ما تكون الحجة حجة
في دين الله حتى تكون محقة في سرها وجهرها ، صادقة في ظاهرها
وباطنها ، وذلك مثل العالم الذي قد شهر عدله وفضله واستقامته

وعلمه وصدقه في عمله الذي لا تلحقه تهمة في علمه بتحريف ولا بتكليف ،
فان هذا العالم اذا أفتى بما يسع جهله عند من علم منه هذه الشواهد
كان حجة عليه في أكثر القول في ذلك اذا كان وافق في فتياه الحق •

وأما ما خالف في فتياه الحق فانه لا يكون في ذلك حجة ، ولا يكون
في ذلك محقا ، ولا مستقيما ولا مهتديا بالحق ، بل قد صار بفتياه تلك
في دين الله كاذبا ضالا سفيها مبطلا منافقا جاهلا ، يشهد على كذبه
وباطله كتاب الله وسنة رسوله والعلماء بدينه ، أعاذنا الله وإياك وكل
مسلم من ذلك •

ولولا أن ذلك كذلك لبطل دين الله ، ولكان لله أديان شتى ، ولكان
كل من قلده عالما في الدين كان بتقليده ذلك سالما ، حاشا وكلا ، بل حلال
الله حلال الى أن تقوم الساعة ، وحرام الله حرام الى أن تقوم
الساعة ، وليس لأحد تحليل ما حرم الله في دينه ، ولا لأحد تحريم
ما أحل الله في دينه ، وأن شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة
لجميع الشرائع ، وأنه لا نبي بعده ، ولا نبي عنده ، وأن التقليد في الدين
حرام لا يجوز ، ولا يسع التقليد في دين الله لأحد من الخليقة ، قال الله
تبارك وتعالى : (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان
أمره فرطا) ، وقال الله عز وجل : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) •

وأنه لا يسع أحدا من الخليقة أن يحل ما حرم الله بجهل ولا بعلم ،
برأى ولا بدين ، ولا يحل لأحد من الخليقة أن يحرم ما أحله الله بجهل
ولا بعلم ، ولا برأى ولا بدين ، وأن من فعل ذلك أو شيئا منه فهو
هالك باجماع ، محادد لدين الله ، ومضاد لدين الله ، ولكتابه ولنبيه
محمد صلى الله عليه وسلم ، ومخالف لآثار المسلمين •

فصل

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : وان عزل الأئمة من الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل والهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، وذلك خاص لو كان اماما قد ثبتت امامته باجماع في عصره وعصره ، ثم صح أن جماعة من علماء المسلمين ، عقدوا لامام ثان في حياته ، ولم يصح من الامام الأول انكار عليهم ، ولا صح من العلماء الحاضرين لذلك انكار لكان الجميع في الولاية ، لأن الامام قد تزول عنه الامامة بوجوه شتى ، ولا تزال ولايته ، وذلك مثل أن يذهب عقله أو سمعه أو بصره أو كلامه ، أو يضعف عن نكاية العدو وانفاذ الأحكام ، أو يجتمع هؤلاء الأعلام على أن غيره أقوى للإسلام ، ولأهل الاسلام ، فانه اذا وقع من الأعلام العقد لامام ثان على أحد هذه الصفات — نسخة — الوجوه ، ثبتت ولاية الجميع منهم ، لأن الامام قد تزول امامته ، ولا تزول ولايته ، وهو مثل ما تقدم ذكره ، وقد تزول امامته وولايته ، ولا تحل البراءة منه ، وذلك أن يصير في حد التهمة ، فانه لا يجوز أن يكون اماما متهما في دين المسلمين ولا حرهم ، ولا أموالهم ، وقد تزول امامته وولايته وتجوز البراءة منه ، ويحل قتله وذلك أن يرتكب حدثا لا يسعه ركوبه في دين الله فيستتبيه المسلمون فلا يتوب منه •

فصل رابع

ان تخرج خارجة على امام المسلمين ، باغين عليه ، غاصبين لامامته ، مبطلين عليه في ذلك ، فيجب عليه اذا كان امام شراء أن ينكر عليهم ذلك ويحاربهم ويدفعهم ، ولو قتل على ذلك فان ضيع امامته التي قد تعبد بها وترك امامته التي قد ائتمن عليها ، وهو قادر على ذلك بغير عذر له ، كان بذلك هالكا في دين المسلمين ، فاذا عقدت طائفة من علماء المسلمين اماما في حياة الامام الأول ، واختلف أهل عصرهم فيهم ، فقالت

طائفة : انهم عقدوا على ما يسع من — نسخة — في دين المسلمين ، وتولواهم على ذلك ، وقالت طائفة من علماء المسلمين : انهم عقدوا لهذا الامام على أصل لا يجوز ولا يسع ، ونحن نتبرأ منهم على ذلك ، ولم يصح من العلماء اجماع على أحد الفصلين •

وهذا الأصل هو الدعاوى بعينه ، لأنه لو اجتمع علماء ذلك العصر على باطلهم ، لكان اجماعهم في ذلك حجة ، ولو اجتمع علماء ذلك العصر على حقهم ، لكانوا حجة في ذلك ، واذا لم يصح منهم اجماع ، واختلفوا في ذلك ، فادعى كل فريق منهم ما يجوز في دين الله كانوا في ذلك متداعين والله أعلم •

فصل

ويوجد في الآثار أن الجمع بين الأضداد في دين الله حرام وباطل وفسق وكفر ، والحجة قول الله تعالى : (أفنجعل المسلمين كالمجرمين) ، وقول الله : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم) •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم رحمه الله : وذلك خاص في الأحداث التي لا يجوز لراكبها في أحكام الظاهر والباطن في دين الله إلا الباطل والفسق والضلال والكفر ، أو تقوم عليه الحجة التي تقطع عذره في دين الله في حكم الظاهر ، ولو كانت في الأحداث التي يجوز في دين الله لراكبها الحق والباطل ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، وأما الأحداث التي لا يجوز فيها الحق بوجه من وجوه الحق ، مثل أن يقول : ان الله عز وجل أحل الربا فتولاه متول على ذلك وبريء منه ، أخذ على ذلك ، وكان المتبريء منه عالما ، والمتولى له عالم أيضا ، فانه لا يجوز في دين الله عز وجل أن يتولى الجميع ولاية الدين ، ولا يجوز أن يبرأ منهم كلهم بالدين ، وأن الجمع بين الأضداد هاهنا حرام بالدين •

وكذلك لو صح أن زيدا قتل عمرا بالباطل ، وشهد عليه بذلك شاهدا عدل فتولاه على ذلك بعض العلماء بالدين ، وبريء منه على ذلك بعض العلماء بالدين ، ما جاز الجمع بينهم في ولاية ولا براءة ، ولا وقوف ، وأن هذا هو الجمع المحرم بين الأضداد ، وأن هذا الجمع الذى حرمه الله ورسوله والمسلمون ، وأنه لا يجوز هاهنا إلا ولاية العلماء المحقين ، ولا تجوز البراءة منهم ، ولا الوقوف عنهم ، وأن للآثار تفسيراً وتأويلاً ، كما أن للقرآن تفسيراً وتأويلاً •

فصل

وأما المختلفون بالرأى من علماء المسلمين ، فإنه يجوز ويلزم ، ويجب ولاية جميعهم ، وعلى العلماء المختلفين أن يتولوا بعضهم بعضاً ، ولو تضادوا بالرأى مثل أن يحل أحدهم شيئاً بالرأى ، ويحرمه آخر بالرأى وما أشبه ذلك •

وأما المختلفون فى الدعاوى من علماء المسلمين من أهل الولاية ، فإنه يجوز لمن يعلم حق المحقين منهم ، ولا باطل المبطلين منهم ، أن يتولاهم ، وأن يجمع بينهم فى الولاية على اعتقاد براءة الشريعة من المبطل منهم ، ولا نعلم فى ذلك اختلافاً ، وذلك مثل أن يصح أن زيدا قتل عمرا ، فشهد شاهدان من علماء المسلمين أنه قتله بالحق ، اذ قتل أباه أو أخاه ، أو بغى عليه اذا ادعوا صفة تجوز فى دين الله تعالى ونحن نتولاه على ذلك ، وشهد شاهدان أيضاً من علماء المسلمين أنه قتله بالباطل وبغير الحق ، ونحن نبرأ منه على ذلك ، فتكافت هاهنا الحجج ، وتضادت ولم يعلم حق المحقين منهم ، ولا باطل المبطلين منهم ، فإنه يلزم الفريق الحق أن يبرأ من الفريق المبطل منهم براءة سر لا براءة جهر ، ولا يسبعمهم أن يتولوا بعضهم بعضاً على ذلك ، ويلزم أولياءهم الذين لم يعلموا حق المحقين منهم ، ولا باطل المبطلين منهم ،

ممن قد وجبت عليهم ولايتهم من قبل اختلافهم ، هذا أن يتولاهم ويثبتوا لهم ولاية الذين على اعتقاد براءة الشريعة من المبطلين منهم •

فانظر أين حرم الجمع بين الأضداد ، وأين لزم ووجب الجمع بين الأضداد ، لأن للأثار تفسيراً وتأويلاً ، كما أن للقرآن تفسيراً وتأويلاً •

وقد قيل ان المفسر يقضى على المجل ، ولا يقضى المجل على المفسر ، فصح أن الجمع بين الأضداد ينقسم على ثلاثة أقسام في دين الله عز وجل ، وقد تقدم شرح ذلك •

فصل

قال غيره : ويوجد في الأثر ، أن السؤال لازم في دين الله عز وجل ، قال الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اطلبوا العلم ولو بالصين » • وقال صلى الله عليه وسلم : « تعلم العلم واجب على كل حالم من ذكر وأنثى » •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : وذلك خاص فيما لا يسع جهله ، لأن السؤال ينقسم على أربعة أقسام ، فسؤال دين ، وسؤال رأى ، وسؤال ضلال ، وسؤال فضيلة ووسيلة •

فأما سؤال الدين الواجب اللازم في دين الله عز وجل ، ودين نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، ودين أهل الاستقامة من أمته هو السؤال عما لا يسع جهله في دين الله فيما تقوم به الحجة من السمع دون العقل ، وذلك أن يحل المتعبد فيما لا يسع جهله في دين الله كان ولاية أو براءة ، أو وقوف أو تأدية ، أو انتهاء ، فإذا دخل المتعبد في شيء من ذلك ، وكان هالكا في حاله ذلك ، ولم تكن له سلامة في دين الله إلا بمغارقة تلك المنزلة التي قد حلها ، فان عليه في دين الله السؤال بالدين ، وعليه الخروج في طلب اللازم له في دين الله ، وكان كل المعبرين له الحق في ذلك حجة عليه في أشهر قول المسلمين •

وأن كل من عبر له الحق في ذلك كان حجة عليه فيه من عالم أو جاهل ، أو ذكر أو أنثى ، أو حر أو عبد ، أو مشرك أو أمة ، وكل من قام بالحق في ذلك كان حجة لله في ذلك ، لأن الحجة هاهنا هو الحق ، كما أن العالم المحق العدل الذي قد شهر فضله ، وظهر علمه وعدله ، لو أفتى بشيء من الباطل ما كان في فتياه تلك حجة ، ولكن بفتياه تلك في دين الله كاذبا منافقا ظالما ، لأن الله وملائكته وكتبه ورسله والعلماء بدينه يشهدون عليه بالباطل ، ولو جهل باطله ذلك من جهله من أهل العلم — نسخة — العلماء أو الضلال والله أعلم •

وأما سؤال الرأي فهو مثل أن يكون لك ولي تتولاه بالدين ، ثم قد رأيته ارتكب حدثا خفى عليك حكمه في دين المسلمين ، فقال بعض المسلمين : انه يجب عليك فيه السؤال بالرأي حتى تنقله من ولاية الدين الى براءة الدين ، ولا يجوز الوقوف عنه للفرض الذي يجب عليك فيه ، وقال بعض : انه يجوز فيه وقوف الرأي مع اعتقاد براءة الشريعة فيه •

وأما سؤال الضلال فهو السؤال الذي حرمه الله عز وجل في كتابه حيث قال : (ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا) وقال في موضع آخر : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من كشف عورة مسلم كشف الله عورته يوم القيامة ومن ستر عورة مسلم ستر الله عورته يوم القيامة » ، وقالت العلماء : ولا تجسس العورة ، ولا تغتتم العثرة ، ولا ترد المعذرة •

وأما سؤال الفضيلة والوسيلة ، فمثل تعليم ما يسع جهله من تعليم الحلال والحرام ، وعلم الفرائض وما أشبه ذلك والله أعلم •

فصل

ويوجد في الأثر أن وقوف الشك حرام ، وهو أن لا يتولى الواقف إلا من وقف كوقوفه ، وينصب الشك ديناً له •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله وغفر له :
أما وقوف الشك فكل وقوف لا يجوز في دين الله عز وجل ، وهو مثل أن يقف واقف عن المحدث ، وعن برىء من علماء المسلمين ، أو يقف عن المحق أو عن تولاه من علماء المسلمين ، أو يشك فيما يسع جهله مما أفتى به العلماء ، أو يقف عن العالم المفتى بالحق ، فهذا هو وقوف الشك ، وأصل ذلك من قول أبي الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله حيث قال : يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء إذا برئوا من راكمه ، أو يقفوا عنهم والله أعلم •

❖ مسألة :

والوقوف ينقسم على خمسة أقسام :

فمنها : وقوف الضلال ، وهو وقوف الشك الذي ذكرناه •

ومنها : وقوف الدين الواجب اللازم الثابت في دين الله ، وهو أن يقف الواقف عن جميع المتعبدين من الجن والانس حتى يعلم من أحد خيراً فيواليه عليه ، أو يعلم من أحد شراً فيعاديه عليه ، كما يوجد في الأثر أن الأمور ثلاثة : فما بان لك رشده فاتبعه ، وما بان لك غيبه فاجتنبه ، وما لم يبين لك منه رشد ولا باطل فقف عنه ، وقيل فيما أحسب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المؤمن وقاف ، والمنافق وثاب ، كمتخبط العشوا إنما الله من ذلك •

ووقوف الأشكال كالوقوف عن المتلاعنين والمقتتلين والمتبرأين من بعضهما بعض •

ووقوف السؤال قد تقدم شرحه وصفته ان شاء الله ، وهو أن ترى من ولى لك حدثا جهلت أنت حكمه ، ولم تعلم ما يبلغ به ، فتقف عنه وقوف السؤال •

ووقوف الرأى أن تقف عن وليك هذا وتعتقد فيه براءة الشريعة من غير أن تلزم نفسك عنه سؤالا بدين والله أعلم •

فصل

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : ان صفة البدعة وتفسيرها هو أن لا يكون للمحدث في حديثه مخرج من مخارج الحق ، ولا يمكن له في ذلك وجه من وجوه الحق في سر ولا علانية ، ولا يحتمل ذلك الحدث وجهها من وجوه الحق في سر ولا علانية ، وهو أن يكون ذلك الحدث شاهدا على محدثه بالباطل في دين الله في السر والملا ، وأن الكتاب والسنة والعلماء بدين الله يشهدون على باطله ، وذلك أن يقول : ان الله أحل نكاح العمات والخالات وما أشبه ذلك •

وأما أحكام الدعاوى وصفتها ، فانها لا تجوز ولا تقف ، ولا تكون إلا في الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل ، وذلك مثل أن تشهد طائفة من علماء المسلمين أن زيدا قتل عمرا وبالحق ، ونحن نتسولاه على ذلك • وقالت طائفة من علماء المسلمين : بل قتله بالباطل ، ونحن نبرأ منه على ذلك ، فهذه صفة أحكام الدعاوى ، وقد تقدم شرح ذلك •

وأما اختلاف الرأى فهو أن يختلف علماء المسلمين في حكم حادثة لم يأت فيها نص من كتاب الله ، ولا سنة ولا اجماع ، فصار اختلاف البدع أصلا ، واختلاف الدعاوى أصلا ، واختلاف الرأى أصلا ، ولا يسع في الدين أن يجعل حكم هذه الأصول في غير موضعه •

ويوجد في الأثر أنه لا يجوز أن يقاس أصل بأصل • قال الشيخ

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : أما تفسير ذلك فمثل من قد علم أن للأم عند الأولاد السدس ، ولم يعلم كم لها عند عدم الأولاد ، فقال : إذا ثبت لها عند الأولاد السدس فكذلك لها عند عدمهم السدس ، أو علم أن لها عند عدمهم الثلث ، ولم يعلم ما لها عند وجودهم فقال : ان لها أيضا عند وجودهم الثلث ، وكذلك الزوجة مع الأولاد وما أشبه ذلك ، مما قد جاء فيه من الله النص ، أو صح فيه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو صح فيه الاجماع فخالف بقياسه أحد هذه الأصول •

وأما اذا لم يأت النص من أحد هذه الأصول التي ذكرتها ، فقد قالت العلماء : ان الأشياء كلها لم يأت بها الكتاب منصوصا ، ولو كان ذلك لم يكن للسنة تفسير ولا حكم ، ولو كانت الأشياء كلها تأتي السنة بها منصوصة مبينة لم يكن للاجماع حكم ، ولو كانت الأشياء كلها يأتى بها الاجماع منصوصة لم يكن بعد اجماع الصحابة اجماع ، ولكنه ما أشبه الحلال فهو حلال ، وما أشبه الحرام فهو حرام ، ولو لم يكن هذا البطل الدين •

فصل

ويوجد أن ولاية الظاهر هي ولاية الدين ، وهي ولاية الحكم تصح من أربعة وجوه من المشاهدة ، وهي الخبرة ، وذلك خاص للعلماء بأحكام أصول الولاية والبراءة ، ومن الرفيقة وهو العالم بأحكام الولاية والبراءة ، ومن الشهادة والشهرة وذلك ينقسم على قسمين :

أحدهما : أن تقوم الشهرة أو الشهادة بالولاية لأحد من الناس ، ولا يكون ذلك إلا عن العلماء بأحكام الولاية والبراءة •

والقسم الثانى : أن تقوم الشهرة أو الشهادة لأحد من الناس بالموافقة فى القول والعمل ، فمن خصه ذلك وكان عالما بأحكام ذلك جاز له أن يتولى على ذلك •

فصل

وأما البراءة أيضا فانها تصح من أربعة وجوه : المشاهدة والشهادة والشهرة والاقرار ، ولذلك شرح طويل فلا يمكن شرحه في هذا الموضع •

فصل

ويوجد أن العلماء اجتمعت أن من تولى أحدا بلا حجة في الدين كان هالكا في ولايته تلك ، ولو وافق في ولايته تلك ابراهيم خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم • ومن برىء بغير حجة كان هالكا في براءته تلك ، ولو وافق في براءته تلك عدو الله فرعون ، وعدو رسول الله صلى الله عليه وسلم عورض على ما فسرہ الشيخ محمد بن ابراهيم على نسخته ، وصحح بمعارضته الشيخ الأجل العالم أبي محمد عثمان بن عبد الله حفظه الله •

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب الشيخ أبى عبد الله محمد بن ابراهيم بن سليمان ، حفظه الله وأبقاه الى من كتب اليه : أفتنا يرحمك الله فيمن رأيتَه يأكل ميتة أو لحم خنزير ، أو يشرب خمرا أو دما مسفوحا ، أو يصلى بغير طهر ، أو يشتري لحما من عابد وثن ، ويأكله ويطأ ذات محرم منه بغير علم منى بمعرفته لحرمة ، أو يأكل في شهر رمضان ، أو يقتل ولدا لى ، ما تكون منزلته عندى بفعله لتلك الخصال ، أو بخصلة منهن ، وكيف الحكم فيهن ، أو فى واحدة منهن ، أتراهن متفقات فى الأحكام ، أو مختلفات ؟ فان اتفقت الأحكام فيهن فبأى علة جمعت ذلك بينهن ؟ وان اختلفت فيهن فبأى علة اختلفت معانيهن ؟ فصف لى ذلك ، وصف لى كل علة منهن على الانفراد الذى عرفت ، وبالله توفيقى ، وعليه توكلت ، وبه أستعين واليه أنيب ؟

ان الولى اذا فعل جميع تلك الخصال غير شرب الخمر ، أو خصلة منهن ، انه على ولايته حتى يصح كفره وباطله فى ذلك ، لأنه يمكن صوابه فى فعله هذا ، أو كلما أمكن صوابه وخطؤه فى دين الله من جميع أفعاله حسن به الظن فيه ، وأنزل عذره ، ولم نترك ولايته ، لأنه مؤتمن على دينه ، ولأن الولاية له هى الأصل ، وفيه اليقين ، فلا تترك ولايته لسوء الظن به أنه كفر ، أو للشك فيه أنه كفر ، أو لم يكفر فيكون الظن أو الشك دافعين لليقين والعلم ، لأنه لما احتمل أن يكون فعله هذا عاصيا لله ، فيستحق البراءة فى دين الله ، واحتمل أن يكون غير عاص لله ، فيكون على ولايته رجوع الى الأصل وهى الولاية ، فأثبتت له ، ولم يزل عنها للظن به والشك فيه .

وقد قيل ان اساءة الظن بالمسلمين من كبائر الذنوب ، وأما شرب الخمر فقد قال من قال : لا يجوز فيه الاضطرار ، لأنه يجب فيه الحد ،

ولأن الله لم يستثن فيه للمضطر ، كما استثنى في غيره • وقال من قال :
ان كان يعصم من الهلكة فهو كغيره من الميتة والدم ولحم الخنزير ،
وقد مضى القول في ذلك •

وأما تفسير جميع أحكامهم في جميع أمورهم فذلك يطول بوصفه
الكتاب ، وأنا ضعيف المعرفة ، غير أنى أذكر فصلا من ذلك ، وأرفع
ما عرفته ان شاء الله •

الجواب : الذى عرفت أنه ما كان من الفرائض التى العبد مؤتمن
عليها كالصلاة والوضوء عليها كالصلاة والوضوء لها ، والصيام والغسل
من الجنابة وما أشبه ذلك ، فاذا رأى وليه يأكل في شهر رمضان نهارا
أو رآه يجىء ويذهب أو غير ذلك من حالة الأصحاء ، ثم صلى نائما أو
قاعدا ، أو صلى ولم يره تطهر للصلاة أو ما أشبه هذا أنه يكون على
ولايته ، ولا تجوز البراءة بما ظهر منه من فعله هذا ، ولا يجوز لأحد
أن يبرأ منه على ذلك عند من يتولاه ممن قد علم بفعله هذا ، أو لم يعلم
لأن هذا الفصل لو خصمه أحد فيه كان قوله غير مقبول عليه ، وقوله
هو وحجته مقبول على خصمه ، لأنه ليس لأحد عليه حق في هذا ، والحق
فيه لله وحده ، ولا يقدر خصمه على إقامة حجة عليه من غيره فيما يصح
به كفره ، ويزول به عذره الا بالاقرار منه ، اذ لا يطلع على أمره فيما
كلفه الله من ذلك أحد من الخلق ، فقوله وعبارته في فعله هذا حجة على
خصمه ، وخصمه محجوج له فيما يدعيه عليه •

وأما اذا رأى وليه يأكل لحما من عابد وثن ، أو يشتريه فقد قيل إنه
على ولايته لأنه يمكن أن يكون عالما ان ذلك من ذبائح المسلمين ، أو غير
ذلك من وجوه العذر فلا يجوز له ترك ولايته حتى يعلم كفره ، فان
برىء منه أحد على ذلك عند من علم كعلمه فقد عرفت أنه لا تجوز ولايته
من برىء منه بما ظهر من فعله ذلك ، لأن الفاعل مأمون على دينه ،
ولا حجة فيه لأحد فيكون محجوجا ، وكل من ادعى عليه في ذلك دعوى
فهو خصم ، ولا تصح دعواه الا باقامة بينة من غيره •

وقول هذا المدعى عليه حجة فيما يدفع عن نفسه ، والخصم والمدعى لا يصح له دعوى بادعائه ، ومن لم تصح له دعوى بادعائه ، ولم يصح له دعواه بقوله ، والا كان قوله حجة فهو قاذف ، وقد قيل : انه يكون على ولايته ، ويحسن به الظن لأنه يمكن أن يكون قد علم أن الفاعل لذلك عالم أنه من ذبائح عبدة الأوثان ، وأنه غير مضطر اليه ، كما حسن بالفاعل الظن عند ركوبه المحجور الذى لا مخرج له من الكفر الا بتحسين الظن به ، فذلك لا يحسن بهذا أيضا الظن ، ويترك عذره ، لأن هذا الفصل ، وما كان مثله من المحجورات المحرمات التى الحق فيها لله وحده يمكن أن تقوم عليه فيه الحق — نسخة — لحجة من غير اقدار منه ، لا مكان بلوغ علم الحجة كيف كان أصل ركوبه ، فهو خصم فيما يدعى ويدعى عليه ، قادر خصمه على اقامة الحجة من غير اقراره وقوله •

والخصم عند ترك النكير على المدعى عليه ربما انقطع عذره في موضع ما ينقطع عذره فيه • والفرائض التى العبد مؤتمن عليها ، وهو حاكم على خصمه فيها ، فالحكم — نسخة — فالخصم غير الحاكم •

وأما الوالى اذا قتل وليا أو غير ولى ، وأخذ مالا بيده على المنازعة منه فى ذلك ، أو ما أشبه هذا مما يكون الحق فيه للعباد والله ، وتكون دعواه وحجته فى ذلك غير مقبولة الا أن يقيم هو بينة على ذلك ، وقول خصمه وحجته مقبول منه ، وعليه أن يقيم هو بينة على بطلان ذلك ، فما كان منه من هذه الأفعال التى الحق فيها لله وللعباد ، وهو محجوج فى ظاهر الحكم فيها ، وانما يحتمل حقه وصوابه فى دين الله ، ولم يكن من المفعول فيه من حين الفعل حجة على الفاعل ، ليقطع بها عذره ، ولم يكن من الفاعل حجة حتى يصح صوابه ، وتكافأت عند ذلك حجتهما لترك النكير ممن له النكير فى ذلك ، ومن يكون نكيره حجة فقد اختلف فى هذا :

فقال من قال : بولاية الفاعل ، لأن فعله ذلك محتمل للحق والصواب فلا تترك ولايته ، ويحكم عليه بالكفر من غير أن يصح عليه حجة ينقطع بها عذره ، لأن ترك ولايته هاهنا إنما هي بالشك أنه فعل الباطل ، والولاية له كانت على اليقين ، والشك لا يزيل اليقين ، ولا يزيل اليقين الا بيقين مثله •

وقال من قال : بالوقوف عنه لما أشكل عليه من أمره اذا احتمل حقه وباطله في فعله ، وكل مشكوك متروك ، فهو موقوف • وقال من قال : بالبراءة منه بما ظهر من فعله الذي هو محجوج عليه الا بحله حتى يصح أنه محق في فعله ، لأنه لا تقبل له حجة من قوله على خصمه الا ببينة يقيمها من غيره ، وحجة خصمه مقبولة عليه من قوله ، فهو محجوج مظهر على نفسه ما هو محجوج — نسخة — مخلوع به ، ولا يجوز لمن برىء منه بالظاهر أن يقذفه بالباطل عند من يتولاه بما ظهر من فعله ممن قد علم بحدثه ذلك المحتمل للحق والصواب ، ولا يجوز له أن يعتقد فيه أنه مبطل في فعله ، كما أن الحاكم يحكم بقطع يد السارق ، ورجم الحصن اذا شهد عليه بذلك البينة ، أو أقر به ، ثم لم يرجع عن اقراره ، ولا يجوز له أن يعطل ما ثبت عليه من الحد ، ولا يجوز له أن يعتقد صحة ما شهد به الشهود ، أو أقر به المقر على نفسه ، لأنه يمكن أن يكون الشهود شهدوا زورا ، ويمكن أن يكون المقر كاذبا في اقراره •

كذلك هذا الذي قد ظهر منه ما يحتمل حقه فيه وباطله إنما يبرىء منه من تبرأ بما ظهر من فعله الذي هو محجور عليه ، ومحجوج فيه ، ولا يجوز له أن يشهد عليه ، ويعتقد أنه مبطل في فعله ذلك من غير أن يعلم ذلك ، فان فعل كان حاكما وشاهدا بالكذب والزور ، لأن ذلك غيب لم يعلمه ، ومن شهد بما لا يعلم فقد شهد بالزور •

والأصل في هذا : أن كل من دخل في أمر يكون عليه فيه أحد من الناس حجة أن لو قام عليه في ذلك الحجة ، ويكون الداخل في ذلك

محجوجا ، ويكون لا يصح له قول ولا دعوى الا ببينة يقيها على دعواه وقوله ، ويكون قول خصمه عليه حجة ، فهو في هذا محجوج ، والمحجوج لا عذر له أن يبيح من نفسه البراءة فيما لا يكون له فيه سلامة الا بحجة يقيمها من غيره ، فلأجل هذا جازت البراءة منه ، مع أنه قد قيل : ان الولاية في هذا أصح الأقوال ، ثم الوقوف ، ثم البراءة •

وأما اذا أتى شيئا من المحجورات التي الحق فيها لله وحده فيما يحتمل له في فعلها الصواب التي لو خصمه فيها خصم من صغير أو كبير قليل أو كثير كان خصما ، وكان قوله هو حجة له يدفع بها عن نفسه ، وعلى خصمه فيما يدعيه عليه البينة ، فقد قيل : لا تجوز البراءة منه بما ظهر من فعله حتى يعلم باطله في ذلك ، فهذا فرق بين هذين الأمرين فيما قيل والله أعلم •

فان اختلف مختلفون في ركب هذه الكبيرة — نسخة — الأشياء كلها أو بعضها التي تحتمل فيها حق فاعلها أو باطله من أكل ميتة ، أو لحم خنزير ، أو دم مسفوح ، أو قتل أو نكاح ذات محرم من أم أو أخت أو بنت أو غيرهن من ذوات المحارم ، أو ما أشبه هذا مما يمكن حق فاعله وباطله ، فقال بعضهم : ان الآكل لتلك الميتة والخنزير والدم كان مضطرا الى أكله ، وقد أحل الله له أكله عند اضطراره الى أكله ، أو ادعوا له صفة أخرى فيما هي جائزة في دين الله ، وتولوه على ذلك •

وقال الآخرون : ان أكل ذلك وهو غير مضطر الى أكله مرتكبا لما حرمه الله عليه من أكله ، مستحلا لذلك ، وكذلك في القاتل والناكح ، وكل شيء حرمه الله في كتابه ، واستثنى تحليله في بعض الوجوه ، فاختلف فيه مختلفون ، فادعت فرقة للفاعل تلك الصفة التي قد أحلها الله ، وتولوه على ذلك ، وادعت الفرقة الأخرى للصفة التي حرمها الله ، ولم يجعل له عذرا في ركوبها ، وبرئوا منه على ذلك ، فقد قيل : ان الاختلاف بينهم لا يوجب كفر أحد الفريقين في ظاهر الحكم ، عند من

صح معه فعل الفاعل واختلافهم فيه ، وغاب عنه معرفة صحة صدقهم وكذبهم في دعاويهم هذه ما لم يصدق بعضهم ، أو يقيم بعضهم على بعض حجة ينقطع بها عذرهم ، أو ينزل المختلفون أو أحد منهم مع العالم باختلافهم منزلة القاذف ، فما لم يكن هذا وما أشبهه فجميع المختلفين على ولايتهم عند من لزمته ولايتهم •

ولو تظاهروا بالبراءة من المحدث والولاية له اذ ذلك الحدث محتمل الحق والباطل ، لأن الله قد أحل في حال ، وحرمه في حال فلاحتمال حقه وباطله ، احتمل حق راكمه وباطله ، واحتمل حق المختلفين فيه من باطلهم ، واحتمل صدقهم وكذبهم ، ولا يجوز لأحد أن يصدق بعضهم على بعض فمن لم يعلم أصل الحدث كعلمهم ، لأن كل فرقة قد ادعت صفة دعوى هي جائزة في دين الله ، فان كانت صادقة في قولها فهي محقة ، ولا يبلغ السامع لاختلافهم الى معرفة حقهم وباطلهم وصدقهم وكذبهم ، الا بوقوفه على أصل ما اختلفوا فيه وعلمه به كعلمهم به ، فليس لمن غاب عنه أمرهم أن يعتقد صحة صدق أحدهم أو كذبه أو حقه أو باطله ، ويحكم له وعليه بذلك •

وكذلك الفاعل أيضا ، لأن ذلك من الغيب ، ومن حكم وشهد بالغيب فقد حكم وشهد بالزور ، اذ كل فرقة تدعى دعوى أن كانت صادقة فيها فهي محقة ، ولا يجوز تصديق مدعى على مدعى عليه ، ولأن الحاكم وان لم يحكم للمدعى على المدعى عليه فلا يجوز أن يعتقد كذب المدعى فيما يدعيه فيما يحتمل صدقه وكذبه فيه ، ولا صدق المدعى عليه فيما يدفع به عن نفسه فيما يحتمل صدقه وكذبه فيه ، ولا تترك ولايتهما ان كانت لهما ولاية ، فالمدعى والمدعى عليه سواء في الولاية ما لم يقذف أحدهما الآخر بالباطل ، أو يدعى دعوى توجب كفره ، فهما محكوم عليهما ، وما دان بجميع ما يلزمهما لبعضهما بعض من الحقوق في حكم ظاهر الدنيا ، وثبتت لهما الولاية والايان في حكم الدين ما لم يصح باطلهما

أو باطل أحدهما ، الا ما قد قيل في القاتل والآخذ مال غيره بيده
— نسخة — ليده على المنازعة منه لذلك فقد مضى القول فيه •

فعلى قول من يثبت ولايته فالمدعى والمدعى عليه في الولاية سواء
ما لم يصح كفر أحدهما ، فان ابتدأ أحد هذين الفريقين بالبراءة من
صاحبه كان هو المبطل القاذف في حكم الظاهر ، وجاز لمن كان يتولى
الفريق المتبرئ منه أن يتبرأ من الفريق المبتدئ بالبراءة من صاحبه ،
وان لم يعرف المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه ، وتظاهروا بالبراءة من
بعضهم بعضا فقد قيل انهم لهم في الولاية حتى يعلم المحق منهم من
المبطل ، وقيل : انهم يوقف عنهم حتى يعلم المحق منهم من المبطل ، وقيل :
انه يبرأ منهم كلهم وهو قول ضعيف على ما وجدت •

وكذلك قيل في المتلاعنين والمقتتلين بمثل هذا الاختلاف ، فان وقع
الاجماع من العلماء المشاهدين للحدث المحتمل حقه وباطله في حين وقوعه
أنه باطل أو خطأ لم يكن لمن غاب عنهم أصل حقيقة هذا الحدث أن
يحكم فيه أنه حق أو صواب ، وكذلك ان وقع الاجتماع منهم أنه حق
أو صواب لم يكن لمن غاب عنه صحة حقيقة الحدث أنه يحكم فيه
أنه باطل أو خطأ ، لأن العلماء المشاهدون لهذا الحدث هم الحكم له
وعليه ، وليس لأحد بعد أن ثبت حكمهم أن ينقضه ويحكم بخلافه ،
لأن الحكم اذا ثبت لم ينقض الا أن يصح له خطأ فاجماعهم على حق
هذا الحدث أو باطله موجب لحقه ، أو باطله عند من خفى عليه أمره
فالاجتماع هاهنا حجة لا يجوز مخالفتها •

وكل من خالق الحجة فهو محجوج ، فمن شهدت له حجة لله في
دين الله أنه محق فهو محق ، ومن شهدت له أنه مبطل فهو بظاهر دين
الله مبطل ، ولو كانت الحجة قد خانت الله في سريرتها ، وحاشا حجة
الله من ذلك ، ولكن لا نتقلد من الأمور ما غاب عنا صحته ، ولا نتعاطى
علم الغيب بذلك ، فمن علم أن الحجة قد خانت الله في سريرتها كان عليه

أن يحكم فيها — نسخة — فيهم أو فيما خانوا الله فيه بالحق سريرة ، وليس له اظهار ذلك عند من لم يعلم كعلمه ، فيكون مضادا لحجة الله ، ومن ضاد حجة الله فهو مبطل ، لأنه قد قيل ان جميع حجج الله التي قد جعلها الله حجة على عباده ليس لأحد مخالفتهم فيما احتمل فيه صدقهم وكذبهم ، اذا لم يعلم كذبهم فمتبعهم مصيب ، والمخالف لهم مبطل في ظاهر دين الله ، فمن علم صدقهم أو كذبهم حكم في ذلك بما يسعه ان شاء الله ، لأن الفقيه اذا أفتى بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يكون قوله حجة ، وليس لأحد قبوله منه ، ولو حسب واحتمل معه صدقه وكذبه .

فان لم يجمع العلماء على صواب هذا المحدث وحقه ، ولا على باطله وخطئه ، واختلفوا فيه ، فحكم بعضهم بحقه وحكم بعضهم بباطله لم يصح فيه اجماع لأحدهم ، لأنه لو أجمع أحدهم على حقه ، وأجمع الآخرون على باطله كان هذا الاجماع منهم هو الاختلاف بعينه ، وكيف يكون مجتمعا عليه مختلفا فيه ؟ هذا من تناقض القول وليس لأحد أن يحكم فيه بحكم الاجماع عليه اذ قد ثبت الحكم فيه باختلاف ، لأنه ليس لأحد أن يحكم باختلاف في موضع الاجماع ، ولا بالاجماع في موضع الاختلاف ، لأن الحكم في ذلك مفتر وليس بواحد .

واذا كان الحدث مما قد جاء فيه الاختلاف من المسلمين بولاية فاعله والبراءة والوقوف عنه ، وأجمع العلماء والمشاهدون لذلك الحدث على ولاية محدثه ، أو البراءة منه ، أو الوقوف عنه ، لم يكن هذا الاجماع منهم مزيلا لحكم ما فيه من الاحتمال والاختلاف ، لأنه قد يجوز أن يكونوا أخذوا كلهم بقول من أقاويل المسلمين اذ ذلك كله جائز من الولاية أو البراءة أو الوقوف ، ولكنهم لو اجتمعوا على باطل محدث ، والانكار عليه أو صوابه ، وحكموا بذلك في حين ما يكونون حكاما عليه وفيه ، لم يجز لهم ولا لغيرهم أن ينقضوا ذلك الحكم الذي قد ثبت منهم ، لأن ذلك الحكم حجة لمن اتبعه محكوم له بالصواب في

اتباعه ، فمن ادعى نقضه كان مدعيا على متبعيه ممن غاب عنه في سيرته
في ازالته عن صوابه •

وهكذا الحجج اذا ثبتت لم يجز تحويلها عن موضعها الا بحجج
مثلا تنتقضها ، حيث يجوز ذلك هكذا عرفت والله أعلم •

وأما اذا أجمعوا أنه أكل الخنزير والميتة والدم المسفوح من غير
ضرورة ، أو أنه قذف المحصنات الحرائر من أهل القبلة بالزنى أو أنه
زنى أو أزنى أو سبى أهل القبلة ، أو غنم أموالهم ، أو زعم أن الله
انما حرم الزنى بذوات المحارم ، وأن الزنى بغيرهن حلال ،
أو ما أشبه هذا ، أو زعم أن جميع هذه الأفعال له حلال ، وأن الله
انما حرم ذلك على قوم بأعيانهم ، وأن ذلك لغيرهم حلال ، أو ادعى
أن الله نسخ تحريمه أو غير هذا من التأويل ، أو لم يدع شيئا الا أنه
مستحل لذلك ، مدع رضا الله مع استحلاله لهذه الأفعال ، ثم
اختلفوا فيه :

فقال فرقه : انه مطيع لله في فعله هذا ، مستحق لرضاه ، ثابت
له الايمان ، وتولوه على ذلك • وقال آخرون : انه عدو الله ، مستحق
بفعله هذا الكفر ، وبرئوا منه على ذلك ، فعلى كل من علم بحدوث
هذا المحدث واختلافهم فيه اتباع الفرقة المحقة ، والكون معهم ، والأخذ
بسبيلهم ، ولا يسعه جهل كفر المستحل لتلك الأشياء بعد معرفة تحريمه
بما استحل من كتاب الله أو سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ،
أو اجماع الأمة المحقة ، ولا ولايته بدين ، ولا ولاية من تولاه ، ولا من
تولى من تولاه بدين الى يوم القيامة ، ولا يجوز تصويبه ولا تحقيق
باطله ، ولا تصويب من صوبه ، وعليه السؤال عما جهله من حكم هذا
الحدث ليعلم الحق فيتبعه ، أو يتبع الفرقة المحقة ، ويعلم الباطل
فيجتنبه ، ويجتنب الفرقة المخطئة الضالة ، ولا يجوز له أن يحكم

بصواب هذين الفريقين جميعا ، ولا يحكم بخطابهما جميعا فيكونان عنده
في الحكم سواء •

فيكون قد جمع بين الأضداد وساوى بين أهل الصلاح والفساد
ولا يكون الحق فيما بين المختلفين في هذا في دين الله الا في واحد ،
لأن هذه الأشياء قد حرمها الله ، وحجر ركوبها ، ولم يستثن تحليلها في
وجه من الوجوه ، فهي حرام لا غاية لتحريمها ، ولا تأتي عليها حالة
تحل فيها ، ولا يحتمل صواب ركبها ، ولاحقه بوجه من الوجوه ،
ولا صواب من يدعى ذلك ، ولا حق فهي بنفسها حجة على باطلها ،
شاهدة على نفسها بالبطل ، قاطعة لعذر ركبها ، مزيلة له من الايمان ،
لا مخرج لركبها من الكفر والهلاك ، يشهد الله والملائكة عليه والعلماء
بدين الله على باطلها وباطل ركبها ، وباطل مدعى حقها ، وحق ركبها ،
فلو أجمع جميع الخلق ، ولن يجمعوا على حقها أو حق ركبها لم يكن
ذلك موجبا لحقها ، ولا مزيلا لباطلها ، ولا عذر لمن صوبهم واتبعهم
على ذلك •

فهي بنفسها حجة على نفسها وعلى ركبها ، يلحق ركبها ما يلحقها ،
فكذلك اذا اختلف فيها أو في ركبها مختلفون ، فأوجب فرقة حقها أو حق
ركبها ، وأوجب فرقة باطلها أو باطل ركبها ، لحق من أوجب
حقها ، أو حق ركبها ما لحقها ولحق ركبها من الباطل ، لأن هذه الصفة
لا تحتل الحق والباطل ، ولا تحتل الا الباطل والضلال والكفر ،
ولا تحتل معنيين ، ولا تحتل الا معنى واحدا ، فكذلك لا تحتل حق
ركبها وباطله ، ولا يحتمله الا باطله وضلاله ، فلما لم يحتل الا باطله
لم يحتل حق المختلفين فيه ، وباطلهم ولم يحتل الا باطلهم وضلالهم ،
ولا مخرج لهم من الكفر والضلال ، ولم يكن الحق في دين الله الا عند
أحدهم فانهم هذا •

وأما اذا اجتمعوا أنه أكل خنزيرا أو ميتة أو دما مسفوحا أو نكح
ذات محرم أو ما أشبه هذا ، كانت هذه الصفة محتملة للحق والباطل ،

ويحتمل لراكبها الحق والباطل ، لأن من أكل ذلك من ضرورة فهو محق ،
ومن أكله من غير ضرورة فهو مبطل •

كذلك من نكح ذات محرم بغير علمه بمعرفة نسبهن ، فهو محق ،
وإذا كان مع معرفته بنسبهن فهو مبطل ، فكذلك لم يكن ظاهر هذا الفعل
موجباً لكفر فاعله ، ولا قاطعاً لعذره إلا بعد علمه أنه فعل ذلك على الوجه
الذى هو محرم في دين الله ، لأنه يمكن أن يكون الآكل أكل من ضرورة ،
فيكون ذلك الفعل حقاً ، ويكون الفاعل محقاً ، لأن الله أحل ذلك ، ويمكن
أن يكون الآكل أكل من غير ضرورة ، فيكون ذلك الفعل باطلاً ، ويكون
الفاعل مبطلاً ، لأن الله حرم ذلك ، فلما احتمل حق هذا الفعل وباطله ،
احتمل حق فاعله وباطله ، ولم يكن لمن غاب عنه حق ذلك وباطله أن
يحكم فيه بالحق أو بالباطل إلا بعلم •

وكذلك إذا اختلف فيه مختلفون ، فادعت فرقة أن الفاعل فعله على
الوجه الذى يجوز في دين الله وتولوه على ذلك ، وحكموا بصوابه ،
وادعت الفرقة الأخرى أنه فعله على الوجه الذى لا يجوز في دين الله ،
وتبرعوا منه على ذلك ، وحكموا بباطله لم يكن هذا الاختلاف بينهم
موجباً لكفرهم ، ولا كفر أحدهم ما لم يخطئ بعضهم بعضاً ، أو يقيم
بعضهم على بعض حجة ينقطع بها عذرهم ، أو ينزل أحدهم بمنزلة
القاذف ، لأن كل فرقة قد ادعت صفة هي جائزة في دين الله ، ولا يعلم
حقهم وباطلهم ، ولا صدقهم وكذبهم ، إلا من علم أصل ما اختلفوا
فيه كعلمهم •

ولا يجوز لمن خفى عليه أمرهم أن يحكم لأحدهم بحق أو عليه
بباطل إلا بعلم ، فلما خفى أمرهم ، واحتمل حقهم ، وباطلهم في
دعائهم وقعت ، لعله وقف لتكافئها ، ولم ينفذ فيها بحكم إلا بصحة ،
وكان المختلفون على ما كانوا عليه من قبل ، ولم يكن هذا الاختلاف
بينهم زائداً في حكمهم ولا مخرجاً لهم من اسمهم ، فافهم هذا •

وكل حدث خرج على حكم البدع وشهر ، فليس في ذلك احتمال ، ولا يكون الحكم فيه ممن نشاهده مزيلا لما ثبت من حقه أو باطله ، ولو أجمع جميع الخلق على باطل حقه ، ولن يجمعوا لأن الله لا يجمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلال ، فليس للحاكم في إزالة حكم البدع عن سبيل ما ضحت عليه حجة ، ولا بهم حجة ، ولا منهم حجة ، وعلى كل من صح معه ذلك الحدث من غائب أو شاهد أو ناشئ أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها في الحدث وفي الحاكمين في الحدث بالحق ، ولا عذر له الا باصابة الحق فيهم ، وموافقته فيهم ، فيحكم أهل الحق أنهم محقون ، ويحكم على أهل الباطل أنهم مبطلون ، ولا عذر له بدون ذلك الا لمن جهل الحكم في ذلك ، فعليه التسليم للمسلمين ، واعتقاد الدينونة بالسؤال عما لا يعذر فيه الا بذلك .

وقد وجدت أن بين أحكام البدع وأحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل في الأفعال المحتملة للحق والباطل فرقا بعيدا بعيدا ، واختلاف الحكم وتفاوته في ذلك شديدا شديدا ، فلا يحمل كله على معنى واحد ، فإن ذلك فاسد فاسد .

كتبت هذا الجواب أرجو أنه مسودة وقرأه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله وصححه وصح ان شاء الله .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم : وجدت مكتوبا هذه السيرة لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد ، أولها الكلام الذى كان اتفق عليه أهل نزوى ومن حضرهم من أهل عمان ، فرد هو ذلك عليهم ، وهو كذا وجدت :

الحمد لله على سبوغ النعم ، وعلى ما أولى من جزيل القسم ، الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم ، وصلى الله على نبيه سيد الأمم ، ورسوله الى العرب والعجم ، وعلى آله وسلم . وبعد :

فقد مَنَّ الله تعالى على أهل عمان بائتلاف الكلمة على أمر واحد ، ودين واحد ، وهو دين الله الذى أرسل به رسوله صلى الله عليه وسلم ، واتفقوا فى أحداث أهل عمان ، فمن المسلمين من تولى الامام الصلت بن مالك ، وبريء من موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، براءة دين بما قد صح معهم من خروجهما على الصلت بن مالك رحمه الله ، وبغيهما عليه ، وازالتهما لامامته بغير حق ، ومن تولاهما على علم منه بحدثهما هذا ، وقالوا ان حكم حدثهما كان على الاستحلال منهما ، وانه لا يسع جهل حدثهما من علم أصل حرمة ، واستحلالهما له ، ولا يكون الحق فيه الا فى واحد من جملة المختلفين .

ومنهم من قد صح معه خروجهما ، ولم يفرق معه أحكامهما ، وأشكل عليه أمرهما لموضع تنازع أهل الدار فيهما ، فتولى الامام الصلت ابن مالك رحمه الله ، ووقف عنهما على التماس اللازم فيهما من غير جهل منه بحكم أهل البغى ، ولا بحكم أهل الاستحلال ، وتولى المسلمين على براعتهم منهما بما قد صح معه من أمرهما — نسخة — فيهما ،

واتفقوا على أن المتبرئ منهما ، والواقف عنهما ، على هذه الصفة المتقدمة جميعا في الولاية ، وإن كان كل واحد منهم مخصصا بعلمه فيهما ، ما لم يعلم أن المتبرئ منهما بريء بغير حق ، وأن الواقف عنهما وقف بغير حق .

قال الناظر في هذا الكتاب : لما نظره مكتوبا ، وإذا هو اتفاق على غير دين المسلمين ، وعلى غير ما اختلف فيه أهل عمان ، وإذا كان ذلك كذلك فلم يصح اتفاق الا على ما ذكر ما اختلفوا فيه بعينه ، لأن أهل عمان إنما اختلفوا في حكم حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ولم يختلفوا في فعلهم ، ولا في البراءة منهما .

وكذلك قال الشيخ أبو الحسن في سيرته : إن أهل عمان إنما اختلفوا في الحكم لا في الفعل ، فإذا كان الاختلاف إنما هو في الحكم لم يجز اتفاق على غير ذكر ما اختلف فيه ، وهو حكم حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر أنه بدعة أو دعاوى ، وأن الاختلاف الذي وقع بين أهل عمان فيه بالدين أو بالرأى ، وقول أهل الحق من أهل عمان فيه أنه اختلاف بالدين .

قال غيره :

محمد بن ابراهيم : ليس قصدي ولا اعتمادي مخالفة قائل ، ولا الطعن عليه ، ولا هتك ستر ، ولا كشف عورة ، لكن أخبر بما عرفت من الأخبار ، ورافع ما وجدت في الآثار ، ليقف عليه من أراد النظر فيه ، والذي عندي وشهدت به الآثار ، وأكدته الأخبار ، أنه ليس الاختلاف في حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، في الحكم وحده دون الفعل ، ودون البراءة منهما ، بل الاختلاف بينهم في الحكم وفي الفعل وفي البراءة ، ولا يقدر دافع يدفع ذلك ، ولا راد يرده ، وإنما الذي ليس عندي بينهم فيه اختلاف أن الصلت بن مالك كان اماما ، وأن

موسى وراشد أخرجوا في حياة الصلت ، وأن موسى عقد الامامة لراشد
ابن النظر ، الامامة في حياة الصلت .

فأما اختلافهما في الفعل فانهم اختلفوا في خروجهما ذلك ، وفي
عقد تلك الامامة فقال من قال من أهل عمان : ان موسى وراشد أخرجوا
باغيين على الصلت بن مالك ، وأنهما مغتصبان للامامة ، وأنهما مزيلان
لامامة الصلت بغير حق ، وأن موسى عقد لراشد الامامة ، والصلت
امام ثابت الامامة ، لم تزل امامته ، ولم يعتزل منها ، وانما عقد لراشد
قبل زوال امامة الصلت ، وبرعوا منهما على ذلك ، وقالوا : ان فعلهما
ذلك حرام ، وأنهما كانا مستحلين لذلك ، وانه لا يسع جهل علم كفرهما
من علم حرمة فعلهما ، ولم أكتب جميع ما وجدته من هذا المعنى ،
لأن في هذا كفاية .

وقال من قال من أهل عمان : ان موسى وراشدا لم يكونا في
خروجهما ذلك باغيين على الصلت بن مالك ، وانما خرجا محتسبين لله
ولدينه وللمسلمين ، وأن موسى لم يعقد لراشد الامامة الا بعد أن اعتزل
الصلت من الامامة ، وأنهما لم يفعلوا في خروجهما ذلك ، ولا في عقد
تلك الامامة الا ما هو جائز لهما ، وأن موسى كان من أعلام ذلك
الزمان ، ولم أكتب جميع ما وجدت من هذا المعنى ، لأن في هذا
كفاية .

وقد قال في هذا المعنى بعض فقهاء عمان . قال غير المؤلف
والمضيف اليه : وجدت هذه الأبيات من قصيدة طويلة بخط الشيخ
محمد بن ابراهيم ، وأنها للشيخ أبي سعيد الكدمي شعرا :

بالبذى دان بن روح
ورمشقى الحبران
في أمور الشيخ صلت
وابن موسى يتبعان

— ٩٦ —

لسبيل العدل فيهم
وابن نظر سريان
بأساسات أصول
سلفت لا ينقضان
أصل حق مستقر
قد بنى السلفان
من أولى الخيرات فيهم
وعليهم يحكمان
من دعاو بينات
ظاهرات كالعيان
من ذوى دين
جميع فيهم يختلفان
وهما فى أصل دين
فيهما متفان
كلهم أهل دعاو
وفيهم يختصمان
بعضهم يقضى لصلت
بصواب يعذران
بتقنيات وضعف
ولله يواليسان
وعلى موسى بن موسى
وابن نظر يشهدان
بصحيح البغى قطعاً
فى القضاء ويخلصان

في القضاء في ظاهر
 الأمر ولا يستثنيان
 وفريق يتولى الصلت
 من علم ببيان
 انه الصلت في
 ترك نكير في العلان
 وأمانات اديبه
 ومفاتيح الخزان
 وحقوق بائنات في
 ذوى سجن مالن
 ضاعها من غير قهر
 وقتال يظهران
 فاذا لم يعلم العذر
 ففيه قد فتان
 فرقة تطلع صلتا
 لظهور الخبران
 منه في الحكم
 وترك القيام بالبيان
 وفريق فييه
 للمشارك فييه يغفان
 ويوالى من يواليه
 لعذر يعرّفان
 لا نوالى من يواليه
 بارسال العنان

— ٩٨ —

فيه حتى يظهر
العذر بعلم مستبان
أو على توب من الصلت
لديسه يذكـران
وفر يق يتولى من
يوالى بالقـران
من يوالى الصلت أعنى
لا لتفسير بيـان
فيه عن توبه صلت
أو لعذر يقبـلان
ويوالى من تولـى
بوقـوف ينظـران
لصحيح الأمر فيه
من وداد وبـران
وفر يق يتولاه
بأخلاق حسان
سلفت فى الأصل
والعقد جميعا يجمـان
ويراه ناصرا للمـق
فى كسر السفـان
واعتزال عن هـروب
واثارات اهتـان

— ٩٩ —

واغتنام منه ما قد
 لاح من أهل الزمان
 من قبول الأمر عنه
 وقيام بائتمان
 للذي قد قام بالأمر
 واظهار الأمان
 فيهم من غير قهر
 وقتل يشهدان
 لا ولا اظهار خوف
 منهم في العزلان
 بل بهم ساكنان دار
 بسنوى فى أمان
 لا بدى منه نكير
 ظاهر فى المسببان
 مثل ما يظهر منه
 تركه للائتمان
 اذ اليهم سلام
 الخبايا والكمتمان
 معننا ان ذى الأ
 خبايا لا يختلفان
 انه سلام هاتين
 ولا يطالبان
 منه فى حال ظهور
 مثل ما يسلمان

— ١٠٠ —

وهما في يد صلـت
 معنا أمانتنا
 لا ولي الحق والحق
 هما علامتنا
 وهما في حد ستر
 معنا ستران
 لم يكن موسى ولا راشد
 عندي يقدران
 أخذ هاتين كأخذ
 الملك مما يجـدان
 مثل بيت المال والسجن
 عليه يغلبـان
 وجميع الأمر منه
 بظهور جور جئـزان
 مثل جور الصلـت اذ
 كان وفيه أمران
 مثل أمر الصلـت اذ
 كان وعنه ينهيـان
 مثل نهى الصلـت اذ
 كان وفيه يحكمـان
 مثل حكم الصلـت اذ
 كان ولا يبتـدان
 في ظهور الأمر حرفا
 واجبـا يخالفـان

- ١٠١ -

فيه صلوتا أو سـواه
من امامات عمان
في مدان خالفاه لا
ولا ما يظهران
عندنا في ظاهر الأمر
مقـالا يـريان
فيه رأيا غير رأي
السلف الصالح دان
في صلاة أو زكاة
أو بما يحـاربان
أو بحرف واحد في
الرأي أو أصل مدان
من أتى هـذا فيأتى
بـسـواه في العـلان
غير ما قد قيل موسى
وابن نظـر باغيـان
والذي كانا عليـه
فهما مغتـصبان
لجميع الأمر فيه
وهما معتـديان
قال هـذا عندنا بعض
وبعض قـال دان
لابن موسى وابن نظـر
معنا محتـسبان

— ١٠٢ —

لألهى ولدين الله
عندى قائمــــــــــــــــان
بالهدى والقسط و
العادل جميعا عادلان
فى السورى اذ كان موسى
أحد أعلام الزمان
كان قاضى المصر للصلت
بهذا يشهدان
معنا بهذا وهذا
شئتم أو مادحــــــــان
ليس عندى منكر هذا
مقرر بالقرآن
من ذوى الفهم وذوى
العقل لما مضى أزمان
موسى كان قاض
عالم لا ينكران
معنا هذان فيه
بنل نجاة يقصدان
لا يواطيه باحدى
هى أركان عمــــــــان

تم .

ومن سيرة وجدتها أنها لأبى قحطان ، وهذا ما سمعنا فى عذر
الصلت من مالك عن الاعتزال لأنه كانت محاربتهم له لازمة ، وقولنا

فيه قول المسلمين فمن تولاه من المسلمين لعذر قبله منه أنه حلال له فعله أو توبة عرفها منه عن ترك حربهم توليناه على ذلك ومن وقف عنه من المسلمين بما لم يصح معه كيف كان اعتزاله عن محاربتهم وترك الدعاء الى قتالهم بل عقدتهم لراشد ، ومن بعد ما عقدوا له لأنه كان يجب عليه لما عقدوا لراشد اماما أن يحل عقدتهم - نسخة - ما عقدوا ويهدم ما شيدوا ، ويدعوا الى ذلك حتى لا يجدوا أعوانا عليه فيهذر ، ومن وقف عنه من المسلمين لما لم يصح معه ، كان سائلا طالبا للحق ، ولم يتخذ الوقوف ديننا توليناه على ذلك ما لم يبرعوا ممن تولاه ، أو يقف عن من تولاه على ما وصفنا •

قال غيره محمد بن ابراهيم : لولا أن قصدي الايجاز والاختصار لكتبت ما قدرت عليه ، ووفق الله عز وجل من آثارهم ، والذي عرفت أن أهل عمان الذين ينتحلون دين الأباضية كانوا كلهم على دين واحد ، ولا نعلم بينهم اختلافًا وأنه كل من صح له منهم العمل بالصالحات في الصالح ، ولم يعلم منه شيء من المعاصي استحق الولاية بغير محنة ولا بحث عن تدين الى أن خرج موسى وراشد ، وعقد موسى لراشد الامامة ، فاختلف العلماء المشاهدون لعصر موسى وراشد والصلت الذين كانوا في أحكام الظاهر ثابتة ولا يتهم لبعضهم بعضا ، وعلى بعضهم بعض ، فقال فريق منهم ان موسى وراشدا خرجا باغيين على الصلت مغتصبين لامامته ، مزيلين لها بغير حق ، وانهما مستحلان لما حرم الله عليهما من ذلك ، وان موسى عقد راشدا اماما في حال ثبوت امامة الصلت وما أشبه هذا من القول وبرئوا منها على ذلك •

وقال فريق منهم : ان موسى وراشدا أخرجا محتسبين لله لدينه ، قائمين بالحق والعدل ، وانهما غير مغتصبين للامامة ، ولا مستحلين لما حرم الله عليهما ، وأنه لم يعقد موسى لراشد الامامة الا بعد اعتزال الصلت منها ، وزوال امامته وما أشبه هذا من الدعاوى ، وتولوه على ذلك •

وقال فريق منهم : انه لو صح معنا حق موسى وراشد في ذلك الخروج والامامة لتوليناهما ، ولو صح معنا باطلهما لبرئنا منهما على ذلك ، لكن لما لم يصح معنا حقهما ولا باطلهما ، ولا صح معنا نكير من الصلت بن مالك عليهما بقتال ولا بمقال ، ولا غير ذلك في حين فعلهما ، ولا صح معنا انكار من الأعلام ، ولا من الرؤسا عليهما ، في حين تقدمهما وفعلهما ولا من أحد ممن له الحجة في النكير في وقت ما يكون له النكير ، فثبتت عليهما الحجة ، وينقطع عذرهما بقيام الحجة عليهما ؛ وبزوال الريب من أمرهما ، ولم يصح لهم ولا منهما حجة في فعلهما ذلك لصح صوابهما في ذلك ، وحقهما بزوال الريب من أمرهما ، ويصح معنا اختلاف العلماء في حقهما وباطلهما في ذلك وتكافأت دعاوى أهل الدار فيهما فيما عندنا ، ووقفنا عنهما وقوف سلامة ، وخروجا من الريب والشبهة ، ولم نحكم لهما بحق في ذلك ولا بباطل الا حتى يصح ذلك ، ولا نعلم الى يومنا هذا أن أحدا ممن ينتحل دين الأباضية ممن شاهد أحداث موسى وراشد ، ولا ممن جاء من بعدهم ، ولا من كان قبلهم ولا ممن يتولى موسى أو راشدا أو يصوبهما في تلك الأحداث ، أو ممن تبرأ منهما ويخطئهما ، أو ممن يقف عنهما يقول انه يجوز الخروج على أئمة العدل أو البغي عليهم ، أو الاغتصاب لدولتهم — نسخة — لامامتهم ، أو عقد امام على امام يجب البراءة من فاعلها كان الفاعل لذلك مستحلا أو محرما لا اختلاف بين العلماء بأحكام الولاية والبراءة في ذلك ، بل عندي أنهم مجمعون أن الكبيرة الواحدة ، ولو بتطفيف ملء كف من حب ذرة تجب البراءة من مرتكبها اذ لم يتب منها •

وكذلك الموجود في آثار بعضهم : أن الصلت أنكر على موسى وراشد في تلك الامامة وقال بعض لم يصح معنا من الصلت في ذلك نكير عليهما ، وأما اختلافهم في الولاية والبراءة منهما فكان ممن يتولى موسى وراشدا. ويصوبها في فعلهما ذلك الفضل بن الحواري ، وقد قيل : كان هو وعزان الصقر في عمان كعينين في جبين ، وكان ممن يتولاهما محمد بن جعفر •

وقد قيل، ان ابنه الأزهر بن محمد بن جعفر . كان يتولى موسى بن موسى ثلثاً نظراً في الاختلاف رأى الوقوف اسلم ، فرجع الى الوقوف ، وكان فيما بلغنا يتولى والده محمد بن جعفر على ولاية والده لموسى بن موسى ، وكان ممن يقف عن موسى وراشد في ذلك الحدث أبو الحواري محمد بن الحواري المعروف بالأعمى القرى ، وأبو ابراهيم محمد بن سعيد ابن أبي بكر ، وأبو عبد الله محمد بن روح بن عيسى ، وأبو عبد الله محمد بن الحسن ، وأبو عثمان رمشقي بن راشد ، وأبو محمد عبد الله ابن محمد بن وضاح ، وأبو المنذر بن محمد بن روح ، وأبو سعيد محمد بن سعيد *

وكان ممن يتبرأ من موسى وراشد أبو المؤثر الصلت بن خميس ، وأبو المنذر ، وأبو محمد بشير وعبد الله ابنا محمد بن محبوب ، وأبو قحطان وأبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر ، وأبو محمد الحواري بن عثمان ، وأبو مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني ، وأبو مسعود النعمان بن عبد الحميد وأبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي شيخة ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة ، وأبو الحسن علي ابن محمد البسياني ، وانما سميناً بأسماء هؤلاء الذين يقولون ، والذين يقفون ، والذين يبرعون على ما وجدنا في الآثار ، وعلى ما عندنا والله أعلم *

ولا نعلم أن أحداً من هؤلاء الذين عددنا ممن يبرأ أو يقف أو يتولى يجهل أحكام البغي ، ولو على سمالك فيشك في البراءة من الباغى ، ولا عاقدوا امام على امام ، ولا خارج عليه بعد أن يصح عليه أنه خارج عليه بأي وجه صح معه ، ولا عازل امام بغير حق ، ولا ما أشبه هذا من المحرمات ، بل عندنا أن أحكام ذلك واضحة عندهم ، ولو كانوا متفقين عليها ، أو على شيء منها *

وأما اختلافهم في الحكم فكان فريق من أهل عمان يحكم في أحداث

موسى وراشد بأحكام البدع التى لا تحتل الا الباطل ، وكان فريق من أهل عمان يحكم فى أحداثهما بأحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فانظر فيما رفعناه من اختلافهم فى الفعل وفى الولاية والبراءة ، وفى الحكم ان شاء الله ، فانه صحيح لا يقدر أحد أن ينكره ان شاء الله .

ومن السيرة : واذا كان الاختلاف انما هو فى الحكم لم يجز اتفاق على غير ما ذكر ما اختلف فيه ، وهو حكم حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر أنه بدعة أو دعاوى ، وأن الاختلاف الذى وقع بين أهل عمان فيه بالدين أو بالرأى ، وقول أهل الحق من أهل عمان أنه اختلاف بالدين ، ولولا أن هذا مشهور فى آثار المسلمين وآثار المخالفين لضمنته كتابى هذا ، ولو كان الاختلاف فى حكم حدث موسى بن موسى وراشد بن النظر ، بالرأى . ما كان اختلافاً يوجب فرقة لأنه اذا كان الاختلاف فى حكم الحادثة بالرأى ، لم يجز لكل فريق من أهل الرأى أن يخطئ صاحبه ، ولا يبرأ منه على خلافه فيه فى رأيه الذى قد حكم به فى الحادثة ، لأن المسلمين قالوا من نصب رأيه ديناً ثم برىء ممن خالفه عليه فقد ضل ، ومن نصب رأيه ديناً وادعاه على الله فقد كذب على الله ، لأن الله تعالى اذا تقدم فى حكم لم يجعل للعباد فيه الخيار ، واذا تركهم واجتهاد الرأى جاز الاختلاف فيه بالرأى ، وكان كل مؤتمنا على رأيه واجتهاده اذا كان من أهل الرأى والاجتهاد .

وقد قالت الفرقة الضالة من أهل عمان : ان حكم حدث موسى بن موسى وراشد بن النظر فى خروجهما على الامام الصلت بن مالك رحمه الله دعاوى ، وان الاختلاف فيه يخرج مخرج الرأى لا مخرج الدين ، وأن مثلهما فى خروجهما على الامام الصلت بن مالك رحمه الله كمثل رجلين وليين قتل بعضهما بعضاً ، أو قتل أحدهما صاحبه فقد اختلف المسلمون فيهما بالرأى لا بالديانة ، فقال من قال : انهما جميعاً فى الولاية

حتى يعلم باطلهما ، أو باطل أحدهما فيبىرى منه عليه ، وقال من قال :
انهما جميعا في حال البراءة ، لأن الدماء محجورة محرمة عليهما فهما جميعا
في حال البراءة بارتكابهما المحرم المحجور عليهما •

وقال من قال : انهما جميعا في حال الوقوف حتى يصح منهما أمر
يجب به البراءة عليهما أو على أحدهما ، أو يصح لهما عذرا أو لأحدهما
فيكون به على ما كان عليه قبل حدثه ، ويكون الوقوف أيضا على ولاية
المحق منهما والبراءة من المخطيء ، فكل أصحاب هذه الأقاويل يتولى
صاحبه على رأيه الذي قد خالفه فيه ، لأنه بزعمهم اختلاف بالرأى مثل
هذا الاختلاف الذي ذكروه من قول المسلمين •

قال غيره محمد بن ابراهيم : أما قوله وقد قالت الفرقة الضالة من
أهل عمان : ان حكم حدث موسى بن موسى وراشد بن لنظر في خروجهما
على الصلت بن مالك دعاوى ، وأن الاختلاف فيه يخرج الرأى
لا مخرج الدين ، فالذى عرفته من قول هؤلاء الذين يشتبههم ويسفهمهم ،
وما كنت أحب له النطق بذلك ، فلعله وجد قولاً مجملاً غير مشر ، أو
خاصا في شيء والذى عرفته ويخرج في معانى قول من عرفته منهم أن
اختلاف الرأى غير اختلاف الدعاوى والبدع ، وأن اختلاف الدعاوى غير
اختلاف الرأى والبدع ، وأن اختلاف البدع غير اختلاف الرأى والدعاوى
وأنه اختلاف الرأى أصل واختلاف الدعاوى أصل ، واختلاف البدع
أصل ، فلا يجوز لأحد أن يحمل نسخة يحكم بالبدع في موضع الدعاوى
والرأى ، ولا بالدعاوى في موضع البدع والرأى ، ولا بالرأى في موضع
البدع والدعاوى ، وأن هؤلاء الثلاثة الأصول مفترقات الأحكام لا يجوز
الجمع بينهن ، ولا بين احداهن ، ولا أعلم أنى كتبت هذا الكتاب الى أن
لقيت في آثارهم أن اختلاف الرأى هو اختلاف الدعاوى •

ولأن اختلاف الدعاوى هو اختلاف الرأى ، ولا أن المتداعين

اختلافهم اختلاف رأى ، ولا أن المختلفين بالرأى اختلافهم دعاوى ،
فافهم هذا وتدبره •

فأما اختلاف الرأى فكل حادث لم يأت فيه حكم من كتاب الله ،
ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من اجماع المسلمين ،
ولا ما أشبه ذلك ، فللعلماء أن يجتهدوا آراءهم في ذلك الحادث ، وعليهم
ولاية بعضهم ببعض ، ولو تضادوا في آرائهم واختلفوا ، فأحل بعضهم
شيئاً وحرمه بعضهم ، أو تولى بعضهم أو برىء بعضهم ، فعلى المحل أن
يتولى المحرم ، وعلى المحرم أن يتولى المحل ، وعلى المتبرىء أن يتولى
المتولى ، وعلى المتولى أن يتولى المتبرىء ، ولا يجوز لهم الافتراق في
هذا الموضع ، وعلى من علم باختلافهم ذلك وتضادهم وافتراقهم أن
يجمع بينهم في الولاية ، ولا يجوز له أن يفرق بينهم ، والجمع بين
الأضداد هاهنا حلال ولازم ، والتفريق بينهم هاهنا حرام وضلال •

وأما اختلاف الدعاوى فهو كل حادث كان يحتمل في دين الله لراكبه
في علانيته معنيين : معنى الحق ومعنى الباطل ، ومعنى الحلال أو معنى
الحرام ، أو معنى الهدى ، ومعنى الضلال وما أشبه هذا ، ولو كان
لا يحتمل لراكبه في سريرته إلا معنى واحداً ، أما حق وأما باطل ، وأما
حلال وأما حرام ، وأما هدى وأما ضلال ، فإن ركبه راكب شيئاً يحتمل
له في دين الله في علانيته معنيين : معنى الحق ومعنى الباطل ، أو معنى
الكفر أو معنى الايمان ، أو معنى الضلال أو معنى الهدى ، ولو كان
لا يحتمل له في سريرته في دين الله إلا معنى واحداً : أما حق وأما
باطل ، وأما كفر وأما ايمان ، وأما هدى وأما ضلال ، أو ما أشبه هذا •

فاختلف العلماء المشاهدون لحديثه ، فادعى فريق منهم له معنى
الايمان ، أو الحق أو الهدى ، وتولوه على ذلك ، وادعى أحدهم عليه
معنى الباطل أو الكفر أو الضلال أو الحرام ، وبرعوا منه على ذلك ،
وتضادوا في ولايته ، والبراءة منه ، وفي دعاويهم له وعليه ، فهؤلاء

المختلفون كلهم ، ولو تضادوا تجوز ولايتهم كلهم ممن كانت قد وجبت ولايتهم عليه قبل اختلافهم ، والجمع بين الأضداد هاهنا جائز ، ولا تجوز له البراءة منهم ولا من أحدهم الا حتى يعلم الكاذب من الفريقين ، فمن علم كذبه فعليه البراءة منهم سريرة عند من لم يعلم كذبهم كعلمه ، وكان قد ثبت عليه ولايتهم ، أو ينزل بعضهم من أحد منزلة القاذف ، أو يخطئ بعضهم بعضا عند من يتولاهم ، ويعلم المبتدئ بالتخطئة فلايجوز للمبتدئ ذلك ويجب البراءة منهم بذلك ، لأنهم ينزلون بذلك في الظاهر في دين الله منزلة المبطلين ، ولو كانوا في دعاويهم في ذلك في سرائرهم من الصادقين ، فافهم هذا وتدبره •

وَأما المختلفون فليس للفريق المحق أن يتولى الفريق المبطل ، لأنه لا محالة أن أحد الفريقين مبطل مع الفريق الآخر كذب ضال كافر ، ليس للمحق أن يتولى المبطل ، وهو يعلم أنه مبطل وأنه كافر •

وَأما من لم يعلم باطلهم فيما يدعوه ولا كذبهم ولا حقهم ولا صدقهم ، وقد كانت وجبت ولايتهم عليه ، فله أن يتولاهم جميعا لأنهم كل واحد منهم يدعى دعوى أنه كان صادقاً فيما يدعيه فهو محق في دين الله ، لأنه يدعى ما هو جائز في دين الله ، وليس لمن علم باطل أحد الفريقين أن يتبرأ منه علانية ، أو يقذفه بالباطل عند من لم يعلم باطله ممن يتولاه ، لأنه يكون قاذفاً ، وانما تجوز له البراءة منه سرا عند من يتولاه •

وَأما عند من علم بباطله كعلمه فله أن يبرأ منه علانية عنده اذا كانوا علماء بالحكم ، وأما اختلاف البدع فهو كل حادث كان لا يحتمل لراكبه في علانيته ولا في سريرته في دين الله ، الا معنى الكفر وحده ، أو الباطل وحده ، أو الضلال وحده ، ولا تحتل له في سريرته ولا غلانيته معنيين: معنى الحق ومعنى الضلال في الباطل ، أو معنى الكفر ومعنى الايمان ، أو معنى الضلال ومعنى الهدى ، أو ما أشبه هذا ، فان اختلف العلماء

المشاهدون لحدثه فادعى أحد الفريقين له الايمان ، وادعى أحدهم عليه الكفر ، أو ادعى أحدهم عليه الحق ، وادعى أحدهم عليه الباطل أو ادعى أحدهم له الايمان ، وادعى أحدهم عليه الكفر ، أو ادعى أحدهم ضلاله ، وادعى أحدهم هداه ، فالمحق منهم من حكم عليه بالكفر أو بالباطل أو بالضلال أو المبطل منهم من حكم له أو ادعى له الحق ، أو الايمان أو الهدى ، أو ما أشبه هذا ، ولا يجوز في الحكم أن يجمع بين هؤلاء المختلفين في ولاية ولا تصويب ، وهؤلاء هم الأضداد الذين لا يجوز الجمع بينهم في تصويب ولا ايمان ، ولا هدى ولا ضلال ، ولا كفر ولا باطل ، ولا تجوز المساواة بينهم في أحكام الدين •

وأما المختلفون بالرأى ، ولو تضادوا ، والمختلفون بالدعوى المحتملة للحق والباطل ولو تضادوا ، كانت دعاويهم في أحكام الدنيا والدين ، فالجمع بينهم في الولايات جائز والله أعلم •

فانظر في هذا الفرق بين الدعوى والبدع والرأى •

ومن الفرق بين الدعوى والبدع أيضا : أن البدع لو أجمعت العلماء على صواب المبتدع ما جاز قبول ذلك منهم ، ولا كان اجماعهم في ذلك حجة ، ولكانوا كفارا ضللا مبطلين ، ولا يحتمل صوابهم ولا حقهم في سريرة ولا علانية •

والمدعى لو أجمعت العلماء على صوابه أو حقه لكان اجماعهم في ذلك حجة ، ولا تجوز مخالفتهم في ذلك ، ولا تجوز تخطئتهم ، ولو كانوا كاذبين مبطلين في سرائرهم ، وحاشا حجة الله من الباطل ومن الفرق بين البدع ، والدعوى أن المبتدع اذا شهدت العلماء له بصواب أو بايمان أو بهدى أو ما أشبه ذلك لم تجز شهادتهم ، والله قبولها وكانوا كفارا ضللا ، والمدعى لو شهدت العلماء بصوابه أو بايمانه جاز قبول شهادتهم، ولم تجز تخطئتهم •

ومن الفرق بين الدعاوى والبدع : أن المبتدع لا سلامة له من الكفر في دين الله الا بمفارقتة لتلك البدعة والخروج منها والتوبة منها ، والمدعى قد تصح له السلامة من الكفر ، وهو مقيم على حدثه غير تارك لحدثه •

ومن الفرق بين الدعوى والبدع : أن المبتدع يشهد عليه الدين بالباطل والضلال والكفر ، والدعاوى لا يشهد الدين على المدعى ، ولا له بايمان ولا بكفر ، ولا بهدى ولا بضلال ، ومن الفرق بين الدعاوى والبدع أن المختلفين في الدعاوى يدعى كل فريق منهم دعوى ان كان صادقا فيما يدعيه كان محقا في دين الله ، والمبتدع يدعى دعوى هو كاذب مبطل في دين الله ، علم كذبه وباطله من علمه ، أو جهله من جهله ، فهو كاذب لا محالة مبطل والمختلفون في البدع المضادون يدعى كل فريق منهم دعوى ، فالمبتدعون مبطلون ، ويشهد عليهم الدين بالباطل ، والمخالفون لهم والمضادون والمحقون يشهد لهم الدين بالحق ، ولا يكون الحق الا عند أحد الفريقين من المختلفين ، ولا محالة اذ أحد الفريقين محق وأحدهما مبطل مفارق لدين الله كاذب على الله مفتر •

قال أبو الحسن على بن محمد البسياوى : وهل البدعة بدعة الا اذا كن المحدث في الاسلام قد ركب بحدثه أو تأويله شيئا لم يتقدمه أحد من المسلمين ، وهو محرم في الأصل ، فركبه فذلك بدعة ليس بدعاوى كما زعم أن أحداث أهل عمان في الأصل دعاوى ، وكيف يكون ما أحدث راشد على الصلت في تقديمه ليس ببدعة منه ، ولا من قدمه وأمه وذلك شئ لم يسبقهم في الاسلام اليه أحد ولا في قول ولا فعل برأى ، ولا باجماع ، بل الاجماع على تحريم التقديم على الامام العدل المتفق عليه قبل ظهور كفره •

قال غيره محمد بن ابراهيم : البدعة بدعة ، والراكب مبتدع بقدمه — نسخة — يسبقه وكذلك البدعة بدعة ، ولو لم يركبها راكب هكذا عندي ولا يبين لى في ذلك اختلاف •

قال أبو الحسن البسياني أيضا : وان كان وقوفهم على ولاية من تولى الصلت بن مالك ، وولاية من برىء منه ، وولاية من تولى راشداً وولاية من برىء منه ، وولاية من تولى عزان ، وولاية من برىء منه فهذا هو الأرجاء بعينه ، ومثلهم كمثل من جمع بين القاتل والمقتول في الولاية ، وبين العاصي والمطيع •

قال غيره محمد بن ابراهيم : أما ولاية العاصي اذا كانت معصية كبيرة فلا تجوز ولايته عند من علم الحكم فيه كان يتولاه قبل ذلك أو لا يتولاه ، وعليه البراءة منه ، وأما من علم بركوبه للكبيرة ، ولم يحسم أنها معصية ، وكان يتولاه قبل ذلك فقد قيل : ان تولاه على اعتقاد براءة الشريطة منه بعينه ان كان مرتكباً للكبيرة ، فذلك جائز له كان الراكب لتلك الكبيرة مستحلاً أو محرماً •

وقال من قال : لا يجوز له ذلك كان مستحلاً أو محرماً ، وليس له أن يثبت ولايته على أصل ما كانت عليه ، ولا يسعه الا ترك ولايته ان شك فيه أو البراءة منه ، وقيل من قال : انما يجوز له ذلك اذا كان محرماً ، وأما على غير الاستحلال اذا علم بالحدث وبحرمة الحدث ، وجهل الحكم فله أن يتولاه برأى ، وأما في الاستحلال فلا وليس له الا البراءة منه أو الوقوف عنه ، انظر في ذلك •

وعرفت من جواب يوجب عن أبي الحواري : يخرج من معنى قوله في الونى اذا رأى وليه يركب كبيرة بقول أو فعل انه على ولايته حتى يعلم أنه كبيرة •

وقال من قال : ان تولاه على ذلك فهو هالك ، وقوله : هو أن المتولى سالم ، وأن الراكب للكبيرة هالك ، وقال بشير : ويجوز الشك في المستحلين للكفر لمن لم يعلم أنه كفر حتى تقوم عليه الحجة بأنه كفر ، والحجة جماعة المسلمين الذين ليس له أن يرد قولهم •

وأما الجمع بين القاتل والمقتول في الولاية فقال من قال بذلك من المسلمين وهو موجود شاهد في الأثر •

وقال أبو الحسن أيضا : فيما يخرج عندي أنه في حدث موسى وراشد ، ومن تأول ذلك أنه دعاوى من غير حجة ولا بيان يوضح في ذلك وجه الدعاوى ، لم يكن قوله مقبولا ، لأن الدعاوى هي فيما لا يعلم بين الخصماء ، وليس في الدين ، وقد يكون في بعض الدعاوى الأيمان ، وليس في هذا أيمان — نسخة — يمين ، وإذا كان هذا أمر قد صح على ما قلناه في ارتكاب الحدث المحرم ، ثم لم تجز فيه الأيمان ولا دعوى المدعين ، ولا شهادة المحدثين ، لأن شهادتهم لأنفسهم لا تقبل ولا تقبل شهادة أهل الشك في ذلك ، كان الواضح المجتمع عليه اتباعه أولى من تأويل أهل الغلط أنه دعاوى ، ولو كان هذا دعاوى لكان من ركب في الدين ما حرم الله عليه كان وادعى إجازته واستحله وخطأ من حرمه عليه كان حكمه دعاوى ، فلما بطل هذا بطل قول من ادعى أن الذي كان من حدث راشد إلى الصلت دعاوى ، إذ الدعاوى معروف طريقها ، وهو كلما شكل بين الخصوم والأحكام بينهم هذا واضح المنهاج مكشوف القناع بالإجماع على صحة الحدث المحرم بالاتفاق •

قال أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة : فيما أرجو أنه عنه وهو من السيرة التي أولها : صانك الله أخى من ضلالات الحيات ، وأمر مساندهم أن الاختلاف بين أهل عمان في حدث راشد ، إنما هو في الحكم إثم ادعو أنها دعاوى ، وليس ذلك كذلك ، وإنما تكون الدعاوى أن لو قالوا إن راشداً تقدم ، وقال غيرهم : لم يتقدم على الصلت لكان في هذا هو الدعاوى الذي لا يصح الفعل فيه ، وأما إذا صح الفعل فيه ، واتفقوا على الشهادة ، واختلفوا في الحكم ، فليس بدعاوى •

قال أبو سعيد محمد بن سعيد ، وكل حدث خرج على أحكام الدعاوى من جميع الأحداث على غير تصريح أحكام البدع من استحلال المحرمات ، وتحريم المحلات الشاهرات الظاهرات من جحود بانكار أو بضلال تأويل مع الاقرار ، ومن خارج على حكم الاحتمالات للحق والباطل الجائز فيه ، الثابت حكم الاجماع بحقه وباطله ، ويحتمله على حاله التى جرت عليه اذا ثبت الحكم فى الاجماع بأحد ذلك ثبت فى حكم الظاهر ما يثبت فى الحكم المجتمع عليه ، ولو كان الاجماع ممن اجتمع عليه كان فى سريرتهم مخالفين لعدل الله وصوابه ، وفى ذلك الحكم ، وكانوا مبطلين فان حكمهم فى هذا الوجه بأى وجه ثبت منه الحكم بتحقيق الحدث أو باطله أو باثباته على حاله ، فهو حجة لجميع من غاب عنه صحة باطلهم ، وعلى جميع من غاب عنه صحة باطلهم ممن شهدهم أو غاب عنهم فافهم هذا الفصل •

قال غيره محمد بن ابراهيم : قول أبى سعيد هذا ربما لم يفهمه الكل ، والذي عندى أنه يخرج فى معانى قوله هذا انه اذا كان الحدث محتملا للحق والباطل ، أو الحلال أو الحرام ، فهذا الذى يجوز ويثبت فيه اجماع العلماء بحقه أو بباطله أو بمحتمله ، فان اجتمعت العلماء أن ذلك الحدث حق كان اجماعهم حجه ، وان أجمعوا أنه باطل كان اجماعهم حجة ، ولا يجوز لغيرهم مخالفتهم فى ذلك فيحكم فيما أجمعوا عليه أنه حق أو أنه باطل ، أو فيما أجمعوا عليه أنه باطل ، فيحكم هو فيه أنه حق ، ولو علم أن العلماء كاذبون فيما أجمعوا عليه ، وأنهم أجمعوا على الحدث أنه حق وهم يعلمون أنه باطل ، أو أنه حلال وهم يعلمون أنه حرام ، فلا يجوز له على حال مخالفتهم فيما أجمعوا عليه ، ولو علموا أنهم كاذبون مبطلون مخالفون لحكم الله فى ذلك فى سرائرهم فلا يجوز له فى ذلك مخالفتهم فى الظاهر ، ويجوز له ويلزمه مخالفتهم فى السريرة ، لأن العلماء يحتمل حقهم فى ذلك وباطلهم وصدقهم

وكذبهم فيما اجمعوا عليه ، وهم حجة في اجماعهم في ذلك من حجج الله عز وجل •

وليس لأحد أن يخالف حجة من حجج الله تبارك وتعالى في الظاهر في ذلك ، ولو كانت مبطللة فيكون بمخالفته لحجة الله عند من خفى عليه باطل الحجة وكذبها مبطل في دين الله ، لأن حجج الله تنقسم قسمين فمنها ما يحتمل حقها وباطلها ، وصدقها وكذبها ، ومنها ما لا يحتمل الا الحق والصدق في حقها وصدقها ، ولا يحتمل الباطل والكذب ، فمن ذلك شاهدا العدل اذا شهدا مع الحاكم بما تجوز شهادتهما فيه فعلى الحاكم أن يحكم شهادتهما ، ولو كانا شهدا بزور اذا لم يعلم الحاكم ذلك ، فان ترك الحكم شهادتهما كفر ، وكذلك الحاكم كان اماما أو قاضيا اذا حكم على أحد من الرعية شيء يجوز حكمه عليه فيه ، فعلى المحكوم عليه اظهار طاعته والانقياد له في ذلك عند من خفى عليه باطل الحكم في ذلك •

ولو كان المحكوم عليه يعلم أنه حاكم عليه بال جور ، وكذلك الأئمة في محارباتهم ، والعلماء في عقدهم للأئمة ، وعزلهم ، ولو كانوا عاقدين لبعض الزنادقة أو المشركين ، فعلى الرعية اتباعهم ، وقبول ذلك منهم ، ولو كانوا مبطلين في سرائرهم ، وهذا فصل واسع يتسع القول فيه فينظر فيه •

وهذه هي حجج الله التي لا يحتمل حقها وباطلها ، وصدقها وكذبها ، لأن شاهدي العدل من حجج الله وأئمة العدل من حجج الله وما أشبه هذا ، وأما حجج الله التي لا يحتمل الا أن تكون محقة صادقة فهم العلماء وما أشبههم اذا أفتوا أو حكموا بشيء من دين الله الذي لا يجوز فيه التقليد الذي نطق به الكتاب أو السنة أو الاجماع ، مثل أن يفتوا العلماء أن أكل الميتة من غير ضرورة حرام ، أو أن أكل الخنزير أو الدم المسفوح من غير ضرورة حرام ، فهذا

لا يجوز الا أن يكون العلماء الذين أفتوا بهذا محقين صادقين ، ولا يحتمل أن يكونوا مبطلين ولا كاذبين ، لأن هذا المعنى لا يحتمل فيه الا صدقهم وحقهم ، وليس هذا مما يحتمل فيه حقهم وباطلهم ، وصدقهم وكذبهم في دين الله ، ولو أنهم أفتوا أن أكل الميتة من غير ضرورة حلال ، أو أكل لحم الخنزير من غير ضرورة حلال ، أو ما أشبه هذا من دين الله لم يجز قبول ذلك منهم ، ولو أفتوا بذلك وشهدوا بحلاله ، وأجمعوا على حلاله ، لما جاز قبول ذلك منهم ، ولا اتباعهم ولا تصديقهم ، ولكانوا سفهاء خصماء محجوجين مخلوعين مبطلين في دين الله ، لأن هذا لا يحتمل فيه صدقهم وكذبهم ، ولا حقهم وباطلهم ، ولا يحتمل في هذا الا كذبهم وباطلهم .

وهذا هو أصل البدع ، ومنه تخرج أحكام البدع ، فافهم هذا الفصل وما أشبهه في دين الله ، فهو مثله ، وأعلم أن هذا الفصل ليس للعلماء ولا للضعفاء ، ولا لأحد ممن صح معه ، وكان مشاهدا له أو غائبا عنه أن ينقل حكمه ، وعما ثبت عليه في دين الله ، ولا يقبل في إزالته عن حكمه ، ولا تبديل لحكمه وتغييره اجماع ولا شهادة ولا فتوى ، ولو أجمع على ذلك جميع الخلق ، ولن يجمعوا فافهم هذا .

وأما الأحداث المحتملات للحق والباطل الذي يكون اجماع العلماء فيها حجة ، ولا تجوز مخالفتهم في الظاهر في دين الله ، فمنها الولي إذا قتل وليا ، فإن أجمعت العلماء أنه قتله بحق لم يكن لأحد أن يحكم فيه بحكم الاحتمال ، ولا يجوز أن يحكم فيه أنه مبطل ، وكان اجماع العلماء في ذلك حجة وإن أجمعوا أنه قتله بغير حق ، وأنه مبطل لم يجز لأحد أن يحكم فيه بحكم الاحتمال ، ولا يجوز أن يحكم فيه أنه محق ، لأن العلماء حجة لله فيما أجمعوا عليه من حق القاتل وباطله ، ولا يجوز لأحد أن يخالف حجة من حجج الله ، فإن اختلف العلماء في القاتل فقال بعضهم : انه محق في قتله ، وقال بعض : انه مبطل في قتله ، وتنازعوا واختلفوا كانت دعاويهم وشهاداتهم

وأحكامهم متكافئة عندي ، وكان الحدث محتملا للحق والباطل ، وجاز الاختلاف في القاتل بالولاية والبراءة والوقوف •

وإذا ثبت حكم الحدث محتملا للحق والباطل من أجل اختلاف العلماء فيه لم يكن لأحد أن ينقض ذلك الحكم ويحكم فيه بحكم الاجماع على حقه أو باطله ، لأن العلماء حجة الله في ذلك ، فان أجمعوا على صفة يثبت بها حق القاتل وولايته لم يجز لهم ولا لغيرهم نقض حكمهم فيحكم فيه بالباطل أو بالبراءة ، أو بالاختلاف في ولايته والبراءة منه والوقوف عنه •

وان أجمعوا على صفة يثبت بها باطل القاتل ، والبراءة منه لم يجز لهم بعد ثبوت حكمهم واجماعهم ولا لغيرهم نقض حكمهم ، فيحكم فيه أنه محق أو أنه مستحق للولاية أو بالاختلاف فيه بالولاية والبراءة والوقوف ، وان لم يجمعوا على صفة يثبت بها حقه ولا على صفة يثبت بها باطله ، واختلفوا بينهم ، وادعى بعضهم للقاتل صفة يثبت بها حقه ، وادعى بعضهم صفة يثبت بها باطل القاتل ، وبرىء بعضهم من القاتل ، وتولى بعضهم القاتل لم يكن لمن خفى عليه حقهم وباطلهم وصدقهم وكذبهم أن يحكم في القاتل بحكم أحدهم ، وجاز له ولاية أوليائه من هؤلاء المختلفين ، ولو تضادوا وتباينوا في دعاويهم •

فان كان أحد يتولى هذا القاتل لم يجز لأحد عندي من المختلفين أن يقذف القاتل بالباطل عند من يتولاه ، لأن حججهم وشهاداتهم متكافئة ساقطة عندي ، ويثبت حكم هذا الحدث محتملا للحق والباطل من أجل اختلاف العلماء فيه ، ورجع الحدث الى أصله ، وجاز الاختلاف فيه بالرأى بالولاية والبراءة والوقوف •

وكذلك لو أن رجلا تزوج أمه أو أخته أو من حرم الله عليه تزويجه ، فان أجمعت العلماء أنه تزوج أمه وهو عالم بنسبها أنها أمه ، وبرعوا منه على ذلك ، لم يجز لأحد مخالفتهم فيما أجمعوا

عليه ، وان أجمعوا أنه تزوجها ولم يعلم أنها أمه وهو جاهل بنسبها أنها أمه ، كان لجماعهم حجة ، ولم يجز لأحد مخالفتهم فيما أجمعوا عليه ، وان اختلفوا فقال بعضهم : انه تزوجها وهو عالم أنها أمه ، وقال الآخرون : انه تزوجها وهو غير عالم أنها أمد ، فليس لمن خفى عليه صدقهم وكذبهم وحقهم وباطلهم أن يحكم بحكم بطلاً أو بصواب أحد الفريقين ، وجاز له ولاية المتزوج لأمه حتى يعلم أنه تزوجها ، وهو يعلم أنها أمه هكذا عرفت والله أعلم •

وكذلك القول في جميع الأحداث المحتملات للحق والباطل ، فاذا ثبت الاجماع فيها من العلماء بما يثبت حقها أو باطلها لم يجز لأحد مخالفتهم فيما أجمعوا عليه ، ولو كانوا كاذبين في سرائرهم فان علم أحد كذبهم لم يجز له مخالفتهم في الظاهر ، وجاز له مخالفتهم في السرائر ، لأنه لا يجوز لأحد أن يخالف حجة من حجج الله عند من خفى عليه باطل الحجة من المتعبدین ، فيكون مبطلاً في دين الله كافراً ، وكل من كان كافراً في دين الله في الظاهر فهو كافر في السرائر ، ولا يكون قط كافراً في الظاهر ، مؤمناً في السرائر ، ومن كفر في علانيته فهو كافر في سريره ، وقد يكون كافراً في السريرة ، محكوم له بالايمان في العلانية ، مثل أن يتزوج أمه أو أخته أو ما أشبه هذا من المحرمات ، وهو عالم بنسبهن ، أو يأكل الميتة والخنزير وما أشبه هذا من المحرمات من غير ضرورة ، وهذا كافر في سريره ، ويجوز لمن خفى عليه سريره من أخواته في أوليائه أن يتولاه ، فهذا كافر في السريرة محكوم له بالايمان في العلانية ، فافهم هذا وما أشبهه فهو مثله •

وأما لو قذف حر بعض المحصنات أو المحصنين بالزنى ، أو قذف ولياً عند من يتولاه شيء مما يوجب القذف ، فهؤلاء كافرون في الظاهر والباطن ، والعلانية والسرائر ، ولو كانوا صادقين فيما قذفوهم به فلكفرهم في الظاهر كفروا في الباطن ، ولكفرهم في العلانية كفروا في السرائر ، فافهم هذا ، ولأجل هذه العلل وما أشبهها لم يجز لأحد أن

يخالف حجة من حجج الله ، ولو علم باطل الحجة فيكون كافرا في الظاهر عند من خفى عليه باطل الحجة من المتعبدین ، واذا كفر في الظاهر كفر في السرائر هكذا عرفت ، والله أعلم •

قال أبو سعيد : وكل حدث خرج على حكم البدع وشهر ذلك وظهر خارجا على صحیحات أحكام البدع ، فليس في ذلك احتمال ، ولا يكون الحكم فيه ممن شهده مزيلا لما شهر منه من حق أو باطل ، بخلاف ما شهر من أحكام البدع ، ولو أجمعوا على باطل حقه ولن يجمعوا ، ولو أجمعوا على تحقيق باطله ، ولن يجمعوا ، فليس للحكام في إزالة حكم البدع عن سبيل ما صحت عليه حجة ، ولا منهم حجة ، ولأنهم حجة ، وكل من ورد عليه الحكم في غائب أو شاهد أو حاضر أو حادث أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها في صحة أحكام أحداث البدع عنده •

وعلى الحاكمين بمخالفة الحكم في البدع ، والحاكمين بموافقة الحق للموافقين للحكم في أحكام البدع ، وبين أحكام البدع وأحكام الدعاوى الخارجة على سبيل أحكام احتمال الحق والباطل من الأفعال المحتملة للهدى والضلال في حكم الشريعة ، فرق بعيد بعيد ، واختلاف الحكم في ذلك وتفاوتته مع أهل العلم المحققين ، ذلك شديد شديد ، فلا تحمل ذلك كله على معنى واحد ، فان ذلك فاسد فاسد ، وعلى كل حال معنا فاذا شهد الشاهد من علماء المسلمين لأحد من أهل الأحداث ، كانت الأحداث خارجة على أحكام البدع ، أو على أحكام الدعاوى بالتوبة من حدثه الذي كان منه ، وهو ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة والتوبات ، فتولاه على ذلك بعد شهادته له بالتوبة ، فهو معنا جائز شهادته ، وجائز قبول قوله بذلك ممن علم الحدث ، ما لم يعلم كذب الشاهد بذلك ، ولن يصح معنا كذبه الا أن يكون المحدث قضت الشهرة عليه بالموت على الاصرار على حدثه ، أو حكمت عليه بذلك الجماعة بالاصرار ، وصحة الاصرار غير صحة الحدث •

فاذا كان ذلك فانه لا يقبل من أحد بعد ذلك شهادة بتوبته ، ولو شهد عليه جميع الثقلين بالتوبة ، ولن يشهدوا جميعا بذلك ما قبل منهم ، كما أنه لو شهد له جميع الثقلين ، ولن يشهدوا بأنه لم يكن منه ذلك الذى قد صح فى الشهرة باطله ، أو فى الاجماع باطله ، ما قبل منهم ذلك ، وكانوا كلهم فى ذلك مدعين ، ولن تقبل شهادة مدع فيما يكون فيه مدعيا فى حكم الدين ، ولا فى حكم الدنيا •

ومن تولى هذا المحدث كان من الأئمة ، أو من العامة على غير شهادة منه له بالتوبة ، فعندى أنه يلحقه حكم الاختلاف فى الولاية والبراءة والوقوف منه ، ومن المحدث ، وفيه وفى الحدث ، ويعجبني اذا كان عالما بصيرا كما وصفت لك ، وكان عالما بالحدث ، أو كان الحدث شاهرا يقضى أنه قد علمه أن يتولاه هو والمحدث جميعا ، وان لم يكن عالما أو احتمال ألا يعلمه أن يتولى هو ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين ما لم يعلم باطله ، ولا يتولى المحدث ، ويكون على حالته وما صح عليه من باطله من حكم البراءة ما لم يشكل ذلك من علم العلانية ، أعالم بحدثه أم غير عالم بحدثه وأشكل ذلك ، فيعجبني الوقوف عن المحدث فى هذا الفصل والولاية للعالم •

وان كان هذا المتولى ضعيفا من ضعفاء المسلمين ، والشاهد الذى وصفته لك من ضعفاء المسلمين ، أعجبني ألا تقبل شهادته فى هذا الموضع للمحدث ، ويكون المحدث على حالته ، ويتولى الشاهد اذا احتمل صدق شهادته على ما وصفت لك ، ولا أعلم أن أحدا قال فى الشاهد اذا احتمل صدق شهادته بوقوف ولا براءة ولا ترك ولاية بأى حالة كان عالما أو ضعيفا ، ولا أعلم أنه قال أحد بولاية المحدث اذا تولاه من لا يعلم بحدثه بأى حال ، كان المتولى عالما أو ضعيفا ، فافهم هذين الفصلين اللذين لا أعلم فيهما اختلافا •

قال غيره محمد بن ابراهيم : البدع يخرج أحكامها فيما عندنا فيما كان لا يحتمل في دين الله الا معنى واحد ، اما حق واما باطل ، فالمخالف لحكم ذلك المعنى بوجه من وجوه المخالفة له المستحل بفتياه أو بشهادة أو باجماع أو بتصويب أو بتخطئة أو بغير ذلك من وجوه المخالفة لحكمه ، والاستحلال له كافر ضال فاسق مبتدع ، لأنه اذا حكم في الحق أنه باطل ، أو حكم في الباطل أنه حق ، أو في الحلال أنه حرام ، أو في الحرام أنه حلال ، فقد خالف حكم ذلك المعنى ، فاذا استحل له فهو مبتدع ، لأن ذلك المعنى هو دين الله ، ولأن ذلك المعنى لا يجوز فيه التقليد ، ولأن ذلك المعنى هو حجة الله ، والمرتكب لشيء مما حرم الله ورسوله ان كان محرما لما ارتكبه ، أو غير مدع في ذلك تحليلا ولا تحريما فهو من أهل الدعوة ، ولا يكون مبتدعا ، وان استحل ذلك كان مبتدعا ولم يكن من أهل الدعوة وكان معازفا للدعوة فافهم هذا •

قال أبو سعيد : المجتمع عليه أن أحكام دعاوى في جميع الأمور لا تخص الا المتداعين ، ولا تعم أهل الدين ، ولا أصول الدين ، ولا يزول بها اسم في التدين الا من صح عليه ذلك ويخصه ، فيكون ذلك له خاصا دون أهل طاعته ، ودون أهل نحلته ، ودون المتسمين له بأصل دينه الذي لم يقع عليه فيه اسم مخالفة في الدين •

وأما الذي يظهر منه أنه يدعى شيئا ان كان صادقا فيما يدعى كان محققا في ذلك ، وكلما كان أصله من هذا ، كان الحكم فيه دعوى ، فافهم هذا •

وكل من كان حكمه حكم الدعوة فهو مدع حتى يعلم أنه صادق أو كاذب ، ومن خرج من حال الدعوى الى حال القذف فهو قاذف كان صادقا فيما قذف أو كاذبا ، ومن نزل بمنزلة البدع فهو كاذب مبطل ، علم باطله من علمه ، أو جهله من جهله ، وفرق ما بين أحكام الدعوى والقذف والبدع •

من قال : ان من بغى على أهل القبلة فهو مؤمن ، وراشد وموسى مؤمنان على بغيهما على الصلت بن مالك ، أو على أحد من الناس ، فهذا حكم البدع ، ولا يجوز لمن علم ذلك أن يتولاه كان راشدا وموسى باغيين على الصلت أو لم يكونا باغيين ، ومن قال : ان موسى وراشدا باغيان على الصلت بن مالك في خروجهما ذلك ، وتقدم راشدا اماما لموسى على الصلت ، فهو مدع على موسى وراشد ذلك ، وبنازل بذلك منازل المدعى ، فاذا قال ذلك مع من يتولى موسى وراشدا فهو قاذف لهما معه ، وقد أباح البراءة من نفسه لمن يتولاهما ، ولو علم هو أنهما باغيان في أصل فعلهما ، ولو كان الذى يتولاهما قد علم بخروجهما الا أنه لم يعلم كانا باغيين أو لم يكونا باغيين ، لأن حدثهما يخرج على سبيل الدعوى والاحتمال للحق والباطل ، فيما ظهر من أمرهما ، فالقاذف لهما بالبغى من المتولى لهما قاذف مستحق البراءة ، والمتبرىء منهما مع من قد علم بخروجهما الذى يحتمل البغى ، ولا يصح لهما سلامة منه فيه الا بالاحتمال ، ويحتمل الصواب ولا يصح عليه الباطل الا بما وصفنا في أول الكتاب ، فاذا كان الحدث يحتمل الحق والباطل ، ولا يصح باطله ولا حقه ، وكان فيه حق لله وللعباد ففيه الاختلاف في الولاية والبراءة والوقوف •

وليس لأحد من أهل المنازل أن يخطئ صاحبه ، ولا يدعى على المحدث بغيا ولا قذفا ، وانما يبرأ منه بما ظهر منه مما هو محجور عليه ، فليس له أن يقذفه بما غاب عنه من أمره مع وليه الذى يتولاه ، وليس للمتولى أن يعنف المتبرىء اذا حكم بما قد ظهر فيه معه ما لم يدع عليه ، أو على وليه ما لا يسعه •

وليس للواقف أن يعنف المتبرىء ببراءته ، ولا المتولى بولايته ، الا أن يبرأ من أحدهما على ذلك أو يخطئه ، فان قذف المتبرىء المحدث مع من تولاه جاز لمن يتولاه أن يبرأ منه ، وان قذفه عند من يقف عنه فأقل ما يكون أنه يقف عن ولاية القاذف للشبهة لا وقف عن ولاية

المحدث ، ولم يكن علم بحدثه فعليه التوبة من ذلك اذا علمه المتولى أنه يتولاه ، واحتمل بوجه من الوجوه له أن يتولاه بحق ، أو كان هو يعلم أنه يتولاه ، فان لم يتب كفر .

وقال أبو سعيد : وإن ألزم في أهل الأحداث من أهل الدعاوى ما يلزم في أهل البدع ، وأنزل الأحداث التي تحتل الصواب والخطأ منزلة الأحداث التي لا مخرج لها من الخطأ ، وحكم على المتدينين في الأحداث المحتملة للخطأ والصواب بحكم ما لا يحتل ، ولم تجر الا الولاية فيهم ، أو البراءة أو الوقوف ، ودان بذلك ، فقد خالف في ذلك الحق ، وكان هو بذلك من أهل البدع .

قال غيره محمد بن ابراهيم : البدع تخرج أحكامها عندنا فيما كان لا يحتل لراكبه في دين الله في سريرة ولا علانية ، الا معنى واحدا وهو الباطل أو الحرام أو الكفر أو الفسق أو ما أشبه ذلك ، مثل أن يصح أنه أكل لحم ميتة أو خنزير من غير ضرورة ، فالمستحل لهذه الصفة الراكب لها مبتدع ، لا يحتل له في دين الله في سريرته ، ولا في علانيته الا معنى واحدا وهو الحرام ، لأن هذه الصفة لا تحتل في دين الله الا معنى واحدا وهو الحرام ، ولا يحتل في دين الله قط الا الحلال ، ولأن راكبها لا يحتل له في دين الله في سريرة ولا علانية الا الباطل ، ولا يحتل له الحق بوجه من الوجوه في دين الله ، ولأن هذه الصفة لو أجمع العلماء في أهل العلم على تحليلها لكانوا كلهم كاذبين على الله ، هالكين كافرين ، مفارقين لدين الله ، خصماء لله ، وخصماء لدينه ، وخصماء للمسلمين ، سفهاء ضلالا .

ولأن العلماء لو أجمعوا على الفتوى بتحليلها لما جاز قبول ذلك منهم ، ولا جاز تقليدهم في ذلك ، ولو أن العلماء لو شهدوا على تحليلها ما جاز قبول شهادتهم في ذلك ، ولأن العلماء لو أجمعوا على

تحليلها ، وأفتوا بتحليلها وشهدوا على تحليلها ما استحالت تلك الصفة الى الحلال ، ولا تغيرت أحكامها ، ولا تبدلت .

ولأن العلماء لو أجمعوا على تحريم تلك الصفة ، وأفتوا بذلك أو شهدوا ما كان ذلك زائداً في تحريمها ، ولا في أحكامها عند العلماء ، فتلك الصفة هي حرام أجمع على تحليلها أو تحريمها لا تتبدل أحكامها ، ولا تتغير ، ولأن تلك الصفة قد حكم الله فيها ، واعام أن العباد بحكمه فيها ، ولم يعذرهم فيها الا بموافقة علمه وحكمه ، ولأن الله تعبد عباده بموافقة علمه فيها ، وحكمه فيها بعد قيام الحجة عليهم فيها ، والقول فيها في هذا يكثر ويطول ، وكذلك القول فيما أشبهها من الصفات ، مثل القول فيها فانظر في ذلك .

كذلك الراكب لها بعد قيام الحجة عليه فيها لا يحتمل له في دين الله في سريرة ولا علانية ، الا معنى واحداً وهو الكفر والضلال والباطل والحرام ، ولا يحتمل له الايمان ولا الهدى ، ولا الحق ولا الحلال ، في سريرته ولا علانيته .

وكذلك لو اختلف مختلفون في الراكب فقال بعضهم : انه محق فيما ركبه ، وقال بعضهم : انه مبطل فيما ركبه ، لم يكن الحق الا في يد أحد الفريقين من هؤلاء المختلفين ، ولم يجز في الحكم عند العلماء الجمع بينهم في ولايه ولا براءة ولا تصويب ولا تخطئة ، لأن الدين يشهد على باطل المبطلين منهم ، وعلى حق المحقين منهم ، وهذا هو الاختلاف في البدع ، وكذلك ما أشبه هذا من المحرمات .

قال أبو الحسن البسياني : وهل البدعة بدعة الا اذا كان الراكب المحدث في الاسلام قد ركب بحدثه أو تأويله شيئاً لم يتقدمه أحد من المسلمين الموحدين ، وهو محرم في الأصل فركبه ، فذلك بدعة ليس بدعاوى .

قال غيره محمد بن ابراهيم : لو عبر معبر أو فسر مفسر قول أبي الحسن هذا فقال : كل من ركب محرما فهو مبتدع ، كان عندي أنه قد أتى بمعنى قوله ، لأنه إذا ركب المحرم بعلم أو بجهل ، بدين أو برأى تقدمه أحد من المسلمين في ركوبه ، أو لم يتقدمه فهو سواء عندي ، إذا كان لا عذر له في ركوبه ، ولو تقدمه في ركوب الباطل أحد من المسلمين ما كان ذلك حجة لمن اتبعه ، وما كان هذا المتقدم من المسلمين ، بل كان من الظالمين الفاسقين •

قال غيره محمد بن ابراهيم : يخرج عند قول أبي الحسن هذا في المحرمات التي غير محتملات للحلال ، مثل الآكل للميتة من غير ضرورة ، والآكل للدم المسفوح من غير ضرورة ، والآكل للربا من غير ضرورة وما أشبه هذا من المحرمات ، فإذا صح هذان المعنيان جميعا أن الآكل لهذه الأشياء أو لبعضها ، أكلها من غير ضرورة ، لم يبق في هذه الصفة احتمال للحلال ، وكانت هذه الصفات غير محتملات للحلال بوجه من الوجوه ، وكان الراكب لذلك مبتدعا إن كان مستحلا ، وإن كان محرما لم يكن مبتدعا ، وكان من أهل الدعوة ، لأننى لا أعلم اختلافا أن المنتهكين لما يدينون بتحريمه غير خارجين من دين المسلمين ، وهم من أهل الدعوة ، ولو كانوا كفارا ضلالا بارتكابهم لما حرم الله •

وكان المختلفون في حلال هذه الصفات وحرامها ، والمختلفون في حق الآكل لها وباطله الحق في يد أحدهم ، ولا يجوز الولاية المختلفين كلهم ، ولا تصويبهم ولا الجمع بينهم ، وإنما تجوز ولاية الحق منهم والتصويب لهم ، وكان هذا الاختلاف هو اختلاف البدع ، والقول فيه كما قد قيل في المبتدعين والمختلفين فيهم •

فأما إذا صح أنه أكل هذه الأشياء كلها أو بعضها ، ولم يصح أنه أكلها من ضرورة ولا غير ضرورة ، كان هذا من الصفات المحتملات للحلال والحرام ، واحتمل حق الآكل وباطله ، لم يكن هذا من البدع لأنه لو كان

من البدع لم تجز ولاية الآكل لها ، وقد قيل : ان الآكل لهذه الأشياء كلها أو لبعضها انه ان كان وليا فهو على ولايته ، ولا تجوز البراءة منه ، وان كان في الوقوف فهو على حاله ، ولا تجوز البراءة منه بذلك ، وان كان يبرأ منه فهو على حاله ، ولا يجوز أن يبرأ منه بذلك •

فان اختلف المختلفون في الآكل لهذه الأشياء كلها ، أو في الآكل لبعضها فقال بعضهم : انه أكلها من غير ضرورة وبرعوا من الآكل ، وقال الآخرون : انه أكلها من ضرورة غير باغ ولا عاد ، وتولوا الآكل كان هؤلاء المختلفون كلهم في الولاية عند من كان يتولاهم قبل ذلك ، ولم تجز البراءة منهم من أجل اختلافهم ، هذا لأن كل فريق منهم يدعى دعوى ان كان صادقا فيها ، فهو محق في دين الله ، ولا نجد الدين يشهد على أحد الفريقين بباطل ، ولا لأحدهم بحق ، وهؤلاء المختلفون وان كانت أقاويلهم متضادة ، مختلفة فانها في الدين متفقة مؤتلفة ، لأن كل واحد من الفريقين يدعى دعوى هي جائزة في الدين عند العلماء ، ولا يشهد الدين ولا العلماء ممن خفى عليهم ، أم هم على أحد من الفريقين بباطل ولا بكذب ، ولا بخروج من الدين ، فمذاهبيهم في الحق مؤتلفة ، والعالم باختلافهم أن كل فريق من المختلفين ان كانوا ممن يعلم الحكم في ذلك ، فهو يعلم أن كل فريق منهم يدعى دعوى فهي جائزة في الدين •

فمذاهبيهم متفقة في الدين ، وأقاويلهم مختلفة متضادة في الدعاوى ، وعلى الفريق المحق منهم أن يبرأ من الفريق المبطل منهم ، لأنه يعلم أنه كاذب في دعواه ، كافر منهم ، عند من يتولاهم من أوليائهم الذين لم يعلموا بكذبهم ، فيكونون قاذفين مبيحين للبراءة من أنفسهم عندهم ، وعلى الفريق المبطل أن يتولى الفريق المحق اذا كانت قد ثبتت ولايتهم عليهم قبل اختلافهم ، ولا يجوز لهم أن يتركوا ولايتهم من أجل قولهم بالحق •

وأما المختلفون في البدع ، فالله وملائكته والرسول والدين والعلماء يشهدون ببطل المبطل ، وبحق الحق منهم ، لا يكون الحق الا عند أحد الفريقين منهم ، ولا يجوز في الحكم الجمع بينهم في ولاية ولا براءة ولا تصويب ولا تخطئة ، ولا ما أشبه هذا ، والفرق بين الدعاوى المحتملة للحق والباطل والبدع التي لا تحتل الا الباطل واضحة بيينة ان شاء الله عند من علمها •

فالمبتدع لا يصح له سلامة في حكم الظاهر من الكفر والضلال الا بمفارقته لبدعته ، وخروجه منها ، واعتزاله عنها ، وتوبته منها ، والمدعى لما هو محتمل جوازه في الدين قد تصح له السلامة من الكفر والضلال ، وهو مقيم على فعله مصر على دعواه ، غير تارك لها ، ولا خارج منها ، ولا معتزل عنها ، ولا تائب منها ، كذلك لو تداعا متداعون عند الحاكم في مال في يد أحد الفريقين ، أو في أيديهم جميعا ، أو ليس في أيديهم ، فادعى كل فريق منهم على الفريق الآخر أنا اشترينا هذا المال من هؤلاء شراء صحيحا ثابتا ، وهو لنا الى هذه الساعة ، ولم يخرج من ملكنا وهو لنا حلال ، وليس لهؤلاء فيه حق •

وقال الآخرون : ما بعناه عليهم ، ولا اشتروه منا قط ، وليس لهم فيه حق ، ولا حق لهم ، فعلى الحاكم أن يحكم بينهم في أحكام الأموال على قدر دعواهم من مدع أو مدعى عليه ، أو متساوين في الدعاوى ، وعليه في أحكام الولايات أن يتولى جميع المتداعين ان كان قبل تداعيهم •

هذا قد ثبت عليه ولايتهم ، ولا يجوز له أن يبرأ من أحد الفريقين ، وكذلك ان تداعوا في نكاح أو طلاق أو عتاق أو هبات أو وصايا أو اقرار أو غير ذلك ، من جميع صنوف الأحكام ، كان المتداعون اثنين أو أكثر من ذلك ، فالقول في ذلك واحد ، وليس لأحد الفريقين أن يقذف الفريق الآخر ، ولو علم باطله عند من يتولاه ولا يخطئه ولا يضلله ، فيكون مبيحا للبراءة من نفسه في أحكام دين الله ، مبطلا في الظاهر في

أحكام دين الله عز وجل ، وكل مبطل للظاهر في دين الله فهو كافر في السرائر والظواهر في دين الله •

ولو كان عالماً صدقه ما قاله وادعاه ، ومن ذلك لو أنه علم من رجل أو امرأة زنى لا شك في ذلك ولا ريب ، فلو أنه أخبر بذلك لكان بذلك مبطلاً في دين الله ، ولو كان صادقاً في سيرته فإنه في دين الله كاذب ، فانظر في ذلك وتعبره •

وكذلك ان صح أنه تزوج أمه أو ابنته أو أخته أو ابنة أخيه من رضاع أو نسب ، وكذلك جميع من حرم الله عليه تزويجهن ، فإنه ان صح أنه تزوجهن وهو عالم بنسبهن كان هذا من المحرمات التي لا تحتل الحلال ولا تحتل الا الحرام ، وكان هذا من صفات البدع ، ولا يصح أنه من صفات البدع الا باجتماع المعنيين أنه تزوجها ، وأنه عالم بنسبها ، ويستحل ذلك ، ولا يجوز لمن علم ذلك أن يزوجه ولا يعينه بوجه من وجوه المعونات كلها بتزويج ولا شهادة ولا كتابة صك ، ولا دعا الى تزويج ذلك ، ولا تصويب ، ولا يشد على عضده بشيء من جميع ما يقع عليه اسم شد على عضده •

ومن أعانه بشيء من المعونات كلها فقد شد على عضده ، وحرام ولايته على من علم الحكم ، وجائز ولازم البراءة منه لمن علم الحكم في ذلك ، وان صح أنه تزوجهن وهو جاهل بنسبهن ، ولو جمع أربعاً منهن بتزويج فحلال ، وجائز له تزويجهن ، جائز لمن أعانه على ذلك بشيء من جميع المعونات كلها بتزويج أو بشهادة أو بكتاب صك ، أو دعا الى ذلك ممن لا يعلم بنسبهن منه •

وجائز ولايتهم كلهم ، ولا يجوز لمن علم بفعلهم وخفى عليه أنهم جاهلون بنسبهن ، أو عالمون أن يبرأ منهم ولا يضلّهم ، ولا يخطئهم ، ولو شهد عليهم وعندهم شاهد واحد عدل مثل أبي بكر وعمر بن الخطاب ، فلم يقبلوا شهادته وحده من أجل ذلك ، اذ ليس يقوم بالشاهد

الواحد حجة في ذلك ، وأقاموا على فعلهم ما جاز للشاهد ولا لغيره من جميع الناس أن يبرأ منهم ، ولا يخطئهم ولا يضلهم ، وعليه ولايتهم ان كان يتولاهم قبل ذلك ، وهذا في صحيح الحكم •

فان غلب عليه الريب في أمرهم ، وتوسع في الوقوف ، فقد رخص من رخص في ذلك ، وأما البراءة فلا تجوز منهم ، وأما من علم بتزويجه لأمه أو لابنته أو غير ذلك من جميع ما حرم الله عليه تزويجهن ، ولو جمع بين أمه وابنته وأخته وعمته من نسب أو رضاع بتزويج في عقدة أو عقدات ، ولم يعلم أنه عالم بأنسابهن ، لا جاهل ، كان عليه ولايته حتى يعلم أنه عالم بنسبهن •

وان اختلف مختلفون فيه فقال بعضهم : انه تزويجهن وهو عالم بنسبهن ، وقال آخرون : انه تزويجهن وهو جاهل بنسبهن ، كان هذا من الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، وجائز ولاية جميع المتداعين ان كان يتولاهم قبل ذلك ، ولم يكن هذا من صفات البدع •

وكذلك ان ترك صلوات الفرائض من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء آخرة أو فجر ، فان علم أنه تركهن وهو متعمد ذاكر قادر على صلاتهن ، وأنه تركهن من غير عذر ، فعليه البراءة منه ، وان صح أنه تركهن وهو ناسي أو لعذر ، فعليه ولايته ان كان يتولاه قبل ذلك ، وان خفى عليه أمره أنه تركهن بعذر أو بغير عذر ، فعلى ما كان يتولاه أن يثبت على ولايته ، ولا تجوز البراءة منه ، هكذا قيل •

كذلك لو صح على امرأة أو ألف امرأة ، أنهن تركن صلواتهن متعمدات ذاكرات لهن ، فان علم أنهن كن غير حائضات ، وأنهن تركن

الصلوات بغير عذر فعليه أن يبرأ منهن ، اذ علم الحكم في ذلك ، وان علم أنهن حائضات فعليه ولايتهن اذ كان يتولاهن قبل ذلك •

وهذا الفصل أيضا مما يدخل فيه أحكام الدعاوى والبدع ، وكذلك مما حرم الله الفروج الا بتزويج أو ملك يمين ، فان عاين رجلا يوطأ فرجا متعمدا بعلم الواطيء له ، فان علم أنها زوجته أو سريته فعليه ولايته ، وان كانت غير زوجته أو سريته ، فعليه البراءة منه ، وان خفى عليه أمرها فلم يعلم أنها زوجته ولا سريته أو غيرها ، فعليه ولايتهما ان كان يتولاهما قبل ذلك ، ولا تجوز له البراءة منهما ، وقد قيل : ولو كانت المرأة تمانعه أو تدافعه فعليه ولايته ، اذ لعلها تمنعه حقا يجب له عليها •

وقد يوجد أنها اذا كانت تمتنع منه وتتكبر عليه وتدعى عليه أنه يأتي منها ذلك بلا ملك ولا نكاح ، وكانت ممن له الانكار من النساء البالغات الذين ينكرون الأحكام على أنفسهم ، ويغيرون ذلك ، فاذا لم يعلم أنها كاذبة فيما تدعيه ، ولا صادقة ، ولم يأت هو على اثبات ذلك له بحجة ، أو ينتهي عن ذلك بعد قيام الحجة عليه من المرأة ، فقد أتى محجورا ، وعلى من علم منهم ذلك أن يبرأ منه حتى يأتي في ذلك بما يخرج من البراءة ، لأنه قد ركب بعد النكير عليه ما لا حجة له فيه ، فاذا انتهى بعد أن قامت عليه بالنكير ، ولم يأت بعد قيام الحجة عليه ما هو محجور عليه ، فهو على ولايته ان كان وليا قبل ذلك ، ولا يكفر بذلك ، لأن اظهار النكير من المرأة في ذلك حجة عليه ، وترك النكير منها حجة له •

ولو كانت تمانعه على ذلك وتدافعه ، ولا تدعى عليه في ذلك حراما ولا مأثما ، لأنه يمكن أن تكون امرأته أو جاريته وتمنعه ما هو له ولا حجة في ذلك تقوم عليه ، الا أن تقول لا حق له على في هذا بملك ولا نكاح ، أو تمتنع منه وتطلب المنع منه فتحتج عليه في ذلك بحجة حق ، فتدفع حجة الحق ، ويركب ما ليس له به حجة في دين الله بعد

قيام الحجة عليه ، وبعد أن تدحض حجته ، فانه يكون بذلك كاذبا هالكا
في حكم الظاهر ، ولو كان محقا في السرائر .

ولو كانت هذه المرأة في علم الله أنها زوجته أو جاريته ، وقد أقامت
عليه الحجة ، ثم تعدى بعد قيام الحجة عليه ، أو بعد أن بطلت
حجته عند أهل الحجة القائمين عليه بذلك ممن قام عليه بذلك من حجج
الله ، فانه يكون بذلك هالكا في حكم دين الله ، فافهم هذا .

ولو أنه ادعى عليها الزوجية والملك ، فامتنعت منه عن تلك
— نسخة — ذلك ولم تقم عليه النكير ، فغلبها على نفسها ووطئها على
ذلك ، ولم تطلب على من حضرها ممن تقوم عليه لله الحجة أن ينصرها
عليه ، الا أنه ادعى عليها ذلك ، وأنكرته فلم يمتنع عن ذلك ، ولم تنتصر
منه ثم وطئها على ذلك ، كان قد أتى محجورا في الأصل مما يكون فيه
محجوبا في دين الله بقولها ، أن لو أظهرت النكير عليه ، وقوله هو
دفع جبتها عنه ليس بحجة مما تدعى الزوجية أو الملك ، فلا يصح في
الاجماع البراءة منه ، لأنه يمكن ما يقول هو ، ويمكن ما يقول هي ، ولم
تدع أنه يغصبها نفسها ، ولا يأتي ذلك منها حراما ، وانما تمنعه ذلك
وتدعى أنها ليست بزوجه ولا ملكه ، وهو يدعى الزوجية والملك ، وهي
تترك ذلك ، فقد قامت عليه الحجة منها بالدفع لدعواه ، ويحتمل في هذا
معنى ولايته والبراءة منه ، والوقف والوقوف عنه حتى يمتنع مما يجب
عليه من الحجة عند القائمين عليه بالحجة عليه لله في ذلك الأمر الذي قد
ظهر منه ، ولو قام عليه بذلك لله عز وجل من الناصرين لدين الله في ذلك
يهودى أو نصرانى ، أو أحد من المتعبددين بدين الله أن ينصروه .

فاذا امتنع أن يترك ذلك حتى تصح له دعواه ، وحكم نفسه في
ذلك ، وامتنع حجة الله عليه في ذلك ، كان هالكا معنا في حكم الظاهر ،
إذا أتى ذلك بعد قيام الحجة عليه ممن احتج عليه في ذلك من المحتجين
من المتعبددين بدين الله ، ولو كان في سريره صادقا كان في دين الله في

حكم الظاهر ، منافقا فاسقا ، ولو قام عليه بذلك صبي غير متعبد
بدين الله ، ولم تقم عليه الحجة من انكار المرأة الا ما يدفع من دعواه ،
لم يبين لنا أن يكون بذلك محجوبا في حكم الظاهر ، وكان على الحكم
الأول معنا من الولاية والبراءة والوقوف •

وأما لو عاينه يظاً هذه المرأة وهي لا تغير عليه ذلك ، ولا تنكر ،
ومطاوعة له على ذلك ، ثم ادعت بعد ذلك أنه غصبها نفسها ، كانت مدعية
عليه في الحكم ، لأنه رآها مطاوعة له في ذلك ، فليس لها حجة في النكير
بعد المطاوعة في حكم الظاهر ، ولا تلحقه لها حجة من طريق الصداق مع
من عاين ذلك منه •

فان ادعت عليه بعد ذلك الوطء فجدد ذلك ووطئها بعد انكارها
عليه ، فانه يكون بهذا الوطء الآخر هالكا ، ولو كان عند الله صادقا ،
ولو كان على القول الأول كاذبا لم ينكر عليه بذلك في حين ما يجوز على
النكير ، وانما أنكرت بعد أن بطلت الحجة بترك النكير ، كان
بذلك سالما في حكم الظاهر ، ولو كان عند الله كاذبا ظالما •

قال غيره محمد بن ابراهيم : يخرج عندي في معاني قوله هذا أنه
اذا وطئها فطاوعته حتى فرغ ، ثم أنكرت عليه بعد فراغه ، لم يقبل
منها ذلك الانكار ، وبطلت حجتها ، ولو كانت صادقة عند الله فيما أظهرت
عليه من النكير ، لأنها تركت النكير في وقت ما كان لها النكير ، ثم أنكرت
بعد أن بطلت حجتها ، وكان هو سالما في حكم دين الله في الظاهر ،
ولو كان مبطلا في السرائر بترك النكير منها عليه في وقت ما كان لها النكير
عليه والحجة •

ولو أنه عاد وأراد وطأها بعد ذلك الوطء الأول ، فأقامت عليه النكير
الـ أراد وطأها فغلبها ووطئها ، وهي تقيم عليه الحجة والنكير فلم ينته ،

كان في الظاهر في حكم دين الله منافقا فاسقا ، ولو كان في السرائر صادقا .

وكذلك انظر في هذا الفصل الذي مضى في هذه المرأة ، واظهار نكيرها في قتل ما يكون لها النكير ، واظهار نكيرها في وقت ما لا يكون لها نكير ، وترك النكير منها ، فان هذه الثلاثة الفصول من الانكار داخله في جميع الأحكام ، وفي جميع ما — نسخة — من كان له الانكار من العلماء ، أو الضعفاء والأئمة والسفهاء والرعية والفساق ، وأهل الشرك ، وأهل الاقرار في جميع الأحكام من عقد امام أو عزله ، أو الاطلاق أو نكاح ، أو مال أو هبة ، أو غير ذلك من جميع الأحكام على ما يبين اى .

وعندى وان كان قد قال من قال : ان ترك النكير انما يكون حجة للأئمة اذا ترك النكير عليهم ، لا لكل فاسق ، فالذى عندى أن الامام اذا ترك النكير عليه فمن له النكير حجة ، وقيامه به عليه حجة ، وكذلك ترك النكير على العلماء حجة ، وترك النكير منهم حجة ، لأنه قد قيل : لو خطب خاطب لرجل بالامامة بحضرة العلماء الذين تقوم بهم الامامة ، فلم يظهروا النكير على الخاطب ، وهم يقدرّون على اظهار النكير ، كان ترك النكير منهم حجة ، وثبتت امامة الامام ، ولو أنهم أظهروا النكير على الخاطب في وقت ما كان يخطب ، كان اظهار النكير عليه حجة .

وكذلك لو تزوج رجل امرأة رجل في الظاهر ، وهو حاضر فلم ينكر عليه تزويجها ، ثم أنكر عليه بعد أن تزوجها لم يقبل منه النكير عليه ، بعد أن ثبت تزويجه بها ، وان أنكر عليه في وقت تزويجه بها كان اظهار النكير منه حجة له .

وكذلك لو أن رجلا أو امرأة قتلت منافقا أو وليا أو يهوديا أو نصرانيا أو غير ذلك ممن حرم الله قتله ، فان أظهر النكير في وقت القتل كان اظهار النكير حجة ، فان لم ينته القاتل وقتله بعد اظهار النكير لم تجز ولاية القاتل ، كان القاتل وليا أو غير ولي ، وان ترك النكير

المقتول جازت ولاية القاتل والبراءة منه ، والوقوف عنه على ما قد قيل
من الاختلاف .

وكذلك لو أراد انسان أخذ حزمة بصل من بصال ، أو عومة من
سماك ، فادعى في ذلك عليه دعوى ، وهى في يده ما ثبتت دعواه عليه
عند تركه النكير عليه منه ، فأخذه منه بعد ذلك ، ثم أظهر النكير عليه
بعد ذلك ، لم تكن له حجة ، وان أظهر النكير عليه في حين — نسخة —
وقت ما أراد أخذ ذلك ، كان اظهار النكير عليه في ذلك حجة ، فكذلك
ان ترك النكير عليه فلم ينكر عليه وقت الفعل ولا بعده ، كان أقسوى
بحجة الفاعل .

وكذلك لو أخذ منه ألف دينار أو ما فوق ذلك ، فالقول في ذلك
واحد .

وكذلك في بيان الدعاوى في الأموال من الأصول وغيرها ، ممن كانت
له الحجة فتركها حتى بطلت ، وحصلت حجة بها لم يقلل منه بعد ذلك ،
فانظر في جميع قولى هذا ، وتدبره ، ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق
والصواب .

وكذلك لو عقدت العلماء لامام ، وكانوا قد عقدوا لزيد بقى أو
عابد حجة أو لمن لا يستحق الامامة ، فأظهروا العقد وهم ممن يثبت
به الحجة في الامامة ، ولو عقدوا له على الباطل من انتحال هجره
أو ساء أهل القبلة أو غير ذلك ، وخفى ذلك منهم ، فعلى من أظهروا
الحجة عليه بعقد هذا الامام قبول ذلك منهم ، وثبتت امامته على ذلك
عليهم ، لأن الله انما تعبد عباده بالظاهر ، وعلم السرائر الى الله .

ولو أن هؤلاء العلماء أظهروا الى الرعية بعد أن ثبتت امامته
عليهم أنهم عقدوا له على الباطل ، لم يجز لهم قبول ذلك منهم ، لأنهم
في الأول كانوا حجة ، فعليهم اتباع الحجة ، وفي عوادهم هذه المؤخرة

مدعون ، فلا يجوز لهم قبول دعواهم ، ولو كانوا صادقين في سرائرهم ، لأن تلك الامامة قد ثبتت على الرعية ، ولهم بها أحكام وولايات وتدين نفهم مدعون نقض ما قد ثبت من أحكامها ، والتدين بها بلا حجة تثبت لهم ، مما تروى بها الامامة مقرون على أنفسهم بالكفر ، وشاهدون بذلك ، وقد قيل لو أقر الامام بذلك ، والعاقدون له ، ورجعوا عن تلك الامامة التي دخلوا فيها بعد أن ثبتت ، ولزم المسلمين حكمها ، ما كان قولهم في ذلك حجة ، وكان على المسلمين استثناءؤهم مما أقروا به على أنفسهم من الكفر ، فإن تابوا رجعوا الى حالتهم التي كانوا عليها ، وان أصروا ولم يتوبوا برئوا منهم ، وجاز للمسلمين تقديم امام غيره ، ولكن لو أن العلماء شهدوا عليه بما يوجب عزله ، وبما يجوز عزله ، وبما يجوز قبول اعتزاله منها ، واذا أتوا بما هو جائز في أحكام المسلمين ، جاز قبول ذلك منهم ، لأن العلماء هم الحجة على الأئمة ، ولهم في عقد الامامة وزوالها وما يوجب ثبوتها وما يوجب زوالها ، وللإمام الحجة على العلماء في أشياء ، وللعلماء الحجة على الأئمة في أشياء ، وكل حجة في موضع ما هي — نسخة — هو حجة وليس هذا موضع ذكره .

وقد قيل في عزل الأئمة أقاويل : من ذلك ما يوجد في سيرة من عبد الله بن المنذر ، ويوجد أنها أيضا لأبي قحطان ، وقد أجمعت فرق الأئمة على تحريم عزل أئمتها ، فمن فرق الأئمة من لم عزلها ولا قتالها، جارت أو عدلت ودان لها بالسمع والطاعة ، كيف ما فعلت .

وأما أهل الدعوة فانهم وافقوا الأمة في تحريم عزل الأئمة ما عدلت ، وخالفوهم فيها اذا جارت وبدلت ، فقال من قال منهم : ليس للرعية أن تخلع امامها ، ولا للإمام أن يخلع نفسه ، فان ذلك بغى منهم ، وذلك معنا اذا عدلت .

قال غيره محمد بن ابراهيم : انظر في هذا القول ، فاني لا أحب أن يحكم عليهم بالبغي ما احتمال خروجهم منه .

ومن السيرة : وقال من قال منهم : ليس للرعية أن تخلع امامها ، ولا للامام الشاري أن يخلع نفسه الا أن يصم سمعه صما ، فلا يسمع النداء أو يخرس لسانه فلا ينطق ، أو يعمي بصره ، أو يتغير عقله ، فلا يعقل • وقالوا أيضا : ان مما تعزل به الأئمة اذا ركب الامام منهم معصية مكفرة له من الكبائر المكفرات ، وشهر ذلك في أهل الدار كان عليهم أن يستتبيوه من حدثه ، فان تاب رجع الى امامته وولايته ، وان امتنع من التوبة ، وأصر فاذا شهر حدثه وامتناعه من التوبة ، واصراره شهرة تقوم بها الحجة لأهل مملكته عليه ، سألوه أن يسلم أو يعتزل عنهم ، فان فعل والا حل لهم قتاله وقتله في حال نصبه الحرب لهم •

وقال من قال : اذا شاع في أهل مملكته أن الامام قد حل به عجز موهن عن أخذ فـروس الامامة عزل •

وقال محمد بن محبوب : لا يعزل الامام بالعجز ، وانما يعزل بما تجب به البراءة منه ، ويوجد في جواب لأبي محمد بن عبد الله بن محمد ، قاله أعلم أنه ابن بركة أو ابن أبي المؤثر وأرجو أنه لابن أبي المؤثر في أمر البيعة للامام يقول : فان أراد الشراء •

قالوا : وعلى أن تبع نفسك لله شاريا ، وان كان مدافعا لم يذكروا الشراء مع ما يؤكدوا عليه من الشروط ، فاذا أعطوه صفقة أيديهم وثمرة قلوبهم ، فقد ثبتت الامامة فلا تزول امامته الا أن تنزل به عاهة من العاهات من ذهاب سمعه : فلا يسمع أو بصره فلا يبصر ، أو لسانه فلا ينطق ، أو عقله فلا يعقل ، فاذا نزلت به هذه الآفات زالت امامته •

قال غيره : محمد بن ابراهيم : اذا ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فقد اختلف في زوال امامته ، فقال بعض : تزول امامته ، وقال بعض : لا تزول ، ويقوم المسلمون بالأمر ، وأما ذهاب عقله فتزول به امامته ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

قال غيره : وكذلك اذا اتهم وظهر ذلك عليه زالت امامته ولا نعلم في ذلك اختلافا •

ومن الجواب : أن أحدث حدثا يكفر به مما لا يجب عليه فيه حد استتيب من ذلك ، فإن تاب قبلت توبته ، وكان على ولايته وامامته ، وإن أصر ولم يتب برىء المسلمون منه ، وعزلوه عن امامته ، وإن لم يعتزل وحاربهم قاتلوه حتى يقتلوه أو يقدموا اماما غيره .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : إذا زالت امامته قدموا اماما غيره عليه وعزلوه ، فإن امتنع ولم يحارب حبسوه وقدموا اماما غيره ، ولا يزال في الحبس حتى ينتهي ويتوب .

ومن الجواب : فيما أحسب فإذا أحدث حدثا مما يجب عليه فيه حد وتاب من ذلك ، قبلت توبته ، وانخلع من امامته ، وقدموا اماما غيره يقيم عليه الحد ، وكان على ولايته ، ولا يحل عزله الا على ما رُصفت لك من هذه العاهات والأحداث التي يكفر بها ، فإن بغى عليه أحد فهو كافر وعلى المسلمين نصرته .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : كل باغ على أحد من الناس فهو كافر ، فإن قاتل قوتل على بغيه حتى يفىء الى أمر الله ، إن أقر بحكم المسلمين أنفذ عليه الحق .

ومن غيره : من جامع بن بن جعفر ، على أثر مسائل عن محمد بن محبوب : وإن زمن الامام أو عمى أو صم صمما لا يسمع إذا نودي ، أو خرس لسانه عزل وقدم عليه امام غيره ، وإن صم صمما وهو يسمع إذا نودي ، أو زمن وهو يعرف منه العدل لم يعزل . وقيل : إذا لم يطق الامام على اقامة العدل فله أن يجمع اخوانه ويستعفى .

ومن كتاب النسياء : وإذا جن الامام جنونا لا يفريق منه عزل وقدم عليه امام غيره ، وإذا عرج أو مرض أو زمن فلا يعزل بذلك ، وإذا عمى الامام أو خرس لسانه أو صم صمما لا يسمع إذا نودي أو زمن وهو يعرف منه العدل لم يعزل ، والله أعلم .

قال ابن روح بن عربى شعرا :

وبالتهامات قـوتـل نـعـثـل اذ

أبى عزلا وعوامل باستدام

قال أبو سعيد : معى ان الأعمى والأصم والعاجز ببعض الآفات ما صح عقله ، ولم يحدث حدثا مختلف في زوال امامته بذلك بغير سبب يستبين ، وقد قيل اذا لم يجتمع علماء أهل الدار على عزله ، وتمسك هو بقول بعض ، ولم يعتزل لم يكفر بذلك ، ولم يكن لهم محاربته مالم يتبسك بقول من أقاويل المسلمين أهل العدل •

قال غيره : محمد بن ابراهيم : واذا ثبتت امامة الامام ، ثم أراد الخروج لأمر عنه لم يكن له الخروج كان شاريا أو مدافعا • وقد قيل للمدافع أن يجمع العلماء ثم يخرج اليهم من أمرهم ، وقد ذكر عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال : من يأخذها بما فيها ، فلو كان لا يجوز لم يكن لعمر أن يتكلم بما لا يسمعه ، وقد ذكر عن الجندي أنه كان اعتزل ، فما كاد أن يرجع ولا نقول انه فعل مالا يسعه ، وقد روى أن أبا بكر رضى الله عنه أنه قال : أقيلونى • فقال له بعض : لا تقال ولا تستقال •

ومن غيره : ويوجد أن عليا قال له هيهات لا تقال ولا تستقال • قال أبو الحسن : واذا لم يقدر الامام على اقامة الحق ، فانه يجمع اخوانه ويستعفى اليهم •

ومن سيرة الفضل بن الحوارى : ، ولو أن الصلت بن مالك خرج هاربا فلحق بالرساق أو بالجبل ، وترك دولة المسلمين ، وقال : لنم أعتزل ، ما ينبغي للمسلمين أن يدعوا دولتهم •

وعن أبى المؤثر : اذا كان المسلمون فى فسحة من عدوهم ، والعدو

في غير أرضهم وصح للامام ومن معه عجز عن تنفيذ أحكام الله ،
واقامة أمره ، ونكاية عدو المسلمين ، واقامة الحدود فصيحه ذلك العجز
الى تعطيل الحدود ، وتضييع الأحكام ، وظهور العدو ، فللامام خلع
الامامة ، وللمسلمين نزعه منها اذا صار الى هذا الحد ، فان خلع هذا
الامام نفسه بعد مصيره الى هذا الحد الذي وصفناه من غير حدث ،
رجونا له السعة في ذلك ، وليقم المسلمون لأنفسهم من يقوم بأمرهم
على وجه رضا الله بالقوة والجِد والعزيمة والاجتهاد .

وان ائتمنع الامام من ترك الامامة بعد ركوبه على هذه الصفة من
العجز حتى هجم العدو على المسلمين ، وخرجوا في الفسحة في النظر
لأنفسهم ، وهو شارفا فما نرى له سعة ولا عذرا حتى يجاهدوهم ولو
بنفسه حتى يستشهد والله أعلم .

وعن أبي المؤثر أيضا ، من كتاب الأحداث والصفات : فبايعوا
لراشد في غير موضع البيعة ، وعقدوا له في غير موضع عقد الامامة ،
والله أعلم كيف كانت بيعتهم أحسنوا عقدها أم لا ، ثم ساروا به
فأنزلوه دار الامامة ، وقبض خزائن المسلمين ، وأنفق الأموال ، فأما
أهل الفقه والعلم فيحتجون أنهم لم يرضوا ، ولم يروا عدل ما فعل ،
وعليهم الناس فقهرتهم ، وبعضهم تحير ووقف ثم احتج باعتزال صلت
لا بحدته ، ثم أرسلوا الى خاتم الامامة فأخذوه منه ، فان يكن الصلت
اعتزل متبرئا بلا مخافة ، وسلم الخاتم طائعا بلا تقية ، فقد انخلع من
امامته ، وقد أخطأ اذا اعتزل بلا مشورة من المسلمين أو براءة منه اليهم
حتى يقبلوا ذلك منه أو لا يقبلوا .

ومن كتاب الموازنة : عن أبي محمد بن بركة من كتاب الموازنة ،
وأما ما ذكرت من قولهم : ان الصلت سلم الى الخارجين عليه الكمة
والخاتم ، فهذا يوجب براءته من الامامة وانخلاعه منها يقال لهم ،
وكذلك قال من وافقتموه في الخطأ قبلكم من كفار مكة أن محمدا لما

خافنا وأيقن بنزول عقوبتنا هرب عنا — نسخة — منا الى الغار وتبرأ مما كان يدعيه علينا ، ولم ينصر نفسه ومن صدقه •

قالوا : فهذا يدل على معرفته بباطله عند نفسه ، وظهور أمرنا وتبريه مما كان يدعيه ، ولو كان صادقا في قوله للزم ما كان وكل به ، وولى عليه بزعمه ، وكان يثق بنصره من ادعاء الرسالة عليه ، فلما كان ذلك وتوارى في الغار ، وانتقل عن منزله وأمنه ، وهرب بنفسه دل على صوابنا وخطئه وزعموا أنه يفادى اليهم بمنزله كما زعمت هذه الفرقة المارقة أن الصلت تفادى اليهم بالخاتم والكمة لظهور شرهم ، والخوفه على نفسه منهم ، مع ما يحتمل أن تكون الكمة والخاتم ملكا له ، والظاهر يوجب ذلك ، لأن حكم ذلك مضاف اليه ، محكوم له به ، حتى يعلم أنه لغيره ، وللمسلم أن يفدى نفسه بماله ، وأن تكون عنده أثر من جميع ملكه •

وان كان الخاتم والكمة ليستا بملك له ، فالمسلم أن يفدى نفسه بمال غيره اذا رجا في ذلك لنفسه السلامة لها ، وأن يأخذ من أمانته ، ويصانع بها عدوه اذا رجا لنفسه السلامة من الهلكة ، أو مما يؤدي إلينا من الجسوع ••

وهذا مختصر من سيرة أبي محمد الفضل بن الحواري ، وأصل ما اختلف الناس فيه في زمنهم هذا في عزل الصلت بن مالك ، وتقديم راشد بن النظر ، وتقديم عزان •

وأما في عزل الصلت بن مالك فريق قالوا : اعتزل ، وفريق قالوا : عزل ، وفريق قالوا : استحق العزل ، وفريق قالوا : لم يستحق العزل ، والشاهد الظاهر أنه اعتزل ، لأنه ترك عسكر المسلمين ، وبيت مالهم وسلاحهم ، وترك سجنين مخوفين ، فقد قلنا في ذلك ، والله أعلم •

وأما عزل الصلت ففيه حجتان ، فإن كان اعتزل تقية وهو امام شارى ، فلا تجل له التقية حتى يقتل أو يقتل ، وليس قول من قال انتحى من موضع الى موضع بحجة ، وليس الا أنه اعتزل بنفسه وتخلى وحده مما كان فيه من أمر الدولة .

وأما احتجاج من احتج أنه لم يعتزل ، وأنه دعا الى التوبة ، وأعطى الحق من نفسه ، وأشهد بذلك قوما وأرسلهم أنه يدعوا الى التوبة ، والى الحق ، فأولئك الذين يشهدون عنه اليوم ، فلا تقبل شهادتهم ، لأنهم ان كانوا صادقين فقد كتموا شهادتهم في وقتها ، ولم يقوموا بها ، ويؤدوها الى المسلمين حتى أقاموا اماما ، وكان أربع سنين وشيء من سنة ، ثم أظهروا شهادتهم لما أقام عليه من أقام وقهر وعزل .

وأما اعتزاله قائما يأخذ الناس ، وتحرى أحكام العباد بظاهر الأمور ، فقد اعتزل وترك عسكر المسلمين وبيت مالهم وسلاحهم وسجنهم ، وركب حتى نزل دار ابنه من غير أن يرى من القوم حجة ، أو يرى حربا ، واختراط سيف أو رمى بحجر ، وقال لمن بقى في العسكر: احفظوا عسكركم حتى يأتيكم امامكم ، وقال القوم : انهم جاءهم كتاب من خليفته أنه قد اعتزل فعجلوا الى العسكر ، فأقاموا اماما وساروا حتى دخلوا ، وقعد امام مكانه ، وبعث اليه بالخاتم والكمة وآلة الامامة ، ولم يقل لهم شيئا ، فان قالوا : اعتزل تقية قائمة العدل القاطعة الشرى ، لا يسعها التقية وعليها الجهاد حتى يقتلوا أو يقتلوا .

فان قالوا كما قلنا : انه صار الى حد ضعف في الأمور ، وجاز الاعتزال فهو خير القولين . ولو أنه خرج هاربا فلاحق بالرستاق أو بالجبل ، وترك دولة المسلمين ، وقال : لم أعتزل ما كان ينبغي للمسلمين أن يدعوا دولتهم ، ويضيعوها مع أنها حجة ضعيفة ، وكان اعتزاله شاهدا ظاهرا .

وأما قولهم : . انه اعتزل عن الفتنة ، فالفتنة على أهلها ، والفتنة ترك الحق ، لأن المسلمين لم يقبلوا من علي بن أبي طالب وضع الحرب بينه وبين معاوية مخافة الفتنة ، وكيف يجوز للامام أن يفر ويخلى الدولة وعسكره ، وبيت ماله ويأمر خليفته أن يقعد حتى يأتي الذين جاءوا في أمره ، ولم يقدم موسى اماما حتى اعتزل هو ، وجاءهم رسوله ورسول خليفته ، فهلا قعد في عسكره حتى يقدم القوم بمن قدموا ، وتكون له الحجة ، فليس هذا بعذر ولا لمن احتج به بحجة .

ومن سيرة الأزهري بن محمد بن جعفر ، وأولهم الصلت بن مالك ، فصار إلى حد الضعف والزمانة والعجز عن القيام بالامامة ، وخاف المسلمون ذهاب دولتهم ، وزوال نعمتهم ، وكان موسى بن موسى في وقته هو شيخ المسلمين وامام أهل الدين ، فاجتمع إليه أجلة أي جماعة ، وساروا لينظر المسلمون فيما فيه عد الأنصار فيما صاروا يفرق متثوا بها ، فكانت الرسل فيما بينهم وبين الامام ، فقال : ما تطلبون ؟ فقالوا : قد ضرت إلى حد الضعف ، ويخافون ذهاب الدولة ، ويسألونك أن تعتزل حتى يقوم رجل يخين به الله هذا الدين ، ويجددوا أمر المسلمين أو نحو هذا من الكلام . فقال : انظر في ذلك فبقوا أياما ينتظرون رأيه ، ثم عزم على الاعتزال ، وخول ما في منزله إلى المنزل الذي تحول فيه ، وأرسل اليهم أني قد اعتزلت فينتظروا للمسلمين .

وممن أرسل اليهم الحسن بن سعيد ، وحضر قوله للحسن ما شاء الله من الشراة ، وشهدوا أنه أرسل الحسن بحضرتنا غير مجبور ولا مقهور ، ثم برز على الناس فودعهم وداع تارك الامامة - نسخة - للأمر ، معتزل بنفسه عما كان فيه ، وأمرهم بحفظ العسكر إلى أن يصل القوم .

وقال من قال : إلى أن يجيء موسى . وقال من قال : إلى أن يجيء امامكم ، وكان عنده في العسكر خلق كثير فناظره منهم من ناظره ،

فقالوا له : أنترك إمامتك ؟ فزقق بهم على ما بلغنا ، ولم يلتفت الى قولهم ، فعند ذلك انفلت من شاء الله من الناس الذين كانوا معه الى موسى الى فرق ، وجاء الى موسى رسوله وكتاب عزان بخطه ، يستحثهم الى التعجيل الى العسكر ، وأرسلوا اليه في طلب ما يريدون ، وهو يتبعهم اليهم ، وكان أمره وأمرهم الى حد المسألة ، وهو يحاورهم الى أن مات •

وممن شهد براءته من الأمر الحسن بن سعيد ، والحسن بن القاسم بن مسبح ، وشهد معهم من العوام مع الاعتزال الشاهر الظاهر ، وقد نسب في فعل الذي فعل الى فعل الصلاح والكرم ، وحمد الحمد لله ، فلم يذم ، فان قال قوم : انه قال لمن دخل عليه أن يقوم بالأمر ، فقد أعلمنا من شاء الله من المشايخ أنه إنما كان ذلك انكارا لقيام راشد ، ليس أن ينكر الاعتزال • وقال : إنما اعتزلت لأن يقدموا رجلا صالحا ، وأقاموا هذا فهذا خبر الامام الصلت •

ومنها : فكان من نظره للدولة أن أقام عزان بن تميم حتى سكنت الحركات من بعد أن استغفروا ربهم ، وقبل بعضهم من بعض ، وأقام عزان موسى للقضاء ، وكان عزان الامام وموسى القاضي وأمرهما واحد ، وهما من بعضهما بعض سنة بعد سنة ، ثم خاف بعضهم من بعض ، وكان لما سبق في علم الله من زوال أمن أهل عمان •

ومنها : وكنت مخالطا لهم أيضا وأناظرهم في هذه الأمور ، فبينهم من كان مع موسى رأيه كرايه ، ومنهم من كان واقفا ولم تكن البراءة من أحد منهم حتى مضوا أولئك يودعهم وتوقفهم فخلف من بعدهم قوم تشجعوا ولم يدعوا والله سائلهم عما اليه أسرعوا ، ولعلمهم يدعون أنهم أخذوا الرأي في الذي أخذوا عن بشير بن محمد بن محبوب ، وأبى المؤثر ، وكنت أنا أخطأ بأبى المنذر ، وأقرب عهدا بأبى المنذر ، وكنبا

جميعا بمكة ، وكان يلقاني وألقاه ، ويلتمس النظر في هذا ، ويطلب الآثار .

وقال لى : هؤلاء الذين يدعون ، وليس عندهم معرفة بما أنا عليه ، وأنا أضعف عن القول بما — نسخة — فيما دون هذا ، وما أنا الا واقف ملتمس للحق ، وهذا الذى فى أيدى هذه الناس ، انما أخذوه عن أبى المؤثر ، فهذا عن بشير رحمه الله ، وكان الى التوقيف والورع ، فان كان أحد أخذ منه غير هذا فقد رجع ومات بعد أن فارقتة من مكة بقليل رحمه الله .

وأما أبو المؤثر فليست أدري ما كان بينه وبين هؤلاء ، الا أنى أعرف يقينا أن أبا المؤثر كان كاتب أبا على ، وينكر منكر كانت بصحار ، ثم قدم من صحار ، وقد قدم راشد ، فكان يختلف ويلقى والدى فى تلك الأسباب ، وقال لوالدى وأنا أسمعته قال فى أبى على أنه أراد أن يكون بفرق ولو شهرين حتى تتفق الأمور فى الصلت بن مالك ، واعتزل برأيه وقال أبو المؤثر وأنا أحفظ هذا عنه : ان الصلت بن مالك قد خرج من الامامة واعتزل ، ورد الخاتم ، ولكن راشد لم يقم بعقده الا موسى وحده ، فانظر كيف كان موسى جليلا عنده ، فقال له والدى : فيرسل اليه محمد بن المنذر فاستضعفه ، فقال لراشد بن المنذر فقال : نعم ، وراه مواضعا للعقود .

فهذا الذى أحفظه وأستيقن عليه منه . ثم كان من بعد ذلك مخالطا لراشد ما شاء الله ، ثم وقع سبب غضب فيه على أبى على وجرت الاعتاب بينهم .

ومن كتاب أبى جابر محمد بن جعفر :

أما بعد رفع الى المسلمون أن الغائب والضعيف والحيوان العنيف أنهم يسألون : كيف جاز لموسى أن ولى راشدا ؟ فما كان عندنا فيه

ارتياح ، ولا شك فيه ذوو الألباب ، فأما الصلت فإنه ضعف وصار الى حد العجز عن حمايته ، وكان ذلك ما ليس فيه حقا ، وعزل نفسه وتبرأ الى المسلمين من امامته ، وكان اعتزاله شاهرا ظاهرا ، وصحت براءته من الامامة بالبينة العادلة عندنا ، فلما اعتزل ولى المسلمون راشد بن النظر ، وبعث الصلت بن مالك اليه بخاتم الامامة ومفاتيح الخزانة ، ولم يعارضه في شيء وهو في جواره قريبا من سنة الى أن مات ، وليس يذهب عليكم ما كان له من الأعوان والاجابة والقدرة في أهل عمان لو كان مقهورا ، أو أراد القتال •

وعندنا أن موسى كان يريد عز الدين وصلاح المسلمين ، والذي عرفنا من رأيه ومن عزمه في آخر أمره أنه كان يريد اجتماع أهل العلم والرأى الموثوق بهم ، حتى ينظروا في أمر الصلت وراشد وعزان ، فحيث كان الحق يتبعه ، وأنه راجع الى الحق في ذلك الى رأى المسلمين •

وقد كان موسى كتب الى من كتب من أهل سلوت في آخر أيامه أن الله وله الحمد ، قد أخذ على القوام بأمره ميثاقا ، وبلغنا الى ذلك وأطاقنا ، ولا عذر لنا فيه عند الله الا بابلاغ العذر ، فيما ألزمنا وطوقنا ونرجو أن يسهل الله لنا أنا لم نقم في شيء مما قمنا فيه لطلب فتنة ولا لحننة •

فأما الصلت بن مالك فصار الى حد الزمانة ، وتغير العقل في بعض الأوقات ، وشهد عندنا عدول من الناس بما استحللنا من أمره ما استحللنا ، وخرجنا للنظر منا ومن المسلمين ، واقامة الحجة في أمره ، فاعتزل بأمره ، وأرسل الينا من نثق به أن ننظر للمسلمين ، وكتب الى عزان بن تميم بخطه يذكر اعتزاله ، ويستحثنا على التعجيل ، فلما صح عندي أنه قد تبرأ واعتزل اتفق المسلمون هنالك على ما كانوا اتفقوا عليه ، فهذا أمر الصلت بن مالك وليس عندي فيه شك ولا ريب •

وعن أبي المؤثر : لأن المسلمين اختلفوا بالرأى ، فمنهم من قال ليس للامام الشارى أن يعتزل الا أن يتغيروا عقله ، فلا يعقل أو يذهب بصره فلا يبصر ، أو يذهب سمعه فلا يسمع ، أو يذهب لسانه فلا ينطق ، فحينئذ يسعه أن يعتزل • وليس للمسلمين أن يعزلوه الا بحد يصيبه ، فلا بد أن يقيمه عليه امام غيره ، أو بذنب مكفر يسمونه بعينه شاهرا في البلد الذى هم فيه مع عامة المسلمين ، فيحتجون عليه به ، فاذا أصر ولم يتب حل عزله ومحاربته وقتله ان قاتلهم ، كما فعل المسلمون بعثمان سموه بأحداثه وتنادوا بها في وجهه قبل محاربته ، فلم يفعل موسى شيئا من هذا •

وقد قال بعض المسلمين : ان للامام أن يعتزل اذا ضعف عن الأحكام وعن محاربة العدو ، وللمسلمين أن يستبدلوا به من هو أقوى منه من غير أن تزول ولايته • فلما أقاموا راشدا اماما أثبت ولاية الصلت في مواضعهم منهم من كانوا يطعنون عليه ، وينكرون ولايته • ومنهم من لم يكن يطعن عليه ، ولم يعزلوا منهم الا الأقل منهم من عزلوه ، ومنهم من أعزل نفسه من غير أن يعزلوه ، واستعانوا بأعوان الصلت ، وقودوا قاده منهم الحواري بن بركة بعثه الصلت قائدا الى وادى سمائل لئلا تمنعه منهم ، وهم في مسيرهم الى الصلت ، فلما ظهروا استعانوا بالحواري بن بركة على ما كان يستعين به الصلت عليه ، وولوه على الماشية ، وجعلوه قائدا •

ومنهم الحسن بن سعيد ، كان وافدا للصلت اليهم ، وحجة له عليهم ، فيما بلغنا ، فلما ظهروا عزلوه من الرستاق ، وولوه جرفارا اختيارا منهم له ، وثقة منهم به بلا توبة • فلما ولوا الأمر لم يظهروا للصلت ذنبا ، ولا عنفوا له حكما ، ولا وجدوا منه مظلمة فيردوها ، فان يكن ظالما فقد ظلموا ، اذ لم يردوا المظالم ، وان يكن بريئا فقد كفروا ببغيهم عليه ومسيرهم اليه ، وقد قال الله تعالى : (والذين يؤذون

المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً) ،
وان يكن الصلت كافراً فقد كفروا بوطئهم أثره ، واستعانتهم أعوانه •

فان قالوا : قد كان المسلمون يبرعون من بعض الأئمة ، ويتولون ولاية • قيل لهم نعم ولكن ليس على ما فعلتم ، انما كان الامام يحدث حدثاً لا يعلمه الا خواص من المسلمين ، فينزلون الامام منزله بذلك الحدث ، ويتولون من تولاه ، ومن أعانه من المسلمين اذا لم يعلموا منه مثل ما علموا •

وأما مثل ما فعلتم أنتم خرجتم عليه ، وسرتم اليه محاربين له ، فلما أخرجتموه بالقهر والغلبة ، وليتم ولاته ، فبئس الولاية هؤلاء الولاية أن يكونوا ظالمين للصلت ، فما ينبغي لهم أن يتولوا لكم ولا يتولوكم ، وهم يتولون الصلت ، وكانوا له عمالا •

وان يكن الصلت هو الظالم ، وخرجتم عليه من بعد ما شهر ظلمه ، فما ينبغي لكم أن تتولوا ولاته ولا تستعملوهم على شيء من أموركم •

قال غيره : انظر في قول أبي المؤثر فيما ذكره من اثبات ولاية الصلت في مواضعهم واستعماله عماله ، واستعانتهم بأعوانه ، فانه يحتاج به من لم ير أن أحداث موسى وراشد تخرج على سبيل البدع ، وأنه لم يشرع ديناً يخالف به مذهب المحبوبة من الاباضية ، وانما كانوا يدعون دعوى ان كانوا صادقين فيها ، فهم موافقون لدين الاباضية ، وأنه سار بسيرة الصلت بن مالك ، وحكم بأحكامه ، وقال مثل مقاله ، وفعل مثل أفعاله ، ولم يصح عليه ما يكون مبتدعاً به ، وأنه استعمل عمال الصلت وولاته الثابتة ولايتهم على من صح معه ولاية الامام لهم ، لأن القضاة والولاة قد قيل ان ولايتهم ثابتة في بعض القول ، ولا يحتاج المتولى لهم الى محنتهم واختبارهم في تدينهم ، ولكل من صحت ولايتهم عنده أن يتولاهم ، ولو جهل حالهم وأمرهم ولم يصح معه الطاعات منهم ، ومسابقتهم الى الخيرات •

وقد قيل : انه لا يجوز للامام أن يولى الأحكام على الأموال والطلاق والعتاق ، والأنفس والفروج ، وغير ذلك من سائر الأحكام ، الا أهل العلم بما ولاهم اياه ، وأتمنهم عليه ، وفوض الأمر فيه اليهم ، ومن كان بهذه المنزلة ، ثم تولى لراشد بن النظر ، وموسى بن موسى ، مثل ما كان متواليا للصلت بن مالك ، وحكم لها كمث ما كان حاكما للصلت ، ودان بطاعة راشد ، كما كان دانيا بطاعة الصلت ، وألزم نفسه لراشد مثل ما كان ملزما نفسه للصلت ، مما يطول تعديده فانه عندي من الأسباب التي يجد المتعلق بها مدخلا فيما يذهب اليه ، ويحتج به فيه ، لأنه ذكر أنه لم يعزل منهم الا الأقل ، وأنه قود قواده •

وكذلك مما يحتج به من يثبت ولاية موسى وراشد ، ويصوبها أنهما لم يعقد موسى لراشد بن النظر الامامة الا بعد زوال امامة الصلت وتبريه منها ، واعتزله عنها ، فبعض يقول : عزل ، وبعض يقول : اعتزل ، وبعض يقول : استحق العزل •

ومما يخرج من احتجاج من لم يحكم في حدث موسى وراشد بأحكام البدع ، أن الصلت سلم الخاتم والكمة ومفاتيح الخزانة ، وشهر ذلك ولم يشهر من موسى وراشد جبر للصلت بن مالك على تسليم ذلك ، ولا شهر أنه أنكر عليهما تلك الامامة في حين تقدمهما ، ودخولهما فيها ، ولا صح مع العلماء المشاهدين لفعلهما ، ولا من الرؤساء ولا من القواد انكار عليهما بشهرة يجتمع عليهما ، وأنه ليس على كل امام تقدم بعد امام أن يعزل — نسخة — يغير آثاره ، ويبدل أحكامه ، ويظهر تكفيره ، ويشنت ولاته ، ويبرأ منه •

وما أشبه هذا ومما يخرج في معانى أقوال من لم يحكم في حدث موسى وراشد بأحكام البدع ، أن الامام يجوز عزله وهو كافر اذا كفر ، ويجوز عزله ولا يحكم له بالايمان ولا عليه بكفر ، وهو أن يتظاهر على الامام أسباب التهمة ، فاذا صار تهيمًا جاز عزله ، فقد قيل : ان على

هذا السبيل عزل عثمان بن عفان ، وقد قيل : ان المتهم يجوز عزله ولا اختلاف في ذلك •

وقد قيل : ان الامام يجوز عزله بالعجز ، وقيل : لا يجوز ، فعلى قول من يجيز ذلك فان الامام يجوز عزله بالعجز ، ويكون مؤمنا وليا في الحكم والله أعلم •

وقد قيل ان الامام اذا اتفق هو والأعلام على اعتزاله ، ولو لم يكن عاجزا ورأوا أن اعتزاله أصلح لدولة المسلمين ولدينهم لم يضق ذلك عليهم ، وكان جائزا ، لأن أصل ما دخلوا فيه من امامته انما هو بالنظر ، فلما وقع اجتهاد نظرهم أن تقديمه في الامامة أصلح لدين الله ولدين المسلمين ولدولتهم جاز له عقد الامامة له ، فكذلك اذا وقع نظرهم ونظره ان عزله من الامامة وتقديم غيره اماما أصلح لهم ولدين الله ولدولة المسلمين ، جاز لهم ذلك •

ومما يؤكد هذا القول ويؤيده قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين ، ودعاة المهاجرين والأنصار عندي الى عزله من امامته ، وخرجه منها ، واقتلهم اياه فيها ، فلو كان اعتزاله من امامته وخروجه منها ، واقتلهم اياه فيها أو أحد ذلك محرما لما جاز لأبي بكر رضى الله عنه دعاؤهم الى فعله ، واجازته له ولهم ، وقبولهم لذلك منه ، وكل شيء كان محرما فعله ، فمحرمة تحليل فعله والدعاء الى فعله ، ومحرمة قبول ذلك منه ، هذا مالا أعلم فيه اختلافا ، وكان على الذين دعاهم الى ذلك استنابته من ذلك ، فان لم يتب من ذلك وأصر كان عليهم عزله ، ومحرمة عليهم الائتتام به ، وحاشا الله أبا بكر والأخيار من الأمة من المهاجرين والأنصار أن يفعلوا الباطل، أو يدعوا اليه ، أو يقبلوا من داع أو تدعون الاستتابة لامامهم من ركوب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة يعلمونها منه ، فكيف هذا الأمر العظيم لو كان ذلك معصية ، فانظر في ذلك •

وكذلك دعاء عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الى من يأخذ امامته بما فيها ، والقول في عمر كالقول في أبي بكر رضى الله عنهما ، ولو كان لا يجوز ذلك لم يجزء لعمر أن يتكلم بما لا يسعه ، وكل شيء محرم قوله أو فعله أو ركوبه محرم ، فالدعاء الى قوله أو فعله أو ركوبه محرم ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

وكذلك الدعاء الى تحليل قوله أو فعله أو ركوبه محرم محجور ، لا يجوز ذلك ولا أعلم في ذلك اختلافاً . والقول بتحليل بعض المحرمات أو الدعاء الى فعلها أشد من ركوبها ، فمن ذلك أنه لو أكل لحم خنزير أو ميتة أو دماً مسفوحاً جازت ولايته اذا خفى عليه حقه وباطله في ذلك ، ولو قال : ان أكل لحم الخنزير أو الميتة أو الدم المسفوح حلال أو جائز أكله ، ما جازت ولايته لأن الله حرم ذلك على الاطلاق ، فلا يجوز لأحد أن يحله على الاطلاق ، فيكون مضاداً لكتاب الله محاداً لله ولدينه .

وكذلك لو تزوج أمه أو ابنته أو أخته أو أحداً من جميع من حرم الله عليه تزويجه من رضاع أو نسب جازت ولايته حتى يعلم أنه عالم بنسبها ، ولو أنه أحل تزويج الأمهات أو البنات أو أحداً ممن حرم الله تزويجه ما جازت ولايته عند العلماء بالأحكام . وهذا مالا أعلم فيه اختلافاً .

وكذلك القول في جميع المحرمات التي تشبه هذا القول في هذا ، فالقول بتحليل هذه المحرمات أشد من فعلها وركوبها في أحكام الولايات . وان كان قد قال أبو المنذر بشير بن محمد : ان الفعل أشد من القول ، فهو خاص في بعض المعانى ، ولا يجوز عندي اطلاقه على العموم ، ولا أعلم أن شيئاً من المحرمات في أمر الولايات والبراءات ركوباً لفعل أشد من ركوبها بالقول ، فانظر في ذلك وتدبره تجده كذلك ان شاء الله .

ومما يؤكد جواز اعتزال الامام من الامامة ، ولو كان غير عاجز مع اتفاق الامام والأعلام على ذلك اعتزال الجندى بن مسعود رحمه الله ،

وقيل انه اعتزل مرتين ، وذكر أنه ما كاد أن يرجع وقد قال من قال :
ان ذلك لم يكن من الجلندی اعتزالا ، لأنه لو كان اعتزالا لكانوا يجددون
له العقد بالامامة ، وأنهم لم يجددوا له ذلك ، فانظر في هذا القول فانه
غير قاطع حجة من قال : ان ذلك كان منه اعتزالا ، لأن عقد الامامة
ليست بلازمة على كل حال لولا أن الأعلام وقع منهم التراضي والتسليم
والرضا لامامة امام ثبتت امامته بالتسليم والرضا ، فاذا كان التسليم
والرضا تثبت به الامامة على الابتداء لمن لم يكن اماما فذلك اذا وقع
التسليم والرضا لمن تقدمت امامته ، ثم اعتزل منها ، ثبتت امامته
بالتسليم والرضا ، ولا فرق في ذلك فذلك ثبتت امامة من تقدمت امامته
— نسخة — له الامامة بالتسليم والرضا ، فانظر في ذلك وتدبره ،
ولا يجوز لك أن ترده وتجحده ان يكن حقا ، ولا يجوز لك أن تقبله
وتأخذه ان كان باطلا ، ولا يجرمنكم شأن قوم عن الأخذ لنفسك
بحظها ، والله على كل قلب شهيد •

قال أبو الحواري في سيرته : فان قالوا فانهم قد اختلفوا فيما
بينهم • قيل : انهم انما كان أخطأ من أخطأ في الفعل الذي فعلوه في
الصلت بن مالك ، ولم يكن اختلافهم في دعوتهم ولا في نحلتهم ، بل
كانت دعوتهم على دعوة المسلمين على دين الأباضية والدعوة قائمة التي
هم عليها من دعوة المسلمين •

قال غيره : انظر في قول أبي الحواري فانه يؤيد عندي قول من
لم يحكم في حدث موسى وراشد بأحكام البدع ، لأنهم لو كانوا مبتدعين
لم تكن دعوتهم على دعوة المسلمين على دين الأباضية •

١٠٢٨

قال أبو الحواري في سيرته : يقال لهم : ما الذي تنقمون على عزان
ابن تميم ؟ فان قالوا لا نعرف كيف كانت امامته ؟ ولا نعرف ممن قبلها
ولا أخذنا ولايته عن أحد ؟ قيل لهم : فقد اجتمع على امامته عمر بن
محمد القاضي ، وموسى بن موسى ، ونبهان بن عثمان ، ونعمان بن

عثمان ، وعنبسة بن كهلان والأزهر بن محمد بن سليمان البسياوى ،
ومروان بن زياد ، وأبو المؤثر الصلت بن خميس • وفى هؤلاء من أهل
العلم والبصائر فمن تقوم به الامامة ، وعالم بصلاحها وفسادها وثبوتها
وبطلانها ، ومن يستحقها وفى الأثر : ان كان كل طرف من الأرض مؤتمن
أهله على دينهم •

قال غيره : انظر فى قول أبى الحوارى هكذا كيف أدخل موسى بن
موسى فى جملتهم ، وقال : ان فى هؤلاء من أهل العلم والبصائر من
تقوم به الامامة وعالم بصلاحها ، وليس غرضى فى هذا الا رفع ما وجدته
فى الأثر •

قال أبو الحوارى : فان قالوا قد اجتمع على امامته من هؤلاء
وهؤلاء ؟ قيل لهم : ان من صحت امامته اذا كان معهم الأمناء على ذلك ،
وقعد نبهان بن عثمان له معديا ، وخرج عزان بن الهزبر له واليا
على الشذا ، وخرج الأزهر بن محمد بن سليمان واليا على صحار ، وقد
كان راشد بن النظر قبل ذلك أمر عزان بن الهزبر بولاية الشذا ، فأبى
ولم يفعل ، وأشار على من أشار من المسلمين فنهاء عن ذلك •

وكان نبهان بن عثمان خطيبا لعزان بن تميم ، فاذا لم يكن نبهان
حاضرا للخطبة كان من بعده عبد الله بن محمد بن محبوب يخطب لعزان
ابن تميم ، ويدعو له بالامامة ، وكان الفضل ابن الحوارى غائبا فيما
سمعنا ، فلما قدم ما سمعنا منه انكارا ولا تغييرا لذلك ولا كراهية •

قال أبو الحوارى فى سيرته : وبعد فاننا واخواننا مؤتلفون متفقون
غير مختلفين ، ومتفقون غير مفترقين ، ديننا واحد ، ووليننا
واحد ، وعدونا واحد ، الا أن يبين ذلك بواحد وتباعد وطعن وتحاسد
ويخاف بعد أنه من طلب الرياسة مع كثرة الجهالة وقلة المعرفة ، الا أن
يضرب على ما ذكر مما هو ممرض للقلوب ، والله العالم بالغائب

والغيوب ، ونرد ذلك الى علام الغيوب ، ويقبل على ما هو ألزم وأوجب •

قال أبو الحواري في سيرته : فان قالوا انا تركنا ولائه الفضل بن الحواري لتقديمه الحواري بن عبد الله ، وقد كان مع من خرج على الصلت بن مالك ، وكان من أصحاب راشد ، قيل : فقد أقمتكم الحجة على أنفسكم ، وألزمتم أنفسكم الخطيئة ، لأن عثمان بن محمد بن وائل ، ويزيد بن حماد السعالي بايعا محمد بن زيد اماما ، وقد كان مع من خرج على الصلت بن مالك ، وكان من أصحاب راشد ، وكان واليا له على سمائل والقلعة يعرف ذلك الخاصة والعامة •

وقال يزيد بن حماد ، وأبو عبد الله بن النعمان ، ومحمد بن عبد الله : انهم اجتمعوا في المسجد ، فمنهم عثمان بن محمد بن وائل ، وأبو عبد الله بن النعمان ، ويزيد بن حماد ، ومحمد بن عبد الله ، ومحمد بن خالد بن يزيد ، وكتبوا بامامة محمد بن يزيد الى الرستاق ، وخرج عثمان بن محمد بن وائل ، وعلى بن محمد بن علي الى الأعثاك يدعون الى نصره محمد بن يزيد فيما سمعنا ، فان كان الفضل بن الحواري قد أخطأ بزعمهم في تقديمه الحواري بن عبد الله اماما كانوا هم مخطئين ببيعتهم محمد بن يزيد اماما •

فان قالوا : فانا بايعنا محمد بن يزيد بعد التوبة مما دخل فيه من أمر راشد • قيل لهم : فما القول فيمن بايع محمد بن يزيد من لم توبة محمد بن يزيد مثل ما علمتم ؟ أليس هو مثل قولكم في الفضل بن الحواري ، فلا بد لهم أن يقولوا : نعم • فاذا قالوا : نعم ، فقد شهدوا على أنفسهم بالخطأ ودخلوا فيما عابوا وعرضوا أنفسهم للبراءة مع المسلمين ، وان قالوا : انهم قد تابوا من بيعتهم لمحمد بن يزيد ؟ قيل لهم : ان من بايع اماما في الدين ثم رجع عن بيعته ، وقال انما بايعناه ، ونحن جاهلون بمعرفته ، وقد كان مصرا على ذنب لم يكن استتبناه منه ،

فقد رجعنا عن بيعته كانوا بقولهم هذا ناكثين بغاة مع المسلمين ، ولم يقبل منهم ذلك ، كما قال المسلمون من قبل في طلحة والزبير لما بايعا على بن أبى طالب ، ثم رجعا عن بيعتهما ، ثم قالوا : ان عليا أخذ هذا الأمر لنفسه ، لم يقبل المسلمون منهما ذلك وجعلوهما ناكثين باغيين على المسلمين •

وهكذا جاء الأثر فيمن بايع اماما على الدين ، ثم رجع عن بيعته لم يقبل المسلمون منه ذلك ، ووجبته البراءة منه ، وان حارب قتل على ذلك ، وان لم يحارب وأقام على قوله ذلك عمر السجن ، وكانت له العقوبة الموجهة ولم تقبل منه توبة حتى يرجع الى الدخول فيما خرج منه •

ومنها : فان قالوا : لا نعلم أن الفضل بن الحواري يرى من عزان ابن تميم قيل لهم كذلك نحن لا نعلم أن موسى برىء من الصلت بن مالك ، وأنتم قد أجمعتم على البراءة من موسى بن موسى ، فان قالوا : ان موسى لما قدم راشد بن النظر اماما كان ذلك براءة من الصلت بن مالك ، قيل لهم : فكذاك الفضل بن الحواري لما قدم الحواري بن عبدالله كان ذلك براءة منه من عزان بن تميم •

قال أبو الحواري : أما قولهم انا لا نتولى من تولاه ، فيقال لهم : ان الحجة عليكم ان هو منكم ما تقولون في عبد الله بن محمد بن محبوب ، وقد كان لعزان خطيبا يدعو له بالامامة وكذلك كيس بن الملا كان له واليا جابيا ، وكذلك الحكم بن الملا كان له واليا جابيا ، وكان له أيضا فيما بلغنا وهو يقول ذلك انه كان في وقعة القاع يحارب مع أصحاب عزان يحارب معهم وناصرهم لهم على الفضل بن الحواري وأصحابه ، ومحمد بن خالد بن زيد ، اذ خرج في الجيش الى أركى ، وكان معهم حتى قتلوا وأحرقوا فيما بلغنا ، وهو مقر بذلك •

قال أبو الحواري : وليس الولاية كالبراءة على الشك ، فمن كانت له ولاية فهو على ولايته ، ولو دخل الريب في أمره حتى يتبين سبيل كفره ، فمن تولى وليه على الشك كان سالماً ، ومن برىء منه على الشك ولم يكن كذلك كان هالكا . وذلك أن الولاية أصلية والبراءة حادثة ، لأن الولاية أوجب من البراءة ، لأن الولاية تقبل بقول — نسخة — من الرجل الواحد ، والمرأة الواحدة ، ومن العبد المملوك إذا كانوا مسلمين وييصرون الولاية والبراءة إذا قال واحد من هؤلاء : ان فلانا لنا ولي ، ونحن نتولى فلانا ، وهو من المسلمين ، وجبت ولايته بلا بحث ولا بيان غير ما قد رفعوا ولايته . والبراءة لا تكون الا بشاهدي عدل بعد البحث والبيان والحجة .

قال أبو الحواري : فان قالوا : ان فلانا قد برىء من عزان ، ونحن نتولاه على براءته منه قيل لهم : تتولونه للتقليد كذلك أم بحجة ؟ فان قالوا : نقلده ، فقد خرجوا من قول المسلمين لما قالوا بالتقليد ودخلوا في قول الشعبية .

قال أبو الحواري : فان قال أهل الضعف والتمويه : ان أبا المؤثر رحمه الله كان يبرأ من عزان بن تميم . قيل لهم : فان أبا المؤثر قد كان يتولى عزان بن تميم قبل التقديم يقول القوم معه في منزله : ان اجتمع المسلمون على أمر ما لو حلف الرجل بالطلاق أن هذا هو الحق لم يكن حائثاً فيكونوا معهم واجتمعوا بعد ذلك على عزان بن تميم ، وكان أبو المؤثر معهم على ذلك في ذلك اليوم ، وفي المأثور عن أهل العلم أن الأعمى يؤخذ عنه رفع الولاية ولا يقبل منه البراءة .

قال غيره : وكذلك قد قيل : انه لا يقبل منه الشهادة بعد ذهاب بصره على الأحداث الموجبات للبراءة ولا أعلم في ذلك اختلافاً ، وكذلك الشاهد الظاهر أنه لا يقبل منه الشهادة بعد ذهاب بصره على الأفعال ، ولو كان في غير ما يوجب البراءة ، لأن الفعل الذي كان بعد ذهاب بصره انما

تخرج الشهادة منه عليه مخرج الظن ، والشهادة على الغيب ، وكل ذلك لا يجوز عندي ، والله أعلم ، وأما شهادته على الأحداث التي توجب البراءة فلا أعلم في ذلك اختلافاً •

رجع الى السيرة : فان قالوا : نقبل منه البراءة في الفتيا •
 قيل : لهم كذلك يقبل منه ثبوت الامامة في الفتيا ، وقد كان يقول بامامة
 عـزان بن تميم •

ومن السيرة : وقد قال أبو المؤثر في السنة التي مات فيها : انه واقف عن عزان بن تميم • فقال له : من قال انه يبرأ من عزان بن تميم فقد أخطأ ؟ قال : نعم • والرجوع الى ما تكون به الولاية تقبل بشاهد واحد من المسلمين • والرجوع الى ما تكون به البراءة لا تقبل بشاهدي عدل من المسلمين ، هكذا جاء الأثر عن فقهاء المسلمين •

قال أبو الحواري : اعلّموا معاشر المسلمين أن الولاية والبراءة فريضتان على العباد ، فأما الولاية فتؤخذ عن العبد والحر والمرأة الواحدة اذا كانوا من المسلمين ، ويبصرون ذلك اذا رفعوا ولاية أحد من المسلمين قبل منهم ذلك ، وأما البراءة لا تؤخذ الا من الفقهاء والعلماء ، بكتاب الله وسنة نبيه ، بالبيئة العادلة من المسلمين على المحدث بحدّثه بعد اقامة الحجة والنصيحة له ، هكذا جاءت الآثار عن المسلمين الذين هم أئمة في الدين •

قال أبو الحواري : فان أبى أهل الضعف والعمى الا ما ألقى اليهم من القول أن أبا المؤثر وأبا جعفر كانا يبرآن من عزان ، فقولنا في ذلك: أن براءتهما منه ليس فيه دلالة لوجوب — نسخة — لزوال وجوب الولاية بالبيان ، ولا حجة تحقق بها البراءة منه بالجملة بلا برهان •

قال أبو الحواري : أرى ، وأما أبو المؤثر رحمه الله فقد كنا ممن يباطنه وخاصته ، ويراجعنا في عزان ونراجعه ، وينازعنا فيه وننازعه ،

فما أدركنا منه براءة من عزان ، ولا سمعنا منه ذلك حتى مات ، بل كان يقول : انه واقف عنه ، ويخطيء من يروى عليه أنه يبرأ منه ، فهذا الذي عرفنا من أبي المؤثر وسمعنا منه في آخر عمره ، فان كان علم البراءة غيرنا ، أو عرف منه فقد عرفنا منه الرجوع الى الوقوف ، وبالله التوفيق •

وأما أبو جعفر فقد أخبرنا علي بن محمد بن علي ، أن رجلاً من أهل بسيا قال : انه معه ثقة أخبره أن أبا جعفر كتب اليه أن أبا المؤثر وابنه قد أحدثا في هذا الدين ما قد حل به دمه ، أو قال دمتها ، فذكرنا ذلك لمحمد بن أبي المؤثر فقال : نعم ، قد كان ذلك •

وقال لنا محمد بن أبي المؤثر : انه كتب الى أبي جعفر أنه لو حل معي مثل ما حل معك منا ما بت علي ذلك ليلة واحدة فان كان قول أبي جعفر مقبولا في أبي المؤثر فلا تقبل براءة أبي المؤثر من عزان بن تميم ، ولا يقتدى بها ، وان كان قول أبي جعفر لا يقبل في أبي المؤثر فالامام أعظم حرمة ، وأبعد من التهمة ، ولا تقبل براءة أبي جعفر من عزان ابن تميم ، فكيف يحتجون برجلين مختلفين بينهما يحل أحدهما دم الآخر اذا كان هذا كما قيل في أبي جعفر وأبي المؤثر وهذا من ضعف الرأي وقلة البصر •

قال أبو عبد الله بن النعمان : انه رفع ولاية علي بن محمد بن علي ابن أبي المؤثر ، وقد سأله عن ولايته فرفع اليه ولايته ، فهذا الذي علمنا من الأخبار ، ودرسنا من الآثار ، ونستغفر الله من الزيادة والنقصان •

قال أبو الحواري : فلما نظر أبو المؤثر قوة الحجة عليه في الآثار ، أمسك عن المناظرة في عزان بن تميم ، وكف عن المراجعة فيه وقال : انه لا يبرأ من نفسه ، وانه واقف عنه •

فهذا الذى عرفنا من رأى أبى المؤثر رحمه الله ، وعلما منه ذلك •
والذى كان منه هذا فى شهر ربيع الآخر من السنة التى مات فيها ، ومات
فى شهر شوال من آخر السنة رحمه الله •

وقد بلغنا عن جابر بن زيد ، رحمه الله ، وقد قيل له بعد موت
ابن عباس فى شيء وقد أخذه عنه : ان ابن عباس قد رجع عن ذلك •
فقال : فيما بلغنا قد أخذت هذا عنه ، فلو شهد معى مائه شاهد أنه قد
رجع ما قبلت منهم ذلك ، أو ألقاه ولا يلقاه الى يوم القيامة •

وكذلك نحن قد عرفنا عن أبى المؤثر هذا فلو شهد معنا مائتا شاهد
أنه قد رجع عن ذلك الذى عرفنا منه ، ما قبلنا ذلك أو نلقاه ولا نلقاه
أبدا الى يوم القيامة •

ومن سيرة أبى الحوارى : ونحن نقول فيمن أحدث تلك الأحداث
التي كانت بأزكى ، وأمر بها ، أو أعان عليها ، أو رضى بها : فهو معنا
كافر فاسق نبرأ منه ، ونبرأ ممن تولاه ، وهو عالم بحديثه ، ولا تأتب
منه ولا راجع •

وقد سأل رجل أبا المؤثر عن كان فى وقعة أزكى فقال أبو المؤثر
للرجل : أو كنت فيها ؟ فقال الرجل : نعم • أبو المؤثر : يا بلاك بلا •
فقال الرجل : هل من توبة ؟ فقال أبو المؤثر : يا بلاك بلا • فقال الرجل :
وليس توبة ؟ فقال أبو المؤثر يا بلاك بلا •

وكان ذلك بمحضر منا حتى انصرفنا وانصرف الرجل ، ولم نعلم أن
أبا المؤثر أجابه فى ذلك بتوبة • وقال أبو المؤثر : ان محمد بن خالد
زريد كان فيها على فرس •

قال أبو الحوارى فى سيرته : ومن كتاب موسى بن على رحمه
الله وسئل عن طائفتين من المسلمين يقاتل بعضهم بعضا ، ما أسماؤهم

عند المسلمين قبل أن تعرف الباغية منهما ، وقد قتل بعضهم بعضا ؟ قال :
هم مسلمون حتى يعرف أهل البغى منهم • وكذلك يقال في الملاحين •
إذا لم يعرف أيهما الكاذب فانهما في الولاية •

ومن سيرة أبي الحواري : يقال لهم : ما تنقمون على عزان بن
تميم ؟ فان قالوا لا نعرف كيف كانت امامته ، ولا نعرف ممن قبلها ،
ولا أخذنا ولايته عن أحد • فان قالوا اذا لم يعرف من بايع الامام ، لم
تثبت امامته ولم نتوله • قيل لهم : فأخبرونا عن الجلندي بن مسعود
من بايعه ؟ ومن قبل الامامة سموهم لنا بأسمائهم ؟

فان قالوا : قبلها من المسلمين ، واذا جاز أن تقبل ولاية الجلندي
بلا معرفة لمن بايعه جازت ولاية عزان بن تميم بلا معرفة ، لمن بايعه
على دعوة المسلمين وعلى نحلتهم •

فان قالوا : فانهم قد كانوا اختلفوا فيما بينهم • قيل : انهم انما
كان أخطأ من أخطأ في الفعل الذي فعلوه في الصلت بن مالك ، ولم يكن
اختلفهم في دعوتهم ولا في نحلتهم ، بل كانت دعوتهم على دعوة المسلمين
على دين الأباضية ، والدعوة قائمة التي هم عليها من دعوة المسلمين •

قال أبو الحواري في سيرته : كان محمد بن محبوب ، وبشير بن
المنذر ، ومن قال بقولهم على البراءة من المهنا حتى مات فيما بلغنا •
وكان محمد بن علي ، وأبو مروان ومن قال بقولهم متمسكين بامامة المهنا
حتى مات ، وكان محمد بن علي له قاضيا ، وكان أبو مروان له واليا على
صحار ، وكان زياد بن الوضاح معديا لأبي مروان بصحار ، وكان خالد
ابن محمد معديا للمهنا بنزوى ، وكان الصقر بن عزان من قواده وأعوانه
وكان المنذر بن عبد العزيز من ولاته وغيرهم من كبار المسلمين وعلمائهم،
ولا يضل بعضهم بعضا •

وكان مع الامام المهنا من الأحداث في ذلك الزمان ما تضيق به الصدور ، وتستوحش منه القلوب ، وتقشعر منه الجلود ، من القتل والحرق ، وطائفة من المسلمين في السجن والقيود ، لا تقبل فيهم شفاعة ولا يؤخذ فيهم بالصحة فيما بلغنا الا ما قال من خيف على الدولة أكل ماله في السجن ، ففارقه من فارقه من المسلمين على تلك الأحداث ، وجامعه من جامعه من المسلمين ، لا نعلم بينهم فرقة في ذلك بعضهم من بعض ، وهكذا سيرة المسلمين على هذا السبيل ، ولعل تلك الأحداث التي كانت مع الامام المهنا شبيهة بالأحداث التي كانت مع عزان بن تميم ، أن يكون أظهر ، والله أعلم .

ومن السيرة : وبلغنا أن رجلا أظهر البراءة من الامام المهنا من بعد موته مع محمد بن محبوب ، وكان لمحمد بن محبوب الطول في ذلك اليوم مع الصلت بن مالك ، فاشتد ذلك على محمد بن محبوب ، وغضب من ذلك غضبا شديدا ، وكان من محمد بن محبوب رحمه الله الى الرجل من الكلام فيما بلغنا ، حتى قحم الذي كان منه ، وانما تقدم الرجل على اظهار البراءة لما يعرف من محمد بن محبوب من الموافقة على ذلك ، فلم يقبل منه محمد بن محبوب ذلك ونبذه وأبعده وأسمعه من كلام الجفا بين الناس فيما بلغنا .

وقد كان محمد بن محبوب ، وبشير بن المنذر يبرآن من المهنا فيما بلغنا ، وانما كانت براءتهما منه على سبب ظاهر ، الا أنا نضرب عن ذكره صفحا ، فمن من المسلمين رد ذلك الى الامام ، ومن المسلمين من راجع الامام فيه وطلب من البيان والصحة ، فلم يوضح له بيانا ولا صحة ، فوجد عليه في ذلك بعض المسلمين ، وكانت العامة على ولاية المهنا ، فلذلك غضب محمد بن محبوب على الرجل ، ولم يحمل محمد بن محبوب الناس على علمه في المهنا .

وقال محمد بن محبوب : ان ذلك لمن ناظر الامام ، فلهذا محمد ابن محبوب لم يقبل من الرجل اظهار ما هو عليه ، وهو معه صحيح . وكذلك من أظهر البراءة من المهنا اليوم لم يقبل منه ذلك ، ولم يجامعه على ذلك .

قال أبو الحواري : وقد كان محمد بن محبوب ، وبشير بن المنذر ، أبليخ مع الناس من أبي المؤثر وأبي جعفر ، وقد كانا يبران من المهنا الامام فيما بلغنا حتى مات ، وكثير من المسلمين على امامة المهنا ، ونحن نتولى من تولى الامام المهنا من المسلمين ، ونتولى محمد بن محبوب وبشير بن المنذر ، وانما كانا معنا جميعا في الولاية ، لأنهم لم يكونوا يبرءون من المسلمين الذين كانوا يتولون المهنا ، ولو برىء محمد بن محبوب وبشير بن المنذر من الامام المهنا ومن تولاه ، لم يكونوا جميعا في الولاية ، وذلك اذا كان الحدث واسعا جهله .

قال أبو الحواري : فاذا كان من الامام حدث يسع الناس جهله ، وهم عارفون بذلك الحدث ، فبرىء منه طائفة من المسلمين ، وتولاه طائفة من المسلمين ، ووقف عنه طائفة من المسلمين ، كان من تولاه على ولايته مع الواقف ومع الذي برىء منه حتى تقوم عليه الحجة ، ومن برىء كان على ولايته حتى يبرأ من المتولى ، والذي برىء أن يتولى المتولى حتى تقوم عليه الحجة ، وليس للمتولى أن يتولى من برىء من وليه اذا سمع ذلك منه ، وعليه أن يبرأ منه .

واذا برىء الفريق من الفريق الأخير ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم البعض ، فعند ذلك يضيق الشك ، ولا يسع الوقوف ، ويجب الفرض بالمعرفة بالمحق من المبطل ، وزوال الشك ، ولم يسع الوقوف ووجبت الدينونة بالمعرفة ، وانقطع عذر الجاهل ، وبالله التوفيق .

وهذا اذا كان من الأحداث التي لا يسع الناس جهلها .

(م ١١ — بيان الشرع ج ٤)

قال غيره : محمد بن ابراهيم : نظرنا في هذا الحدث الذي ذكره الذي يكون من الامام يسع الناس جهله ، ويستحق هذا الحكم في الوقوف والولاية والبراءة ، والجميع عارفون بذلك الحدث ، فهو كما قال ، فلم يخرج معنى ذلك الا فيما يركب الامام من الأمور التي يكرن قوله فيها مصدقا ، وأحكامه فيها نافذة ، وهو مؤتمن عليها في ظواهر الأحكام ، فكلما كان من هذا فالامام فيها مأمون •

فمن علم ذلك الذي يحتمل أن يكون قد أتى حقا ويحتمل أن يكرن قد أتى باطلا ، وهو مؤتمن في ذلك ، وقوله مقبول فيه ، وحجته فيه نافذة ، أن لو قال ذلك على من أقامه وأنفذه ، وكان في الأصل عند الله يأتي الباطل في تلك الأفعال الظاهرة ، فعلى الرعية عالمهم وجاهلهم أن يتولى الامام على ذلك ، ولا يجوز له أن يقف عن ولاية الامام من أجل ذلك ، ولا يبرأ منه ، وعليه ولايته ، ولو كان قد أتى باطلا في تلك الأمور التي ظهرت منه الا من ناظر الامام ، وأقام عليه الحجة ، وعرف باطله باقرار من الامام بالباطل ، أو بعلم من المناظر له ، أو بينة تقوم على الامام أنه فعل ذلك بغير الحق ، وأن ذلك منه باطل •

فمن علم ذلك من الامام بوجه من الوجوه أنه قد أتى الأمور باطلا من الكبائر ، أو أصر على شيء من الصغائر ، فان الحكم في ذلك خاص لمن علم ذلك من الامام ، فان كان ذلك الأمر الذي أتاها الامام مما يسع جهله ، فمن علم ضلاله وكفره من العلماء بالحق ، فعليه البراءة منه ، ومن لم يعلم كفره وضاق عن علم ذلك من الامام ، وسعه الوقوف عنه ، ولا يسعه عند الوقوف عنه اذا لم يبلغ الى علم كفره وضلاله أن يبرأ من العلماء من أجل براءتهم منه اذا علم ذلك منهم أنهم برئوا منه بذلك الحدث ، ولا يجوز له أن يقف عنهم برأى ولا بدين ، فاذا فعل ذلك الجاهل هلك •

واذا تولى العالم الامام ، وقد اطلع على ما يجب به خلعه ،
وعلم منه ذلك فتولاه بدين هلك بولايته • وان برىء ممن تولاه ، فمن
لم يعلم أنه علم كعلمه فيه من الدعية من المسلمين ، فاذا برىء ممن
تولى الامام من أجل ما علم منه من الحدث الخاص له فيبرأ ممن تولاه
من المسلمين من أجل ذلك ، فقد هلك ببراءته من المسلمين من أجل
ولايتهم لامامهم بالحق ، حتى تقوم على المتولى الحجة ، كما قامت على
المتبرىء ، والواقف بعلم منه بخصوص ذلك •

وعلى الفريق الذى قد علم فعل الامام الذى قد وجب على العامة
ولايته عليه ، فوجب على العلماء اذا علموا بباطله فى ذلك أن يبرءوا منه،
فان لم يبلغ الى البراءة منه كان عليه أن يتولاه بدين ، ولا
يقف عن العلماء اذا برئوا منه مما قد علموا أنهم علموا مثل ما لم
يعلمه ، ولا يقف عنهم برأى ولا بدين ، وليس له أن يبرأ من المسلمين
بولايتهم للامام ، ولا يقف عنهم من أجل ذلك بدين من ضعيف منهم ولا
عالم ، ولا يجوز له أن يقف عن علمائهم من أجل ولايتهم للامام
برأى ولا بدين •

فاذا فعل ذلك أحد كان هالكا • وليس للعالم بحدث الامام وباطله
على هذا الوجه من العلماء ، ولا من الضعفاء ، أن يبرأ من الامام من
أحد من أهل الدار ممن تجب عليه ولايته ، الا مع من قد علم أنه قد
علم منه بمثل علمه وباطله •

ولو أنه قد علم بفعل الامام لتلك الأفعال التى تحتتمل الهلاك
والضلال ، وهو مؤتمن ، ويحكم عليها ويصدق أقواله فيها ، فلا تحل
لن علم باطله أن يبرأ منه مع أحد من أهل الدار ، الا مع من علم منه
أنه قد علم منه من الباطل كعلمه ، واطلع على سريرة الامام فى ذلك ،
فاذا علم أنه قد علم من الامام ذلك جاز له أن يبرأ من الامام مع ذلك
وحده •

وليس لمن علم ذلك أن ينكر على المتبرئ براءته من الامام الاحتى
يقيم عليه الحجة ، مثل ما تجب به توبة الامام ، فاذا أقام عليه الحجة
بما ينقطع عذره به من علم بتوبة الامام من ذلك الحدث بعينه دم عليه
البراءة حينئذ ، ولزمه الرجوع الى ولايته ، ويلزم من برئء من الامام
مع أحد من أهل رعيته البراءة الا مع من قد علم كعلمه — نسخة — كعلم
المتبرئ ، ولم يعلم ذلك المتبرئ أنه قد علم كعلمه في ذلك الحدث من
الامام على هذا الوجه ، فيبرأ منه معه ، وهو لا يعلم أنه قد علم بذلك
كان هالكا بذلك ، وعليه التوبة من ذلك ، ولم يسع من علم منه ذلك أن
يجامعه على البراءة من الامام حتى يعلم منه أنه عالم كعلمه ، ويتوب
من براءته تلك التي كانت محجورة عليه ، ثم هنالك تجوز له مجامعته
على البراءة منه بعد ذلك ، وعلى المتبرئ من العلماء بخطأ الامام على
هذا الوجه أن يتولى العلماء من رعية الامام على ولايتهم للامام حتى
تقوم عليهم الحجة بما يوجب عليهم العلم في ذلك ، وعليهم أن يتولوا
الضعاف من المسلمين على وقوفهم عن الامام اذا كان الحدث مما يشع
جهله الضعيف ما لم يركبه أو يتول راكمه ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا
من راكمه أو يقفوا عنهم برأى أو بدين •

فاذا كان الحدث من هذه الأحداث التي كان على العلماء أن يتولوا
ضعاف المسلمين العلماء بحدث الامام بعلمهم ما لم يتولوا الامام بدين
أو يبرؤوا من العلماء اذا برئوا من ضعاف المسلمين بدين من أجل براءتهم
من الامام على ذلك الحدث الذي علموا به ، وضعفوا عنه وعن الحكم
فيه ، فهذا في أحداث الامام التي تكون منه على هذا الوجه كان ذلك
في الدماء والأموال ، أو جميع ما يكون الحكم فيه جار على رعيته •

وقوله مصدق عليهم فيه ، واحتمل ذلك من أمرهم ، وليس في
هذه المنزلة الا للامام بالاجماع ، فان هذه المنزلة للامام باجماع من
قول أهل العلم والعدل ، ولا نعلم أنه يخرج قول أبى الحوارى في هذا
على الصواب الا كما فسرناه •

وأما إذا أحدث الامام حدثاً من الأحداث التي ليس له فيها تصديق ولا حجة ، مثل القذف أو الزنى أو أكل الربا ، أو شرب الخمر ، أو الكذب ، أو أكل الدم أو الميتة أو لحم الخنزير ، أو جميع ما يكون من الأحداث التي يكون فيها خصماً ومحجوباً في ظاهر الأمر ، ولا حجة له فيها من جميع ما لا يكون القول فيه بالحكم ، ولا مخرج له فيه من الباطل ، فكل من علم الحدث من الامام التي قد صح باطله فيه ، فقد نزلت بليته بعلمه بذلك من الامام ، وحرم عليه مع ذلك ولاية الامام . علم الحكم أو لم يعلم ، وليس له أن يتولى الامام مع ذلك بدين ، ويجوز له أن يتولاه برأى ان جهل كفره وضلاله .

وعلى جميع من علم بحدثة من العلماء أن يبرأ من الامام ، ومن تولى الامام على علمه بحدثة ذلك بدين ، وكل من تولى الامام بدين أو برأى ، أو برىء من العلماء اذا برئوا من الامام على ذلك ، أو وقف عنهم برأى أو بدين ، أو برىء من أحد من ضعاف المسلمين بدين أو وقف عن ولايته بدين من أجل براءته من الامام بعدم علمه بحدثة ذلك ، فهو هالك ، والامام في هذه الأحداث كغيره .

واذا كان فعل الامام في رعيته مثل القتل في الدماء على وجه القود والأحكام في الربا والأموال والحدود والتعزير والسجن والمحاربات مما جعل الله له التصديق فيه على رعيته ما لم يصح باطله وكذبه ، فالأحكام جارية على القول الأول على ما وصفنا مما يحتمل ، وهو الجائز في الأحكام على ما قال صاحب السيرة في سيرته .

واذا كانت الأحداث فيما لم يجعل الله التصديق ، وانما هو حدث في ذات نفسه ، أو فيما يكون فيه كغيره من المحدثين ، فهو كغيره من المحدثين اذا لم يكن له مخرج من مخرج الحق ، واذا كان الحدث منه فيما يكون خارجاً من وجوه الأحكام ، وانما هو من أحداثه التي لم تجر له بها العادة عند رعيته في حكم الدين أنه مصدق في ذلك مما يكون الحق

فيه لله وللعباد ، والحجة فيه لله وللعباد ، فالامام والرعية في ذلك سواء فيما أتى العبد في ذلك مما يكون فيه محجوجا في موافقة ذلك أن لو قام عليه بذلك ذووا الحجة ممن أحدث عليه ذلك ، فالقول فيه في هذا في الأئمة والرعية ، سواء وقد اختلف في ذلك ممن أتاه .

فقال من قال : اذا لم يعلم ذلك أحق أم باطل فهو على ولايته ، لأن ولايته بيقين ، وترك ولايته والبراءة منه شبهة تحتل الحق والباطل .

وقال من قال بالبراءة من المحدث بما أظهر على نفسه من الدخول في المحجور فيما يكون فيه محجوجا في دين الله والبراءة منه لازمة بظاهر الأمر من غير أن يشهد عليه في ذلك بباطل ، ولا يحل قذفه .

وقال من قال بالوقوف عنه لما أشكل من أمره ، والولاية أصح في الحكم ، ثم الوقوف عنه أسلم من البراءة ، والبراءة وجه من وجوه الحق ، وعلى من علم منه ذلك أن يتولى المتولى ، والمتبرئ منه ، والواقف عنه ، ولا يسع من علم من ذلك أن يخطيء من علم أنه قد علم منه ذلك في ولاية ، ولا في براءة ، ولا في وقوف والتظاهر فيه بالولاية والبراءة والوقوف ممن علم ذلك من الأولياء جائزة ، وليس لأحد ممن علم منه ذلك أن يخطئوا فيه ببراءة على كل حال ، مع من لم يعلم منه كعلمه في ذلك ، وكذلك لا يجهر منه بوقوف مع أهل الدار حتى يشهر الحدث شهرة لا تناكر فيها ولا ريب ، مع جميع أهل الدار ، فاذا كان ذلك كذلك ، فعلم بذلك جميع أهل الدار جاز هنالك التظاهر في المحدث في الدار ، اذا كان حدثه على هذا الوجه من الأئمة ومن غيرهم ، ممن يستحق الولاية على أهل الدار ، وعلى من خصه ولايته مع شهرة حدثه الذي لا ريب فيه ، ولا شك في أهل الدار أو في موضع يشتمل عليه علم حدثه ذلك مع أهل الولاية له .

وأما قوله : اذا برىء الفريق من الفريق ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم لبعض ، فعند ذلك يضيق الشك ، ولا يسع الوقوف ، ويجب الفرض بالمعرفة بالمحق من المبطل ، وزال الشك ، ولم يسع الوقوف ، ووجبت الدينونة بالمعرفة ، وانقطع عذر الجاهل وبالله التوفيق •

فهذا اذا كان الحدث من الأحداث التي لا يسع الناس جهلها ، فقد نظرنا في قوله هذا فوجدنا أنه اذا كان الحدث مما لا يسع جهله ، فالعالم به من الامام هو الذى يهلك بجهل ذلك من الامام ، ولا يهلك من لم يعلم بذلك من الامام ، ولا معنى للبراءة من بعضهم لبعض ، اذا كان الحدث مما لا يسع جهله ، فالجاهل للحدث يهلك الجاهل ، واذا كان الحدث مما لا يسع من علمه من علمه جهله ، ولم يشهر ذلك على الامام شهرة تقوم بها على أهل الدار ، فالبراءة منه بالسرا من علم منه ذلك مع من علم ذلك منه والشك فيه ممن علم حدثه مهلك لجميع من علم منه الحدث من ضعيف أو عالم ، ولا يسع الجهر فيه بالبراءة على حال حتى يشتهر ذلك منه شهرة تقوم بها الحجة على جميع أهل مملكته ، أو رعيته ، أو حيث بلغت تلك الشهرة ، وقامت تلك الحجة ممن خصه ذلك من أهل مملكة الامام ورعيته •

فاذا قامت الحجة التي لا يسع جهل ضلاله فيها كان المتولى له والواقف عنه بعد علمه بحدثه الذى لا يسع جهله في الدين بما لا يختلف فيه هالك • والمتبرئ منه سالم ، ولا يسع الا البراءة منه اذا كان حدثه لا يسع جهله ، وجازت البراءة مع ذلك ممن تولاه بعد قيام الحجة عليه بذلك الحدث ، الذى لا يسع جهله برأى أو بدين أو وقف عنه ، وكان هنالك المحق هو المتبرئ من الامام المبطل • ومن وقف عن الامام أو تولاه ، فهناك يهلك أهل مملكته بولايته اذا علموا بحدثه الذى لا يسع جهله ، ولا جهل ضلالة الراكب له ، ومن لم يعلم ذلك من الامام ولم يكن عليه الحجة به من أهل الدار ، فلا يهلك بولايته ، ولا يسع الجهر بالبراءة من الامام حتى تقوم عليه الحجة

بمعرفة حدث الامام الذي لا يسع جهله ، وسواء كان الحدث ممسـ
لا يسع جهله ، أو مما يسع جهله من علم به ، فما لم تقم الحجة على
جميع أهل الدار بمعرفة الحدث ، ويهلكوا بولايته ، فالبراءة منه به مع
من لم يصح معه ذلك حرام ، ولا يحل ذلك حتى تقوم الحجة على
الجاهل بعلم ذلك .

فاذا علم الحدث الذي لا يسع جهله هلك بولاية الامام وبالموقوف
عنه ، فاذا قامت الحجة على جميع أهل الدار بالحدث كانت البراءة في
جميع أهل الدار بالجهل جائزة ، إلا من لم تقم عليه الحجة منهم على
ذلك ، أو ذى عذر في ذلك لم يصح معه الكفر ، فاذا اختتمل أنه لم
يبلغه ذلك ، ولم يصح معه ذلك بوجه من الوجوه مما يمكن إلا أن يصح
معه كفر الامام ، فادعى أنه لم يصح معه ذلك من الامام ، فقله مقبول
مأمون على ذلك ، والبراءة معه من الامام بالجهل محجورة لأنه مأمون
على دينه .

قال أبو الحواري : في سيرته : والسيرة في عزان بن تميم ،
والحواري بن عبد الله ، والفضل بن الحواري كمثل السيرة في علي
ابن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن وهب الراسبي
امام أهل النهروان ، وجوثر بن وداع امام أهل النخيلة وذلك أن عزان
ابن تميم ، والحواري بن عبد الله ، والفضل ابن الحواري ، دائنون
بالذى ألزموه أنفسهم من القيام بحق الامامة ، واستحلال حرمة من
نازعهم ، وبتضليل من لم يجامعهم على الأصل الذى اجتمعوا عليه ،
والدينونة بالبراءة ممن خالف دعوتهم ، ولم يقل بقولهم ، ولم يترك
أمرهم ، ويتول وليهم ، ولم يعاد عدوهم ، ولم يصوبهم على فعلهم ،
وكل جديد عندهم من العلم (١) .

(١) في نسخة : وكل جرير عندهم من العلم فرعون ولم يظهر لى معنى
هذا .

ومن كان عالما بأمورهم ، وظهر على أخبارهم ، وبلغه ذكرهم فواجب عليه معرفة الحق من المبطل ، والصال من المهتدى ، ومن عجز عن المعرفة بوجوب الكلفة ، وعميت عليه الدلالة عن سبيل الحقيقة ، فليس بمعذور حتى يأتى بالمعرفة على وجهها من سبيل التى هى أقوم من الفريقين المتفقين على الاقرار بالجملة ، واسم النحلة ، واختلفوا فى الدعوة لأنفسهم من اصابة الحق ، واقامة العدل فى الأحداث العارضة والأمور المتناقضة بالآراء المكشبة والأهواء الغالبة ، وعدم أن يكونا جميعا على السنة والشرعة .

وبالحق اليقين أن أخذ الوسيلة عند الله ، والقربة اليه ، وقد قال الله : (وليخلقن ان أردنا الا الحسنى والله يشهد انهم لكاذبون) . وقال : (ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام . واذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . واذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالاثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد) .

وان أحد الفريقين لتحقيق بهذه الصفة ليس بخارج منها ، ولا بعيد عنها ، فلا تسع الجهالة بهم ، ولا الشك عنهم - نسخة - فيهم ، ولا يسع الوقوف عنهم جميعا ، لأنه أئمة يستحلون بنى بعضهم على بعض . الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات قليل ما هم . وان أحد الفريقين ليس من الذين آمنوا وعملوا الصالحات يعلمه الله ، وأولوا العلم الذين هم على بينة من ربهم ، ولا يعترىهم الشك فى دينهم ، ولا الريب فى تقيتهم ، ولا اللبس فى ايمانهم ، وقال الله : (وقل اعملوا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) .

وليس من العدل والصواب أن يقال : ان الفريقين جميعا على هدى ، ولا يقال : انهما جميعا على ضلال .

وليس من العدل والصواب أن يقال : تسع الجهالة بأمرهما ،
ولا يقال ان الشك واسع فيهما جميعا ، وليس الوقوف عنهما بأسلم •
فان كان عزان بن تميم امامته ثابتة ، وولايته واجبة ، فالذين نقموا
عليه ، وقدموا اماما دونه ، فهم بغاة محدثون بنقضهم الميثاق ،
واستحلالهم دماء المسلمين بغير الحق •

وقد قال الله تعالى : (واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم
ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون • ثم أنتم
هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم تظاهرون عليهم
بالإثم والعدوان) فمن شك في ضلالتهم ، وارتاب في أمرهم ، كمن
شك في معاوية بن أبي سفيان ومن معه ، ويكون الشاك في عزان بن تميم،
كالشاك في علي بن أبي طالب من قبل الفتنة •

وان كان عزان بن تميم ليس له امامة ثابتة ، ولا ولاية واجبة ،
وهو خليع بحدته ، فالذين نقموا عليه محقون على الحق والهدى ،
قائمون بطاعة الله وأمره •

وقد قال الله : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء
بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى
وانتقوا الله ان الله خبير بما تعملون) وهم الآمرون بالقسط من الناس ،
فمن شك في عدل ما قالوا به — نسخة — قاموا به ، وارتاب في الحق
الذي اجتمعوا عليه ، يكون كالذين شكوا في عبد الله بن وهب ومن معه
من أصحاب النهروان ، وحوثرة بن وداع ومن معه من أصحاب النخيلة ،
ويكون من شك في ضلال عزان بن تميم ، كالذين شكوا في ضلال علي
ابن أبي طالب من بعد الفتنة •

وقد ضل المسلمون الشكاك الذين شكوا في ضلالة علي بن أبي
طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن وهب ، وحوثرة بن وداع،
وفارقهم المسلمون على شكهم ، وبرعوا منهم ، وكذلك عزان ابن تميم ،

والحوارى بن عبد الله ، والفضل بن الحواري لا يسع الشك فيهم جميعا
ولا يسع الوقوف عنهم جميعا لأنهم مستحلون لما قاموا به من الأمر ،
ولا يكونون جميعا محقين •

فمن شك فيهم جميعا ، ووقف عنهم جميعا فقد خرج من قول
المسلمين ، ودخل في قول الشكك الذين فارقهم المسلمون وضللوهم
وبرعوا منهم ، فمن أحل ما حرم الله ، أو حرم ما أحل الله من الحلال ،
لا تسع الجهالة لضلالتهم ، ولا العذر للشكك في ضلالتهم ، وبذلك جاءت
الآثار المجتمعة عليها ، والسنة المعمول بها •

وقد روى عن بعض العلماء ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا رأيتم أميرين فاضربوا عنق أحدهما » أو كما قال ، وفسر
ذلك محمد بن محبوب رحمه الله فقال : يجوز ذلك معنا إذا رأيتم
أميرين فاضربوا عنق أحدهما أن يكونا إمامين متضادين ، ولا يكون
الإمامان المتضادان إلا ضالا ومهتديا ، ومحقا ومبطلا ، أو عادلا وجائرا ،
وأولى برسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون انما أمر بضرب عنق
المبطل المضل الجائر ، وذلك عدل وحق ، ولا يجوز على رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يكون يأمر بضرب عنق إمام عادل ، يتبع كتاب الله ،
ويقفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون يقول : « إذا رأيتم
إمامين يتبعان كتاب الله وسنتي ، فاضربوا عنق أحدهما » هذا ما لا
يجوز على رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وقد قال عمر بن الخطاب ، رحمه الله : إن الله واحد ، والاسلام
واحد ، ولا يستقيم سيفان في غمد واحد ، يعنى إمامين ، كذلك قال
المسلمون : لا يجتمع إمامان في مصر واحد ، وإنما ذلك في غير مصر
واحد ، ولا يكون للمسلمين إلا إمام واحد •

وكذلك كان المسلمون في العقد لعبد الله بن يحيى ، رحمه الله ،
وإنما كان إمام واحد ، وإنما يحل لكل مسلم أن ينكر المنكر ، ويأمر

بالمعروف ، فاذا خرج كان الخروج له حلالا ، كان اسم الامامة لله
حلالا ما لم يكن في ذلك امام قبله .

وأما الفضل بن الحواري ، قدم الحواري ابن عبد الله اماما
على عزان بن تميم ، وكانا امامين في مصر واحد ، متضادين يبرأ بعضهم
من بعض ، ويكفر بعضهم بعضا ، ويضل بعضهم بعضا ، ويفسق بعضهم
بعضا ، يظهرون بذلك الأسماء ، ويستحلون الدماء ، وان أخذ الفريقين
لمخالف للكتاب والسنة ، وساقط في الفتنة ، وواجبه البراءة منه ، ولزمت
المعرفة بضلالتهم ، لا عذر للجاهل بكفرهم ، ولا يستع الشك في ضلالتهم ،
ولا يحل الوقوف عنهم .

وليس كما قال أهل الضعف والغنى أن يقولوا فيهم قول المسلمين ،
ونحن واقفون وسائلون ، هيهات هيهات ، قد قال ذلك الذين من قبلهم ،
فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون ، وضل عنهم ما كانوا يفترون ، فضلوا
بذلك ، وما كانوا مهتدين . وكانوا بذلك ضلالا مع المسلمين ، فمن أخذ
برأي الشكك وقال بقولهم ، واقتدى بفعلهم ، كان معنا على سبيلهم من
الفرقة وتسمية الضلالة ، وقد مضى على ذلك أوائل المسلمين وأواخرهم ،
ونحن تابعون آثارهم .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : انظر في قول أبي الحواري في هذا
الفصل كله ، وخاصة في قوله : حتى يأتي بالمعرفة على وجهها من سبيل
التي هي أقوم من الفريقين المتفقين على الاقرار بالجملة ، واسم النحلة ،
واختلفوا في الدعوة لأنفسهم في اصابة الحق ، واقامة العدل ، فجعل
الفريقين متفقين على الاقرار بالجملة ، واسم النحلة ، ولم يخرج
أحدهما من اسم النحلة مع ما ذكر من تضادهما من تضادهما واستحلالهما
وأنه لا يسع الشك في ضلالتهما .

واذا صح وثبت أن كلا الفريقين أو أحدهما مستحل لما حرم الله
عليه ، ففي أكثر القول أنه لا يسع الشك في ضلال المستحل لما حرم الله ،

ولا المحرم لما أحل الله ، وإذا صح على أحد الفريقين أنه مستحل لما حرم الله عليه ، أو محرم لما أحل الله له ، فهو خارج من النحلة ، مفارق لها ، ولا يجوز أن يسمى أنه من أهل نحلة الحق .

وأما إذا لم يصح أن أحد الفريقين مستحل لما حرم الله عليه ، وإنما يدعى هذا الفريق ما هو جائز في دين الله ، وحلال في دين الله ، وإنما يستحل ما يدعيه من ذلك الحلال ، ويدعي الفريق الآخر ما هو حلال وجائز في دين الله ، وحلال في دين الله ، وإنما يستحل ما يدعيه من ذلك الحلال ، فكلا هذين الفريقين غير خارجين من النحلة ، ولو تضادا واختلفا حتى يصح .

وأما إذا كان أحد الفريقين يدعى ما هو حرام في دين الله ، ويستحل ذلك الحرام ، ولو ظن أنه صادق فيما يستحله ، ولم يشك في ذلك الذي قد استحله ، وزين له الشيطان ذلك ، وسولت له نفسه أنه كذلك ، فهو خارج من النحلة ، ولا يجوز أن يسمى أنه من أهل النحلة ، ولا من أهل دعوة الحق ، وهذا قد خرج من نحلة الحق ، ودعوة الحق ، جهل ذلك أو علم ، ولا يسع من علم أنه قد استحل ما حرم الله أن يشك في ضلاله ، ولأن الحجة تقوم عليه في ذلك من عقله ، ولا ينفعه السؤال بها هنا إذا لم يعلم ضلاله ، وإنما ينفعه العلم ، فمتى علم بسؤال أو بغير ضلاله ، أو كفره ، أو خروجه من الدين ، أو مفارقتة له ، أو براءته منه ، وانخلاعه عنه أو ما أشبه هذا من أسماء الضلال ، أو ما يخرج من الإيمان ، فقد سلم من الهلاك ، ونفعه ذلك هكذا عندي .

وقال من قال : إنه يسع الشك في ضلال المستحل أو كفره أو ما أشبه هذا ، ما لم يتول بدين ، أو يتول من تولى ، أو يبرأ من العلماء ، إذا برعوا منه ، أو يقف عنهم ، أو يبرأ أو يقف عن ضعيف بدين إذا برعوا منه ، وعلى هذا القول فلا سؤال عليه ، لأنه سالم ، وإنما يلزم السؤال من كان هالكا بركوبه لشيء مما لا تقوم عليه الحجة فيه . إلا من البمعا .

وقال من قال : ان عليه السؤال في هذا ، واستحب من استحب ذلك واختاره ، ولم ير له أن يقيم على شكه الذي قد قال أكثر أهل العلم : انه لا يسعه الشك فيه ، وأنه تقوم عليه الحجة فيه من عقله •

وعلى قول من يقول انه تقوم عليه الحجة فيه من عقله ، ولا يسع له في السؤال ، لأنه قد انقطع عذره ، وقامت عليه الحجة من عقله ، فعليه علم ذلك ، ولا ينفس له في السؤال فافهم هذا •

وقد يوجد أنه من كتاب موسى بن علي ، وسئل عن طائفتين من المسلمين يقاتل بعضهم بعضا ، ما أسماؤهم عند المسلمين قبل أن تعرف الباغية منهما ، وقد قتل بعضهم بعضا ؟

قال : هم مسلمون حتى يعرف أهل البغي منهم •

فانظر كيف جعلهم كلهم مسلمين ، واذا كانوا مسلمين فهم من أهل نحلة ودعوى الحق ، واذا كانوا كلهم مسلمين فهم على ولايتهم ان كانت تقدمت متقدمة لهم ولاية •

وقد اختلف في المتقاتلين المتضادين فقال من قال : انهم على ولايتهم حتى يعلم باطل أحدهم • وقال من قال : يقف عنهم • وقال من قال : يبرأ منهم • وكذلك اختلف في المتلاعنين فقال من قال : هما على ولايتهما • وقال من قال : يقف عنهما • وقال من قال : يبرأ منهما •

وانظر في المتلاعنين كيف حكم الله بينهما في كتابه وهو الحكيم الخبير ، وقد علم كذب الكاذب منهما ، وصدق الصادق منهما ، ومن أشد الأشياء قذف المحصنات بالزنى فحكم سبحانه عز وجل أن يشهد الزوج : (أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين • والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين • ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين • والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين) •

فانظر في هذين المتضادين اللذين لا محالة أن أحدهما كاذب مبطل في دين الله عدو للمسلمين في دين الله ، كيف لم يخرجهما ذلك من نحلة الحق ، ولا من ولاية المسلمين في قول من قال بذلك •

وكذلك لو اختلف فرقتان من المسلمين ، وتضادتا ، وبرىء بعضهما من بعض ، وخطأ بعضهما بعضا ، ولم يعلم المبتدئ منهما بالتخطئة لصاحبه ، ولا المبتدئ بالبراءة من الفرقتين لصاحبتها لم يخرجهما ذلك من نحلة الحق ، ولا من دعوة الحق ، وكانوا كلهم أهل نحلة الحق وأهل دعوة الحق ، وجازت ولايتهم كلهم على قول من قال بذلك •

وقد اختلف في ذلك : فقال من قال بالوقوف ، وقال من قال بالبراءة ، وقيل انه قول شاذ ، وقال من قال بالولاية ، فانظر في هذا وافهمه •

وكذلك لو ترك تارك صلوات الفرائض ، وصيام شهر رمضان والاغتسال من الجنابة أو الوضوء للصلوات متعمدا بغير عذر ، منتهكا لما يدين بتحريمه ، لم يخرج بذلك من دعوة الحق ، ولا من نحلة الحق •

وكذلك لو ركب شيئا من محرمات الله بغير عذر منتهكا لما يدين بتحريمه ، لم يخرج بذلك من أهل الدعوة ، ولا من أهل نحلة الحق •

وقد قال أبو الحواري في سيرته : وقال : وكتب بعض المسلمين من أهل العلم الى بعض اخوانه ، وقد جرت من أسبابه الولاية والبراءة ، ومما يروى في كتابه أنه حدثه بعض من لا يتهمة أن محمد بن محبوب ، والوضاح بن عقبة ، وسعيد بن مصرز وغيرهم من أعلام المسلمين — رحمة الله عليهم أجمعين — اجتمعوا ذات يوم وكتبوا كتابا الى من بلغه كتابهم من المسلمين من أهل عمان :

سلام عليكم فانا نعلمكم أنه قد كان من فلان الامام • يريدون أن يظهروا لهم ما قد ظهر لهم ، ويعلمونهم أنهم لا يتولونه على ذلك ، ولا يتولون من علم منه ذلك •

ثم جاءهم أبو المؤثر الصلت بن خميس ، رحمه الله ، فقال لهم .
 رأيتم من كنتم تتولونه من اخوانكم ، وهو مستمسك بولاية هذا الامام
 الذى قد ظهر لكم منه ما قد ظهر ، أليس هم على ولايتهم معكم حتى
 تقوم الحجة عليهم بمعرفة حدثه ، أو باقامتكم الحجة عليهم بالذى كان
 منه ، فانى أسألكم بالله يا أبا عبد الله لما أمسكتكم كتابكم ، فانه لا يعدم
 مجادلا فيفترق أهل عمان ، وانما هذه أحداث لا تستحل خلاف دعوتكم ،
 ولا يدعو الى بدعة شرعها ، وانما هو اقتراف ذنب أعجب به ، فلم
 يقبل منكم النصح فيه فباينتموه عليه ، ولج هو فيه ، فأمسكوا
 كتابكم ففعلوا ، وقبلوا نصحه ، وأمسكوا عما هم عليه ، وكان ذلك الى
 اليوم غير تنازع فيه ، فانظر فى قول أبى المؤثر فانه عندى ان لم يرد
 ذلك الذنب الذى قد أعجب به ولم يقبل النصيحة فيه ، ولج فيه أنه
 يخرج من النحلة .

وقد قيل فى الامام اذا حارب فقاتله المسلمون بغير امام باغيا
 عليهم فسفك فى ذلك الدماء على البغى ، ولم يقيموا اماما
 عليه ، ثم تاب من بغيه على المسلمين ، وأنصف فيما يلزمه أنه يرجع الى
 امامته ، لأنه هو الامام ما لم يعقد المسلمون لامام غيره ، وانما
 أخرجه من حد ثبوت الامامة الاصرار على المعصية ، فانظر فى هذا
 الامام ، فانه لم تخرجه تلك المحاربة من نحلة الحق اذا كان منتهاك لما
 يدين بتحريمه .

ومن بعض الجوابات : لم أجده منسوبا الى أحد ، هكذا وجدت
 مكتوبا . فأما حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، فقد بان
 سقمه ، وانجلت ظلمه ، وقامت به الحجج ، ووضح للمسلمين فيه المنهج ،
 والحمد لله فبرئوا منها بدين بعد البحث الشديد ، والتنازع والتأكيد
 وقالوا : لا يسع جهل كفرهما ، ولا الشك فى ضلالهما ، لأنهما كانا
 مستحلين لحدثهما ، وليس لأحد أن يعود فيهما بعد العلم الى الجهالة ،
 ولا بعد الهدى الى الضلالة ، ولولا ما اتصل بنا من صحة حدثهما معكم ،

لكشفنا عن ذلك وبيناه لكم ، فهذا ما اجتمع عليه المسلمون قبلنا ، الا أنه قد بقيت بقية من أهل موسى نذب عنه بأطراف الأسنة ، وتوقد بين المسلمين نار الفتنة ، ولكل مبتدع متبع ، ولكل ساقطة لاقطة ، ولو شاء الله لجمعهم على الهدى •

وأما ما ذكرت من أحداث المحدثين من بعد موسى وراشد ، اختلفت علينا بها الأخبار ، ولم يجتمع لنا على شهرتها أهل الدار ، وقالوا فيها مقالات متنافية ، وحكوا فيها حكايات متكافية ، فأمسكنا ورأينا ذلك — وفي نسخة — وعلمنا ذلك مما يسعنا جهله ، حتى يصح معنا علمه ، وتقوم علينا الحجة بضلال أهله • وان كلا من أهل الدار مقصور في ذلك على علمه تدبر من ذلك فيما فيه الرضا به ، ولا تجهر بالولاية والبراءة في مختلف فيه •

ونحو هذا قال بشر بن محمد بن محبوب ، في جواب منه ، ووجدت أنا أن هذا الجواب عن بشير •

قال غيره : محمد بن ابراهيم : انظر في قوله في الأحداث التي من بعد موسى وراشد ، مثل امامة عزان بن تميم ، والحواري بن عبد الله ، وغيرهم من الأئمة الذين بعد موسى وراشد ، الذين كانوا في عصره أو قبل عصره ، فيخرج في معنى قوله عندي أنه رأى الوقوف عن ولاية تلك الأئمة كلهم ، وعن البراءة منهم كلهم ، فلم يقول أحدا منهم ، ولا برىء من أحد منهم ، ورأى ذلك مما يسع جهله ، وأن الوقوف عنهم أسلم له ، ولم يوجب على نفسه سؤالا عن امامتهم ، وثبوتها وبطلانها ، ولا عن شيء من أحداثهم •

وقد كان عزان بن تميم ، والحواري بن عبد الله متضادين متحاربين ، كل واحد منهما يدعى الامامة لنفسه ويدين بثبوتها له ، ويدعو الناس الى طاعته ، ويجبر من عصاه الى الرجوع الى طاعته ، ويستحل ذلك وهما في عصر واحد ، وفي مصر واحد ، وهكذا المتعارف أن كل امام

فهو دائن بثبوت امامته . مستحل لها مصوب لنفسه فيها ولن صوبه
واتبعه ، ومضل ومخطيء لمن ضلله في ذلك أو خطأه ، وداع للناس الى
طاعته وموافقته ، وجابر لمن عصاه وخالفه على الرجوع الى طاعته .

ويرى أنه حلال له جميع ذلك ، وأنه طاعة لله ولرسوله ، وأنه
حلال له جميع قبض زكواتهم وعقوباتهم ، وانفاذ جميع الأحكام التي
يجوز انفاذها للأئمة في رعاياهم في أموالهم وأبدانهم وفروجهم ، وأنه
مصدق القول في جميع ذلك ، مطرق الفعل فيه ، وكل شيء كان جائزا للأئمة
العدل ، أو مستحلين له من المحاربات ، وجميع الأحكام والحدود
والطاعات ، وغير ذلك من جميع ما يجوز للأئمة أو يلزم لهم مما ذكر ،
أو لم يذكر فانه يرى أنه مثلهم ، وأنه مستحق ما يستحقوه ، وأنه
بمنزلتهم فيه .

وقد يوجد في سيرة يقال انها لأبى قحطان ، أولها : الحمد لله
الواحد القهار ، اقتصرت منها هذا . ووصل موسى ومن معه الى
العسكر ، وقد اجتمعوا بعد الفرقة من غير توبة ، واجتمعوا وقدموا
عزان بن تميم اماما ، فאלله أعلم بأمرهم وبيعتهم .

وقد كان أبو المؤثر الصلت بن خميس يقول : ان صفقة عزان
صحيحة ، ثم لم تحمد سيرته حتى قتل ، فאלله أعلم ، وقولنا فيه
قول المسلمين ، ومن برىء من عزان بن تميم توليناه على ذلك ، فلما
استقام الأمر لعزان بن تميم ، استقضى موسى من غير توبة تظهر منه
كما ظهرت خطيئته ، وولى ولاية راشد من غير توبة تظهر كما ظهرت
خطيئتهم ، الا أنا سمعنا أنه كان يستتيبهم سريرة ، فان كان الذى
سمعناه حقا فما نعرف هذا من سيرة المسلمين .

فلما استقر الأمر لعزان ، خرج راشد وعبيد الله على والى
صحار ، فاقتتلوا فهزم راشد وعبيد الله فأسرا وسجنا ، وقيدا ، فلبث
موسى وعزان ما لبثا ، وهما وليان في الظاهر .

وأما في السريرة فالله أعلم بهما ، ثم لم يجمع الله أمرهما في شملهما ، ولم يرشد أمرهما ، فحول عزان القضاء عن موسى لما خافه ، وجمع الآخر بأزكى ، فعاجله عزان خوفا أن يفعل فيه كما فعل فيمن كان قبله ، فأخرج اللصوص من السجن ، وجيش عليه جيشا فقتلوه ، ثم وضعوا على أهل القرية فقتلوا من قتلوا ، وسلبوا من سلبوا ، وأحرقوا أنفسهم بالنار وهم أحياء ، وكل ذلك حفات تقدمت ، ووغر في الصدور ، فأوى عزان المحدثين من أصحابه ، واتخذهم أعوانا وأنصارا ، وأجرى عليهم النفقات ، وطرح نفقة من تأخر عن المسير الى أزكى •

فلما قتل موسى بن موسى ، غضب الفضل بن الحواري ، والحواري ابن عبد الله ، وسارا على عزان بن تميم ، فعقد الفضل بن الحواري للحواري بن عبد الله اماما في صحار عى فتنة وخطئه وعماه من غير توبة منه ، فبعث اليها عزان بن تميم الجيوش ، وكان أهيف بن حمام من قواده وغيره ، فالتقوا بالقاع ، وسفكوا الدماء فيما بينهم من غير برهان ، فهزم الحواري بن عبد الله الفضل ، وقتلا وقتل من قتل معها ، وأسر من أسر ، وتفرق الباقون ، ولم يعلم راشد أحد الفريقين •

وقد يوجد في سيرة أبي الحواري يقال لهم : ماذا تتقنون على عزان بن تميم ؟ فان قالوا : لا نعرف كيف كانت امامته ، ولا نعرف ممن قبلها ، ولا أخذنا ولايته عن أحد قيل لهم ، فقد اجتمع على امامته عمر بن محمد القاضي ، وموسى بن موسى ، ونبهان بن عثمان ، ونعمان ابن عثمان ، وعنبسة بن كهلان ، والأزهر بن محمد بن سليمان البسياوي ، ومروان بن زياد ، وأبو المؤثر الصلت بن خميس •

وكان نبهان بن عثمان خطيبا لعزان بن تميم ، فاذا لم يكن نبهان حاضرا للخطبة ، كان من بعده عبد الله بن محمد بن محبوب يخطب لعزان بن تميم ، ويدعو له بالامامة ، وكان كيس بن الملا له واليا جابيا ، وكذلك الحكم بن الملا كان له جابيا واليا ، وكان ناصرا له أيضا ،

فيما بلغنا وهو يقول ذلك انه كان في وقعة القاع مع أصحاب عزان ،
يحارب معهم وناصرهم لهم على الفضل بن الحواري وأصحابه ، فانظر
فيما كتبه من أخبارهم ، وانظر فيما كتبه من محاربتهم ، وانظر في
وقوفهم عنهم ، وقد سفك بعضهم دماء بعض ، ولم يذكر في ذلك سؤالا
بدينونة ولا بغير دينونة .

وقد قال أبو الحسن البسياني في سيرة له على ما يوجد ، اختصرت
منها هذا : كذلك المتقدمين في عمان بعد الصلت ، لم نجد الاجماع
يوجب صحة امامة أحد منهم ، ولا ولايتهم ، وقد قلنا ان الاجماع
حجة لنا وعلينا .

وقد وجدنا التنازع بين أهل الدار في امامة عزان بن تميم ، ولم
نجد الاجماع — نسخة — أحد على ولايته ولا صحة امامته باجماع
المسلمين عليه ، ولكن وجدناهم مختلفين فيه وفي امامته ، هل انعقدت
بمن حضرها ، ولم نجد أهل الدار مجتمعين على ولاية العاقدين له ،
ولا صحت عقده بأعلام المسلمين باتفاق عليه ، وكانت عقده مشكلة ،
ووجدنا الاجماع من أهل الدار أنه كان رجلا من الرعية قبل تقديمه ،
ثم دخل في الأمر المشكل ، فهو معنا بالاجماع على الأمر المتقدم أنه
ليس بامام عدل ، حتى يقع الاجماع أنه امام عدل قدمه المسلمون ،
لأن الاجماع حجة .

ومن السيرة : وقد قلنا ان عزان لم يتفقوا على امامته ولا ولايته ،
ولا ولاية المتقدمين له ، ولا ثبتت علينا امامته حتى يصح لنا أن تقديمه
وصحة صفقته بأعلام المسلمين المتفق على ولايتهم ، كذلك الفضل بن
الحواري ، والحواري بن عبد الله ، هما في الأصل رجلان من سائر
الناس بالانفاق ، ولم يتفق أهل الدار على صحة امامتهما في عقدهما ،
ولم يتفق على امامة الحواري بن عبد الله ، ولا ولايته ، ولا ولاية من
قدمه لدخوله في ذلك ، لأن من دخل في امامة فاسدة لحق يحكم المعقود
له ، وقد سفكوا جميعا على ذلك الدماء من غير صحة رشاد الأحد

الفريقين ، والاجماع في الأصل أنهما ليسا بامامى عدل ، فهما على الأصل حتى تصح امامتهما باجماع المسلمين على ذلك ، وليس علينا الدخول في الأمر المشكل حتى يصح لنا المحق من المبطل بالاجماع والحجة التى بيناها ، وقولنا قول المسلمين فيما دانوا به فيهما وفى غيرهما ممن لم تقم لنا الحجة ، وعلينا فى ذلك من طريق الاجماع والشهرة التى لا تدفع بصحة المبطل ، أو ركوب الحدث المحرم .

وأما المتقدمون فى عمان بعد أن استولى عليهم السلطان ، فانا لا نعلم كانوا أئمة عدل ولا فسقة ، ولا أنهم قدمهم المسلمون ، ولا صح لنا سيرتهم بالعدل ، ولم نجد الاجماع من المسلمين على أحد منهم أنه امام عدل مجتمع عليه ، وهم فى الأصل من سائر الناس بالاجماع ، فهم على الاجماع الأول من العوام ، حتى تصح عدالة أحد منهم فيما قام به وسيرته بالعدل ، والاتفاق عليه فى الامامة والولاية ، اذ ليس لنا أن نعتقد امامة امام ، ولا ولايته ، ولم يصح لنا الاتفاق عليه ، ولا صحت عقده بأعلام المسلمين من أهل الولاية ، ولا وجدنا الاجماع على التراضى عليه ولا سيرته بالعدل فى عصره ، والرضا من الجميع بامامته ، والتسليم له ، لأن الاتفاق والرضا بالاجماع من المسلمين على التراضى به يوجب الحجة ، اذا صحت سيرته العدل فى الرعية ، فهذا قولنا فى جميع المتسمين بالامامة فى عمان بعد الصلت بن مالك المجتمع عليه ، وعلى صحة امامته الا سعيد بن عبد الله الامام .

ومن استشهد معه من المسلمين فانا وجدنا أهل الدار من أهل دعوتنا من المسلمين ، مجتمعين على صحة امامة سعيد بن عبد الله وولايته ، ولا خلاف بينهم ، فثبت ذلك بالاجماع ، ولم نرتب فيه وديننا فى جميع الأحداث المكفرة لأهلها ، والمحدثين لها ، وجميع الفرق المخالفة لدين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ودين من دان بدينه من المسلمين ، وسار بسيرته ، ولم يغير ولم يبدل ، وأنكر المنكر حين ظهر منهم أبو بكر وعمر رضى الله عنهما .

ومن السيرة التي يقال انها لأبى قحطان : ورجعوا الى راشد من بعد أن كان في السجن خليعا مقيدا محبوسا أسيرا ، عقدوه اماما ، وقصروا الجمعة ، وجبوا الزكاة ، وباع راشد الصوافي ، فهذا هو العجب العجيب من أهل عمان ، ثم خذلوه وتركوه ، ثم جعلوا بيعة الامامة وفرضها ، وما أوجب الله فيها على أهلها لعبا ولهوا كلما أرادوا صافقوا رجلا ببيعة ، ثم خذلوه حتى بايعوا ستة عشر بيعة أو أقل أو أكثر ، ولم يفوا الله بواحدة ، ولا ساروا فيها بحق الامامة ، بايعوا راشد بن النظر بيعتين ، وبايعوا الحواري بن عبد الله ، وبايعوا أبا سعيد القرمطي ، وبايعوا محمد بن الحسن ، وبايعوا الحسن بن سعيد ، وبايعوا الحواري ابن مطرف ، وبايعوا محمد بن يزيد ، وبايعوا الحكم بن ملا بيعتين ، وبايعوا عزان بن الهزبر .

ولم نكتب بيعتهم أولا فأولا ، وانما نحن سميناهم ، وعزان بن الهزبر كانت بيعته قبل الحكم بن ملا وغيره .

فأما عزان بن الهزبر فلسنا ننقم عليه في بيعته الا أنه لما ولي الأمر ، لم يظهر دعوة المسلمين ولا يتبين دينه للناس ، ومن يخالفه معه في عسكره مجتمعين على غير بيان ، والحق واحد ، والمسلمون قد علمتم أنهم لم يقبلوا من عمر بن عبد العزيز ، وقد كانت سيرته معهم محمودة ، الا أن يظهر دين المسلمين ، ولم يقبلوا منه غير ذلك ، والآخر تبع للأول .

ومن السيرة لأبى عبد الله محمد بن روح بن عريب اختصرت هذا منها : ومن العدل المعروف ، والحق الموصوف ، أن يكون سبيل راشد بن النظر سبيل غيره من أئمة أهل عمان ، الذين هم أقرب اليها عهدا منه ، منهم محمد بن الحسن الخروصي النسايل فتح من أودية الرستاق اليمحمدى ، بويع على الشراء فيما بلغنا ، وكان اماما شاريا ، ثم انه اعتزل عن الامامة .

وبايع أهل عمان من بعده لثمانية أئمة ، منهم من بويع على قطع الشراء على ما قد بلغنا ، ومنهم من بويع على الدفاع ، ومن هؤلاء الأئمة الثمانية الذين بويعوا على الامامة من بعد اعتزال محمد بن الحسن عنها : الصلت بن القاسم الخروصي النازل نزوى ، ثم من بعده عزان بن الهزبر المالكى ، عقد له فى حياة الصلت بن القاسم ، ثم من بعد عزان بن الهزبر المالكى من كلب اليمد ، عقد فى حياة عزان بن الهزبر لعبد الله بن محمد الحدانى لعنه الله ، وهو المعروف بأبى سعيد القرمطى .

ثم عقد فى حياة أبى سعيد من قبل أن يعلم منه زيغ عن دعوة الحق والمسلمين الى بدعة القرامطة للصلت بن القاسم ثانية ، ومات الصلت ابن القاسم من غير اعتزال عن الامامة .

ثم بويع من بعده للحسين بن سعيد السحتنى النازل نزوى أخى بنى نعاله ، فلبث فى الامامة أقل من شهر على ما سمعنا ، ثم مات من غير اعتزال عن الامامة .

ثم عقدوا للحوارى بن المطرف الحدانى النازل نزوى ، وبويع على ما بلغنا على المدافعة ، فكان فى البلد أخذ على أيدي الفساق ، ومن سفهاء أهل عمان أخذا شديدا ، فكان اذا كان جاء السلطان الى نزوى يحيى من أهلها اعتزل من بيت الامامة الى منزل نفسه من نزوى ، فاذا خرج السلطان من نزوى رجع هو الى بيت الامامة ، ووضع تاج الامامة على رأسه وقال لمن حوله : لا حكم الا لله ، ولا طاعة لمن عصى الله .

وكان قائما له بالأمر عند السلطان قوم من بنى سامة فيما أحسب ، فلم يزل الحواري على ذلك الى أن مات من غير اعتزال عن الامامة ، وعذر المدافع عند المسلمين غير عذر الشارى ، ولا عذر عندنا لأحد الا لمن عذره الله .

ثم عقد من بعده لابن أخيه عمرو بن محمد بن مطرف ، وكان على نحو سبيل عمه ، اذا جاء السلطان اعتزل من بيت الامامة •

ثم جاءت القرامطة من بعد ذلك ، وعمر بن محمد في الحياة ، فرجعت القرامطة من عمان الى البحرين وهو حي ، فلم يرجع الى بيت الامامة ، ثم عقد من بعده بسنين كان فيها فترة من عقد الامامة •

ثم عقد لمحمد بن يزيد الكندي النازل سمد نزوى ، وبايعوه على ما بلغنا على الدفاع ، واعتل عليهم عند البيعة بأنه رجل عليه دين ، فلم يبايعهم على قطع الشراء ، ثم ان السلطان تغلب على البلد ، وهرب محمد بن يزيد من بعد محاصرته للسلطان بعسكريين ، عسكر بالسر وعسكر بالأعتاد •

ثم عقد من بعد محمد بن يزيد في حياته للحكم بن الملا البحري ، النازل سعال ، فلا نعلم أن اماما كان من أهل القبلة مثله في الضعفة والوهنة مسلما ولا مجرما •

ثم ان الحكم بن الملا اعتزل عن الامامة ، وأقام السلطان عسكرا بنزوى الى هذه الغاية • فالحق على المسلمين أن يكون راشد بن النظر ليس بأعظم عليهم ممن سواه من الأئمة المحقين منهم والمبطلين •

وقد عرفت أن هؤلاء الثمانية الأئمة الموصوفين من بعد محمد بن الحسن ، وهم ثمانية أنفس ، منهم من عقد له مرتين كلهم عقد لهم الامامة في حياة محمد بن الحسن ، وكلهم ماتوا قبل موت محمد بن الحسن ، وغير واحد قد عقد له في حياة من كان قبله •

وقد علم من عرف الحق أن العباد في حكم الله كلهم في الحق بالسواء ، وقد علم من عرف الحق أن راشد بن النظر اما أن يكون اماما ضالا ، واما أن يكون اماما هدي • وكذلك هؤلاء الأئمة الذين ذكرناهم ،

فكل واحد منهم لابد أن يكون اماما ضالا ، واما أن يكون امام هدى ، فمن كان منهم أقرب عهدا الى زماننا فهو أخرى أن يلزمنا معرفة أمره دون معرفة من كان قبله •

فان كان لا يلزمنا معرفة من لا يسعنا جهله من هؤلاء الأئمة الذين بويعوا بعد راشد ، فراشد أخرى أن يسعنا جهله ، وان كان لا يلزمنا الا معرفة راشد ، فالأئمة الذين من بعده أخرى أن تلزمنا معرفتهم •

لأن كل واحد منهم لابد أن يكون ضالا عدوا للمسلمين ، أو يكون محقا وليا للمسلمين ، فالحكم فيهم كلهم عند من كان في مملكتهم واحد ، وقد قيل انه لا يسع من كان في مملكة كل واحد من هذه الأئمة جهل عدله ، ان كان عادلا ، ولا جهل جوره ان كان جائرا •

وأما من لم يكن من أهل مملكتهم ، ولا ممن شاهد عصرهم من رعيتهم ، فيسعه جهل جورهم ، وكفرهم وعدلهم وإيمانهم ، لأنه غير متعبد بشيء من طاعتهم ، فان قامت عليه الحجة بكفر أحدهم أو جوره فعليه البراءة منه ، وان قامت عليه الحجة بعدل أحدهم أو إيمانه واستحق بذلك الولاية عليه فعليه ولايته ، وان لم تقم عليه الحجة بشيء من ذلك فواسع له جهل أمرهم حتى تقوم عليه الحجة شيء يتعبد به الله به من أمرهم ، فعليه القيام بما تعبد به الله به •

وكذلك جميع الأئمة المحقين كلهم ، والأئمة الضالين كلهم ، من لدن آدم الى من لم نشاهد عصره ، كانت الأئمة المهتدين من الأنبياء أو المرسلين ، أو من غيرهم من أولياء الله الصالحين ، أو كانت الأئمة الضالين من الجبابرة المعتدين الذين حاربوا أنبياء الله المرسلين أو من غيرهم من الأئمة الظالمين ، الذين حاربوا أحدا من أئمة المسلمين ، أو لم يحاربوا أحدا من المهتدين ، ولا الجائرين •

فكل أولئك يسعنا جهلهم ، وليس يجب على أحد ولاية أحد منهم باسمه وعينه ولا سؤال عن أحد منهم باسمه وعينه حتى تقوم عليه الحجة بولاية أحدهم ، أو البراءة من أحدهم ، فإذا قامت عليه الحجة بولاية أحد منهم ، فعليه ولايته ، وإن قامت عليه الحجة بالبراءة من أحدهم فعليه البراءة منهم ، وليس عليه السؤال عن أحد منهم يسعه جهله •

وكذلك عليه أن يتولى جميع أولياء الله كلهم من الملائكة النبيين والمرسلين ، والانس والجن منهم أجمعين •

فإذا تولى أولياء الله كله فقد ثبتت له ولاية جميع أولياء الله كلهم ، وليس عليه معرفة أحد منهم ولا ولايته باسمه وعينه الا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا يسع أحدا من أمته جهله ، فإذا سمع بذكره أو تأدى اليه عمله بأى جهة تؤدي اليه عمله •

وأما غير نبينا صلى الله عليه وسلم فيسع جهلهم كلهم ، وليس على أحد معرفة جبريل عليه السلام ولا ميكال ولا اسرافيل ولا غيرهم من جميع ملائكة الله كلهم الذين ملئوا السموات ، الذى قيل : انه أظت السماء وحق لها أن تيط ، ما من موضع أربع أصابع الا وعليه قدما ملك أو جبهته • ولا معرفة أحد من أنبيائه ورسله الذين نطق بذكرهم القرآن أو لم ينطق ، ولا معرفة أحد من عباده الصالحين ، الذين نطق بذكرهم القرآن أو لم ينطق ، من الأئمة أو غير الأئمة ، وليس عليه معرفة أحد من هؤلاء الذين ذكرتهم ، ولا ولاية أحد منهم باسمه وعينه •

فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة أحد منهم ، فعليه معرفته ، أو بولايته فعليه ولايته •

وكذلك عليه أن يبرأ من جميع أعداء الله كلهم من الأئمة وغير الأئمة ، من الجن والانس اجمعين • فإذا برىء من جميع أعداء الله ، فقد برىء

منهم ، وليس عليه معرفة أحد منهم ، ولا البراءة منه باسمه وعينه ، ويسعه جهل جميع أعداء الله كلهم من أئمة الضلال ، أو من غير أئمة الضلال ، فمن حارب أحداً من أنبيائه أو رسله ، أو أحداً من الصالحين ، أو ممن لم يحارب ممن نطق القرآن بذكره ، أو لم ينطق ممن حارب رسولنا محمداً صلى الله عليه وسلم وعاداه ، أو لم يحاربه ، فكل هؤلاء يسع جهلهم ولا يلزم أحد البراءة من أحدهم باسمه وعينه حتى تقوم عليه الحجة بمعرفة أحدهم ، فعليه معرفته أو تقوم عليه الحجة بالبراءة منه ، فعليه البراءة منه ، وليس عليه سؤال عن أحد منهم ، ولا عن شيء من أفعالهم ، ويسعه جهل جميع ذلك حتى تقوم عليه الحجة بشيء منه فافهم ذلك •

فان قال قائل : فان المسلمين لم يجعلوا سبيل راشد كسبيل غيره من الأئمة ، وقالوا : ان راشد أو موسى لا يسع جهل ضلالتهم وما وراء ذلك من سواهما من الأئمة واسع جهله •

فقل له : انما يقول المسلمون لا يسع جهل ضلالة راشد لرعيته ، الذين في مملكته ، المحاربين تحت رايته ، الدائنين لله بطاعته ، اذا علموا أنه اغتصب الامامة من الصلت وبغى عليه ، فلا يسع جهل كفره ، والشدة على عضده ، والدينونة بطاعته ، ومن فعل منهم ذلك على علم منه ببغى راشد على الصلت فهو عندنا كافر بولايته لراشد كذلك •

وكذلك من صح معه في زماننا هذا بغى راشد على الصلت ، فعليه أن يبرأ منه ، وعليه أن يدين بمفارقة راشد ومن آوى راشداً على بغيه ، كان عالماً بحكم البراءة من أهل البغى أو جاهلاً ، فعليه أن يفارق في دينه من آوى راشداً على بغيه ، هذا قول المسلمين على سبيل تأويلك أنت •

فان قال : سبيل راشد في هذا غير سبيل الأئمة الذين من بعده ، لأن الأئمة من بعده لم يصح معنا ثبوت امامتهم ، كما صح معنا ثبوت

امامة الصلت ، لأن الصلت بايعه على امامته محمد بن محبوب وهوؤلاء
الأئمة الذين بعد راشد انما كان يبايعهم مثل راشد الجلنداني وغيره من
سفهاء رؤساء أهل عمان •

فقل له : امامة الصلت أصح وأثبت أم امامة عثمان بن عفان ،
وصحة احداث عثمان بن عفان في امامته أصح عند أهل عمان أم صحة
ضعفة الصلت اذا كان يتكئ على قناة من ضعفه وقدمه وكبر سنه ، واذا
تغلب أهل الذمة على بعض مملكته ، ولعله من قد عذره الله عن الجهاد
من العرجان والمرضى أقوى منه جسدا ، أو شد ساعدا منه ، واذا نزل
بمنزلة من قد عذره الله عن الجهاد ، ولم يطمع له أن يتحول عن
تلك المنزلة بصحة سقم زالت امامته ، وثبتت ولايته ، وترك النكير
حجة ، واظهار النكير حجة •

وصح في الدار أن ابن الحسن أقرب إلينا عهدا ، وأقوى جسدا
وساعدا من الصلت •

فان قال قائل : فاذا قد ثبتت امامة راشد وصحت ولايته عند من
قد صح معه ثبوت ولايته ، وثبتت امامته كما تجب البراءة على من
قد صح معه بغى راشد وظلمه ، وأما من لم يصح معه أمر بغيه ، ولا
أمر ولايته ، فالحق عليه الوقوف على اعتقاد منه لله ان كان راشد باغيا ،
فهو له عدو ، وان كان امام عدل فهو له ولي ، هذا يسع من لم يدرك
زمانه ، وهذا دين المسلمين الذي نعرفه •

ومن السيرة : وما نحب لأحد من اخواننا أن يدعو بالبراءة من
امام من أهل دعوتنا ، أو ما يسعه ذلك في دينه ، وانما نستحب اشاعة
الفرقة فيمن شرع دينا ببدعة مثل الصفرية والطريقية والشعبية ، وليس
نحب اظهار الفرقة بين الشعبية وبين المسلمين الا من ظهر منه البراءة من
أحد من أئمة المسلمين من أجل اذ لم يفارقوه على رأيه الضعيف ، فان
من أظهر البراءة من أحد من أئمة المسلمين في الدين من أجل اذ لم يفارقوه

على رأيه الضعيف ، فان من أظهر البراءة من أحد من أئمة المسلمين في الدين من أجل مفارقتة اياه في الدينونة ، فذلك الحق على المسلمين أن يشيعوا أمره ، ويظهروا كفره ، ليجتنبه ضعفاء المسلمين •

وأما من كان من أهل دعوتنا ، وممن قدمه أهل دعوتنا للإمامة ، فما نحب اشاعة البراءة منه ، وعلى من علم من أحد من أئمة دعوتنا أمرا مكفرا البراءة منه ، وعلى كل أن يدين بما يلزمه في الدين من محنة علمه ، بما يجب عليه في علمه البراءة منه ، وليس له أن يكلف من لم يعلم كعلمه أن يبرأ كبراءته فيما هو أوسع للناس من الدهنا لراعي الابل •

وأخبرني أبو الحواري ، رحمه الله ، عن الصلت بن خميس ، رحمه الله ، عن محمد بن محبوب ، رحمه الله ، أنه ذكر محمد بن أبي عفان فقال : هو عندنا خليع ، فقال أبو الحواري : وأما أبو المؤثر فقال : انه يضيق عن خلعه ، فلو أن رجلا من أهل زماننا برىء من محمد بن أبي عفان من أجل اذ نجد في الكتب عن أبي أيوب وائل بن أيوب الحضرمي رحمه الله أنه قال : ان ابن أبي عفان كان جبارا ، أو من أجل اذ سمع محمد بن محبوب يبرأ منه فبرىء منه من أجل ذلك من غير أن يصح معه من ابن أبي عفان مكفره ، فان ذلك الرجل عندنا على هذه الصفة عندنا خليع •

وسبيل محمد بن أبي عفان عندنا سبيل امام حضرموت عبد الله ابن سعيد ، وليس نقول شيئا في عبد الله بن سعيد ، وديننا فيه دين المسلمين •

وقد كان أهل حضرموت عزلوا وقدموا عليه حبيبا •

وفي أمر ابن سعيد يقول الوضاح الحضرمي : وكان ذا ابن سعيد عاملاً من ابن يحيى والجناح شامل • فحدثت من بعده داهيات أحببت سترها مشكلات خشية أن تحدث فينا فرقة ، أو يقصم القوم عمود الحلقة •

وكذلك نحب ألفة أهل دعوتنا ، واجتماع كلمتهم بما وسع في الدين ، لأن اختلاف أهل الدعوة إنما هي دعاوى فيما بينهم ، وليس لأحد منهم يدين بشريعة خلاف شريعة الحق ، وإنما كل واحد يدعى ما ان كان صادقا في ادعائه فيه ، كان فيه موافقا لشريعة الحق ، فمن علم كذب الكاذب منهم ، وبغى الباغي منهم ، فعليه أن يبرأ لله منه بعينه ، ولا يحل له أن يكلف الناس البحث والسؤال عن كذب ذلك الكاذب ، ولا عن صحة بغى ذلك الباغي •

وعليه أن يعلم أن أوليائه الذين لا يبرءون من هذا الكاذب ، ولا يبرءون من ذلك الباغي ، موافقيه في الدين ، وعليه أن ينكر على من علم منهم أنه يبرأ من ذلك الباغي بعد أن يصح معه بغيه اتباع منه ، لبراءة غيره البراءة منه ، وعليه أن يخلع من دان بذلك ، لأنه لا يحل لأحد أن يبرأ من أحد إلا بما يجب في حكم دين المسلمين البراءة منه ، فقد بينت لك بجهدى •

قال غيره : انظر في قوف أبي الحسن عن أولئك الأئمة الذين كانوا بعد راشد بن النظر ، الذين لا بد لكل واحد منهم أن يكون محققا في امامته ، أو مبطلا فيها ، لا محالة أن يكون عدوا لله أو وليا له ، ولا محالة •

وأما أن تكون امامته ثابتة وأما أن تكون غير ثابتة ، وقد كان بعض هذه الأئمة متحاربين سافكين لدماء بعضهم بعضا ، والتعارف أن كل إمام داع إلى طاعته جائرا لمن عصاه إلى الرجوع إلى طاعته ، وهو مستحل لامامته مصوب لنفسه فيها ، ولأن صوبه واتبعه ، ومضلل ومخطيء لمن

ضلله فيها ، أو خطأه فيها ، مدع أن تلك الامامة طاعة لله ولرسوله ، وأن الله أمره بها ، ومفارق لمن خالفه فيها ، يرى أنه حلال له قبض جميع زكوات رعيته وعقوباتهم ، وانفاذ جميع الأحكام فيهم والحدود والمحاربات وغير ذلك ، التي يجوز للأئمة انفاذها في رعيتهم وأنه مصدق القول في ذلك ، مطلق الفعل فيه ، وأن كل شيء كان جائزا لأئمة العدل ، أو مستحليين له في رعيتهم ، أو في غير رعيتهم من جميع الأفعال والأقوال •

فهو مثلهم فيه ، وأنه مستحق ما يستحقونه ، لأنه لو أن اماما كان ثابت الامامة ، لا اختلاف في ثبوتها له ، فقال : ان امامتى هذه معصية لله ، وأن الله نهانى عنها وحرمها على ، أو قال لرعيته انه لا يجوز لى أن أدعوكم الى طاعتي ، ولا أجبركم على الرجوع الى طاعتي ، وأن الله حرم على ذلك ، وأنه لا يجوز لى انفاذ الأحكام والحدود الواجبة عليكم ، وأن الله حرم على ذلك ، لكان بقوله هذه الأشياء أو بواحدة منها منخلعا عن امامته وولايته •

فان كان ثابت الامامة فعلى المسلمين استتابته من ذلك ، فان تاب والا برعوا منه ، وعزلوه ، فلأجل هذا وما أشبهه مما لم نذكره •

قلنا : ان التعارف يوجب عليه ، كما قدمنا ذكره ، واستضعفنا أن نشهد بالغيب على كل امام أنه كذلك ، واحتطنا لأنفسنا ، ونحن نعوذ بالله أن نشهد بغيب •

وقد يوجد نحو ما قلته عن أبى الحواري ، فانظر في وقوف أبى الحسن البسياوى عن أولئك الأئمة ، الذين قدمنا ذكرهم ، اذ أشكل عليه أمرهم ، ولم نجد الاجماع من المسلمين على أحد منهم ، أنه امام عدل فرأى الوقوف عنهم أسلم •

ولم نجد عن أبي الحسن أنه ألزم نفسه في ذلك سؤالا ، ولا أنه لم يلزمها ، ولم يذكر أبو الحسن فيما وجدنا عنه وأنه يتولى من برىء منهم ، أو لا يتولاه ، ونقول على حسن الظن به ، وعلى ما عندنا أنه جائز ولازم ، ولا يجوز لنا أن نشهد بالغيب أنه لا يلزم نفسه سؤالا في هذا ، لأنه انما وقف للاشكال والشبهة والريب الداخل عليه فيهم ، ولم يصح عنده فيهم أمر واضح يجب به عليهم براءة ، أو يجب به لهم ولاية ، فيحكم به فيهم ، لأن أبا الحسن عندنا أنه ممن لا يخفى عليه ما يوجب البراءة ، أن لو صحت معه منهم صفة واضحة تكون كبيرة في دين الله ، لأن بالكبيرة الواحدة تجب البراءة من ركبها عند من علم الحكم .

ولا اختلاف في ذلك بين العلماء ان لم يتب منها ، ولا تجوز ولايته ، ولا ولاية من تولاه ، ولا ولاية من تولى من تولاه ، الى غير غاية ، ولو بلغ مائة ألف فما فوق ذلك ، ولا يجوز تصويبه ولا تصويب من صوبه ، ولا الشد على عضده ، ولا المعونة له على ركوبها بوجه من وجوه المعونات كلها بشهادة ، أو بدلالة ، أو بمدد دواة ، أو ببرى قلم ، أو ما أشبه ذلك — نسخة — هذا من جميع المعونات كلها .

وسواء كانت تلك الكبيرة من أعظم الكبائر ، وأقبحها ، وأشدّها منزلة ، أو من أدناها وأقلها منزلة ، فتطيف سدس حب ذرة ، أو دخن أو قيراط فضة ، أو حبة فضة ، أو ما صح به التطيف ، أو أقل من ذلك كمن قتل ألف نبي ، أو ركب ما (تكاد السموات يتفطرن منه وتتشق الأرض وتخر الجبال هدا) ، أو ركب كبائر المعاصي كلها ، فكل ذلك سواء في أحكام البراءة .

فبالتطيف تثبت البراءة بجميع ما عددنا ، ولا اختلاف بين العلماء في ذلك ، فيما نعلمه ، وسواء كان الراكب للتطيف مستحلا أو محرما ، والراكب لتلك الأشياء كلها مستحلا أو محرما ، فالمستحل للتطيف

كالمستحل لتلك الأشياء ، لا فرق في ذلك عندي ، والمستحل لتطفيف ما قد وصفنا كالمستحل لقتل امام المسلمين بغيا وعدوانا ، والعازل له من امامته بغيا وعدوانا ، والعاقد لامام على امام في حال ثبوت امامته وقبل زوالها بغيا وعدوانا •

فلمستحل للتطفيف كالمستحل لهذه الأشياء ، والمحرم للتطفيف كالمحرم لهذه الأشياء ، والباغى على سماك أو بصال أو غيرها ممن هو أقل منهما قدرا كالباغى على امام المسلمين ، ولو كان من أعظم أئمة المسلمين قدرا ، والمستحل لذلك من الأئمة كالمستحل لذلك من السماك والبصال ، والقاتل لامام المسلمين على دينه كالقاتل للسماك والبصال على دينه في أحكام البراءة •

فالقول لامام المسلمين على دينه فيما يحتل حق القاتل له ، وباطله كالقاتل للسماك والبصال ، ولو كان فاسقا من أهل القبلة فيما يحتل فيه حقه وباطله في أحكام الولاية والبراءة ، وهكذا العدل والانصاف أن يكون الكل في الحق بالسواء ، اذ ذلك كله من المحرمات ، ومن المحتملات للحق والباطل ، ومما ألحق فيه لله وللعباد ، واذا كلهم غير معصومين الا من شاء الله ، وكلهم في الحق بالسواء فيما استوت فيه منازلهم في دين الله ، وفي حكم المسلمين ، فلو كان أبو الحسن صح عنده فيهم صفة واضحة توجب ولاية أو براءة ، لتولى وبرأ ، فلما لم يصح عنده فيهم ما يوجب ذلك وقف وقوف اشكال ، ولم يكن في هذا الموضع سؤال •

ولا يجوز عندنا أن يقف الواقف في هذا الموضع عن تلك الأئمة ، وعن تولاهم ، وعن قد برىء منهم ، فيكون قد ضيع فريضة الولاية والبراءة فيهم ، لأنهم لا محالة في حكم دين الله ، أما أن يكونوا أولياء الله أو أعداء الله ، فاذا وقف الواقف عنهم ، وعن تولاهم ، وعن برىء منهم ، ولم يتول الا من وقف كوقوفه ، كان هذا وقوف الشك الذى فارق المسلمون الشعبية من أجله والله أعلم •

(م ١٣. — بيان الشرع ج ٤)

وكان الواقف مضيعا لفرض الولاية والبراءة في الوقوف عنه •
وقد قيل في هذا الموضع : انه يجوز الوقوف عن هؤلاء الأئمة اذا لم يكن
الواقف من رعيته ممن يلزمه طاعتهم وولايتهم ان كانوا أئمة حق ،
أو ممن تلزمه البراءة منهم ، ومفارقتهم ان كانوا أئمة جور ، فاذا لم
يكن من رعيته ، وأشكل عليه أمرهم ، ووقف عنهم للاشكال ، وتولى
من تولاهم من أوليائه ، وتولى من برىء منهم من أوليائه ما لم يعلم
أن المتولى بغير حق ، أو المتبرىء تبرأ بغير حق ، وكان كل واحد
مخصوصا بعلمه ، فيهم من ولاية أو براءة أو وقوف ، ولا يجوز للواقف
أن يخطيء من تولى أو من برىء ، ولا يصوب الا من وقف كوقوفه ،
ولا يجوز للمتولى أن يخطيء من وقف أو برىء ، ولا يصوب الا من تولى
كولايته ، ولم يجز للمتبرىء أن يخطيء من تولى أو وقف ، ولا يصوب
الا من برىء كبراءته •

وقد قيل في هذا الموضع ان كلا مخصوص بعلمه ، مأمون على ذلك ،
من ولاية أو براءة ، أو وقوف ، ولا يجوز الجهر في ذلك بولاية ،
ولا براءة ، ويكون الكل مقصورا على علمه ، وليس يخرج الحكم في
هذه الأئمة الواقف عنهم أبو الحسن مخرج البدع ، اذ لا يجوز الوقوف
عن أهلها في علم دين الله عند العلماء ، واذا البدع لا يكون كل واحد
مقصورا على علمه فيهم من ولاية أو براءة اذا صح عنده بدعتهم •

ولا تجوز ولاية المتولى للمبتدع ، ولا الوقوف عن المبتدع ،
ولا عن من تولاه عند من علم الحكم ، لأن المبتدع مبطل ضال مفارق
لدين الله ، خارج من نحلة الحق ، ومن دين الله ، وقد قيل في هؤلاء
الموقوف عنهم من الأئمة انهم غير خارجين من نحلة الحق ، وكل واحد
مخصوص بعلمه فيهم من ولاية أو براءة أو وقوف ما لم يعلم أن المتولى
أو الواقف أو المتبرىء ، فعلوا ذلك بغير حق •

ومن بعض الجوابات ، لم أجده منسوباً الى أحد ، وفي موضع
ومن بعض الجوابات كتاب بشير بن محمد بن محبوب مختصر منه الى من
كتب من المسلمين ، فأما حدث موسى وراشد فقد بان سقمه ، وانجأت
ظلمته ، فبرئوا منه بدين ، وقالوا : لا يسع جهل كفرهما ، وأما ما كان من
احداث المحدثين من بعد موسى وراشد ، فاختلفت علينا بها الأخبار ،
ولم يجتمع لنا على شهرتها أهل الدار ، وقالوا فيها مقالات متنافية ،
وحكوا في ذلك بحكايات متكافئة ، فأمسكنا ورأينا أن ذلك مما يسعنا
جهله حتى يصح معنا عدله ، أو تقوم علينا الحجة بضلال أهله ، وأن كلاً
من أهل الدار مقصور في ذلك على علمه بدين من ذلك ما فيه الرضا
لربه ، ولا تجهر بالولاية ولا بالبراءة في مختلف فيه .

قال غيره : انظر في قوله : فأمسكنا ، فيخرج عندي معنى ذلك أنه
وقف فلم يحكم فيهم بولاية ولا ببراءة ولا بتخطئة ولا بتصويب .

وانظر في قوله : ورأينا ، أن ذلك مما يسعنا جهله ، وإن كان ذلك
يسعه جهله لم يكن عليه فيه سؤال ، وكان الإقامة على الوقوف جائزاً له
حتى يصح معه ما يجوز له عن الوقوف الى ولاية أو براءة فينفذ حكم
ما صح معه فيه .

وانظر في قوله : حتى يصح معنا عدله ، أو تقوم علينا الحجة
بضلال أهله ، فجعله مما يحتمل عدله وضلاله وحقه وباطله ، ولم يجعله
من البدع التي لا تحتمل الا الباطل .

وانظر في قوله : وإن كان من أهل الدار مقصور على علمه في ذلك
فجعله محبوباً على علمه مخصوصاً بما علم فيهم من ولاية أو براءة ،
مأموناً على ذلك حتى يعلم أن المتولى تولى بغير حق ، وأن المتبرئ تبرأ
بغير حق ، فإذا علم أن المتولى تولى بغير حق لم يكن مأموناً ، وجازت
البراءة منه ، وكذلك ان علم أن المتبرئ تبرأ بغير حق ، جازت البراءة

منه ، ولم يكن مأمونا ، واذا لم يعلم أن المتولى تولى بغير حق ، ولا أن المتبرئ تبرأ بغير حق ، جاز للواقف أن يتولى المتبرئ والمتولى •

وانظر في قوله : ولا تجهر بالولاية ولا بالبراءة في مختلف فيه ، فانظر كيف منع عن الجهر بالولاية والبراءة في ذلك ، لاختلاف أهل الدار في ذلك ، وقولهم فيها مقالات متنافية ، وحكايتهم فيها الحكايات المتكافئة ، فجعل أهل الدار كلهم متكافئين ، ولم يجعل أحدهم على أحدهم حجة ، وجعلهم كلهم سواء ، ولم يخرج أحدهم من نحلة الحق ، ولم يحكم لأحدهم بحق ولا على أحدهم بباطل ، ولم يجعل الحكم في هؤلاء كالمبتدعين ، وجعل حكمهم غير حكم المبتدعين ، لأن المبتدع المبطل لا يكون مكافئا للمخالف له في بدعته ، ولا يكونان جميعا من أهل نحلة الحق ، والمختلفين المتكافئين هما جميعا من أهل نحلة الحق ، لأن كل واحد منهما يدعى دعوى ، ويحكى حكايات ان كان صادقا كان موافقا لدين الله •

والمبتدع يدعى دعوى وهو كاذب لا محالة ، ومفارق لدين الله ، وهذا هو الفرق بين الدعوى المحتملة للحق ، والباطل والكذب والصدق في دين الله ، والدعوى التي لا تحتمل الا الكذب والباطل ، والمبتدع مدعيها المفارق لدين الله •

ومما عندي أنه عن بشير بن محمد بن محبوب ، لأنه متصل بالسيرة التي أولها الحمد لله الذي شرع دينه ، وبينه التي يقال انها لبشير ، ثم انا بعد ما ذكرنا من الحملة في صدر كتابنا ، متصلون بتفسيرها بعدها ، مجملا من عقدة عزان بن تميم واستعماله للمحدثين في غير اشهار توباتهم من احداثهم والحدث ، ما زكى وما طلب اليه من الحكم فيه ، وعقدة الفضل بن الحواري عليه ، ثم أجرى الحكم فيما بعد ذلك من العقدة المشتركة المنفرد بها ، وما انتقض منها شروط كانت فيها ، أو فساد فرع لها ، فكل ما قامت الحجة في شيء من ذلك بتحريمه ،

والشهرة له في الدينونة به فغير واسع جهله ، ولا سائق الشك فيه
— نسخة — في ضلال أهله •

لأن الشاك في ذلك ناقض لما في يده ، وراجع بالشك على نفسه
فيما دان به ، وكان ذلك الحق بحكم الجملة التي قدمنا ذكرها ، وكما
لم يقع ذلك في تفسيرها ، ولا انتظم بغيرها فواسع جهله ، ولا قطع لعذر
الناس به ، وما يثبت فيه التحريم لهم ، ولم يتصل في ركوبه بالشهرة له
فيهم ، فذلك مقصور على من علمه منهم خاص لهم في التدين به ،
والحجة به على كل منهم في خاصة نفسه ، وبهذا الفرق تسأنف
الولاية بغير محنة ، ويثبت به للمتفقين على هذه الجملة التي في صدر
هذا الكتاب ، الدعوة التي يجب الدعاء لهم منها الى ما ثبتناه من الحكم
فيها ما لم يتنازعوا بالبراءات في التسليم للمسلمين منهم ، ما وسعنا
جهله لهم منها بهذا القول المجمل لها •

وقد رأينا الامساك بعد هذا الفرق عن الزام كل واحد منهم بتسميته
وتسمية حدثه ، بما يجب من الحكم عليه فيما دخل فيه الى حال الاتفاق
على ما وصفنا •

ومن جواب بشير بن محمد بن محبوب ، الى محمد بن خالد بن
محمد ، وعثمان بن محمد بن وائل : الأولى يسرعوا ولا يعجلوا ، تبينوا
وتثبتوا ، وأخلصوا نياتكم ، وأصلحوا سرائركم ، وقولوا قولاً سديداً ،
وذلك أبلغ النصيحة لكم فيما تعرضتم بعرفاته ، وبيان الحكم فيه من
قبلي ، ولعمري لقد التمستم ذلك من مضطرات الرأي ، وأهل العزيمة ،
فقد علمتم ما جرت عليه الأمور ، ووقف عليه النظر ، ووقع عليه الاجماع
بالحدوث الأول •

قال غيره : عندي أنه يعني حدث موسى بن موسى راشد بن النظر ،
ومن الجواب : ثم اعتصمتم بالسكوت عما وراء ذلك في جملتكم •

قال غيره : عندى أنه يعنى أنهم اعتصموا بالوقوف عما بعد حدث موسى وراشد من الأحداث التى كانت ، فلم يتكلموا فيها بولاية ولا براءة ، ولا بتخطئة ولا بتصويب ، ورأوا أن السكوت عن الجهر فيها بذلك فى ذلك أصوب وأسلم ، والله أعلم •

ثم قال : وذلك الذى نختاره اليوم لكم ، وفيكم ألا يجهر أحد فى مختلف فيه بولاية ولا براءة ولا اقامة حجة شىء من ذلك مع وجوب العذر فى ترك اقامتها •

ومن الجواب : وسألته عن الذين فارقوا المهنا كيف لم ينصحوا أولياءهم العاملين له ، وهم كانوا حجة عليهم ؟

فقال : لم أرهم فعلوا ذلك ، ثم لما كان من استيلائهم على الأمر لم ينصحوا أولياءهم بعد موته فلم يظهروا براءة منه ، وزجروا من أراد ذلك ، وقد قيل : ان ترك النكير حجة ، وفعله كذلك فى السلامة والممانعة ، وقد أرى هذه الأحداث واقعة بين قسمين مالا يكون الحق الا فى واحد بين المختلفين ، وبين الاجتهاد الذى الصواب فيه ، وهو ما بين الشكوك واليقين •

وأیضا فصل آخر : وهو ما بين ما يسع جهله ومالا يسع جهله •

وأیضا فصل آخر : وهو الظاهر والخفى •

وأیضا فصل اخر : وهو الخاص والعام • وأیضا فصل آخر : وهو الخاص والمشارك ، وتفسير ذلك وايضاح دلائله وعمله ما يطول ذكره ، ويتسع الوصف له فى معانيه وأقسامه وحدوده وأحكامه ، وهيهات أنى لكم بمبلغ حقائقه ، فانتقوا الله فى أنفسكم ، واتسعوا بالرخصة ما كان عذرکم واقعا بها عند ربكم ، وایاکم ولسان الفرقة ، وتأویل الشبهة ما بخواطر المودية ، والى الاعتقادات الفاسدة •

قال غيره : قد يوجد عن أبى المنذر بشير بن محمد بن محبوب النهى والكراهية ، والاختيار ، أن لا يجهر بالولاية ولا بالبراءة في مختلف فيه •

ويوجد عنه أيضا وأن لا يحدث أحد منهم الجهر بالدينونة في ولاية ولا في براءة في مختلف فيه ، وأن يكون كل منهم على ما هو مخصص فيه بعلمه — وفي نسخة — وأن يكون كل منهم مخصص فيه بعلمه ، وأن لا يخرج الى حكم المشهور ، فيبيح ذلك من نفسه مالا يحل له ، ولو كان عنده متى أنه قام بذلك قامت له به حجته •

فانظر كيف منع أبو المنذر عن الجهر بالدينونة في ولاية أو براءة في أحداث قد صحت عندهم ، وعرفوها ، وأنهم اذا شهروا ذلك أباحوا من أنفسهم ما لا يحل لهم إباحته ، وكان ذلك الاشهار عليهم حراما ، ولو كان عندهم متى أنهم قاموا بذلك قامت لهم حجته فيما أشهروه من الولاية والبراءة ، واشهار الولاية والبراءة عندي أشد خطبا من اشهار التخطئة والتصويب •

وكل ذلك شديد اذا كان في غير موضعه ، ولا يخرج عندي قول أبى المنذر بشير هذا • ومن قال كقوله في الأحداث المحتملات للحق والباطل التى لا يخرج أهلها من نحلة الحق التى يكون أهل تلك الأحداث والمتدينون في أهل تلك الأحداث محتملة الحق والباطل ، والصدق والكذب فيما يدعونه لأنفسهم من الدعاوى ، ولا يكون الدين شاهدا على المتداعين بحق ولا بباطل ، ولا بصدق ولا بكذب ، وكل واحد من المختلفين والمتداعين يدعى دعوى هو محق في دين الله ودين المسلمين ، ان كان صادقا فيما يدعيه ، وكلهم أهل نحلة الحق •

ولا يخرج عندي قول أبى المنذر بشير ، ولا من قال كقوله أن يكون نهيه هذا ومنعه ، وعن الجهر بالولاية والبراءة في شئ من الأحداث التى لا تحتل الا الباطل والكذب ، ولا تحتل الحق والصدق في دين الله ،

الخارجة مخرج البدع ، التي يشهد الله على باطلها وباطل راكبها ، والذين يشهدون على باطل راكبها وعلى باطلها ، والعلماء يشهدون على باطلها وعلى باطل راكبها ، ولا يحتفل لها في دين الله ولا لراكبها الا معنى واحد وهو الباطل •

ولا يجوز لأبى المنذر بشير ولا من قال كقوله ، ولا لأحد من الثقليين من الانس والجن أن يمنع ويحرم الجهر بالبراءة من أهل هذه الأحداث اذا صح ركوبها لهم ، وقامت الحجة بكفرهم ، ولو اختلف في ولايتهم والبراءة منهم ، وجائز للعلماء والضعفاء والعوام والجن والانس أن يبرعوا من أهل تلك الأحداث •

هذا ما لا نعلم فيه اختلافا بين أهل عمان ممن يعلم الأحكام وجائز ولازم الجهر والسر والبراءة من أهل تلك الأحداث عند من صحت معه أحداثهم ، فأما العلماء فجائز لهم البراءة من أهل تلك الأحداث عند من صحت معه أحداثهم ، ولو كان يتولاهم قامت الحجة عليهم بكفرهم أو لم تقم ، لأن العلماء حجة في ذلك ، وأما الضعفاء فلا يجوز لهم البراءة عند من يتولاهم الا عند من قامت عليه الحجة بكفرهم ، لأن الضعفاء ليسوا بحجة في ذلك ، هكذا يخرج عندي فيما عرفت ، والله أعلم •

فافهم الفرق بين الأحداث التي لا تحتفل في دين الله الا معنى الباطل وحده ، ولا يحتفل لراكبها في دين الله في سريرة ولا علانية الا معنى واحد وهو الباطل والكفر ، فهو كافر في السريرة والعلانية والظاهر والباطن ، وهذه الصفة هي التي يخرج منها أحكام البدع •

وأما الأحداث المحتملات في دين الله معنيين : معنى الحق ، ومعنى الباطل ، واذا احتفل في دين الله معنى لحق ، ومعنى الباطل ، احتفل لراكبها في دين الله معنيين : معنى الحق ، ومعنى الباطل ، فهذه هي الأحداث التي لا يشهد الدين على باطلها ، ولا على باطل راكبها ، ولا على حقه ، ولا يشهد العلماء على باطلها ، ولا على باطل راكبها ، ولا على

حقها ، ولا على حق راكبها ، اذا خفى عليهم أصلها ، لأنهم لو شهدوا على راكبها أنه محق كانوا شاهدين بالغيب ، ومن شهد بالغيب فهو شاهد زور ، لو شهدوا على راكبها أنه مبطل كانوا شاهدين بالغيب ، ومن شهد بالغيب فقد شهد بما لم يعلم ، ومن شهد بما لم يعلم فقد شهد بالزور ، ومن شهد بالزور فقد كفر •

وانما يجوز للعلماء أن يشهدوا على راكبها أنه محق أو مبطل اذا علموا أصل ركوبه لها ، فاذا صح عندهم أصل ركوبها بمشاهدة لراكبها في وقت فعله ، أو ما أشبه ذلك ، جاز لهم أن يشهدوا له بما علموه من فعله من حق أو باطل والله أعلم •

فانظر في جميع ما ذكرته وتأمله تجده كذلك ان شاء الله ، ولاتوفيق الا بالله •

والقول في أحكام الأحداث المحتملات للحق والباطل ، والأحداث التي لا تحتل الا الباطل يتسع القول ويطول ، وقد مضى من ذكر هذا في هذا الكتاب ما أظن أنه يكتفى به ان شاء الله •

فأما البدع فان أحكامها قريبة واضحة • وأما الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فان أحكامها دقيقة واسعة خفية • وأما الأحداث المحتملة للحق والباطل فان أحكامها وأحكام أهلها ، والمختلفين في أهلها واسعة دقيقة خفية •

فانظر في الذين فارقوا مهنا ، وبرئوا منه على ما وجدناهم ، وهم كانوا الحجة التامة أن لو قاموا عليه بالنكير لأنهم كانوا هم العلماء والأعلام ، منهم محمد بن محبوب ، وبشير بن المنذر ، والوضاح بن عقبة ، وسعيد بن محرز وغيرهم من أعلام المسلمين ، فلو أن شاهدين من أعلام المسلمين شهدا عليه بحدث كانت شهادتهم مقبولة ، لأنه لم يكن وقع بين المسلمين في المهنا اختلاف ، ولا فرقة في ولاية ، ولا براءة ، ولا

في تصويب ، ولا في تخطئة ، فينزل الشاهدين منزلة الخصماء ، وتزول حجتهم ، فتركوا اقامة الحجة عليه ، ولا على من يتولاه ، ولا على عماله ، وكانت النحلة جامعة لهم ، والدعوة واحدة •

وان كانوا متفرقين في ولايته ، وفي البراءة منه وفي التدين فيه ، لأن بعضهم كان لا يرى ثبوت امامته ولا نصرته ولا طاعته ، ولا تسليم الزكاة اليه ، ولا غير ذلك مما يلزم الرعية لأئمتها ، وكان بعضهم يرى أن ذلك يلزمه ، لأن امامته ثابتة ولازمة ، وواجب عليه نصرته وطاعته وتسليم الزكاة اليه ، وغير ذلك مما يلزم الرعية لأئمتها ، وانما كانت البراءة ممن برىء منه سريرة ، ولم يكن لهم الجهر بالبراءة منه عند من يتولاه ، ولا عند من لم يعلم كعلمهم من الضعفاء والعلماء ، فبذلك كانت الدعوة واحدة ، والنحلة واحدة ، وكان المتبريء من المهنا يتولى من تولاه ، ويتولى من برىء منه ممن علم كعلمه •

وكان المتولى للمهنا يتولى ، ويتولى من برىء منه ممن لم يعلم أنه يبرأ من المهنا ، لأنه لا يجوز لمن يبرأ من المهنا أن يبرأ منه عند من يتولاه ممن لم يعلم من المهنا ، مثل ما علم المتبريء منه ، وكان محمد بن علي ، وأبو مروان ومن قال بقولهم متمسكين بولاية وبإمامة المهنا حتى مات ، وكان محمد بن علي له قاضيا حتى مات ، وكان أبو مروان له واليا على صحار ، وكان زياد بن الوضاح معديا لأبي مروان بصحار ، وكان خالد ابن محمد معديا للمهنا بنزوى ، وكان الصقر بن عزان من قواده وأعوانه ، وكان المنذر بن عبد العزيز من ولاته ، وغيرهم من كبار المسلمين وعلمائهم ، ولا يضل بعضهم بعضا ، وكان مع الامام المهنا من الأحداث في ذلك الزمان ما تضيق بها الصدور ، وتستوحش منها القلوب •

وقيل : ان رجلا أظهر البراءة من الامام المهنا من بعد موته مع محمد بن محبوب ، وكان لمحمد بن محبوب الطول في ذلك الزمان مع الصلت بن مالك ، فاشتد ذلك على محمد بن محبوب ، وغضب غضبا

شديداً ، وانما تقدم الرجل على اظهار البراءة لما يعرف من محمد بن محبوب من الموافقة على ذلك ، فلم يقبل منه محمد بن محبوب ذلك ونبذه وأبعده ، وكانت العامة على ولاية المهنا •

فانظر في محمد بن محبوب كيف جمع بين البراءة من المهنا ، وبين ولاية من تولى المهنا ، وجمع بين من يبرأ من المهنا ، وبين ولاية من يتولى المهنا ، وجمع بين من يبرأ من المهنا ، وبين من يتولى المهنا في الولاية ، وهم مفترقون في التدين فيه ، فانظر فيهم كيف كانوا كلهم أهل دعوة واحدة ، ودين واحد ، وهم مفترقون في التدين فيه •

وانظر في محمد بن محبوب والذين كانوا يبرعون من المهنا كبراءته منه لو أرادوا هم ، والمتولون للمهنا يتفقون على ولاية المهنا ، أو على البراءة منه ما جاز لهم ذلك ، لأنه لا يجوز للذين يبرعون من المهنا أن يرجعوا الى ولايته بغير حجة ، ولا يجوز للذين يتولونه أن يبرعوا منه بغير حجة في محياه وبعد موته ، فالبراءة منه لا أعلمها تجوز لمن كان يتولاه ، لأنه عنده من الأئمة ، والله أعلم •

وانظر في هؤلاء كيف كان كل مخصوصا بعلمه فيه من ولاية أو براءة ، وكيف كانت النحلة والدعوة جامعة لهم ، وهم مفترقون في الولاية والبراءة منه •

وانظر كيف كانت ولايتهم واجبة لهم على بعضهم بعضا ، والنحلة جامعة لهم كلهم أهل نحلة ، ولا يجوز لهم الاتفاق على ولايته ولا على البراءة منه •

وانظر كيف رأوا السكوت عن غير اقامة الحجج في هذا الأمر الواضح خوفاً أن ينكشف حال فيقع فرقة ، واختلاف بينهم ، فاذا كان هذا الأمر الواضح فكيف في الأحداث المشككة — وفي نسخة — الأمور المشككة المشبهة التي وقع الاختلاف فيها ، والشهادات المتكافئة والأحداث

— نسخة — والحكايات المتنافية ، وسقطت فيها الشهادات ، وزالت فيها الحجج ، وصار العلماء فيها خصماء لبعضهم بعضا ، واستحالوا عن منازل الحجج والحكام الى منازل التداعي والخصام ، فالأمر بترك الجهر بالولايات والبراءات والتصويب والتخطيات في هذا أولى وألزم وأوجب وأحزم من الأمور بترك الجهر بالولايات والبراءات ، والتصويب والتخطيات في الأحداث نسخة الأمور الواضحات ، وما كل ذلك حسن وصواب ان شاء الله •

ومما يوجد أنه عن أبي سعيد سئل عن رجل كان غائبا من عمان الى بعض الأمصار ، فرجع الى عمان وفيها رجل يشهر أنه امام ، وطلب أن يبايعه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله ، هل عليه ذلك وهل عليه أن يبايعه على ذلك من غير أن يعلم من عقد له من المسلمين ؟

قال : اذا كان في دار الغالب عليها أهل الاستقامة من المسلمين ، ولم يكن في دارهم من يضادهم ، ولا يظاهرهم من أهل الخلاف ممن ينتحل الامامة ، فاذا ظهرت امامة الامام في الدار على هذه الصفة ، وثبتت امامته ، ولزمت نصرته ، وثبتت بيعته ، بايعه أو لم يبايعه • واذا كان في دار غالب عليها أهل الباطل ممن يتدين بالباطل ، ممن ينتحل الامامة بالباطل ، من كل الملل ، أو ظهرت في دار يحكم عليها وعلى أهلها بالباطل فهو مبطل •

ومن ظهرت امامته في دار اختلاط من المتدينين ممن ينتحل الحق والباطل ، فأشكّل أمره ولم يعلم منه على ما أخذت بيعته من الحق ، أو من أهل الباطل ، فهو مشكّل ، والمشكّل موقوف حتى يصح أمره ، وممن أخذت بيعته أو تصح سيرته ، وتظهر دعوته بأحد المفتين بالحق فيوالى ، أو بباطل فيعطى ذى •

قلت : وان كانت الدار الغالب عليها دعوة المسلمين ، غير أن أهل المصر مختلفون في أمر مشكل الى أن برىء بعضهم من بعض ، هل تلزمه امامة ذلك الامام أو حتى يعلم أن الذي عقد له المسلمون من أهل الاســـــــــــــــــتقامة ؟

فالمسلمون لا يبرءون من بعضهم بعضا واذا برءوا من بعضهم بعضا لم يكونوا جميعا في ذلك على الاستقامة اذا علم المتبرىء منهم من صاحبه على ما برىء منه ، وأما اذا لم يعلم على ما برئوا من بعضهم بعضا ، وانما علم منهم البراءة من بعضهم بعضا ، هكذا وقد سبقت لهم ولاية ، فهم على ولايتهم والدار دارهم ، فاذا ظهرت في الدار الامامة من أهل الحق على هذه الصفة ، كان امام عدل ، وأما اذا علم ما اختلفوا فيه كان المحق منهم من وافق الحق ، والمبطل من خالف الحق . وعلى الضعفاء أن يكونوا مع المحقين ، وأن لا يجهلوا أمرهم وهم عليهم حجة فيما قاموا عليهم به من الحق .

وأما اذا اختلفوا في التدين ، كانت الدار دار اختلاط في الأديان .

وأما اذا اختلفوا فيما يكون اختلافهم بأحكام الدعاوى ، فالفريقين المختلفين على جملة أهل العدل حتى يعلم المحق منهم من المبطل ، وايس الدعاوى في الدار كأحكام البدع ، فافهم ذلك .

قال غيره ^(١) : يخرج عندي من معاني هذا القول أنهم اذا اختلف أهل الدار في شيء ، وعرف ذلك الشيء نظر في ذلك الشيء ، فان كان ممالا يحتمل الا الباطل في دين الله ، ولا يحتمل الحق في دين الله بوجه من الوجوه ، وكان ذلك الشيء مما حرم الله في كتابه ، أو في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو اجماع المحقين من أمته ، فالمحق من الذين

(١) كل ما مضى وما اقبل من قوله : قال غيره ، ففي نسخة يبين القائل أنه مؤلف الكتاب الشيخ محمد بن ابراهيم ، رضى الله عنه .

اختلفوا في ذلك الشيء ، من وافق حكم الله ، أو سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو الاجماع في ذلك الشيء •

والمبطل منهم ، ومن خالف حكم الله ، أو سنة الرسول ، أو الاجماع فيه ، ولا يكون المختلفون كلهم أهل حق ، ولا على دين الحق ، ولا على نحلة الحق ، وانما يكون من أهل الحق ، وأهل دين الحق ، وأهل نحلة الحق ، من حكم بالحق في ذلك ، ووافق الحكم في ذلك ، ومن خالف الحكم في ذلك فهو خارج من الحق ، ومن دين الحق ، ومن نحلة الحق ، وهذا الفصل هو الذى تخرج منه أحكام البدع ، ويكون أحد الفريقين من أهل نحلة الحق ، والفريق الآخر ليس هو من أهل نحلة الحق ، وليس على دين الحق ، ولا هو من جملة أهل العدل •

وأما اذا اختلف أهل الدار في شيء ، نظر في ذلك الشيء ، فان كان مما يحتمل الحق والباطل في دين الله ، أو في سنة رسول الله ، أو في اجماع أمته ، وكان كل فريق منهم يدعى دعوى هى جائزة في دين الله ، وهى حق في دين الله ، ان كان صادقا ، ولم يعلم الصادق منهم من الكاذب ، لأنه لو علم الصادق منهم فيما يدعيه لحكم له أنه محق •

ولو علم الكاذب منهم فيما يدعيه لحكم عليه أنه مبطل ، فلما لم يعلم صدق الصادق منهم ، ولا كذب الكاذب منهم ، احتتمل حقهم وباطلهم في دين الله ، وكانوا كلهم على دين الحق ، وعلى نحلة الحق ، وعلى جملة العدل ، وهذان الأصلان هما أصلا أحكام البدع التى لا تحتتمل في دين الله الا الباطل •

وأحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل في دين الله التى يكون أهلها كلهم من أهل دين الحق ، وأهل نحلة الحق ، كما أن المتلاعنين وان كان لا محالة أن أحدهما مبطل فهما من أهل نحلة الحق ، وعلى دين أهل الحق ، ومن أهل نحلة الحق •

وكما أن المقتتلين السافكين لدماء بعضهما بعض هما من أهل نحلة الحق ، من أهل دين الحق ، وكما أن المتبرئين من بعضهما بعضا هما من أهل نحلة الحق ، ومن أهل دين الحق •

وهكذا أحكام المتداعين كلهم كان اختلافهم وتداعيتهم ، في أحكام دنيا أو أحكام دين •

فاذا كان كل فريق يدعى دعوى يحتل حقا في دين الله ، لم تقم على أحدهم حجة يصح بها باطله ، وينقطع عذره ، ولا قامت لأحدهم حجة يصح بها حقه ، وتزول بها الشبهة من أمره فأحكامهم كلها مشكوكة موقوفة ، ولا يجوز أن يشهد على مدع بباطل فيما يدعيه من غير أن يعلم باطله ، وانما قولنا هذا كله اذا كان المتداعون قبل اختلافهم على نحلة الحق •

ثم اختلفوا فان اختلفوا في شيء مما يخرج من أحكام البدع فالمبطل منهم خارج من نحلة الحق ، ولا يكونوا كلهم من أهل نحلة الحق ، وان اختلفوا في شيء مما يخرج من أحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فكلهم من أهل نحلة الحق ، وكلهم من أهل دين الحق ، وجائز ولاية جميع المختلفين في بعض القول اذا كان قد تقدمت لهم ولاية مع من تولاهم ، والله أعلم •

قال غيره :

يخرج من معاني قول أبى سعيد أنه اذا اختلف العالمان في شيء من المحرمات في دين الله ، وكان ذلك المحرم ما يسع جهله ، وهما ممن تقوم بفتياه الحجة ، فالمحق منهما هو الحجة على من علم باختلافهما ، وعلى العالم المبطل المخالف له قبول قوله وهو الحجة عليه •

لأن حجة الله تقوم على من علمها ، على من جهلها ، وعلى من وافقها ، وهذا هو أكثر القول أن العالم الواحد حجة فيما يسع جهله ،

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم جعله الله وحده حجة في دينه ،
والعلماء فهم ورثة الأنبياء ، ويقوم بهم دين الله كما قام دين الله بنبيه •
وقال من قال : ان العالم الواحد لا يكون حجة فيما يسع جهله
حتى يكونا عالمين •

وقال من قال : لا يكون العالمان حجة ، وانما يكون حجة من تقوم
به الشهرة ، ولا يجوز عليه الغلط من الخمسة الى العشرة فصاعدا •

وقال من قال : لا يكون عليه حجة فيما يسع جهله الا حتى يعلمه
هو ويتبين له عدله ، ويتضح له صوابه ، ويعلم صوابه كما علمته
العلماء •

فعلى قول من لا يجعل العالم عليه حجة فيما يسع جهله ، ولم
يبين له معرفة ذلك الشيء الذى يسعه جهله فيسعه الوقوف عن قبول
قول العالم في ذلك ، وليس له أن يقف عن ولاية العالم ، ولا يجوز له ترك
ولايته •

لأن الأثر المجتمع عليه أن يسخ الانسان جهل مادان بتحريمه مالم
يركبه ، أو يتول راكمه أو يبرأ من العلماء اذا برثوا من راكمه ، ويوجد
برأى أو بدين ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يبرأ أو يقف عن أحد
من الضعفاء بدين اذا برعوا من راكمه •

ويوجد هذا الأثر يضاف الى جابر بن زيد ، ويوجد أن هذا الأثر
مجتمع عليه ، فلم يرخصوا ولم يجيزوا لمن شك في ذلك للشيء الذى
يسع جهله ، ووقف عنه أن يشك في ولاية العالم فيتركها أو يقف عنها ،
ولم يجيزوا له أن يبرأ من العالم من أجل قوله ذلك ، ولا يقف عنه من
أجل قوله ذلك •

واذا وسعه الوقوف عن العالم من أجل ما قاله من الحق ، فلم يتوله ووسعه الوقوف عن ولاية من تولى العالم ووسعه الوقوف عن ولاية من برىء من العالم حقت أن يكون هذا من وقوف الشك الذى لا يجوز ، واذا وقف عن القاتل ، وعن تولى ، وعن برىء منه فهذا عندى أنه قد قيل انه وقوف الشك فانظر فى ذلك •

قال غـيـره :

واذا كان الاختلاف بين الرجلين فى الدين ، فأحل أحدهما ما هو حرام فى دين الله ، وحرمة الآخر ، وجهل من علم باختلافهما المحق منهما من المبطل ، فان كان متقدم معه لهما ولاية ، فلا يسعه ولاية المبطل منهما بالدين ، ولا يجوز له أن يبرأ ، ولا يقف عن المحق منهما بالدين •

فان كان المختلفان من العلماء الذين تقوم بهما الحجة فى الفتيا ، فيما يسع جهله ، وكانا بتلك المنزلة مع من عرف باختلافهما ، فعليه قبول قول المحق منهما ، وعليه تصديقه ، وقد قامت عليه الحجة بما سمعه من قوله فى أكثر القول ، وعليه من حينه أن يتولى المحق منهما ، ويبرأ من المبطل منهما ، ولا يسعه بعد قيام الحجة عليه أن يترك ما لزمه من ولاية المحق منهما والبراءة من المبطل ، وهذا هو أكثر القول •

وقال من قال : انه يسعه ترك قبول قوله ، وجهل ما غيره العالم من الحق ، ولا يهلك شكه فى ذلك ، وأكثر القول أنه لا يسعه ترك قبول قوله ، ولا الشك فيما غيره من الحق ، لأن العالم المحق هو حجة الله فى ذلك على من علم باختلافهما ، وعلى العالم المبطل المخالف له ، ولا يتحول حق المحق ولا حجته لمخالفة من خالفه •

ولو كان خصمه فى ذلك مائة ألف أو يزيدون من نظرائه وأمثاله فى العالم ، أو كان خصمه فى ذلك جميع أهل الأرض ، كان هو الحجة عليهم

— ٢١٠ —

في ذلك ، وعلى من سمعه من السامعين له ، ولا يتحول حجة الله لمخالفة من خالفها ، ولا تتحول بجهل من جهلها •

وعلى كل حال فلا يسع من علم باختلافهما أن يقف عن العالم المحق برأى ولا بدين ، فان قال قائل : كيف يقدر الجاهل على علم المحق منهما ، وعلم المبطل منهما ، اذا كانا جميعا فقيهين في الدين ، عالمين قد شهر فضلها وعلمهما ، فيما مضى مع أهل نحلتهما ودينهما ؟

قلنا له : السبيل الى ذلك واضح ، وهو قول العالم المحق في ذلك وتفسيره للحق في ذلك ولا شيء أوضح من ذلك عند من أوضح — نسخة — عرف الحق ، اذ ينطبق بالحق عالم فقيه أمين ، وليس جهل الجاهل بحق العالم تزول حجته ويبطل حقه •

ولا اختلاف فيما نعلم أن حجة الله في جميع الأشياء تقوم على من جهلها ، وعلى من علمها ، فهي تقوم على من علمها ، كما تقوم على من جهلها ، وتقوم على من جهلها كما تقوم على من علمها ، ولا يسع مخالفتها — نسخة — مخالفة حجج الله ولا تركها لمن علمها ، ولا لمن جهلها ممن قامت عليه في شيء من جميع الأشياء كلها في دين الله •

ومن أوجب الحجج وأعظمها عندى قول العلماء المحققين فيما غيروا من الدين ، وقاموا به على من خالفهم ، وعلى من لم يخالفهم •

قال أبو سعيد : ان قول الواحد من علماء المسلمين فيما أفتى به من الدين حجة في أكثر القول •

قال غيره :

وذلك فيما يسع جهله من دين الله ، وأما فيما لا يسع جهله ، فانه حجة في ذلك ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

رجع الى قوله ، وان الواحد من العلماء يقوم في الفتيا في الدين
مقام الاثنين ، واذا قام مقام لاثنين قام مقام الأربعة ، واذا قام مقام
الأربعة قام مقام الأربعين ، واذا قام مقام الأربعين قام مقام مائة ألف
أو يزيدون •

فاذا قام مقام مائة ألف أو يزيدون قام مقام أهل الأرض كلهم ،
وكان هو الحجة عليهم اذا كان الحق في يده من الدين ، ولم يكن لأحد
عليه حجة في الدين من جميع العالمين ، ولولا أن الحق والدين على هذا
ما كانت الحجة من الله تقوم ، وينقطع بها عذر الشاك فيها بالرسول
الواحد الى أهل الأرض كلهم •

ولو كان لا يقوم ذلك الا بجماعة فكان ذلك أولى به النبيـر
 والمرسلون ، ولو اعتل معتل برسالة هارون مع موسى صلى الله عليهما
ما كان ذلك حجة له ، لأن الحجة على كل أمة ما جاءهم به رسولهم من
الحجة والشريعة •

وقد كان نبينا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والمرسلين ،
وناسخا لجميع شرائعهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا
أرسله الى الجن والانس كافة ، فقامت الحجة به على جميعهم •

وانما موسى صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يرسل معه أخاه
هارون وزيرا وكان موسى هو الرسول اليهم ، والحجة عليهم ، لأنه
لا تقوم الحجة على فرعون وآله الا باثنين •

قال أبو سعيد : ان العالم المحق حجة الله فيما أفتى به من الحق
من دين الله ، وليس لأحد أن يجهل حجة الله اذا قامت عليه ، فان كان
العالم الواحد حجة الله فيما وسع جهله على من قام به فهو الحجة ، وان
لم يكن الواحد حجة فالاثنتان ليس بحجة ، وكذلك الأربعة ، وكذلك
الجماعة الى ما لا يحصى •

لأن العالمين لو اختلفا في الدين لم يكونا سالمين محقين ، ولم يكن
بد لواحد منهما أن يكون هالكا في الدين ، كاذبا على رب العالمين في عقول
السامعين لاختلافهما من العالمين والجاهلين ، لأن الحق في الدين لا يكون
الا مع واحد من المعبرين ، فلا يجوز أن يطلب معه غيره فيما يصح في
العقول أنه لابد من أحد أمرين : اما أن يقول مثل ما قال ، فيكون
بلا زيادة ولا نقصان •

قال غيره :

فيكون موافقا له فيما قاله قائلًا بقوله ، وكقوله فلا يحتاج الى
غيره معه في ذلك ، وقد قام بذلك هو من دين الله وكفى •

رجع الى قوله ، وأما أن يقول غيرها قال : فيكون مخالفا في الدين
في عقول العالمين ، لأن الدين أبدا لا يكون الا مع واحد من المختلفين ،
ولا يحتمل في العقول الا أن يكون أحدهما كاذبا على الله ، وقد يمكن أن
يكونا جميعا كاذبين على الله ، وقد يمكن أن يكون أحدهما صادقا والآخر
كاذبا ، ولا يمكن أن يكونا جميعا صادقين •

هذا من المحال والدين ما جاء فيه حكم من الكتاب أو من السنة ،
أو من الاجماع من على المسلمين •

فاذا كان القول من العالم بأحد هؤلاء أو بما يشبه ذلك ، وما هو
مثله ، فلا يجوز لغيره أن يقول بخلافه وهو الصادق على جميع من قال
بخلافه ، ولو كان مخالفه جميع أهل الأرض فهم الكاذبون في الدين •

قال غيره :

انظر في هذا فانه هو الأصل الذي تخرج منه أحكام البدع ، لأن
كل ما لم يحتمل في دين الله الا معنى واحدا ، فالمخالف لحكم ذلك المعنى
المستحل له مبتدع •

واذا اختلف الرجلان في الدين ، فأحل أحدهما ما هو حرام في الدين ، وحرمه الآخر ؟

فان كانا من العلماء ، فعلى من علم باختلافهما ممن قد علم باختلافهما أنهما من العلماء تصديق الحق منهما ، ولا يسعه الشك في قوله ، لأنه هو الحجة في ذلك ، وليس بمخالفة المبطّل له تزول حجته ، لأن المبطّل قد صار كاذبا سفيها جاهلا في دين الله ، وعند العلماء بدينه يعلم ذلك من علمه من العلماء ، وليس لجهل الجاهل بذلك بتغيير دين الله ، وتبطل حجته عنده .

فان قال قائل : فكيف يعذر الجاهل أن يعلم الحق منهما من المبطّل، وهما جميعا عالمان ؟

قيل له : لم يعذر الله من أوجب عليه قبول شيء من حججه ، أو اتباع شيء من حججه أو ركوب شيء من حدوده ، أو مخالفة شيء من دينه الذي لا تسعه مخالفته ، لجهل من أوجب عليه ذلك ، وكلفه إياه .

ولما كان العالم حجة من حجج الله فيما غيره من دينه ، ونقله من دينه ، يقوم به في ذلك ما يقوم بأنبيائه عند عدمهم ، فأورثهم الله كتابه، وما جاءت به الأنبياء ، وجعلهم الله خلائفه وأمناءه وورثة أنبيائه ، لم يجز مخالفة العالم فيما قام به من دين الله ، لجهل الجاهل بحقه ، ولا الشك فيما قاله من الحق لمخالفة المبطّل له ، ولا شيء أوضح من حق تفسير العالم أو تبينه ، وانما خفى ذلك على الجاهل لجهله .

وأما هو فعند العلماء بين واضح جلي ، ولو كان كل من كلفه الله شيئا من دينه من صلاة ، أو زكاة ، أو إقامة حدود ، أو ترك شيء من محرماته ، أو قبول شيء من حججه ، أو اتباع شيء من حججه .

فاختلف العلماء الذين عرفوا بالعلم فيما مضى ، جاز له ترك ذلك الذى تعبده الله به ، اذا لم يعرف حق الحق ، وباطل المبطل ، واشتبه عليه ذلك لجهله ، لبطل دين الله ، وتعطلت حدوده •

ولو أن انسانا بالغ الحلم نشأ مع اليهود ، أو النصارى ، أو المجوس ، أو الزنادقة أو غيرهم من ملأ أهل الشرك ، فسمع علماءهم دعواتهم مجمعين ، على أن محمد بن عبد الله نبينا ليس نبيا ، وأنه كاذب أو ساحر أو غير ذلك مما قد افتراه عليه المبطلون ، وأن موسى بن عمران ، أو عيسى بن مريم ، هو النبى ، ولم يسمع غير هذا ولا عرفه أكان يجوز له أن يشك فى النبى محمد صلى الله عليه وسلم أنه ليس بنبى اذ خفى عليه كذبهم •

وكذلك لو اختلف بحضرته فقال قائلون : ان محمد بن عبد الله ، وأتى بنسبه الى حيث لا يشابه نسبه غيره أنه نبى •

وقال آخرون : ان محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وأتى بنسب غيره ، وقصد غيره ، أنه نبى أكان يجوز له أن يشك فى نبوة محمد النبى صلى الله عليه وسلم ؟

وهذا عندى أنه ان لم يكن أخفى من اختلاف العالمين فى الحلال والحرام ، فليس هو بدون ذلك عندى ، وكذلك المدعون لقتل عيسى صلى الله عليه وسلم ، والمدعون أن سليمان النبى صلى الله عليه وسلم ساحر لا عذر لمن صدق ذلك ممن لم يعرف الا ذلك •

وكذلك غير هذا من دين الله ، مما لا أحصيه •

وقال من قال : لا يكون العالم الواحد حجة فيما يسع جهله حتى يكونا عالمين ، فعلى هذا القول يجوز الشك فى قوله ، ويجوز له الوقوف عن قبوله ، حتى تقوم عليه الحجة فى ذلك بعالمين •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بأربعة علماء •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بالخمس من العلماء ، الى العشرة ، لأنه لا يجوز عليهم الغلط ، وتقوم بهم حجة الشبهة •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بعلمه هو حق ذلك الذي يسعه جهله ، وبان له صوابه ، واتضح له عدله ، فحينئذ تقوم عليه الحجة به ، ولا يسعه جهله •

فانظر في هذا الاختلاف ، فكل من قال : انه تقوم عليه الحجة في قول من هذه الأقاويل فلا يسعه الشك فيما قامت عليه به الحجة بذلك ، فبيعه الشك في ذلك •

وقول من قال : ان بالعالم الواحد تقوم الحجة فيما يسع جهله هو أكثر القول على ما وجدنا ، وقد مضى القول في ذلك •

وعلى كل حال كان يسعه الشك في قبول قول العالم ، أو لا يسعه ، فقد قيل : انه لا يجوز له الوقوف عن العالم المحق من أجل قوله بالحق ، ولا من أجل براءته من المبطل برأى ، ولا بدين ، ولا يجوز له البراءة منه برأى ولا بدين ، ولأنه قد جاء الأثر المجتمع عليه أن يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه ، أو يتولوا ركبته ، أو يبرعوا من العلماء اذا برعوا من ركبته ، أو يقفوا عنهم •

فانظر في هذا الأثر فانه لم يجيزوا لمن جهل حرمة ما حرم الله أن أن يبرعوا من العلماء ، اذا برعوا من ركبته ، ولا يقفوا عنهم ، ووسعوا له جهل معرفة حرمة ذلك الشيء ، فكان جهل معرفة حكم — نسخة — حرمة ذلك الشيء ، أوسع في دين الله من البراءة من العلماء ، اذا برعوا من ركبته ومن الوقوف عنهم •

وانما وسعوا له جهل معرفة — نسخة — حرمة حكم ذلك الشيء ،
على شرط ترك البراءة من العلماء ، أو الوقوف عنهم اذا برعوا من راكمه .

لأنهم اذا برعوا من العلماء ، أو وقفوا عنهم من أجل براءتهم من
المبطل ، أو من أجل قولهم بالحق ، لم يكونوا مسلمين لهم ، ولا متبعين
لهم ، ولا كان قولهم في ذلك قولهم ، ولا دينهم في ذلك دينهم ، وكانوا
خصماء للعلماء في ذلك بترك ولايتهم ، والوقوف عنهم من أجل براءتهم
من المبطل ، أو من أجل قولهم بالحق ، وهذا كله على قول من يقول :
انه يسعهم جهل معرفة ذلك ، وأن الحجة لم تقم عليهم بذلك .

وأما على قول من يقول : ان الحجة تقوم عليه بالعالم ، أو بالعالمين ،
أو بمن تقوم بهم حجة الشهرة ، ولا يجوز عليهم الغلط ، فاذا قامت
عليه الحجة بأحد هؤلاء ، فلا يسعه الشك في قبول ما قامت عليه به الحجة ،
وقد انقطع عذره ، وعليه تصديق قولهم وقبوله .

وأما مالا يسعه جهله مما لا تقوم به الحجة عليه من عقله ، فقد
قيل ان الحجة تقوم عليه في ذلك بكل من غيره من صبي ، أو مشرك ، أو
كافر ، أو منافق ، أو غير ذلك من وجوه العلم كلها ، فحيث ما يؤدي اليه
علمه فقد قامت عليه الحجة بذلك .

ولعل هذا أكثر القول ، وقد يوجد في الأثر عن محبوب أنه لو أن
قوما وصلوا ذات عرق ، فأتاهم أعرابي جاف يبول على عقبيه ، فقال
لهم : ان هذه ذات عرق ، لكان عليهم أن يحرموا .

فجعل محبوب هذا الأعرابي الجاف ، الذي يبول على عقبيه ، حجة
على أولئك الذين قد تعبدتهم الله أن يحرموا من ذات عرق ، ولو كانوا
مائة ألف أو يزيدون .

وكذلك لو أنهم أرادوا الصلاة ، وخفيت عليهم القبلة ، فدلهم فاسق
عليها ، لكان عليهم قبول قوله .

وكذلك قد قيل : لو خفيت عليهم القبلة ، وكانت الأدلة عليها ظاهرة لهم ، من شمس ، أو نجوم ، أو رياح ، لكان عليهم معرفتها ، ولم يجز لهم أن يتحروا القبلة وقد قامت الأدلة عليها ، ولو جهلوا معرفة القبلة بتلك الأدلة ، لأن تلك الأدلة حجة عليهم ، فليس لهم أن يتركوها اذ جهلوا ، وحجة الله قائمة على من جهلها أو علمها ، لا يعذر أحد بمخالفة الحجة •

فانظر فيها فهذا الشيء الخفى من هذه الأدلة على القبلة التى عندى أنها تخفى على أكثر الناس ، الا من شاء الله ، فكيف قامت به الحجة ، ولم يعذر بالتحري للقبلة ، وكان عليه التوجه اليها ، والاستقبال لها ، ومعرفة الحق هاهنا عندى ان لم يكن أخفى من معرفة الحق عند اختلاف العلماء ، وتفسير العلماء المحققين للحق الذى اختلفوا فيه •

فليس هو بدونه الا من شاء الله ، فاذا كانت الحجة تقوم بهذه الأشياء الخفيات من دلائل القبلة ، فبالعلماء المحققين ، ولو خالفهم غيرهم من العلماء المبطلين أخرى وأولى أن تقوم بهم ، والله أعلم •

وقال من قال : لا تقوم الحجة الا بأهل الأمانة ، ولو لم يكونوا من العلماء ، ولو كانوا من ضعفاء المسلمين ، ولا تقوم الحجة بأهل الخيانة ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا •

فانظر فى هذا ان شاء الله •

وأما ما كانت تقوم به الحجة من العقل مثل توحيد الله ، وصفاته ، ووعدده ، ووعيده ، فقد قيل : ان الحجة تقوم عليه به من عقله ، وينقطع عذره ، وعليه معرفة الحق فى ذلك ، وهذا الفصل بحر تغرق فيه العقول ، ولا يكاد يعرفه الا من هداه الله لمعرفته ، وهو شيء خفى تحار فيه الأفكار •

فانظر كيف جعلوا عقله عليه حجة فى ذلك عند حضوره بعقله ،

ولو لم يسمعه من أحد ، فاذا خطر بباله شيء من ذلك ، أو سمع بذكره ، أو نظره من أثر أو تأدى اليه علمه بوجه من الوجوه ، فعليه معرفة الحق من ذلك ، ولا يسعه الشك في ذلك ، ولا الوقوف فيه ، ولا يعذر بالدينونة بالسؤال عنه ، ولا باعتقاد السؤال عنه بغير دينونة •

وانما ينفعه العلم وحده ، فما لم يعلم فهو هالك منقطع العذر ، لأن الحجة قد قامت عليه بذلك من عقله ، فليس له أن يترك الحجة في ذلك ، وعقله عليه حجة •

وسواء اختلف العلماء في ذلك ، أو لم يختلفوا ، فليس ينفعه الا العلم وحده ، وعليه معرفته ، وقبول قول من غيره وتصديقه ، كان عالما أو مشركا ، كان وليا لله أو عدوا له ، وحجة الله تقوم بأعدائه فيما جعلهم الله حجة فيه ، كما تقوم بأوليائه •

فانظر في هذا الشيء الخفى ، كيف يهلك الخاطر بفعله ذلك ، وكيف ينقطع عذره بذلك من عقله ، ويكون محجوبا عند الله ، وهكذا دين الله ، وكله دقيق خفى على من جهله ، وكله واضح بين عند من علمه ، والدين يسر ، ولكن في الجهل أبواب عسر ، وحجة الله قائمة على من جهلها ، كقيامها على من علمها ، لا عذر في تركها ولا في مخالفتها بعد قيامها ، خالفها غيرها أو لم يخالفها ، فالحق وحده حجة فيما هو حجة فيه ، ولو خالفه جميع العلماء ، فافهم هذا •

فاذا اختلفت العلماء في شيء مما تقوم به الحجة من العقل ، فعليه معرفة الحق في ذلك الشيء ، وعليه معرفة الحق من أولئك العلماء المختلفين فيه ، وعليه معرفة المبطل من العلماء من أولئك المختلفين فيه ، وعليه أن يشهد للعلماء المحقين أنهم محقون ، ويشهد على العلماء المبطلين أنهم مبطلون ، ولا عذر له في الشك في شيء من ذلك •

هكذا عندى أنه قد قيل : ان الحجة تقوم عليه في ذلك من عقله ،

ولا يسع جهل معرفة الحق في ذلك ، ولا جهل المحقين في ذلك ، ولا جهل
المبطلين في ذلك •

فانظر في هذه الأشياء كيف يقدر العوام على معرفتها ، ومعرفة
أحكامها ، الا من هداه الله •

وقد اختلف في المستحل فقال من قال : انه لا يسعه جهل معرفة
خلال المستحل ، ولا الشك في ضلال من صوبه ، ولا يسعه الشك في
صواب من ضلله ، ولا في صواب من ضل من صوبه ، وعليه أن يشهد
على نفسه أنه سلامة له من سخط الله وعقابه وعداوته ، الا بالشهادة
للمحقين في ذلك أنهم محقون ، وعليه أن يعلم ويشهد لنفسه أنه اذا
شهد للمحقين أنهم محقون أنه مطيع لله بذلك ، وأنه سالم من غضب
الله ، وسخطه ، ومعصيته ، وعقابه •

وعليه أن يشهد على نفسه أنه لا سلامة له من غضب الله ،
وسخطه ، وعقابه ، الا بالشهادة على المبطلين أنهم مبطلون ، مستحقون
لغضب الله ، وعقابه ، ومعصيته •

وعليه أنه يشهد لنفسه أنه اذا شهد على المبطلين بباطلهم أنه سالم
من معصية الله ، وعقابه ، وسخطه ، وعليه أن يشهد على غيره في ذلك
من المتعبدین به ، كما شهد على نفسه •

وعليه أن يشهد لغيره في ذلك من المتعبدین به ، كما يشهد لنفسه ،
وأن الحجة تقوم عليه بما ذكرناه من عقله ، والأصل في ذلك أنه انما كلف
في هذا العلم ، فعليه العلم ولا عذر له الا بالعلم ، وأن الحجة تقوم
عليه في ذلك من عقله •

وانما هذا اذا خطر بباله ، أو سمع — نسخة — أو تأدى اليه
علم ذلك من أى وجه علمه •

وهذا بحر عظيم لا أحيط بوصفه ، وكل هذا القول الذى وصفناه
انما هو على قول من يقول : ان الحجة تقوم بضلال المستحل من العقول ،
وهو أكثر القول فيما عندى •

فانظر فى هذه الأشياء الخفية التى تقوم بها الحجة على العاصى
الجاهل من عقله ، ولا يعذر بجهله ، فانما تؤيد قول من قال : انه اذا
اختلف العالمان فى شىء من دين الله ، فأحله أحدهما ، وحرمه أحدهما ،
أن الحجة تقوم على من علم باختلافهما ، وعليه تصديق العالم
المحق ، وقبول قوله ، ويكون حجة عليه ، ولو جهل ذلك •

وقد قيل : انه يسع جهل ضلال المستحل ، ويسع الشك فى ذلك ،
والوقوف فيه ، والله أعلم •

وعلى هذا القول فانه يسع الشك فى المستحل والشك ، فيمن صوبه ،
وأنه لا تقوم عليه الحجة فى ذلك من عقله ، وأنه يسعه جهل علم الشهادة
على نفسه وعلى غيره ، والشهادة لنفسه ولغيره ، بما وصفناه فى القول
الذى نقول انه تقوم عليه الحجة بضلال المستحل من عقله ، والقول
الذى قيل : انه لا يسع جهل علم ضلال المستحل ، انما هو بعد أن
يعلم أن حرمة ذلك الشىء الذى استحلته المستحل هى من كتاب الله ،
أو من سنة رسوله ، أو من اجماع المحققين من الأمة •

وأما اذا علم ذلك الشىء حرام ، ولم يعلم أنه محرم من كتاب الله ،
أو من سنة رسوله ، أو من الاجماع ، ولا أنه محرم من غير ذلك ،
فقد قيل : انه يسعه جهل علم ضلال المستحل ، ويسعه الشك فيه ،
فافهم هذا وتدبره ، وهكذا عندى أنه قيل •

وأما اذا كان المختلفان فى الدين فى شىء مما يسع جهله ، وهما من
ضعفاء المسلمين ، فأحل أحدهما ما هو حرام فى الدين ، وحرمه الآخر ،
وهما وليان للعالم باختلافهما ، فان الولاية فيهما بالرأى ، والوقوف

عنهما بالرأى على اعتقاد ولاية المحق منهما ، والبراءة من المبطل منهما ،
في الشريطة تجوز ، ولا يجوز الوقوف عنهما بالدين •

وانما يجوز الوقوف عنهما بالرأى ، والولاية لهما بالرأى ،
أو ولايتهما على اعتقاد البراءة من المبطل منهما في الشريطة ، وولاية
المحق منهما في الشريطة •

وأما ما لزوم السؤال عنهما فقال من قال : يلزم اعتقاد السؤال
عما يلزمه في أمرهما ، حتى يخرج من ولاية المبطل منهما الى البراءة
بالدين ، ويتولى المحق منهما بالدين ، ولا يقف على ولاية الرأى ، ووقوف
الرأى •

وقال من قال : لا يلزمه في هذا سؤال ، لأنه واسع له الوقوف عنهما
جميعين بالرأى ، فيخرج بذلك ولاية المبطل ، ويتولى بذلك المحق ،
ولا يكون بذلك مضيعا للآزم ، ولا راكبا لمحرّم •

وهذا القول انه لا سؤال عليه أصح ، والقول الأول جائز على
الاحتياط •

واذا لزمه السؤال على هذا القول في الوليين الضعيفين ، أو الولي
إذا ركب ما يجهله من الباطل ، أو في غير الولي إذا كان لا يبرأ منه في
الأصل ، وعلم منه باطلا يسعه جهله ، فلزم السؤال على الاختلاف ،
فهذا الموضع يكون الوقوف فيه وقوف رأى ، أو وقوف سؤال ، ويسمى
وقوف رأى ، يسمى وقوف سؤال ، إذا لزمه السؤال فيه على بعض
القول ، لحقه اسم وقوف السؤال ، وإذا لم يلزمه السؤال لحقه اسم
وقوف الرأى •

ووقوف السؤال لا يكون الا برأى ، ولا يكون بدين ، ولا يجوز أن
يقف وقوف الدين في موضع وقوف الرأى والسؤال ، وقد يجزیه وقوف

الرأى فى هذا الموضع عن وقوف السؤال ، ويجزیه وقوف السؤال على قول من يلزمه ذلك عن وقوف الرأى •

واذا كان الاختلاف فى الدين بين ضعيف وعالم ، وهما وليان ، وكان المحق هو الضعيف ، والمبطل هو العالم ، فلا يكون العالم هاهنا حجة ، وهو خصم ، ولا تجوز ولايته بالدين ، ويجوز فيه الوقوف بالرأى ، والوقوف بالسؤال ، والعالم فى هذا الموضع خصم يجوز فيه وعليه ما يجوز فى الضعيف ، وما يجوز على الضعيف ، وترك ولاية الضعيف المحق من أجل ما قال — نسخة — من بالحق والدين ، نقض منهم للدين وهما لا يسعهم جهله ولا ركوبه •

فان برىء الضعيف المحق من العالم المبطل ، وبرىء العالم من الضعيف على ما قال من الحق ، ولم يعلم السامع ذلك منهما ، من المحق منهما ، ومن المبطل ، فان كان العالم منهما بدأ بالبراءة من الضعيف ، فللجاهل بحقها أن يبرأ من المبتدئ منهما بالبراءة من صاحبه ، مما برىء من وليه براءة رأى ، لا براءة دين •

وانما كان له أن يبرأ براءة رأى من أجل أنه برىء من وليه ، وقذفه وهو يتولاه برأى حين أحدث ذلك •

وأما اذا كان يتولى وليه برأى ، ثم برىء منه متبرئ من أوليائه ، أو من غيرهم ، فانه يبرأ ممن قذف وليه برأى ، وانما يكون اعتقاده أن يبرأ منه برأى بغير حق •

وان كان وليه هذا المتبرئ منه على ولايته ، فهو يبرأ من هذا الذى قذفه عنده ، وبدأ بالبراءة منه ، وصار قاذفاً لأنه لم تقم عليه بقوله الحجة فى الفتيا ، ولم يكن له اذا لم تكن حجة أن يبرأ من ولى هذا الذى يتولاه حتى يكون حجة عليه ، فلما قذف وليه هو لم يصح معه ما تزول به ولايته ، كان فى حكم الظاهر ، قد قذف وليا له ، وبرىء من ولى له ،

وكان له أن يبرأ بالرأى ممن برىء من وليه الذى يتولاه برأى ،
ولا تجوز براءة الرأى الا فى هذا الموضع •

وكذلك لو برىء المتبرىء منه ، عمن برىء منه ، فانه فى ظاهر الأمر
يبرأ ممن بدأ بالبراءة ، لأنه قاذف فى حكم الظاهر لوليه ، ولا يبرأ بالرأى
من الآخر الا فى الاعتقاد •

وأما المبتدىء منهما بالبراءة اذا لم يكونا حجة ، فيما اختلفا فيه فانه
يبرأ بالرأى من المبتدىء بالبراءة •

وكذلك الضعيفان اذا اختلفا فى الدين ، فبرىء أحدهما من صاحبه ،
ولم يعلم المحق منهما من المبطل ، فانه يبرأ بالرأى من المبتدىء بالبراءة ،
لأنه قاذف فى ظاهر الأمر لوليه ، ولأنه لا تقوم به الحجة فى الفتيا ،
ولأنه يتولى وليه المقذوف بالرأى لا بالدين ، ولا يجوز أن يبرأ من
المحق بالدين ، ولا يبصر العدل فيبرأ من المبطل بالدين ، ولا يجوز أن
يتولى وليه برأى ، ويبرأ ممن قذفه بدين •

وانما يتولى وليه برأى ، ولا يكون القاذف أشد جرما من الولي ،
لأنه لو كانت الولاية بالدين كانت البراءة له من القاذف بالدين •

قال أبو سعيد : لو كان إرجيل ولى ضعيف من ضعفاء المسلمين ،
لم يعلم منه حدثا يجب عليه به وقوف برأى ، أو تجب به البراءة منه ،
ثم سمع مائة ألف عالم أو يزيدون يبرعون منه ، كانوا بذلك عنده
مخلوعين محجوجين ، ولو كانوا قد برعوا منه بالحق ، فيما غاب عنه
من أمرهم •

ولا يجوز له أن يحسن فيهم الظن فى هذا الوجه ، فان أحسن بهم
الظن اذ معه أنهم لا يبرعون من وليه الا بالحق ، كان هالكا وذلك ، اذا
علم أنهم يعلمون أنه يتولاه ، أو أعلمهم أنه يتولاه اذا كان وليه

ذلك الذى يبرءوا منه ، قد لزمته ولايته أهل الدار فى وقته ذلك وعصره •

فاذا كان على أحد هذه المنازل ، فلا يجوز له أن يحسن فيهم الظن على هذا ، لأنهم قاذفون لوليه ، مخلوعون محجوجون ، لا حجة لهم على غيرهم ، وهم وغيرهم فى ذلك بالسواء من الحكومة ، ولا يجوز له أن يضيع فيهم ما قد لزمه من الحق فيهم فى دين الله بحسن ظنه فيهم ، لأنه لا يجوز الحكم بحسن الظن ، ولا بسوء الظن ، وكما لا يجوز أن يحكم بسوء الظن ، فكذلك لا يجوز الحكم بحسن الظن ، وإنما يجوز ويلزم الحكم بالحق على مخالفة أحكام الظن •

والعلماء وغيرهم فى الأحكام بالحق سواء ، ولا يكون للعلماء حجة يخالفون بها منازل غيرهم فى وجه من الوجوه كلها من أحكام ، ولا من منازل الاسلام ، الا فى موضع قولهم بالحق ، اذا لم يخالفوا الحق فى قولهم فى الفتيا وغيره من القول بالحق فى الدين ، الذى هو من الشريعة ، ولا يخرج مخرج الحكم بين الناس •

وكذلك فى براءتهم من المبطل على الباطل الذى جهله الجاهل ، فلا تجوز البراءة من العلماء ، ولا الوقوف عنهم برأى ، ولا بدين فى هذين الموضعين فى موضع ما قالوا من الحق والعدل الذى جهله غيرهم من الجاهل ، ولا فى براءتهم من المبطل الذى قد علم الجاهل بحدته ، وجهل معرفة حرمة حدته ، فهذان هما الموضعان اللذان للعالم فيهما ما ليس للجاهل ، ولا للضعيف من المسلمين •

وسائر ذلك من الأحكام والخصومات بين أهل الاسلام ، فالحكم فيهما بين الجاهل والضعيف والعالم سواء الاختلاف بينهم فى ذلك •

وكذلك لو برىء هؤلاء العلماء وأضعافهم من ولى له قد علم منه حدثا قد لزمه الوقوف عنه بالرأى ، أو بالسؤال ، ولم يعلم أن العلماء

علموا منه بذلك الحدث ، ولا يحدث غيره فبرئوا منه على هذا معه ، وقد علموا أنه يتولاه ، أو كانت ولايته ذلك الذى يتولاه لازمة أهل الدار وأهل الموضع •

قال غيره :

وهو أن يكون اماما من أئمة أهل الدار المعقود لهم الامامة ، أو من علماء أهل الدار الشاهد فى الدار علمه كان عليه أن يبرأ منهم كلهم بالرأى ، وكانوا كغيرهم من الخصماء ، وزالت عنهم حجة العلماء والفقهاء ، ولو كانوا فى أصل براءتهم محقين من هذا الذى يبرءوا منه ، ولا نعلم فى هذا اختلافا بين أهل العلم بأحكام الرلاية والبراءة أحسب أنه ، رجع لى قول أبى سعيد •

كذلك لو رأى هؤلاء العلماء كلهم وأضعافهم قد اجتمعوا على القول بحرف من حروف الباطل ، مما يخالف ذلك الحرف ، كتاب الله ، أو سنة نبيه ، أو اجماع المحقين من الأمة فقالوا بذلك الحرف : انه باطل ، وهو حق ، أو أنه حق وهو باطل ، وقالت أمة مملوكة بخلافهم فى ذلك ، بما وافق الحق ، أو لم يقل أحد بخلافهم ، فلا يحل لهذا الجاهل أن يتولى هؤلاء العلماء الذين هم عنده أمناء علماء حكماء •

فان تولى هؤلاء العلماء بدين ، أو تولى أحدا منهم بدين على ذلك بغير شريطة البراءة منهم فى الجملة ، أو لغير عذر يجوز له فى الاسلام الا لموضع أمانته لهم ، وحسن ظنه فيهم ، أنهم علماء ، وأنهم حجة ، كان بذلك من الهالكين الضالين عن سواء السبيل •

واذا كانوا أولياءه فيما مضى ، لزمه فيهم أن يبرأ منهم بدين من حين ما سمع منهم ذلك ، ان وفقه الله لعلم ذلك من أى الوجوه علم ، فان قصر نظره عن ذلك كان عليه أن يقف عنهم وقوف رأى ، أو وقوف سؤال ، ولا يجوز له أن يقف فى هذا الموضع وقوف دين ، وهم كغيرهم

من الناس في هذا الموضع ، كانوا بذلك مفتين لغيرهم أو متقولين بغير فتيا
كان لهم في ذلك خصم ، أو لم يكن لهم في ذلك خصم ، ولا فرق في ذلك
بين العلماء وغيرهم .

وإذا كانوا مختصمين بالاختلاف في أصل الدين ، ولو كان خصم
هؤلاء العلماء كلهم أمة مملوكة ، وقد قالت بالحق ، فإن كانت هذه الأمة
قد نزلت بمنزلة العلماء الذين يكونون حجة في الفتيا ، كانت حجة على
الجاهل ، وكان عليه أن يقبل منها الحق بالبراءة من العلماء في وقته
وحينه ، أو يقف عن العلماء كلهم برأى ، أو بالسؤال ، ويتولى الأمة
المملوكة أقل من ذلك على الاختلاف .

قال غيره :

يخرج عندي معنى قوله أنها إذا كانت هذه الأمة من العلماء فأفتت
في ذلك بالبراءة من العلماء كانت حجة في ذلك ، وعلى من أفتته أن يبرأ
من العلماء ، وعلى قول من لا يجعل العالم الواحد حجة فيما يسع
جهله ، فلا يلزمه قبول قولها ، ويجوز له إذا لم يجعلها عليه حجة أن
يقف عن العلماء برأى ، أو بسؤال ، لأنهم مبطلون ، ولا يجوز له
ولايتهم بالدين الا على شريطة البراءة ، أو برأى .

وعلى كل حال ، فلا يجوز له الوقوف عن الأمة برأى ، ولا بدين
من أجل قولها بالحق ، ولا البراءة منها برأى ولا بدين ، لأن الأثر
المجتمع عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ، ما لم يركبوه
أو يتولوا ركبته ، أو يبرعوا من العلماء إذا برئوا من ركبته ، فليس لهم
على كل حال كانت حجة أو كانت غير حجة ، أن يقفوا عنها أو يبرعوا منها ،
من أجل قولها بالحق ، ومن أجل براءتها بالحق .

رجع الى قول أبي سعيد : وقولنا : ان عليه قبول قول الأمة
بالحق ، والبراءة من العلماء كلهم من حينه وساعته ، والا كان محجوجا

شاكاً في حجة الله ، وهذه الأمة في هذا الموضع حجة الله على هذا الجاهل ، وعلى جميع أهل الأرض في بيان أمر هؤلاء العلماء ، الذين قامت عليهم بالحق في ذلك .

قال غيره :

انظر في قول أبي سعيد ، فانه جعلها حجة ، وأخذ بقول من قال : ان العالم الواحد حجة .

رجع الى قول أبي سعيد : ولا ينفك جميع أهل الأرض من هذه الأمة ، وهؤلاء العلماء من أحد أمرين : اما أن يتولوا هذه الأمة ، ولا يقفوا عنها برأى ولا بدين ، أو يقبلوا منها قولها في هؤلاء العلماء ، ويبرعون منهم من حينهم وساعتهم ، مع كلمح البصر ، والا هلكوا جميعا ، ولو كانوا جميع أهل الأرض من أهل المشارق والمغارب .

قال غيره :

وانظر في قول أبي سعيد : انه لم يجعل لهم مخرجا من حالتين : اما أن يكون حجة فعليهم قبولها مع كلمح البصر ، أو لا تكون حجة عليهم على قول من قال به فعليهم ولايتها ، ولا يقفوا عنها بدين ولا برأى .

رجع الى قول أبي سعيد : وكذلك لو رأى عالما من العلماء ، أو جماعة من العلماء عملا قد أجمعوا عليه من الباطل الذي مخالف الحق في دين الله ، ولا يختلف فيه دين الله ، ولا مخرج لذلك الذي رأى منهم من الباطل ، ولا يحتمل مخرجا من مخرج الحق ، فهم كغيرهم من الناس ، ولا يحل له أن يتولاهم ولاية دينونة بغير شريعة .

فان تولاهم على ذلك ، أو أحدا منهم بغير شريطة البراءة ، كان بذلك هالكا محدثا ، فان أبصر حدثهم وهداه الله الى ذلك بأى وجه من الوجوه ، ولو من طريق ما ألهمه الله من صواب ذلك وزينه في قلبه ،

كان عليه البراءة منهم معا ، ولم يجر له الشك فيهم بعد العلم ، فان لم يبصر حدثهم ولا ضلالهم ، فلا يجوز له أن يتولاهم بدين ، ولكن له أن يقف عنهم برأى ، ويتولاهم برأى على اعتقاد السؤال على قول من يقول بذلك ، وليس بالمجتمع عليه •

وقد بينا ذلك وهم في هذا الموضع كغيرهم من الناس في الأحكام •

قال غيره :

انظر في هذا الفصل فانه منه تصح البدع ، وانظر في هذا الفصل الذى قبله ، فانه أيضا تخرج منه أحكام البدع ، لأنه كلما لم يجر فيه قبول فتيا العالم مما قد خالف فيه دين الله ، فذلك هو أصل البدع ، ومنه تخرج أحكام البدع ، ولأنه لا يحتمل في دين الله الا معنى واحدا •

رجع الى قول أبى سعيد : وقد بينا الموضع الذى يكون العلماء فيه حجة ، وهو الحق بالحق ، وفي البراءة بالحق ، من أهل الباطل فقط لا غير ذلك •

وقد بينا ما الحجة لهم في ذلك ، وما يلزم لهم ، وفيهم ، وهو أن يقبل منهم الحق الذى قالوه ، وأقل ذلك أن لا يبرأ منهم عليه برأى ، ولا بدين ، ولا يقف عنهم برأى ولا بدين •

قال غيره :

يخرج في معانى قول أبى سعيد ، وسواء خالفهم أحد أو لم يخالفهم في ذلك ، كان المخالف لهم من العلماء ، أو من الضعفاء ، أو من السفهاء ، فكله سواء ، وقد صار العلماء المخالفون لهم في ذلك سفهاء ضللا كفارا ، فلا يجوز أن يبرأ منهم ، ولا يقف عنهم برأى ، ولا بدين ، من أجل قولهم بالحق ، أو من أجل براءتهم بالحق ممن خالفهم •

ويخرج في معانى قوله : ان هؤلاء العلماء المحققين هم بين حالتين : اما أن يكونوا حجة فلازم قبول قولهم ، وتصديق قولهم ، ولا يسعه الشك

فيما قالوا من الحق وأتوا به من الحق • واما أن يكونوا حجة ، فأقل ما يكون أن تثبت ولايتهم ، ولا يقف عنهم برأى ولا بدين ، ولا يبرأ منهم برأى ولا بدين •

فالحجة في ذلك الأثر المجتمع عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ، ما لم يركبوه ، أو يتولوا ركبته ، أو يبرءوا من العلماء اذا برئوا من ركبته ، ولم يجيزوا الوقوف عن العالم المحق برأى ولا بدين ، ولا البراءة منه برأى ولا بدين من أجل قوله بالحق •

رجع الى قول أبى سعيد : وأقل ذلك أن لا يبرأ منهم عليه برأى ، ولا بدين ، ولا يقف عنهم عليه برأى ، ولا بدين ، من أجل قولهم بالحق ، ومن أجل براءتهم من المبطل بالحق الذى قد عرف من المبطل ، وجهل الجاهل حكم الحدث الذى علمه من المبطل ، وقصر بصره عن علمه ، وضاق عن قبول قول العالم في ذلك ، فأقل ذلك أن لا يبرأ من العالم في ذلك ، من العالم في ذلك برأى ولا بدين ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين •

وأما سائر الأحكام كلها في الولاية والبراءة في جميع فنون أحكامها ، فهم كغيرهم من الناس في جميع الأحكام ، وجميع حقوق الاسلام فيما يكونون مدعين ، فهم مدعون ، وفي موضع ما يكونون قاذفين ، فهم قاذفون كغيرهم •

وفي موضع : ما يكونون حكاما ، فهم حكام كغيرهم •

وفي موضع : ما يكونون خصماء ، فهم خصماء كغيرهم •

وفي موضع : ما يكونون شهودا فهم شهود كغيرهم • لا فرق بينهم وبين الناس في ذلك لاختلاف منازلهم في العلم ، ولا نعلم في ذلك اختلافا بين المسلمين أهل العلم منهم ، وسواء عصى الله العالم بما يكرن فيه مفتيا ، أو عصاه بما يكون فيه متعديا ، أو عصاه بما يكون فيه مدعيا ، أو بما يكون فيه قاذفا •

فاذا بلغ الى حال ما يكون فيه عاصيا لله في حكم دين الله ، فهو كغيره من الناس ، وأعظم حدث العالم ، وأشد فتنة على الناس العالم اذا عصى الله ، وخالف الحق من طريق القول بما يزعم أنه حق ، وبما يزعم أنه دين ، وبما يرى الجاهل أنه فيه عالم ، أو بما يجهل الجاهل منزلة العالم في ذلك ، من غير العالم •

وهذا موضع عظيم من عظيّمات المهالك ، وجاء الأثر مجملا أنه لا يجوز الوقوف عن العلماء برأى ، ولا بدين ، وانما هو خاص فيما وصفنا مما يكون فيه الحجة ، وفيما يكون فيه عالما بالحق ، ولو تأول ذلك متأول أن ذلك لا يجوز الوقوف عن العالم برأى ، ولا بدين في جميع الأمور ، كان ذلك ضلالا وبدعة عظيمة وفتنة جسيمة •

ولو كان ذلك ، لكان أهل الأديان يجوز لهم ولاية أئمتهم في الدين اذ لا يحل لهم القوف عنهم ما كانوا معهم في منازل أهل العلم في جهلهم بالعلماء ، وأسماء العلماء ، اذ ظنوا أنهم علماء ، وظهر عليهم اسم العلم أنهم علماء بذلك أبدا ، وذلك ضلال ومحال ، ولا يكون العاصي لله أبدا من العلماء في هذا الاسم وانما خص خاص هذا الاسم للعلماء المحققين المستقيمين على سبيل الحق فيما قالوا من الحق ، أو قاموا به من العدل ، على ما وصفنا لا غير ذلك •

وذلك هو الأصل الذي قال به المسلمون ، وأجمعوا عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه ، أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء اذا برئوا من راكمه ، فاذا تولوا العلماء على ركوب الباطل ، لحقهم في ذلك حكم لولاية لأهل الباطل ، وسواء علموا أن ذلك لهم ، أو جهلوا ، لأنهم قد ركبوا بولايتهم للمبطل ، وهذا ما لا يختلف فيه ، ولا يشك فيه مع أهل العلم •

قال غيره :

عندى أن المعنى يخرج في قوله : وسواء علموا أن ذلك لهم أو جهلوا ، لأنهم قد ركبوا الجهل بولايتهم للمبطل ، أى وسواء علموا أن ولايتهم للمبطل حلال لهم ، وجائز لهم أو جهلوا ذلك فلم يعلموا أنه حرام ، فلا عذر لهم في ذلك ، وهم مبطلون بولايتهم للمبطلين ، لأنهم قد ركبوا الباطل بولايتهم للمبطل ، أو للمبطلين ، وسواء تولوا واحدا أو ألف واحد ، فهم مبطلون بولايتهم لهم •

رجع الى قول أبى سعيد : وفي نفس القول كفاية عن تفسير أم أهل الضلال بأعيانهم وأسمائهم ، وولاية من اتبعهم على ذلك من الأتباع على ما يظنون أن ذلك منهم حق وعدل ، ويتقربون الى الله بذلك ، ويدينون به ، وكم من أهل هذه الصفة من الهالكين بولاية علمائهم بتقليدهم لهم بالباطل ، وقبوله منهم ، وولايتهم عليه ، فبولايتهم عليه كانوا له قابليين ، وبولايتهم عليه يسموا له فاعلين ، وكفى بقول الله تبارك وتعالى : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فقد حكم عليهم بأنهم منهم بالولاية لهم ، فأدخلهم في الجملة بالولاية •

قال غيره :

حسن ما احتج به في خطأ العلماء ، وخطأ من اتبعهم وهلاكهم ، لأنك أنظر في جميع هذه المذاهب الضالة ، وأنهم انما ضلوا الضعفاء باتباع العلماء الضالين ، ولم يكن للضعفاء والجهالة عذر في اتباع العلماء في ذلك ، وكانوا كلهم ضلالا •

رجع الى قول أبى سعيد : وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من أحب قوما فهو منهم » المعنى أنه من أحبهم على الحق فهو منهم ، ومن أحبهم على الباطل فهو منهم ، ولا يجوز في تأويل الحق أن يكون اليهودى إذا أحب ولده المسلم لمحبة القرابة كان منه من المسلمين ، ولا أن المسلم إذا أحب رحمه أو والده محبة القرابة والرقعة كان منهم في دينه ، هذا من المحال والضلال •

وقد قال الله تبارك وتعالى لنبيه في أهل الكتاب ليخاطبهم : وقد قالوا : (ان الله عهد الينا ألا نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار) فقال الله تبارك وتعالى : (قد جاءكم رسل من قبلى بالبينات وبالذى قلتم فلم قتلتموهم ان كنتم صادقين) : وقد صح معنا في الحقول أن هؤلاء المخاطبين بأعيانهم لم يقتلوا نبيا ولا رسولا ، وانما قتلهم أسلافهم من الذين يدعون دينهم ، ويسلكون سبيلهم ، ويقولونهم على ذلك ، فسماهم الله قاتلين للرسل ، اذ تولوا قتل الرسل صلوات الله على نبيينا محمد وعلى جميع النبيين والمرسلين •

فمن يدعى ويقول : ان هؤلاء المخاطبين يقتلون الرسل منذ خمسمائة سنة أو أكثر أو أقل من ذلك ، فهذا مالا يكون ، ولا تعقله الحقول ، ومن يقول انهم لم يقتلوا ، وقد سماهم الله قتلّة قاتلين ، وانما قال أهل العلم : انهم بولايتهم للقتلة ، وتصوييهم لهم في دينهم ، كانوا قاتلين وان لم يقتلوا بأيديهم ، ولم يأمرؤا بالسنتهم ، ولم يرضوا بالقتل ، الا أنهم تولوا القتل في دينهم ، فهم بذلك قاتلون لا محال في دين الله تبارك وتعالى في التسمية ، لقوله عز وجل : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) في دينهم ومن كان منهم في دينهم لحقه ما لحقهم من السخط من الله والعقوبة ، وان لم يلحق المتولى ما لحق القاتل من القود والدية والعقوبة في الدنيا •

فافهموا رحمكم الله تأويل الآثار ، والأخبار ، والكتاب ، والسنة ، ولا تحملوا الخاص من ذلك على العام ، ولا العام على الخاص فان في ذلك الهلاك في الدين ، والخلاف الشديد لدين المسلمين •

قال غيره :

انما أكتب هذه الآثار لأنها مما يستعان بها على أمر الاختلاف بين أهل عمان ، وليحذر الهلكة عند مخالفة الحق ، ويجتنب التقليد الذي قد جاء عن جميع الفريقين المختلفين ، أنه لا يجوز التقليد في الدين في براءة ولا تضليل ، ولا شيء من أمر الدين الذي ليس هو من الرأي •

وقال هاشم بن غيلان : كان أشياخنا يعلمونا اذا اختلف الناس في شيء مما يحل بعض ، ويحرم بعض ، أو في ولاية ، أو في براءة ، فيتولى بعض ، ويبرئ من بعض ، فقف عند الشبهات حتى تعرف من الحرام والحلال ، ويتبين لك الولاية والفراق •

وقل عند ذلك قولي في هذا الأمر قول المسلمين ، ودينى دين المسلمين ، فما اجتمع عليه رأى المسلمين فأنا منهم ، ولا تعجل — عجلة خرق حتى يتبين لك الحق فنتول على بصر ، وتبرأ على بصر ، وتخل بعلم ، وتحرم بعلم ، وقل : أنا واقف حتى أسأل المسلمين أهل العلم والثقات ، فان اختلف الناس فكن عند أهل الصدق ، أفاضل المسلمين من أهل العلم بالله ، وبكتابه ، وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، فانك موفق ان شاء الله •

وعلى ذلك مضى أوائل المسلمين ، وكان هذا قولهم ، نسأل الله التوفيق لما يشاء ويحب ويرضى •

قال فسيه :

انظر في هذا الأثر فانه أثر مجمل ، لأنه قال : اذا اختلف الناس ، ولم يقل : اذا اختلف الضعفاء ولا العلماء ، لأن الناس اسم جامع يدخل فيه أهل الشرك وأهل الاقرار ، ويدخل فيه أهل الدعوة وغير أهل الدعوة ويدخل فيه العلماء من أهل الدعوة والضعفاء •

فانظر فيه فانه لم يبين أنهم اذا اختلفوا في شيء ما تقوم به الحجة من العقل أو في شيء مما تقوم به الحجة من السماع •

وانظر فيه فانه لم يبين فيه اذا اختلفوا في شيء مما يسع جهله أو في شيء مما لا يسع جهله ، مما تقوم به الحجة من السماع •

وانظر في آخر هذا الأثر فانه قال : فان اختلف الناس فكن عند أهل الصدق أفاضل المسلمين من أهل العلم بالله ، وبكتابه ، وسنة نبيه فغرم هاهنا على الكون اذا اختلف الناس عند أهل الصدق •

ولربما سأل السائل فاختلف عليه الجواب ممن يسألهم فتقول طائفة
بقول أحد المختلفين ، ويقول غيرهم بقول الفرقة الأخرى من المختلفين ،
فلا يبين لى الحق فى ذلك ، ويزول عنه الريب فى معرفته مع اختلافهم ،
وليس كل سائل موفق الا من شاء الله •

وان كان قد يوجد عن أبى محمد بن بركة أن عليه أن يستدل ويجتهد
فى طلب الحق من المبطل ، وفى حكم ما اختلفوا فيه ، فاذا اجتهد فيه ،
وناصح نفسه فى الطلب ، والاستدلال ، فلا بد أن يهجم على بغيته
وجاجته •

وقد بلغناكم عن مجتهد ضل وهو يحسب أنه على الحق ، وقد
شك كثير فى نبوة بعض أنبياء الله فلم يعلموا نبوته علما يزول معه الريب
والشك فى نبوتهم ، وقد بين الله لهم الحق فى ذلك ، وبين لهم الحق فيه ،
فأقام عليهم الحجة بذلك ، وقطع عذرهم فيه ، فلم ينفعهم ما بين الله
لهم من الحق فى ذلك ، ولا ما بين لهم من الحق ، ولم يعذرهم الله
بالشك فى ذلك اذ لم يعلموا علما يزول به الشك عنهم فيه ، ولا كان
الوقوف لهم فى ذلك جائزا ، ولا السؤال فيه بعد قيام الحجة عليهم •

والذى عندنا وعرفنا أن كل شىء قامت به الحجة عليهم من دين الله
فلا عذر لمن خالفها اذا لم يبين له حقيقتها تبينا يزول به الريب عنه ، وقد
قال الله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) فقد يوجد فى ذلك أنه هدى
بيان ، فلم ينفعهم ذلك البيان ، ولعل بعضهم يكون مكابرا على مخالفة
الأنبياء بعد العلم بنبوتهم ، ولعل بعضا يكون شاكاً فى نبوتهم ، وكلهم
فى الحكم مشركون •

وقد قيل : ان سليمان النبى صلى الله عليه وسلم كان كثيرا من
يتهمه بالسحر ، وان لم يبرأ من التهمة والادعاء عليه حتى برأه الله على
لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بما أنزل الله عليه فى كتابه ، فلم
يكن لمن شك فى نبوة سليمان صلى الله عليه وسلم عذر ، ولا محالة عندى

أن الله قد بين له بنبوة سليمان ، وأقام عليهم الحجة بنبوته ، وقطع
عذرهم فيهم ، فمن من الله عليه بقبول الحق في ذلك اهتدى ، ومن خذله
ولم يقبل الحق وشك ووقف عن الاقرار بنبوته ممن ألزمه الله ، وأقام
عليه الحجة في ذلك ممن شاهده أو غاب عنه فلم يعذره بشكه ووقوفه ،
ولا باعتقاد السؤال عن ذلك •

وكل حجة لله قامت على أحد في شيء من دينه ، فلا عذر له في
تركها ، ولا في مخالفتها كائنا ما كانت من نبوة نبي أو من ترك شيء من
محرماته ، أو في أداء شيء من فرائضه ، أو في معرفة شيء من توحيدده ،
أو في معرفة الحق من اختلاف أحد المختلفين ، لا فرق بين ذلك بعد
اقامة الحجة به ، وعلى من قامت عليه الحجة به القيام بما تعبد
الله به منه •

وليس التوفيق من الله ، والتسديد لجميع عباد بالسواء ، بل
واحد موفق وآخر مخذول ، وهكذا عندي والله أعلم •

وقد قيل : ان عمران امام مسجد الباب الذي صلى فيه ضمام ،
ابن السائب وهو مريض ، فقال عمران : يا ضمام انى لأضييق أن أزعج
أن الله تعالى بحكمه وعدله دعا العباد الى شيء لم يجعل لهم السبيل
اليه •

فقال له الربيع : أفترى أن المن من الله ، والتوفيق والتسديد منه ،
لأبى بكر وعمر ، كتسديده وتوفيقيه لأبى جهل ؟ فقال عمران : لا لعمرى
ما هما سـواء •

فقال ضمام للربيع : شد عليه •

وأعجبه ما قال الربيع •

وقيل : ان عمران لم يزل امام المسجد ، ولم يضره ذلك القول عند

ضمام ولا غيره ، لأنه انما ضاف في شيء ، ولم يخالف فيه ، ولم يدن به ،
هكذا وجدت •

وقد عرفت أنه اذا اختلف العلماء في حادثة ، فأحلبها بعضهم ،
وحرّمها بعضهم ، أو تولى ركبها بعض ، وبرىء من ركبها بعض ،
وكانت تلك الحادثة مما الحق فيها في واحد ، ولا يحتمل في دين الله
الا صواب أحد الفريقين ، وباطل أحد الفريقين •

فاذا كان العلماء المحقون في ذلك مما تقوم بهم الحجة في ذلك ،
فعلى من علم باختلافهم مع العلماء المحقّين ، وعليه قبول قولهم ،
والتصديق لهم ، وهم الحجة على من علم باختلافهم ، وعلى من خالفهم
من العلماء ، وسواء كانت الحادثة مما يسع جهلها ، أو مما لا يسع
جهلها •

فلا عذر لمن يشك في قول العلماء المحقّين في ذلك ، وقد قامت بهم
الحجة على من علم باختلافهم في ذلك ، وعلى من خالفهم فهم حجة الله
في ذلك ، ولا ترول حجة الله لمخالف من خالفها ، ولا لفراق من فارقتها •

وهذا على قول من يقول : ان العلماء حجة فيما يسع جهله ، وقد
اختلف في ذلك فقال من قال : ان العالم في ذلك حجة ، وقد تقدّم ذكر
ذلك ، والاحتجاج على أن بالعالم الواحد تقوم حجة الله فيما يسع جهله ،
وفيما لا يسع جهله •

وقد قال أبو الحواري : ان العالم الواحد حجة •

وقال من قال : ان العالمين حجة فيما يسع جهله •

وقال من قال : حتى يكون العلماء في الكثرة ممن لا يجوز عليه الغلط ،
وتقوم به حجة الشهرة ، ثم حينئذ يكونون حجة فيما يسع جهله •
وأما فيما لا يسع جهله فالعالم حجة في ذلك ، ولا أعلم فيه
اختلافا •

وعلى كل حال فقد قيل : انه لا يسعه الوقوف عن العالم المحق ، ولا الترك لولايته من أجل ما قاله من الحق من دين الله ، ولو وسعه الشك فيما غيره من دين الله وقاله ، اذا كان ذلك مما يسعه جهله ، فعلى قول من يجعل العلماء حجة فيما يسع جهله ، فهم حجة الله في ذلك ، ولا عذر لمن جهل حقها ، ولا لمن شك في قولها ، وهم حجة الله على من علم باختلافهم ، وعلى من خالفهم من العلماء المبطلين •

ولا يجوز الوقوف عن ولايتهم ، ولا البراءة منهم ، من أجل ما قاموا به من دين الله ، وهم حجة الله على من جهل حقهم ، أو علم حقهم ، وقد قال الله : (أفمن كان على بينة من ربه) فقد قيل انه هو العالم ، (ويتلوه شاهد منه) فقد قيل انه هو قوله بالحق ، وعبادته لدين الله ، فلسانه هو الشاهد •

وأما اذا كان المختلفون في ذلك من ضعفاء المسلمين ، الذين لا تقوم بهم الحجة في ذلك ، فقد قيل : انه يجوز لمن علم باختلافهم ، وجهل حق الحق منهم ، وباطل المبطل منهم ، أن يقف عن جميعهم وقوف سؤال ، وسواء كثر المختلفون أو قلوا ، فجازر الوقوف عنهم ، لأنه ليس أحد منهم حجة في ذلك ، فيسع الوقوف عنهم ، والشك في قولهم ، وترك الاتباع لهم حتى يسأل عن ما اختلفوا فيه ، ويتبين له الحق منهم والمبطل منهم ، فيكون مع المحقين منهم ، ويفارق المبطلين منهم ، ولم يجعلهم الله حجة له في ذلك •

وأما اذا كان المختلفون فيما لا يسع جهله ، مما تقوم به الحجة من العقل ، فعلى من علم باختلاف المختلفين فيه تصديق الحق منهم ، والكون معه ، مفارقة المبطل منهم ، تخطئته ، وسواء كان المختلفون في ذلك علماء أو ضعفاء ، أو ضعفاء وعلماء •

فعلى من علم باختلافهم ، الكون مع المحقين منهم ، والمفارقة للمبطلين ، وسواء كان الحق من العلماء ، أو من الضعفاء ، وسواء كان

المبطل من العلماء ، أو من الضعفاء ، فلا يسع الشك في ضلال المبطل ،
ولا في حق المحق منهم •

وذلك مثل أن يختلف المختلفون فيقول بعضهم : ان الله يحيى
الموتى ، ويقول بعض : ان الله لا يحييهم ، أو يقول بعض : ان الساعة
آتية ، ويقول بعض : ان الساعة غير آتية ، أو يقول بعض : ان الله
يبعث من في القبور • ويقول بعض : ان الله لا يبعث من في القبور ، أو
غير هذا من جميع توحيد الله ، ووعدده ، ووعيدده ، مما تقوم به الحجة
من العقل •

فعلى من علم باختلافهم ، وعرف معنى كلامهم ، أن يعلم المحق
منهم ، ويكون معه ، وأن يفارق المبطل منهم ويضله ، لأنه لو خطر بعقله
هذا كان عليه أن يعلم أن الساعة آتية ، وأن الله يحيى الموتى ، وأن
الله يبعث من في القبور •

ولو لم يسمع بذكر ذلك من ذاكر ، ومن أثر ، ولا من اختلاف
المختلفين ، فالحجة قائمة عليه من عقله في ذلك ، ولا يجوز له الشك في
ذلك ، ولا الوقوف •

فانظر في هذا ، فانه كما لا يجوز له الشك في حجة الله التي تقوم
من العقول ومخالفاتها ومفارقتها ، كذلك لا يجوز له الشك في حجة الله
التي تقوم بها الحجة من السماع ، ولا مخالفتها ، ولا مفارقتها ، فبعد
أن يجعل الله شيئاً حجة في دينه ، فلا يجوز مخالفتها ولا مفارقتها •

والأثر الشاهد السائر أنه لا يسع الشك في كفر المستحلين لما
حرم الله ، ولا الشك في كفر المحرمين لما أحل الله ، فكل من علم حلالاً
من دين الله من كتابه ، أو سنة رسوله ، أو اجماع أمته ، أو حراماً
من دينه ، فيسمع من يستحل ذلك الحرام ، أو يحرم ذلك الحلال ،

فقد قيل : انه لا يسع الشك في ضلاله ، ولا في باطله ، وان الحجة تقوم على من علم ذلك من عقله ، وسواء اختلف المختلفون في ذلك ، أو لم يختلفوا ، وسواء كان المختلفون ضعفاء أو علماء ، فانه لا يسع الشك في ضلال المبطل من المختلفين ، ولا في حق المحقين .

فان كان المختلفون من العلماء ، لم يجز الوقوف عنهم ، ولا عن بعضهم ، وعليه الكون مع المحقين ، والمفارقة للمبطلين .

وانظر الفرق بين هذه الاختلافات ، لئلا يحتمل ذلك كله على معنى واحد ، ويجعل الحكم في المختلفين فيما يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله وفي من تقوم به الحجة ، وفي من لا تقوم به الحجة سواء ، ويسوى بين الأحكام في ذلك .

وهذا الأثر عند الذين يبرعون من موسى بن موسى ، وراشد بن النظر شبه المجتمع عليه ، لأنه يوجد أن موسى وراشد بن النظر كانا مستحلين لما حرم الله عليهما ، وأنه لا يسع جهل كفرهما ، ولا الشك في ضلالهما ، وان كان قد قال : انه يسعه الشك في ضلال المستحلين ، فان القول الأول هو الأكثر ، ولا يخطأ من قال بهذا .

فانظر في جميع ما كتبت ، وتدبره ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب .

وكذلك يوجد عن أبي محمد في كتاب المبتدأ مختصر منه .

فان قال : أفكل المقرين حجة ؟

قيل له : بل يلزمه أن لا يأخذ تفسير ما تعبده الله به من المتهمين في دين الله ، وأن لا يأخذ ذلك الا من أهل السر والعفاف ، والعلم بما تعبده الله به ، لأن الله يقول : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس) .

— ٢٤٠ —

والشهداء الذين هم الحجة لله عليهم في الدنيا والآخرة ، ولا يكونون الا عدولا مرضيين •

فان قال : فاذا وجد أهل العدالة المنسوب اليهم العلم مختلفين في تفسير شيء مما جاء من عند الله ، لحادث وقع عندهم في تفسير شيء مما جاء من عند الله ، وكل فرقة تخطيء الأخرى ؟

قيل له : عليه أن يستدل ويجتهد في طلب الحق من المبطل ، وفي حكم ما اختلفوا فيه فاذا اجتهد لله فيه ، وناصرح نفسه في الطلب ، والاستدلال على الحق ، فلا بد له أن يهجم على بغيته وحاجته •

فان قال : أفكل حادث يكون — نسخة — كان بينهم أو حدث فيهم هذا حكمه ؟

قيل له : الحوادث على ضربين ، فضرب منها يكفر به فاعله ، ويجمع المسلمون على البراءة منه به ، ويلزمه البراءة من أهل العلم بحكمه ، وتكون العامة تبعا للعلماء ، مصوبة لهم ، دائنة لله تبارك وتعالى بالولاية لهم على ما دانوا به فيه •

وفي كل حادث لم يبلغ علمهم المعرفة بحكمه ، وقصرت أبصارهم عن ذلك ، والضرب الآخر الحادث ، هو كلما اختلف فيه أهل الحق ، وتنازعوا في حكمه حتى يؤدي ذلك الى تخطئة بعضهم بعض ، ولا يجوز أن يكونوا مع هذا الاختلاف والتخطئة منهم لبعضهم بعضا ، مصيبين ، وان اسم العدالة تجمعهم ، والولاية ثابتة لجميعهم ، فهذا فرق بين الحوادث التي لا تكون ، — وفي نسخة — التي يكون الحق فيها واحدا •

فان قال : فما الواجب على الضعيف الذي لم يعلم حكم ما اختلفوا فيه ، ولم يعلم المصيب منهم من المخطيء ، وقد شاهد هذا الحال منهم ؟

قيل له : الواجب عليه أن يقف عنهم لجهله بالمخطيء من المصيب منهم ، وعليه السؤال عنهم ، والبحث عن حكم ما اختلفوا فيه الى أن تقوم الحجة لله بصحة الحكم عنده ، فيدين فيهم لله بعلم .

قال غيره :

عندى أن معنى قول أبى محمد هذا أن الحادثة التى يكفر بها راكبها ان وجد المسلمين مجتمعين على البراءة من فاعلها ، فالعامة تبع للعلماء ، ولا يكون فى هذا وقوف ولا سؤال .

وان وجدوا مختلفين فى حكمها ، يخطيء بعضهم بعضا فالواجب على الضعيف الذى لم يعلم حكم ما اختلفوا فيه ، ولم يعلم المصيب من المخطيء ، أن يقف عنهم ، وعليه السؤال عن ذلك الى أن تقوم الحجة له بصحة الحكم عنده ، فيدين لله فيهم بعلم .

فانظر كيف جعلهم أبو محمد حجة الله فى دينه ما لم يختلفوا ، واذا اختلفوا لم يكونوا حجة ، وجاز الوقوف عن الحق منهم وعن المبطل وسأوى بين الحق المبطل فى الوقوف ، وفى ترك ولايتهم .

وكذلك سألوا بينهم فى ترك قبول قول الحق منهم ، وفى ترك قبول قول المبطل منهم ، ثم لم يجعل لذلك غاية ، وأجاز له الإقامة على شكه الى أن تقوم الحجة له بصحة الحكم عنده ، فيدين لله فيهم بعلم ، وما لم يعلم ذلك ، وتقوم له الحجة بصحة الحكم عنده ، فهو سالم مسلم ، مؤمن ولى لله ، والله أعلم .

هكذا يبين لى أنه يخرج من معانى قوله : وكذلك يوجد فالله أعلم أنه عن أبى الحسن البيساوى أو غيره ، وأحسب أنه عنه والله أعلم .

وأما ما اختلف فيه المسلمون من الدين ، وما لا يكون الحق الا فى واحد منه بين المختلفين ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم بعضا ، فعلى

كل من علم حكم ما اختلفوا فيه ، أن يبرأ من المبطل ، ولا يحل له أن يقف عن المبطل بعد قيام الحجة عليه ، ولا يجوز له ترك ولاية الحق من أوليائه اذا علم استحقاقهم ، وعدل ما قالوا •

وأما من لم يعرف عدل ما قالوا ، ولا حكم ما اختلفوا فيه ، وهم يبرأ بعضهم من بعض ، ويلعن بعضهم بعضا ، ولم تقم عليه حجة من كتاب الله ، ولا سنة ولا اجماع ، أو كان ضعيفا لا يعلم ذلك ، فان له أن يقف ، وعليه السؤال عنهم ، والبحث عن حكم الاختلاف ، وطلب الحجة منهم ومن غيرهم من العلماء ، بدليل الكتاب ، والسنة ، والاجماع من الأمة ، حتى يعلم الحق فيتولاه ، والمبطل فيبرأ منه ، ولا عذر له الا بالسؤال والطلب •

لأن الذى حفظناه عن ذوى الألباب أن كل ما اختلف الناس فيه من شىء مما لا يكون الحق الا فى واحد بين المختلفين ، أن السؤال فرض واجب ، ولا يسع الشك فيه •

فان قال قائل : لم أجزت له أن يقف عن المحقين وان لم يعلمهم أنهم محقون ، ولا يسعه الوقوف عنهم ؟

قيل له : يقف عنهم وقوف تبين وسؤال ، وطلب معرفة الحق بالدلالة التى وصفناها ، والدليل على ذلك قول الله تعالى : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وأحدهما فاسق ، ولم يعلم من هو منهم •

قال غيره :

يوجد أن هذه الآية نزلت فى الوليد بن عقبة بن أبى معيط ، بعثه النبى صلى الله عليه وسلم الى بنى المصطلق ليجبى صدقاتهم ، فرجع من الطريق بخبر قبيح وقال : انهم أرادوا قتلى ، فأراد النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن يغزوهم ، فنهاهم الله عن ذلك ، وأنزل الله :

(يا أيها الذين آمنوا أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) أى بخبر من بنى المصطلق (فتبينوا) أى فثبتوا حتى يتبين لكم ما جاء به أصدق هو أم كذب ، (أن تصيبيوا قوما) ، أى تقتلوا قوما (بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم) أى بقتلهم (نادمين) هكذا يوجد فى بعض الكتب ، والله أعلم •

وكذلك يخرج من عندى أن ليس كل فاسق يترك قوله ، فمن ذلك لو أن فاسقا أتى قوما وهم عند بعض مواقيت الحج ، فقال لهم : ان هذه ذات عرق ، أو للمم ، أو بعض المواقيت ، وعرفهم بذلك الموضع ، فقد قال بعض المسلمين : ان عليهم تصديقه والاحرام من ذلك ، وليس لهم أن يحاورن الا وهم محرمون •

ويوجد معنى هذا القول عن محبوب بن الرحيل ، فاذا ثبت هذا فى المواقيت ، ثبت ذلك فى جميع ما تعبد الله به من الفرائض من قبلة ، أو وقت صلاة أو تفسيرها ، أو زكاة ، أو غسل جنابة أو غير ذلك من الفرائض ، وقد قال بذلك من قال من المسلمين •

وكذلك لو أن فاسقة غير متهمة فيما أخبرت به ، أخبرت برضاع بين رجل وامرأة قبل تزويجه بها ، فقد قيل : لا يجوز له تزويجها ولو كانت هذه المخبرة من أهل الشرك •

وكذلك فى كثير من الأحكام يكثر تعديده •

وانظر أيضا ، فهب أيضا أنه كذلك ، فلما أمر الله بالتبين عند خبر الفاسق ، فلم لا يكون ذلك خاصا فى الفاسق المبطل فيما أخبر به من دين الله ، دون المحق فيما أحدثه مما لا يسع المخبر به جهله ، ولا قصدى بهذا معارضة ، ولكن ليعلم المعانى فى ذلك فانظر فيه رجع الى قوله •

وقال : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) فأمرنا بالسؤال لأهل الذكر ، اذا كنا لا نعلم ، فعلينا أن نسأل أهل الذكر فيما أشكل علينا •

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمن وقاف » فعلينا الوقوف فيما لا نعلم ، حتى نعلم ونسأل ، ونتبين الحق من المبطل ، ونطلب من أمرنا الله باتباعه لقوله : (وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) فعلينا طلب الأمة ، الذين يهدون بالحق وبه يعدلون •

وقال : (وذروا الذين يلحدون في أسمائه) ولا تكون معرفة ذلك الا بالطلب والسؤال والتبين ، كما قال الله تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله) أى كتاب الله • (وما تنازعتم فيه من شيء فردوه الى الله والرسول) يعنى الى كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم •

فعلينا أن نتبين من جميع ذلك من كتاب الله ، وسنة نبيه ، حتى نعلم أهل الحق من أهل الباطل ، فننتبع أهل الحق ونذر الملحدين ، ونطلب الأئمة الذين يهدون بالحق وبه يعدلون •

وقال : (ولا تتولوا قوما غضب الله عليهم) ولم يعلمهم من جملة المختلفين •

قال فيره :

يخرج في معانى قول من جعل العلماء المحقين حجة الله على من علم بأصل اختلافهم ، ومن العلماء المبطلين أن العلماء المحقين هم حجة الله على من خالفهم من العلماء المبطلين ، وهم حجة الله على من علم بأصل اختلافهم من الضعفاء والعوام ، وأنه لا تبطل حجج الله بمخالفة المبطلين لهم ، ولا لجهل الجاهلين بحقهم ، وهم أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم ، وهم الأمة الذين يهدون بالحق وبه يعدلون •

وهم الذين أمر الله بالرجوع اليهم عند التنازع والاختلاف ، وهم أولوا العلم ، وهم الذين أمر الله بولايتهم ، والمبطون هم الذين أمر

الله بترك ولايتهم ، وهم الذين غضب الله عليهم ، وهم الذين أمر الله بتركهم وبمخالفتهم وبمعاداتهم •

فانظر في هذا فانه هكذا يخرج في قول من جعل العلماء حجة الله في دينه وهم أولياء الله وحزبه ، وهم الصادقون الذين تلحقهم جميع الأسماء الحسنة الجامعة لأولياء الله الا ما خص به أحد من أولياء ، الله أو من أحد صنوفهم •

فانظر في ذلك ، ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب •

ومن الجواب : وأما قول أبي سعيد في العدلين اللذين اختلفا : انه ان برىء من المحق منهما برأى أو بدين هلك بذلك ، ولا تلزمه الدينونة بالسؤال يلزمه فيما يلي به حتى يعلم المحق من المبطل •

قال غيره :

انظر في قوله هذا : فان الذى يرى من المحق قد ابتلى ، وقد حل محل الهلاك ، وكفر وضل ، فهذا من أشد البلوى ، وقد عرفت أن الدينونة بالسؤال تلزمه في كل شيء كان حالا فيه محل الهلاك فيما كان تقوم به الحجة من السماع ، وفيما كان من الفرائض التى لها وقت يفوت وينقضى ، وما أشبه هذا •

واذا برىء من العالم برأى أو بدين ، فعندى أنه هالك ، وقد حل محل الهلاك ، وهذا ما لا يشك فيه عندى أنه اذا برىء من العالم المحق بدين من أجل قوله بالحق أنه هالك ، واذا كان هالكا فعندى أن عليه الدينونة بالسؤال ، لأنه كافر ضال ، فعليه الدينونة بالسؤال ، ليخرج من كفره ذلك وضلاله •

وهكذا القول في جميع ما كفر الانسان من أجله مما تقوم به الحجة ،

من السماع ، وهذا فصل واسع يدخل فيه جميع المحرمات التي تقوم بها الحجة من السماع •

وكذلك كل فريضة كان لها وقت يفوت وينقضي ، كصلاة الهاجرة والعصر والمغرب ، وفرائض الصلوات ، وكالغسل من الجنابة ، والوضوء للصلوات ، وما أشبه هذا ، فان عليه اذا تعبد به الله بشيء من ذلك فعليه القيام به ، فان جهل شيئاً من ذلك ، وكان بحضرة أحد من المعبرين ، فعليه سؤاله ، فان لم يكن بحضرة أحد فعليه الدينونة بالسؤال عما لزمه من ذلك ، وتعبد به الله به ، والخروج في طلب علم ذلك ، واذا قدر على الخروج ، ليقوم بما تعبد به الله به من ذلك •

وكذلك اذا ارتكب شيئاً من المحرمات في دين الله ، من جميع وجوه المحرمات كلها ، من ولاية ، أو براءة ، أو وقوف ، أو مأكول ، أو مشرب ، أو نكاح ، أو غير ذلك من جميع ما حرمه الله ، فعليه السؤال عن علم ذلك ان كان بحضرة أحد من المعبرين ، وان لم يكن بحضرة أحد من المعبرين فعليه الخروج في طلب علم ذلك اذا قدر ، وان لم يقدر على الخروج فعليه الدينونة بالسؤال عن علم ذلك ، ليقوم بما تعبد به الله به من ذلك فيه •

فانظر في هذين الفصلين اللذين يلزم فيهما الدينونة بالسؤال ، والخروج في طلب علم ذلك ، وهو كل فريضة تعبد به الله بها من فرائض الله التي لها وقت يفوت وينقضي به •

وكل محرم في دين الله ركبه ، وأقام عليه ، ولم يتحول عنه بتوبة فيه بعينه ، أو في شريطة ، أو ما أشبه ذلك ، فهذان الفصلان واسعان ، يطول ذكرهما ، ولا أحصى عددها فافهم ذلك •

وقد اختلف في المستحل لما حرم الله في كتابه ، أو في سنة نبيه ،

أو في اجماع أمته ، أو المحرم لما أحل الله في كتابه ، أو في سنة نبيه
أو في اجماع أمته :

فقال من قال : ان كل من علم أن ذلك الشيء محرم من كتاب الله ،
أو من سنة نبيه ، أو اجماع أمته ، فعلم من يستحل ذلك بمشاهدة أو بغير
ذلك ، مما تقوم به عليه حجة العلم ، فعليه أن يعلم كفره وضلاله ،
أو مفارقتة لدين الله ، أو ما أشبه هذا ، وأنه لا يسعه جهل علم
كفره ، وأن الحجة تقوم عليه في ذلك من عقله ، ولا عذر له في جهل
ذلك ، ولو خرج في طلب علم ذلك ، ودان بالسؤال عن علم ذلك .

وليس في هذا الموضع سؤال ، وإنما فيه العلم ، فان علم سلم
بالعلم ، وان جهل هلك بالجهل ، ومن حيث علم بسؤال أو بخاطر ،
أو بما يؤدي اليه علم ذلك نفعه العلم ، وسلم به ، وما لم يعلم ولو دان
بالسؤال ، وخرج في طلب علم ذلك ليله ونهاره ، ولو عمر في ذلك مائة
ألف سنة فما فوق ذلك ، ولا غاية له ، فما لم يعلم فهو هالك .

وعلى معنى هذا القول يخرج معنى القول الذي يضاف الى
أبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب ، والجماعة الحاضرين معه ،
الموصوفين في تلك السيرة ، التي أولها الحمد لله ، التي تضاف اليه ،
فيوجد فيها أنه لا يسع جهل علم كفر حدث موسى بن موسى ،
وراشد بن النظر ، ولا يسع الشك في ضلالهما من علم أصل حرمة
فعلهما ، أو ما أشبه هذا مما هو موجود فيها . رجع .

وقال من قال : انه يسع جهل علم كفر المستحل لما حرم الله في
كتابه ، أو سنة نبيه ، أو اجماع أمته ، ولو علم حرمة من أحد
هذه الوجوه حتى يعلم كفره ، أو ضلاله ، أو باطله ، أو مفارقتة لدين
الله ، وما لم يعلم هذا ، أو أحده ، أو ما أشبهه فهو معذور عن علم
ذلك ونواسخ له جهله .

وقد يوجد عن بشير أنه يسع جهل كفر المستحل ما لم يعلم كفره ، حتى تقوم عليه الحجة ، ونحو هذا ، يوجد عنه وعلى هذا القول ، فلا يلزم هاهنا سؤال وهو معذور بترك السؤال ، اذ ذلك مما يسعه جهله ، وكل شيء وسعه جهله من دين الله ، فلا سؤال فيه •

وقال من قال : واستحب اعتقاد السؤال في هذا بغير دينونة ولا خروج ، لأن الخروج يشتغل به عما هو أفضل منه من الفضائل — نسخة — الأعمال ، وتتعلل به اللوازم •

وقولنا ومحبتنا أن نعتقد السؤال في هذا بغير دينونة ، لئلا يقيم على شك ، قد قال أكثر الفقهاء : انه يهلك بشكه فيه ، وأن لا يعتقد الدينونة بالسؤال عن ذلك ، فيكون قد دان بشيء مختلف فيه •

فانظر في هذا القول في المستحل لما حرم الله ، أو ما أشبه ذلك من المحرمات ، والمحرم لما أحل الله ، أو ما أشبه ذلك من المحلات واحد ، وقد مضى ما يستدل به عليه ، وأما اذا علم حرمة شيء ولم يعلم حرمة ، أهى من كتاب الله ، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من اجماع أمته المحقين ، أو من غير ذلك مما قد اختلف المسلمون فيه بالرأى ، وكان حرمة ذلك الشيء من كتاب الله ، أو من سنة رسول الله ، أو من اجماع أمته ، فرأى من يستحل ذلك :

فقال من قال : انه يسعه جهل علم ذلك ، ولا يلزم في هذا الموضع سؤال بدينونة ولا بغيرها ، وهو أكثر القول ، والشاهد في الآثار ، وهو في هذا كالراكب لتلك الأشياء ، وهو محرم لها أو غير مدع في ذلك تحليلا ولا تحريما ، وأكثر القول في هذا الموضع أنه يسع جهل علم كفره •

وقال من قال : لا يسع جهل المحرمين كما لا يسع جهل المستحلين •

قال أبو سعيد : معنى أنه قيل لا يسع جهل المحرمين ، كما لا يسع جهل المستحلين ، لأنهم يخالفون أصل الدين ، والمحرمون كالمستحلين ، والمستحلون كالمحرمين ، وعليه في المحرمين ، كما عليه في المستحلين ، ولكل هذا تأويل معنى يخرج في الحق •

ومن الحجة في قول من قال : انه لا يسع جهل المحرمين ، كما لا يسع جهل المستحلين من ذلك ، لمن يتولاهم أن يتولى من تولاهم بدين ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا منهم ، أو ممن تولاهم برأى أو بدين ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يبرأ من ضعفاء المسلمين ، أو يقف عنهم بدين من أجل براءتهم منهم ، أو ممن يتولاهم بدين •

كذلك القول في الاختلاف في المستحلين ، الذين يقول : انه قد يسع جهلهم ، انما هو على شريطة هذا ، والذي يوجب علم ضالاهم ، فليقتض بما في يده من دينه بالادعاء على الله من استحلال حرامه ، أو تحريم حلاله ، واذا ثبت هذا مع صاحبه في المستحلين اذا خالفوا الدين ، فلعله يثبت في المحرمين والراكين بغير ادعاء في الدين ، اذا انتهكوا حرمة الدين ، وركبوا محرماته ، وتركوا لوازمه •

فالمحرم عنده كالمستحل ولا يسع جهله في الأصل ، كما لا يسع جهل المستحل في الأصل

انقضى قوله •

وأما اذا علم حرمة شيء من كتاب الله ، أو من سنة رسوله ، أو من اجماع أمته المحققين ، فرأى من ترتكب ذلك وهو محرم لذلك ، أو غير مدع على الله في ذلك تحريماً ولا تحليلاً ، فقد قيل : انه يسعه جهل علم كفره ما لم يتوله بدين ، أو يتولى من تولاه بدين ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا من راكمه ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يقف عن

أحد من ضعفاء المسلمين بدين ، أو يبرأ منهم بدين ، وهذا هو أكثر القول •

وكذلك القول في المستحلين اذا علم بحرمة ما استحلوه من كتاب الله أو جهل أنها من كتاب الله ، فعلى قول من قال : يسعه جهل علم كفره ، انما هو ما لم يتولاه بدين ، أو يبرأ من العلماء على نحو ما ذكرنا ، أما اذا علم حرمة شيء ، لم يعلم حرمة ذلك الشيء أنها من كتاب الله ، ولا من سنة رسول الله ، ولا من اجماع الأمة ، ولا مما اختلف العلماء فيه بالرأى ، غير انه قد علم حرامه ، ولم فيه غير ذلك ، وكان حرمة ذلك من الرأى •

فرأى من يستحل ذلك من العلماء فقد قيل : انه لا يسعه أن يبرأ منه ، ولا يضلله ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين ، فان فعل شيئاً من ذلك هلك ، ولو لم يعلم الا حرام ذلك الشيء ، ولم يسمع قط بتحليله ، حتى رأى العالم يحل ذلك فلا يجوز له ، ولا يسعه البراءة ، ولا الوقوف عنه ، ولا التضليل له •

وكذلك لو ركب ضعیف لم يجز له أن يبرأ منه بدين ، ولا يضلله ولا يكفره ، وانظر في الجاهل لهذه الأحكام ، لو أنه رأى العلماء ولو أكثر عددهم مختلفين في شيء ، فبعضهم يقول : انه حلال ، وبعضهم يقول : انه حرام ، وهو لم يعلم أن ذلك الشيء محرم قط ، ولا يسمع بذلك ، وان كان ذلك الشيء محرماً في كتاب الله لم يجز لهذا العالم أن يجمع بينهم في ولاية ، ولا في براءة، فيكون يبرأ منهم جميعاً بدين ويتولاهم جميعاً بدين •

ولا أعلم في ذلك بين أبي سعيد ، ولا أبي محمد اختلافاً في هذا •

وأما ان وقف عنهم جميعاً ، فلم يتول أحد الفريقين ، ولا برىء منهم ، فيخرج في معانى قول أبي محمد بن بركة ، أن ذلك جائز له ،

ولازم له ، حتى يعلم المحق من المبطل ، ولم يجز له أن يجمع بين الفريقين في ولاية ، ولا في براءة ، اذا كانوا يخطئون بعضهم بعضا •

وكذلك قول أبى الحسن البسيانى ، كتحو قول أبى محمد ، وأنكر على أبى سعيد قوله في ذلك ، وقد تقدم ذكر ذلك في كتابى هذا •

وأما أبو سعيد فيقول : انه لا يسعه الوقوف عن الفرقة المحقة من العلماء ، ولا ترك ولايتهم لأنهم هم الحجة في ذلك على من خالفهم ، وعلى من جهل حقهم ، وهم حجة الله القائمون بدينه ، الذين جعلهم الله شهوده وحكامه في ذلك الشيء ، وأنه لا تروى حجة الله لمخالفة من خالفها ، وأن المخالفين لهم كفار ضلال سفهاء ، يعلم ذلك الله ، وأولوا العلم بذلك الشيء من غير المختلفين فيه ، وقد تقدم القول في ذلك •

ومما يؤيد قول أبى سعيد أنه لو أن هذا الجاهل رأى العلماء مختلفين في شيء ، فبعضهم يقول : انه حلال ، وبعضهم يقول : انه حرام ، وهو لم يعلم أن ذلك الشيء حلال ولا حرام ، أو علم أن ذلك الشيء محرم ، ولم يعلم بتحليله قط حتى سمع العلماء يختلفون في تحليله وتحريمه ، وكان ذلك الشيء مما قد سبق فيه الاختلاف بين العلماء بالرأى :

فبعضهم يقول : انه حلال ، وبعضهم يقول : انه حرام ، فقد قيل : انه ليس لهذا الجاهل العالم باختلافهم أن يقف عن هؤلاء العلماء المختلفين ، ولا يترك ولايتهم ، ولا يضلهم ، ولا يخطئهم ، وعليه أن يجمع بينهم في الولاية والتصويب •

وانظر الفرق بين هذين الحكمين ما أدقه وأخفاه عند جهل الحكم فيه ، وانظر الفرق البعيد بين حكمهما ، لأن قول أبى محمد وأبى الحسن أن الجاهل لا يقدر أن يعرف المبطل من هؤلاء المختلفين ولا المحق منهم ، اذا كانوا كلهم علماء ، فرأينا الجاهل لا يعرف كثيرا من أحكام الله لأجل جهله ، ولم نرهم عذروه بتضييع شيء من دين الله

يلزمه القيام به ، ما لم يعلمه ، بل ألزموه القيام بكل شيء من دين الله يلزمه القيام به ، علمه أو جهله ، وليس لهذا الجاهل أن يجمع بين حكم هذين الأصلين المفترقين ، فيحكم في هذا الأصل بما حكم به في الأصل الآخر مما هما فيه مفترقان •

قال أبو سعيد : معى أنه قد قيل في الفتيا : ان كل من قام بشيء من دين الله من عالم أو ضعيف ، أو مؤمن أو كافر ، أو بار أو فاجر ، فهو حجة ، كما أن المسلم العالم حجة ، لأنه انما كان حجة بقيامه بالحق نفسه الذى لا يختلف فيه رأى الذى لو اختلف فيه المختلفون من جميع الثقليين ، كل يدعى فيه لنفسه قولاً ، ما كان الحق فيه الا في واحد ، وهو الشيء الذى قام به من قام من القائمين ، وقال به من قال من القائمين ، وانما كان حجة بنفسه ، ولا تجوز مخالفته ، ولا الاختلاف فيه •

فكل قائم فيه في الفتيا فهو حجة ، كان مما يسع جهله أو مما لا يسع جهله في موضع لازم ، أو في غير موضع لازم ، فالقائم بالحق حجة ، والقائل حجة اذا كان الحق حجة بنفسه ، فافهم هذا الفصل ، وهو فصل ثابت صحيح ، وله تأويل ، ومن صحة تأويله أنه من حجة القائم بالحق ، أنه اذا ثبت في شيء من دين الله لم يتعر ، ولم ينكر أن يثبت في جميع دين الله ، وكما ثبت في الجملة •

وفي تعبير الجملة فيما لا يختلف فيه ، ويثبت في شيء من تفسير الجملة ، عند لزوم العمل ، والانتهاء ، وكذلك لا يتعري ولا ينكر أن يثبت ، ويلزم في جميع تفسير الجملة من اللازم في الدين ، لأن كل لازم في الدين فهو لاحق في موضعه فيما لا يسع مخالفته ، وفيما تقوم حجته بمنزلة الجملة في موضعها ، ولا يسلم من خالف الحق في شيء من وظائفها ، كما لا يسلم من خالف الحق في الجملة ، فافهم معانى الحق كيف لم يخرج من بعضه بعضاً ، ولا يخالف بعضه بعضاً وبعضه من بعض ، وبعضه داخل في بعض ، ولا يختلف في معانيه بتأويل الحق •

ومن أعظم حجج الله من في دينه من جميع من قام به أنه إذا قام به قائم كائنا من كان ، فأقل ما يكون من حجة الله أنه لا يسعه الرد ، ولا التكذيب له ، وقد كان قبل ذلك زائلا عن من لم يبلغ علمه الى ذلك كلفه علم ذلك بعينه ، وكلفه التعب في فيه ، فان لم يكن القائم بالحق حجة فيما يسع جهله ، لم يسع ولم يجز أن يكون حجة فيما لا يسع جهله ، ولكن القائل بالحق حجة إذا قام به من طريق الفتيا فيما يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله •

ومن حجة الحق اذا قام بالدين ، فيما يسع جهله ، ألا يرد عليه ما جاء به ، ولا ينكر عليه الحق الذي جاء به ، ولو كان في غير ذلك مبطلا ، وأن لا يخطئ فيما جاء به ، ولو كان في غير ذلك مخطئا ، وأن يقبل منه عدل ما جاء به اذا بان علمه في الاجماع ، وفي الاختلاف ، فهو حجة فيما يسع جهله ، كما كان حجة فيما لا يسع جهله لثبوت حجة الحق في جميع ذلك ، من وجه واحد لا تختلف معانيها في أصل العدل •

ومن كتاب المعتبر : واذا كان في ولايته مع المسلمين رجل ، ثم دخل في شيء أخرجه من ذلك ، فزعم رجل من المسلمين ثقة من بعد موته ، أنه تاب من ذلك ، قبل المسلمون قوله وشهادته بذلك ، وتولى المسلمون الهالك بولاية وليهم هذا الحى •

قال غيره :

معى أنه قد قيل في هذا باختلاف :

قال من قال : فيما أحسب يجوز فيه شهادة الواحد بالتوبة في كل شيء من المعاصي ، كان ركبته الراكب مستحلا أو محرما ، أو جاهلا أو عالما ، أو شاهرا أو مستبرئا ، كان من حقوق الله أو من حقوق العباد ، فالشاهد الواحد من المسلمين له بالتوبة من ذلك مقبولة له من حقوق الله ، ويرجع الى الولاية بشهادته •

وقال من قال : فيما أحسب لا تجوز شهادته وحده ، في وجه من الوجوه من ذلك ، ولا يقبل الا شهادة اثنين ، وأحسب أنه قيل : تجوز شهادته وحده له بالتوبة اذا كان الحق في ذلك الذنب الذي أذنبه لله تبارك وتعالى وحده .

وأما ان كان من حقوق العباد ، لم يقبل شهادته وحده ، وأحسب أنه قيل لا تجوز شهادته وحده بالتوبة ، اذا كان الحق في ذلك الذنب الذي أذنبه لله تبارك وتعالى وحده ، وأما اذا كان من حقوق العباد لم تقبل شهادته وحده ، وأحسب أنه قيل : ولا تجوز شهادته وحده اذا كان في حقوق الله فيما كان ذنبه فيه شاهرا .

وأما اذا كان من المعاصي التي ليست شاهرة جازت الشهادة فيه من الواحد ، وأحسب أنه قيل يجوز في حقوق الله ، وحقوق العباد ، اذا كان المحدث مستحلا ، لأنه لا تبعه عليه اذا تاب بعد التوبة من ما أثلفه من مال الناس ، ولا ما ضيع من حقوق الله ، فالتوبة تجزيه اذا تاب عن ضمان ذلك كله ، وعن القيام بما قد ضيع من حقوق الله على الدينونة .

ومعنى أنه اذا اختلف القول فيه ، اذا لم يقبل الشهادة له ، فقيل : هو على البراءة . وقيل : هو على الوقوف لا يتولى ولا يبرأ منه لسبب شهادة الواحد ، وأما اذا علم منه أحد من المسلمين ذنبه ذلك ، ثم علم منه الولاية بعد ذلك الذنب الذي قد علمه منه ، فأحسب أنه قيل : انه يتولى بولايته أيضا ، ويحسن فيهما الظن جميعا أن المتولى له لم يتوله الا بعد التوبة .

وأحسب أنه قيل يبرأ من الأول ، ويتولى المتولى له ، لأن المحدث الأول لم تصح توبته بشهادة ، فهو على حكم الصحيح فيه ، والمتولى له على ولايته التي كانت له ، لأنه لم يعلم أنه تولاه بباطل ، ويمكن فيه هذا ، فهو على ولايته .

وأحسب أنه قيل : يوقف عن المحدث الأول لمعنى ولاية المسلم له ،
ويتولى المتولى له على معنى الذى وصفت لك •

وأحسب أنه قيل : يبرأ من الأول ، ويوقف عن المتولى له ، لدخول
الاشكال عليه ، اذا صح حدث الأول ، وصح ولاية المتولى له على غير
صحة توبته ، وأمكن فيه الحق والباطل على الأصل الذى قد صح ، ولم
يصح زواله ، فيوقف عنه للاشكال فيه •

وأحسب أنه قيل يوقف عنهما جميعا ، فيوقف عن البراءة من الأول ،
لموضع ولاية الثانى له ، فدخل فى البراءة منه بالشبهة ، والبراءة تدرأ
بالشبهة •

وأحسب أنه قيل : يبرأ منهما جميعا ، من الأول بصحة الحدث
فيه ، ومن الآخر بولايته لمن قد صح حدثه ، ولم يعلم أنه علم بتوبته ،
وكان فى الحكم محجورا عليه ولاية الظالم ، كما كان محجورا عليه
البراءة من المسلم فى الظاهر ، فالمتولى للظالم كالمتبرئ من المسلم ، مع
من يتولى هذا ، ويبرأ من هذا ، لأن ذلك كله محجور من ولاية الظالم ،
والبراءة من المسلم •

ويعجبني فى هذا كله فى الشهادة ، وفى الولاية له ممن يعلم علمه
بحدثه ، أنه اذا تولاه وهو يبصر الولاية والبراءة أن يتولى بولايته ،
أعنى المحدث ، وكذلك اذا شهد له بالتوبة من حدثه الذى أحدثه المعروف
منه ، وهو يبصر أحكام الولاية والبراءة ، وأحكام التوبات مأمون فى
ذلك ، بصير بأحكامه ووجوبه ، ووجوب حقوقه من مستحله وحرامه ،
وحقوق الله فيه ، وحقوق العباد ، وأن يقبل منه ذلك ، ويتولى بولايته ،
كائن ما كان المحق فى الحق من حقوق الله ، أو من حقوق العباد ،
مستحلا أو محرما ، سريرة أو شاهرا ، أن يتوليا جميعا •

وان لم يكن المتولى للمحدث بعد علم منه بحدّثه مأمونا على مثل هذا الذى وصفته لك ، بصيرا به ، ثم تولاه وهو ضعيف لا يؤمن على معرفة الأحكام ، ليخاف أن يدخل عليه الاشكال ، ويلحقه الاختلاف فى الولاية والوقوف .

وأما البراءة منه ، فلا تعجبني على كل حال ، ومعنى أن الشاهد له بالتوبة ، اذا لم يتوله حتى يشهد له بالتوبة من ذلك الحدث الذى به برئ منه ، فلا أعلم أن أحدا قال فيه بوقوف ولا براءة ، أعنى الشاهد بالتوبة للمحدث من أى وجه كان الحدث .

ومعنى أنه اذا كان يبصر أحكام ذلك أو لا يبصر ، فانما هو شاهد بالتوبة ، والتوبة معروفة من ذلك الحدث ، فاذا شهد له بالتوبة من ذلك الحدث فقد شهد له بالتوبة ، وكان مأمونا على قوله فى ذلك ، ولا يلحقه فيما أعلم مع أحد منهم براءة ولا وقوف .

ومعنى أنه لو كان المتولى لهذا المحدث ممن يبصر الولاية والبراءة ، ولم يعلم بحدّثه ، ثم تولاه ولم يشهد له بالتوبة من الحدث ، وهو ممن لا يعلم أنه يعلم بحدّثه ، فانه لا يبين لى أن يتولى بولايته على حال ، لأنه يحتمل أن يكون تولاه قبل أن يحدث الحدث ، فتكون ولايته له جائزة ، ولا يوجب ذلك خروج المحدث من حدّثه ، الا أن يكون المحدث شاهرا بشهرة تجب على أهل الدار معرفة كفره .

فان كان على هذا ، ثم تولاه هذا المتولى الذى يبصر الولاية والبراءة ، تثبت ولايته معى فى قول من يثبت الولاية بقول الواحد كائنا ما كان المحدث معنا من المستحلين ، أو المحرمين من الأئمة ، أو من العامة ، أو من العلماء ما لم يقع هنالك تنازع تتكافأ فيها أقاويل العلماء فى صاحب الحدث الشاهد من الأئمة أو من العامة .

فان أهل الأحداث الشاهرة التى تجب على أهل الدار والآفاق والأمصار شهرة حدثه ولا يختلف فيها من شهرة حدثه المكفر ، ولو اختلف المختلفون فى ولايته والبراءة منه بالباطل والحق ، فليس اختلاف المبطلين مما يوقع الاختلاف فيما تجب به البراءة من أحداث المحدثين ، اذا خرجت الشهرة للأحداث مخرج أحكام الأحداث التى ليس فيها محتمل الحق ، أو خرجت الأحداث محتملة للحق والباطل ، الا أن الحكم قاض عليها من حكم الاجماع من الشاهدين له من الحكماء عليه وله من المسلمين بباطل الحدث •

فانه اذا خرج الحدث فى حكم الاجماع فيه أنه مجتمع على باطله ، لم ينفع الاحتمال فيه أنه مجتمع على باطله ، لم ينفع الاحتمال فيه للحق والباطل لمن غاب عنه صحة الحدث فى سيرته •

وكذلك اذا خرج الاجماع فى الحدث المحتمل للحق والباطل بالصواب ، لم يضر الاحتمال ولا جاز الاختلاف فى الحدث الثابت عليه حكم الاجماع بازالة حكم الاجماع بالمخالفة لحكم الاجماع من ولاية أو براءة لاثبات الحكم بذلك وبالدينونة على مخالفة الاجماع •

وكذلك اذا ثبت الاجماع على حكم الحدث المحتمل للحق والباطل ، بغير صحة حكم باطله ، ولا صحة حكم صوابه ، وحقه لم يجز لمن غاب عنه صحة الحدث بحقيقته فى سيرته أن يحكم فيه بالدينونة بحقه ولا بباطله ، وخرج فيه حكم الاحتمال عند كل من غاب عنه صحته فى سيرته كيف كانت ، وكيف جرت ، لمن شاهد عصره ومصره ، أو لمن غاب عن مصره ووقت عصره ، أو جاء بعد عصره من أهل مصره ، أو من غير أهل مصره ، وليس لأحد غاب عنه صحة الحدث أن ينقض الحكم المجتمع فيه بمخالفته بالدينونة من عالم أو ضعيف من شاهد أو غائب من مشاهد لعصره ، أو حادث بعد عصره ، فلا يجوز له نقض حكم

مجتمع عليه بحكم الاختلاف بالدينونة الى الاجماع ، ولا بالرأى الى
اجماع •

وكذلك ليس له أن ينقض حكم مجتمع عليه بحكم الاجماع ، الى
حكم الاختلاف بالدين ولا بالرأى بالقول من ضعف عن بصر الأحكام
المجتمع عليه اجماعها من مختلفاتها ، فتولى أحدا من أهلها برأى ما لم
يخالف أحدا من المحقين من يتولى بحق ، أو يبرأ بحق في أصل
الاجماع الذى جهل صحة حكمه ، وضعف عنه بوقوف من عالم محق
برأى أو بدين ، أو عن ضعيف بدين أو براءة من أحدهما برأى أو بدين
فلا يضيق عليه ذلك معنا •

وكذلك ان وقف عن الولاية والبراءة لأهل الأحداث الثابتة في الأحكام
المجتمع عليها ، على غير مخالفة المحقين بولاية أو ببراءة بوقوف عن عالم
برأى أو بدين ، أو عن ضعيف من المحقين بدين ، أو براءة من أحدهما
برأى أو بدين فهو سالم ولا نعلم في ذلك اختلافا من أحد من
المسلمين •

ذكر اختلاف أحكام الدعوى

من أحكام البدع

وكل اختلاف خرج على أحكام الدعوى من جميع الأحداث ، على غير تصريح من أحكام البدع من استحلال المحرمات ، وتحريم المحلات الشاهرات الظاهرات من جحود بانكار أو بضلال تأويل مع الاقرار ، فهو خارج على حكم الاحتملات للحق والباطل الجائز فيه ، الثابت له حكم الاجماع بحقه وباطله ومحتمله على حاله التى جرت عليه اذا ثبت الحكم فى الاجماع بأحد ذلك ثبت فى حكم الظاهر ما يثبت فى الحكم المجتمع عليه ، ولو كان الاجتماع ممن أجمع عليه كان فى سريرتهم مخالفين لعدل الله وصوابه فى ذلك الحكم وكانوا مبطلين •

فان حكمهم فى هذا الوجه بأى وجه ثبت منه الحكم بتحقيق الحدث أو بابطاله ، أو باثباته على حاله ، فهو حجة لجميع من غاب عنه صحة باطلهم ، وعلى جميع من غاب عنه صحة باطلهم ممن شهدهم ، أو غاب عنهم •

فافهم هذا الأصل ، وكل حدث خرج على حكم البدع ، وشهر ذلك ، وظهر خارجا على صحاحات أحكام البدع ، فليس فى ذلك احتمال ، ولا يكون الحكم فيه لمن شاهده مزيلا لما شهر منه من حق أو باطل بخلاف ما شهر من أحكام البدع ، ولو أجمعوا على باطل حقه ، ولن يجمعوا ، ولو أجمعوا على تحقيق باطله ولن يجمعوا ، فليس للحاكم فى ازالة حكم البدع عن سبيل ما صحت عليه حجة ، ولا منهم حجة ، ولا بهم حجة •

وعلى كل من ورد عليه الحكم من غائب أو شاهد أو محاضر أو حادث أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها فى صحة أحكام أحداث البدع عنده ،

وفي صحة أحكام البدع ، وعلى الحاكمين بمخالفة الحكم في البدع ،
وللحاكمين بموافقة الحق للموافقين للحكم في أحكام البدع ، وبين أحكام
البدع وأحكام الدعاوى الخارجة على سبيل أحكام احتمال الحق والباطل
من الأفعال المحتملة للحق — نسخة — للهدى والضلال في حكم الشريعة
فرق بعيد بعيد ♦

واختلاف الحكم في ذلك ، وتفاوته مع أهل العلم المحققين ذلك شديد
شديد ، فلا يحمل ذلك كله على معنى واحد ، فان ذلك فاسد فاسد ♦

وعلى كل حال معنا فاذا شهد الشاهد مع علماء المسلمين لأحد من
أهل الأحداث ، كانت الأحداث خارجة على أحكام البدع ، أو على أحكام
الدعاوى بالتوبة من حدثه الذي كان منه على أحد الوجهين ، وهو
ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة والتوبات ، فتولاه على ذلك بعد
شهادته له بالتوبة ، وهو ممن لم يصح منه مخالفة للمسلمين بوجه من
الوجوه للدين ، فهو جائر الشهادة لذلك المحدث ، وجائر قبول قوله
بذلك ممن علم الحدث ممن شاهده ، أو غاب عنه من حاضر أو حادث ،
ما لم يعلم كذب العالم الشاهد بذلك ، ولم يصح معنا كذبه الا أن يكون
المحدث قضت الشهرة عليه بالموت على الاصرار على حدثه ، أو حكمت
عليه بذلك الجماعة بالاصرار ♦

وصحة الاصرار غير صحة الحدث ، فانه اذا صح الحكم عليه
بالاصرار ، أو بالشهرة ، أو بأنه مات مصرا بشهرة أو اجماع — نسخة —
أو حكم اجماع ، ثبت حكمهم عليه بذلك ، فانه لا تقبل من أحد بعد
ذلك شهادته بتوبته ، ولو شهد له جميع الثقيلين بالتوبة ، ولن يشهدوا
جميعا بذلك ما قبل منهم ، كما أنه لو شهد له جميع الثقيلين ولن يشهدوا
بأنه لم يكن منه ذلك الحدث الذي قد صح في الشهرة باطله فيه ،
أو في الاجماع على باطله منه ما قبل منهم ذلك ، وما كانوا فيه
حجة ، وكانوا كلهم في ذلك مدعين في حكم الحق ما به يشهدون ♦

ولن تقبل شهادة مدعى على الأبد في حكم ما يكون فيه مدعى في حكم الدين ، ولا في حكم الدنيا ، فافهم ذلك ان شاء الله .

ومن تولى هذا المحدث الذى قد صح حدثه لأحد هذين الوجهين جميعا في حكم اجماع أو حكم شهرة بباطله من احداث البدع ، أو من احداث الدعاوى مع من صح معه ذلك من المحدث من غير شهادة منه له بتوبة ، وهو من علماء المسلمين الذى لم يصح منه مخالفة لهم في أصل الدين ، وصح له موافقتهم في ظاهر حكم الدين ، والمحدث من الأئمة أو من العامة الا أنه خارج بهذه المنزلة .

فمعى أن هذا الذى يختلف فيه ، وأما الأول فلا أعلم فيه اختلافا أنه في الولاية اذا شهد له بتوبة محتملة ، كما وصفت لك .

وأما اذا تولى على غير شهادة بتوبة تقدمها ، فعندى أنه يلحقه حكم الاختلاف في الولاية والوقوف والبراءة منه ومن المحدث ، وفيه وفي المحدث ، ويعجبني اذا كان عالما بصيرا كما وصفت لك ، وكان عالما بالمحدث ، أو كان المحدث شاهرا يقضى أنه قد علمه أنه يتولى هو والمحدث جميعا ، وان لم يكن عالما بالمحدث ، أو احتمل أن لا يعلمه أن يتولى هو ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين ما لم يعلم باطله ، ولا يتولى المحدث ، ويكون على حالته ، وما صح عليه من باطله ، ومن حكم البراءة ما لم يشكل ذلك من علم العالم فيه ، أعالم بحدثه أم غير عالم بحدثه ، وأشكل ذلك .

فيعجبني الوقوف عن المحدث في هذا الفصل والولاية للعالم ، وان كان هذا المتولى ضعيفا من ضعفاء المسلمين ، والشاهد الذى وصفته لك من ضعفاء المسلمين أعجبني أن لا تقبل شهادته في هذا الموضع للمحدث ، ويكون المحدث على حالته ، ويتولى الشاهد اذا احتمل صدق شهادته على ما وصفت لك ، ولا أعلم أن أحدا قال في الشاهد اذا احتمل صدق شهادته بوقوف ولا براءة ، ولا ترك ولاية بأى حالة كان عالما أو ضعيفا .

ولا أعلم أنه قال أحد بولاية المحدث اذا تولاه من لا يعلم
بحدثه بأى حال كان المتولى ، عالماً أو ضعيفاً ، فافهم هذين الفصلين
الذين لا أعلم فيهما اختلافاً .

قال غيره :

انظر فيما ذكره هاهنا من أحكام البدع ، وأحكام الدعاوى ، والفرق
بين ذلك ، وأردت أنا أن أقرب الفرق بينهما ليفهمه من أراد النظر
فيه ، والذي عرفت أن البدع هو كل من استحل ما حرمه الله في
كتابه ، أو في سنة رسوله ، أو أجمع المسلمون على تحريمه ، أو حرم
ما أحله الله في كتابه أو في سنة نبيه ، أو أجمع المسلمون على تحليله ،
فكل من صح عليه أنه استحل حراماً ، أو حرم حلالاً ، فهو مبتدع .

وعلى كل من صح معه حديثه ممن شاهده ، أو من غاب عنه ممن كان
في عصره ، أو كان في غير عصره ، أن يبرأ منه ، وأن يحكم عليه
بالباطل اذا علم الحكم في ذلك ، فان اختلف العلماء في حقه وباطله ،
فحكم له بعضهم أنه محق ، وحكم عليه بعضهم أنه مبطل ، فالحاكم
عليه بالباطل هو المحق ، وهو الحجة على كل من خالفه ، ولا يجوز
لأحد تضليل المحق ولا تخطئته ، ولو كانت أمة واحدة فلا يجوز لأحد
تخطئتها ولا تضليلها ولو فارقها وخالفها جميع الثقلين من الجن والانس ،
من العلماء والضعفاء ، والعوام وسائر الخلق كلهم .

ولا يجوز لأحد تصويب المبطل كائناً من كان ، ولو أن جميع أهل
الأرض كلهم صوبوا المحدث المبطل ، وأجمعوا على صوابه ، وأجمعوا
على صواب من صوبه ، ما جاز لأحد أن يعينهم على باطل ، ولا يقبل
اجماعهم ولا تصويبهم ، ولا يكون الحق في ذلك الا مع أحد الفريقين
المختلفين ، ولا يكون الحق في ذلك الا في واحد اختلف فيه أحد ،
ولم يختلف فيه أحد .

فالمحق في ذلك من وافق الحق فيه ، والمبطل منهم من وافق الباطل ، ولا يستحيل المحق منهم أبدا عن حقه ، ولو أجمع على باطله جميع أهل الأرض من الثقيلين ، وجميع العلماء من الجن والانس ، ولا يستحيل المبطل منهم أبدا عن باطله الا بترك باطله ، وخروجه منه ، ولو أجمع على حقه جميع الثقيلين من الجن والانس وجميع العلماء كلهم •

ولا يكون الاجماع من العلماء ، ولا الشهادة للمبطل ولا عليه زائدا في أحكامه ، ولا ناقلا لها عن حكمها ، فافهم هذا •

وأما الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فهو كل شيء كان يحتمل في دين الله حلاله وحرامه ، وحقه وباطله ، كالأكل للميتة والدم المسفوح ، أو لحم الخنزير ، أو ما أشبه هذا ، فان كان الأكل مضطرا كان حلالا له ، وكان محقا ، وان كان غير مضطر كان حراما عليه ، وكان مبطلا ، وكذلك المتزوج لأمه ، أو ابنته ، أو أخته ، أو غير هؤلاء من جميع ما حرم الله عليه ، فان كان المتزوج جاهلا بنسبهن فحلال له تزويجهن ، وان كان عالما بنسبهن فحرام عليه تزويجهن ، وكذلك ما أشبه هذا •

وكذلك التارك لصوم شيء من شهر رمضان ، والتارك لصلوات الفرائض وما أشبه هذا من حقوق الله ، فان كان من عذر فهو محق ، وكان ذلك حلالا له ، وان كان من غير عذر كان مبطلا ، وكان ذلك حراما عليه •

وكذلك القاتل لوليه ، أو لغير وليه ، من أهل القبلة ، وجميع من حرم الله عليه قتله مما أشبه هذا ، وكذلك وطء الفروج والأحداث في الأبدان ، مما يجب فيه القصاص ، وغير ذلك من حقوق العباد مما يشبه هذا ، مما يحتمل الحق والباطل ، والحلال والحرام ، فالفاعل لهذا محتمل حقه وباطله ، وحلاله وحرامه ، ولا يحكم على الفاعل لشيء من هذه الأشياء أنه مبتدع حتى يصح أنه مبتدع •

فأما الآكل للميتة ، والدم المسفوح ، ولحم الخنزير ، وما أشبه ذلك ، فإذا صح أكله لذلك أو لشيء منه ، فإن كان وليا كان على ولايته ، وإن كان موقوفا عنه كان في حال الوقوف عنه ، وإن كان يبرأ منه كان في حال البراءة منه ، ولا يبرأ منه بأكله هذا ، لأن هذا يحتمل حلاله لهم ، وأنهم مأمونون على دينهم ، ولا تجوز البراءة منهم بذلك حتى يعلم أنهم أكلوا ذلك حراما ، فإذا علم أنهم أكلوا ذلك حراما برىء منهم ، ففى بعض القول بعد استتابتهم ، وفى بعض القول قبل استتابتهم ، ولا يكونون مبتدعين ، ولو أكلوا ذلك حراما حتى يستحوا ذلك ، ثم يكونون مبتدعين .

فانظر فى هذا الفصل ، فإنه تجتمع فيه ثلاثة أحكام ، لأنه إذا صح أنه أكله ولم يعلم أنه أكله حراما أو حلالا كان على حاله من الولاية ، أو الوقوف ، أو البراءة ، وإذا صح أنه أكله حراما كان منتهكا لما يدين بتحريمه ، وكان من أهل الدعوة ، ومن أهل نحلة الحق ما لم يصح أنه مستحل لذلك ، أو يدعى على الله فى ذلك تحليلا ، فإذا صح أنه مستحل لذلك كان مبتدعا ، وكان خارجا من دين الله ، ومن أهل دعوة الحق ، ومن أهل نحلة الحق ، فانظر فى هذا ، فإنه لا يكون مبتدعا الا حتى يصح أنه أكله ، وأنه أكله حراما ، وأنه أكله مستحلا لأكله .

فإذا اجتمعت فيه هذه الثلاثة المعانى ، كان مبتدعا ، وما لم تجتمع فيه هذه الثلاثة المعانى وما أشبهها ، كان من أهل نحلة الحق ، ومن أهل دعوة المسلمين .

وكذلك المتزوج لأمه أو ابنته ، أو غيرها مما حرم الله عليه تزويجهن ، فإذا صح أنه تزوج أمه أو ابنته أو غيرها مما حرم الله عليه تزويجهن ، كان على حاله من الولاية ، ولا يجوز أن يبرأ منه ، ولو شهد عليه شاهد عدل أنها أمه مثل محمد بن محبوب ، أو أبى بكر الصديق ، أو عمر بن الخطاب ، فلم يترك زواجها لم تجز البراءة ،

وكان على ولايته اذا لم تقبل شهادته ، لأنه لا تقوم عليه الحجة في ذلك بشهادة واحد حتى يعلم بنسبهن ، أو تقوم عليه الحجة بشاهدي عدل ينسبهن أو ما أشبه ذلك ، ولا يكون هذا مبتدعا الا باجتماع ثلاثة معان : حتى يصح أنه تزوج أمه ، وأنه عالم بنسبها ، وأنه مستحل لذلك ، أو دائن به •

لأنه اذا صح أنه تزوج بها كان على حاله الذي كان عليه قبل تزويجه بها من الولاية ، أو الوقوف ، أو البراءة ، فاذا صح أنه تزوجها ، وأنه عالم بنسبها ، كان مرتكبا لكبيرة ، ولما حرم الله عليه ، وكان من أهل دعوة الحق ، ومن أهل دين الحق ، وكان منتهكا لما حرم الله عليه ، ولما يدين بتحريمه ، حتى يصح أنه مستحل لذلك ، ثم يكون حينئذ مبتدعا مفارقا لدين الله ، لأن المبتدع مفارق لدين الله ، ولنحلة الحق ، ولدعوة المسلمين •

والمنتك لما يدين بتحريمه من أهل دعوة الحق ، ومن أهل دعوه المسلمين ، وكذلك ما أشبه هذا من ترك الصلوات والصيام ، وما أشبه هذا من حقوق الله الا باجتماع ثلاثة معان : حتى يصح تزويجه بها ، وحتى يصح أنه عالم بنسبها ، وحتى يصح أنه مستحل لذلك ، ثم يكون حينئذ مبتدعا •

وكذلك جميع ما أشبه هذا من المحرمات التي من حقوق الله ، فان اختلف العلماء من المسلمين في من تزوج أمه : فقال بعضهم : انه تزوج أمه وهو عالم أنها أمه ، وأن تزويجه لها حرام وبرءوا منه •

وقال آخرون : ان تزوج بها وهو لا يعلم أنها أمه ، وتولوه على ذلك ، كان المختلفون كلهم في الولاية عند من يتولاهم قبل ذلك ما لم يظهر تخطئة لبعضهم بعضا أو براءة من بعضهم بعض عند من يتولاهم : أو قذف لمن لا يجوز لهم فيه قذفه ، وما أشبه ذلك ، ثم حينئذ يكون المبتدئ منهم بالتخطئة ، أو بالبراءة ، أو بالقذف مبطلا ، ويبرأ منهم

بذلك ، لأن هؤلاء المختلفين كلهم على دين المسلمين ، ومن أهل دعوة الحق ، ونخلة الحق ، لأن كل فريق منهم يدعى دعوى ان كان صادقا فيما يدعيه فهو محق ، وهو موافق لدين الله ، لأن الفريق الذين قالوا انه تزوج أمه ، وهو عالم بنسبها أنها أمه ، وان تزويجه بها حرام وبرئوا منه بذلك فقد وافقوا دين الله ، ان كانوا صادقين ، ولأن الذين قالوا : انه تزوجها وهو جاهل بنسبها أنها أمه ، وأن تزويجه بها حلال له وتولوه على ذلك ، فقد وافقوا دين الله ان كانوا صادقين •

فكلا الفريقين يدعى دعوى ان كان صادقا فيما يدعيه فهو محق عند من علم باختلافهم ، وخفى عليه سرائرهم ، أو تخطئتهم ، وأما من علم المبطل منهم من المحق ، ووقف على سرائرهم ، فعليه أن يبرأ من المبطل منهم ، ويتولى المحق منهم ، ولا يجوز لمن على سرائرهم ، أن يبرأ من المبطل منهم عند من يتولاهم ، ممن خفى عليه سرائرهم ، أو تخطئتهم ، أو يقذفهم ، وعلى المحق من الفريقين أو يبرأ من الفريق المبطل ، ولا تجوز لهم ولايتهم ، ولا موافقتهم ، ولا اظهار البراءة منهم ، ولا التخطئة ، ولا القذف عند من يتولاهم ممن خفى عليه سرائرهم ، ويجوز لهم اظهار البراءة منهم عند من علم باطلهم •

ويجوز لمن علم باختلاف هؤلاء العلماء ، أن يتولى المتزوج لأمه ، ويتولى العلماء المختلفين ، ما لم يصح منهم تخطئة أو قذف أو براءة عند من يحرم عليهم فعل ذلك معه ، لأنهم لما اختلف العلماء في المتزوج ، تكافأت شهادتهم ودعاويهم ، وبطلت حجتهم ، وصاروا كلهم خصماء لبعضهم بعضا ، والخصم مدع ، والمدعى لا تقبل شهادته ، ولا حكمه ، ولا حجته على خصمه فيما يدعيه •

فان أجمع العلماء من المسلمين على حق المتزوج حلال تزويجه بها ، أو على حرام تزويجه بها وباطله ، كان اجماعهم حجة ، ولم يجز

لأحد ممن لا يعلم كذبهم فيما أجمعوا عليه مفارقتهم ، ولا تخطئتهم فيما أجمعوا عليه ، والبراءة منهم ، ولا ولاية المتزوج ، اذا اجمعوا على حرام تزويجه بها وباطله ، وعلى من علم بكذبهم فيما أجمعوا عليه أن يبرأ منهم سريرة ، ولا يجوز له اظهار البراءة منهم عند من لم يعلم بكذبهم ، ويجوز له اظهار ذلك عند من علم بكذبهم ممن لم يعلم الحكم في ذلك ، فافهم هذا •

وأما ان خالف العلماء المحقين فيما أجمع عليه الضعفاء من المسلمين ، أو العلماء من المبتدعين لم يكن مخالفة الضعفاء ، ولا العلماء المبتدعين مزيلة لاجماع العلماء المحقين ، ولا مكافئة لاجماعهم ، ولأنهم خصماء مدعون والعلماء من أهل دعوة الحق هم الحجة على الضعفاء من أهل دعوة الحق ، وعلى العلماء من المبتدعين وأئمة الضلال ، وكان اجماع العلماء هو الحجة ، فانما يبطل اجماع العلماء من أهل دعوة الحق اذا اختلفوا هم بينهم ، ولا يصح منهم اجماع على الشيء عند اختلافهم فيه •

وأما غيرهم من الضعفاء والمبتدعين ، فلا يزيل اجماع العلماء من أهل دعوة الحق ، هكذا قيل ، والله أعلم •

وانما قلنا : ان المنتهك الراكب لما يدين بتحريمه أنه من أهل دعوة الحق ، لأن دينه أن ذلك الذى ركبه حرام ، ودين المسلمين أن ذلك الذى ركبه حرام ، فدين الراكب لذلك الحرام ، ودين المسلمين فى ذلك الحرام دين واحد ، ولا فرق بينه وبينهم ، فهو من أهل دعوة الحق ، وأهل نحلة الحق ، ودينه دين المسلمين •

وأما المستحل لذلك الحرام ، فدينه غير دين المسلمين ، لأن دينه أن ذلك الشيء حلال ، ودين المسلمين أن ذلك الشيء حرام ، فاختلف دينه ودين المسلمين ، فليس هو من أهل دين المسلمين ، ولا من أهل

دعوة الحق ، ولا من أهل نحلة الحق ، وقد قال الفقيه في مثل هذا شعرا :

✽ دين هذا خلع هذا وهما مفترقان ✽

انظر في جميع ذلك ، ولا تأخذ من قولى الا بما وافق الحق
والصواب ♦♦

ومن كتاب المعتبر :

وعن رجلين برئا من رجل فسألا على ما برئا منه قالا : لا نفسر ♦

قال أبو عبد الله : ان كانا من العلماء الذين تقوم بهم الحجة ،
لم يسألا ، وقبل قولهما ، وبريء من الرجل ببراءتهما ، وان كانا ممن
لا تقوم بهما الحجة ، لم يقبل قولهما حتى يفسرا ، فان قالا :
انا استتبناه فلم يتب قبل قولهما عليه ، وان لم يسألا حتى ماتا ، وكان
للرجل ولاية ، ثبتت ولايته وولايتهما ان شاء الله ♦

قال غيره :

وهذا من مجملات الأثر التى لا يصح معنا الا فى حكم المعتبر ، وذلك
أن البراءة فى الاطلاق تخرج على وجهين ، وجه منهما الخلع والبراءة
بغير تسمية من أسماء الكفر والضلال ، والنفاق والفسق ، وأشباه هذه
الأسماء ، فهى أسماء دالة على من يستحق البراءة من المتسمين بها ، وهى
براءة فى التسمية اذا سمى بها ، والبراءة بغير تسمية هى اللعن ♦

وقوله : قد برئت من فلان ، أو فلان برىء من الاسلام ، أو برىء
من الله ، أو خلع عن الاسلام ، أو أنا أبرأ من فلان أو أشباه هذا ،
فهذا خلع وليس بتسمية ، ولا يكون معنا فى هذه الألفاظ كلها صحة
شهادة على المقذوف بها من جميع من قذفه بها ، كان ذلك من المسمى
له بها على وجه الشهادة ، أو على وجه القذف ، ولا يخرج شئ منها

معنا شهادة الا قوله فلان برىء من الاسلام ، أو خليع من الاسلام ونحوه على وجه الشهادة ، فانه يشبه معنى الأسماء الدالة على البراءة ، وأما سائرها فمقذف خارج معنا كله ومصرح من البراءة والقاذ من جميع عباد الله ، ومن جميع خلقه من المتعبدین من الثقليين من الجن والانس ، من عالم أو ضعيف ، خارجة مخرج الدعاوى من جميع المتبرئين ، ومن جميع القاذفين ، ولا يقبل منهم ذلك ، ولا يجوز اتباعهم عليه ، ولا تقليدهم فيه ، بأن يخلع كخلعهم ، ويبرأ كبراءتهم ، ولا يكون في ذلك حجة لمن اتبعهم ، ولا حجة على من سمعهم ، ولو كانوا علماء كثير ، وبشر كثير الا الأنبياء صلوات الله عليهم جميعا وسلم تسليما فانهم مقبول قولهم في جميع ما قالوا من الشهادة لازم أن يشهد كشهادتهم ، ويبرأ كبراءتهم •

ويقال كقولهم ، ويصدقوا في جميع ما أخبروا به من جميع ما خرج على سبيل الدعوى من غيرهم ، والشهادة من غيرهم ، فالتقليد من غيرهم لهم في ذلك فيما قيل واجب جائز •

وأما سائر الخلق ، فمعنا أنه قيل لا يجوز التقليد لهم في جميع ما خرج مخرج الدعوى ، ولا يجوز أن يشهد في ذلك كشهادتهم ، ولا في شيء منه ، ولا يقال كقولهم ، ولا يبرأ كبراءتهم على القطع والتصديق لهم فيه ، ومن قلدهم في ذلك كانوا قليلا أو كثيرا ، عالما أو ضعيفا ، مسلمين أو كافرين ، مقرين أو منكرين ، فهو مخطيء ضال عن حكم الدين •

وكذلك ما كان من أسماء الكفر الموجبة للبراءة على صاحبها المسمى بها البراءة والخلع من الأسماء المكفرات ، فاذا كان تسمية بها من المسمى بها للمسمى بها ، أو بشيء منها الأصل في ذلك ، والمراد به القذف والخلع والبراءة ، لا يراد بها الشهادة على المحدث على أنها واجبة عليه ، محدثة على معنى الشهادة ، وانما هي على معنى القذف ، فهي من جميع المتسمين بها بجميع من سمى بها ممن لا يستحقها فيما مضى عند

من سمي بذلك معنى بمنزلة القاذف ، لا بمنزلة الشاهد ، والقاذف في
الاجماع معنا يخرج مخرج المدعى اذا لم يكن المقذوف الذى قذف وليا
للذى سمعه يقذفه من جميع الخلق الا مع من يعرف منه ما قد عرفه
من الأسماء ، فانه موافق له على ذلك ، والقاذف مع هذا مدع ومتبرىء
بالقذف ، والدعوى فيما قيل أنه لا تجوز شهادته •

وكذلك في الاجماع أن المدعى لا تجوز شهادته في جميع ما كان
مدعى فيه وبه ، ولا نعلم في ذلك اختلافا أنه يرجع مقبل شهادته
فيما كان فيه مدعى ، وثبت فيه حكمه مدعى ، أو يكون قاذفا خالعا لمن
يتولاه الذى سمعه من المتعبدین ، فيكون القاذف لوليه معه مخلوعا
ومدعى ، مبيحا من نفسه البراءة ، لا تجوز شهادته فيما يدعى أبدا ،
وسواء كانوا علماء كما وصفت لك ، أو ضعفاء قليلا أو كثيرا ، فلا فرق
في ذلك ، والقول كله سواء ، والحكم فيه سواء •

ولا يجوز قول مدع ، ولا شهادة خلیع ، والفقهاء والعلماء في أحكام
الدعوى والقذف ، وجميع الأحكام والاختصاصات ، سائر الناس من
الضعفاء ، سواء من المقرين والمنكرين ، والمسلمين والكافرين ، ولا فرق
بين علماء المسلمين ، ولا بين غيرهم في الأحكام ، ولا الدعوى ، والاختصاصات
فرق ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، وذلك معنا في حكم الاجماع ،
ولا فضل على لعلماء المسلمين على سائر العالمين الا فيما جعل لهم من
الحجة في الفتيا في أمر الدين ، أو فيما جعل لهم من التسليط فيما
جعلهم حكاما فيه على العالمين لشرائع أصول الدين •

وأما سائر الحكومات ، فهم وغيرهم سواء ، كانوا علماء في دين
الله أو أئمة منصوبين للمسلمين ، فكلهم سواء في الأحكام في الدين ،
الذى يكونون فيها خصماء أو مدعين أو مدعى عليهم في أحكام الدين •

وأما الأسماء الموجبة للبراءة مما وصفت لك ، وما أشبه ذلك فاذا
كان تسميه بها مسمى من المسمى على وجه الشهادة بالاسم الموجب

عليه البراءة ، فمعنى أنه قيل : ان ذلك خارج على وجه الشهادة ، وقيل : انه قذف على حال ، لأن الشهادة لا تكون الا على الحدث ، ولا تكون بالاسم ، وانما سمي الله تبارك وتعالى بهذه الأسماء في كتابه ، وشهد عليهم بذلك تبارك وتعالى ، بعد أن قص عنهم أفعالهم وأخبر بها ، وشهد عليهم بها ، ثم سماهم بالأسماء الخبيثة عليها .

ومعنى أنه قيل : انها تكون شهادة ممن شهد بها من العلماء ، البصراء بأحكام الولاية والبراءة والتوبات ، واختلاف ذلك ، وثبوت معانيه ، لأنه مأمون على أنه لا يسمى بهذه الأسماء الا من استحقها معه في علمه وأمانته .

ولا تكون شهادة من الضعفاء الذين لا يعبرون ذلك ، ولا يؤمنون على معرفة الأحكام الموجبة للأسماء على الأحداث ، وعلى قول من يقول : انها تكون شهادة ، على أنها تكون شهادة على الاطلاق ، يدخل عليه العلة في الضعيف ، اذ لا يؤمن على الأحكام في ذلك ومعرفتها ، ولا يثبت ذلك له الا على التفسير فيمن يخرج ذلك منه ، واذا لم يكن ذلك يخرج على وجه الشهادة الثابتة ، لم يتعر من أن يكون الشاهد بذلك اذا لم تجز شهادته أن يكون قاذفا مدعيا .

ويعجبني على الاختلاف في ذلك ، أنه اذا كان في العلماء خارجا مخرج الشهادة فيمن تجوز عليه الشهادة منهم أن لا يحتاج منهم الى تفسير ، وأن يقبل قولهم في شهادتهم على المشهد عليه بلا اسم الموجب للبراءة ، ولو لم يسموا بها يستحق ذلك الاسم من الأحداث ، وأن لا يقبل من الضعيف الشهادة بذلك الا حتى يسمى ما كان حدثه فيراه المسلمون أنه مكفر ، ويكونون هم الحكم فيه بالاسم والبراءة .

ومعنى أنه قد قيل لا يقبل من الضعيف ذلك ، ولو سمي مفسرا حتى يشهد الشاهد أن منهم على تفسير الحدث ، وأنهما استتاباه من ذلك فلم يتب ، ثم هنالك يقبل منهما ، ويحكم بشهادتهما .

ومعنى أنه قد قيل : انه لا يقبل من الضعيفين الشهادة على الأحداث ، ولو فسرا وشهدا على أنه لم يتب بعد أن استتاباه فلم يتب ، وانما يقبل في أحكام البراءة شهادة من يبصر الولاية والبراءة ، كما لا يقبل في الولاية الا قول من يبصر الولاية والبراءة ، والبراءة أعظم جرما وأشد حكما ، وأحسب أنه قيل : ان الضعيفين اذا شهدا بالاسم ، وقالوا : انهما استتاباه من حدثه فلم يتب ، أنه يقبل منهما ، ولو لم يفسر ، لأن الاصرار على جميع الأحداث الصغار منها والكبار موجب للكفر والفسق ، والأسماء الخبيثة التى يسمى بها المحدثون فيهما مأمونان على هذا بخروج صحة حكمه في قولهما ، بشهادتهما على الحدث .

وأحسب أنه قيل : لا يؤمنان على ذلك ، لأن الضعيف لا يدرك الفرق بين الأحداث حقها من باطلها ، أو بدعها من دعاويها المحتمل فيها الصواب والخطأ ، ولا مستحلاتها من محرّماتها ، وهو غير مأمون في قبول المحتمل على حال الا بالتفسير .

ويعجبني في الضعيفين أنهما اذا شهدا باسم الكفر على وجه الشهادة ، ولم يفسرا الحدث ألا يقبل منهما على من شهدا عليه ، كان المشهود عليه له ولاية أو لم تكن له ولاية حتى يبيننا الحدث ، فاذا بينا الحدث ، وشهدا به على القطع على المعاينة والسمع ، وهما وليان من المسلمين ، أعجبني قبول ذلك من شهادتهما اذا كان الحدث مكفرا لمن ركبه ، ولو لم يقولوا : انهما استتاباه ولم يتب ، لأنهما قد وصفا وفسرا ما يكفر به المحدث ان كان كفرا ، أو ما يستتاب منه المحدث ان كان صغيرا ، وعلى المشهود عليه ، وله ما يجب عليه في الحكم في المشهود عليه من الصغير والكبير ، الذى يصح بشهادة الشاهدين الا على العلماء في الدين من المسلمين ، والأئمة المنصوبين .

فانه لا يعجبني أن يقبل عليهم الا بشهادة العلماء ، الا أنه يعجبني

فيهما اذا شهدا على عالم أو امام وشرحا وفسرا ماذا أتى العالم أو الامام ، فلم أقبل شهادتهما عليه ، وقد قاما في الشهادة ، ولا أبرأ منهما ، ولا أقف عن ولايتهما ، ولكنني لا أجعلهما حجة على من فوقهما من المسلمين ، ولا أترك ولايتهما اذا شهدا بما يجب عليهما في أحكام الاسلام ، وكذلك اذا شهدا بالاسم على الضعيف ، أو على من لا ولاية له ، ولو لم يفسرا أن لا تقبل شهادتهما في ذلك للعلة التي وصفت لك ، ولا تترك ولايتهما اذا ثبت ذلك شهادة منهما ، وأدرا عنهما البراءة والوقوف لواجب حق الاسلام الذي لهما ، ولا يعجبني أن يقبل منهما اذا قالا انهما استتاباه فلم يتب ، اذا لم يفسرا الحدث للعلة التي وصفت لك ، ولا أترك ولايتهما ، وليس كل منزلة يشهد فيها الشاهد ، فلم يقم بشهادته لعلة عرضت في ذات نفسه استحق بذلك ترك الولاية ولا البراءة معنى اذا ثبت له حكم الشهادة ، الا أنه لا تقبل شهادته لأجل أنه ليس بمأمون ولا عدل في ذلك •

كما أنه لو شهد أربعة غير عدول على مقر بالزنى ، وجاءوا على وجه الشهادة ، لم يكونوا قاذفين في الحكم ، ولا وجب عليهم معنى الحد ولا التفسير ، لأن الشاهد غير القاذف ، وليس على أهل التعبد ، ولا لهم أن يكتموا علم ما تعبدهم الله بالشهادة به ، وعليه اذا جاز لهم ذلك حتى يعلموا أنهم حجة ، وأنهم يقبل منهم ذلك ، وليس عليهم علم ذلك معنا ، وعليهم القيام بالعدل بالشهادة التي وجبت عليه ، فان قبلت فقد أداها ، وان لم تقبل فقد أداها •

وكذلك لو كان الشهود على ذلك عبيدا مسلمين ، أو من قد شهد بالزور ثم تاب ، فجاء على وجه الشهادة ، فتشهد بحدث من المكفرات ، أو بزنى على أحد ممن لم تجز شهادتهم عليه للعلة التي عرضت له في الاسلام أن لا تقبل شهادته من أجلها ، لم يكن بذلك معنا قاذفا ولا خالعا ، وانما هو شاهد لم تقبل شهادته لما عرض له ، ليس

لتعديده وجه الحق والصواب في ذلك ، فافهم ذلك ان شاء الله ،
والله أعلم بالصواب •

ومن غير كتاب المعتبر أحسبه من كتاب الاستقامة :

وأجمع أهل العلم أنه لا تجوز شهادة العدول من قومنا الذين
يدينون بخلاف ديننا على أحد من المسلمين في الحدود ، ولا فيما يوجب
عليهم الكفر ، أو الخروج من ولاية المسلمين الى عداوة ، أو وقوف
أو براءة ، لأنهم خصماء للمسلمين في ذلك ، ولا يجوز قبول قول
مدع ، ولا شهادة خصم ، بذلك جاء الاجماع من أهل العلم من المسلمين •

واختلفوا فيما بعد ذلك :

فقال من قال : لا تجوز شهادتهم عليهم في شيء من الأحكام ،
لأنهم غير مرضيين ، لأن الله تعالى قال : (ممن ترضون من الشهداء)
فهم غير مرضيين ، لأنهم خائنون لدين الله •

وقال من قال : تجوز شهادتهم في الحقوق ما كان ذلك متعلقا في
الأموال الخاصة ، مثل الديون والاقارات ، والوصايا والمواثيق ،
ولا تجوز في الأبدان ، ولا الفروج ، مثل الطلاق والعقاق ، والعدد
وما يشبه هذا مما يدخل فيه أحكام الفروج •

وقال من قال : تجوز شهادتهم في كل ما وافقوا فيه المسلمين
بالدينونة فيه ، ماعدا ما يكفر به المسلمون والحدود •

وقال من قال : تجوز شهادتهم في كل ما وافقوا فيه هم
المسلمين ، ولا يدينوا بخلافهم ، حتى انه قد قيل : انه تجوز شهادتهم
عليهم في القود والقصاص ، ويقاد بشهادتهم المسلم ، ويقتص منه وهو
على ولايته ، لأن ذلك يخرج مخرج الحقوق ، ولا يخرج مخرج
الحدود •

وقال من قال : لا تجوز شهادتهم عليهم ، لا في ذلك ولا فيما يتعلق به الحدود من الحقوق ، مثل السرقة والمحاربة التي يجب بها القطع والغرم •

وقال من قال : تجوز شهادتهم في ذلك في الحقوق ، ويغرمون المال المتعلق به الحد ، ولا تقام عليهم الحدود بشهادتهم ، لأن الحدود من المكفرات ، وأجمع المسلمون أنه تجوز الشهادة من العدول من قومنا على بعضهم بعضا في جميع الحدود والحقوق ، والقصاص وجميع الأحكام الجارية بين أهل القبلة ، وكل فرقة منهم تجوز شهادتهم على بعضهم بعضا ، وعلى سائر الفرق من الروافض والشيعة والقدرية والمرجئة والخوارج ، وجميع من دان بخلاف دين المسلمين ، لأنهم أهل ملة واحدة ، وكفر ونفاق ، يجمعهم اسم الملة ، واسم الكفر والنفاق •

وأجمعوا أن الشهادة العدول من قومنا جائزة على جميع ملأ أهل الشرك من عبدة الأثان والنيران ، من أهل العهد ، وأهل الكتاب في جميع الحقوق ، وما يثبت عليهم من الحدود ، اذا كان في ذلك ثبوت حق الله ، أو للعباد من حق أو حد •

وأما شهادة أهل نحلة الحق ، والدعوة ، فعلى ضروب :

فأما العلماء فشهادتهم جائزة على بعضهم بعضا في كل شيء ، وعلى ضعفائهم من المسلمين ، وعلى سائر أهل الدعوة ، وعلى جميع قومنا ، وعلى جميع المشركين في جميع ما قاموا به من الشهادة ما لم ينزلوا منزلة دعوى ، أو قذف ، أو خصومة في وجه من الوجوه ، ولا نعلم في هذا اختلافا •

أما شهادة الضعفاء من المسلمين ، ممن تثبت ولايته فجائزة على جميع أهل نحلة الحق من العلماء والضعفاء وغيرهم من أهل نحلة الحق

في جميع الأحكام ، الا فيما يجب به الكفر على أهل الولاية ، فقد قيل فيه باختلاف •

وأما أهل الثقة والعدل من المقرين بالنحلة ، ما لم تثبت لهم ولاية ، فقد قيل : ان شهادتهم جائزة على نحو ما تجوز شهادة الضعفاء ، ممن تثبت ولايته في الأحكام ما سوى المكفرات ، وما ينتقل به المشهود عليه عن الايمان الى الكفر ، أو عن حال الوقوف الى البراءة •

وقال من قال : لا تجوز شهادة أحد منهم الا من تثبت ولايته ، وانما العدل هو الولي •

وقال من قال : ان أهل العدل والثقة من أهل نحلة الحق ، هو كل من كان معروفا بالأمانات في ظاهر أمره ، من أداء الفرائض ، والانتهاء عن المحارم ، ولا يعلم أنه مواقع لكبيرة ، ولا مصر على صغيرة ، ولا تتظاهر عليه تهمة فيما يدين بتحريمه من دين المسلمين ، وظهرت أخلاقه وسيرته ، وأعماله موافقة لقول أهل النحلة ، غير أنه لم يستحق الولاية بصحة الخبرة بما يقع به حكم الموافقة •

فأهل هذه الصفة تجوز شهادتهم على العلماء من المسلمين ، والضعفاء وغيرهم من أهل نحلة الحق ، في جميع ما يخرج مخرج الأحكام ، دون الحدود والمكفرات ، لأنهم وان لم يستحقوا الولاية فليسوا بأدنى منزلة من الثقات في دينهم من قومنا •

وقد قال من قال من أهل العلم : ان شهادة العدول من أهل النحلة تجوز على المسلمين في جميع الأحكام من الحقوق والحدود والمكفرات ، ولا يخرج ذلك من جملة أحكام العدل لثبوت حكمهم في جملة أهل الاستقامة في الدين ، ونحب أن تجوز شهادتهم على أمثالهم من أهل النحلة ، وعلى فساق أهل النحلة ، وعلى جميع قومنا من علمائهم

وثقاتهم وغيرهم ، وجميع أهل الملل في جميع الأحكام من الحدود والحقوق ، وجميع أهل الاسلام في الأحداث وغير ذلك •

ونحب أن تجوز شهادتهم على جميع أهل الاستقامة في جميع الحقوق ، وما يخرج مخرج الحكم في الأموال ، وجميع الحقوق دون الحدود والمكفرات من الأحداث من ضعفاء المسلمين وغيرهم ، ما دون الحدود والمكفرات ، وأن لا تجوز شهادتهم على أحد ممن تثبت له ولاية من علماء المسلمين ، ولا من ضعفائهم في شيء من الحدود ، ولا في شيء من المكفرات ، فيكون اسم أحد قد ثبت له الايمان والولاية ، ينتقل عن حكم الولاية والايمان الى الوقوف ، أو براءة بشهادة من لم يثبت له اسم الايمان ، ولا حكم الولاية لثبوت قول النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون يد على من سواهم » ولقول الله تبارك وتعالى : (ما على المحسنين من سبيل) (وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) •

فمن لم يصح له الايمان فلا يكون له معنا سبيل على أهل الايمان فيما يزول به عنه الايمان ، وتثبت عليهم بشهادته حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة ، ومعنا أن أهل العدل والثقة من أهل نحلة المسلمين ، ولو لم تجب لهم ولاية أعظم منزلة وأعلى درجة في وجوب الشهادة من علماء قومنا وأفاضلهم ، لأن أحكامهم أحكام أهل الاستقامة ، الا ما اختلفهم من جهل العالم بهم بمنزلة ما تجب به الموافقة من القول ، وثبتت له به عقد الولاية ، ونحب له أن تجوز شهادة العدول من قمننا ، الثقات في دينهم في جميع ما وافقوا فيه أصول دين المسلمين في جميع الحقوق ، وما يتعلق حكمه في الأموال خاصة ، ولا تجوز شهادتهم في المكفرات والحدود ، والفروج والعنق الذي تتولد منه أحكام الفروج •

وأما شهادة الضعفاء من المسلمين على الأحداث المكفرات فقد قال

من قال من أهل العلم : انه لا تجوز شهادتهم في ذلك ، وانما تجوز في ذلك شهادة العلماء ، كما أنه لا تجوز شهادة الضعفاء في الولاية ، وفي رفع الولاية ، ولا يجوز في ذلك الا قبول العلماء البصراء بأحكام الولاية والبراءة •

فكذلك لا تجوز شهادتهم فيما يوجب البراءة ، والبراءة أعظم خطرا ، وأشد حذرا ، أن لا يقلد أمرها الا العلماء البصراء •

وقال من قال : تجوز شهادتهم على المسلمين في كل شيء من جميع الأحكام ، وجميع الحدود ، والحقوق والمكفرات ، ، ولا تجوز شهادتهم بالمجمل من الكفر والنفاق والفسق ، مثل أن يشهدوا أنه كافر ، أو منافق ، أو فاسق ، أو ضال ، أو ما أشبه هذا من الأسماء المجملة ، ولا تجوز شهادتهم بذلك حتى يبين الشاهدان شيئا يكفر به المشهود عليه ، وأنهما استتاباه منه فلم يتب ، فهنا لك تجوز شهادتهما عليه •

وقال من قال : تجوز شهادتهم في الأحداث المكفرات على الضعفاء الأولياء وغيرهم من أهل النحلة ، ولا تجوز شهادتهم على العلماء ، ولا على الأئمة المنصوبين ، ولو وصفوا أحداثهم ، وأنهم استتابوه فلم يتب •

وقال من قال : اذا بينوا حدثهم ، ووصفوه على ما ذكرنا ، جازت شهادتهم على جميع من شهدوا عليه ممن تثبت الشهادة عليه ، اذا كانوا من أهل الولاية ، ونحب أن تثبت شهادة الضعفاء من أهل الولاية ، على الضعفاء من أهل الولاية ، ومن هو دونهم من أهل نحلة الحق ، وعلى جميع أهل القبلة ، وأهل الملل في جميع الأحكام والحدود ، وجميع الأحداث ، اذا بين الشاهدان الحدث ، وأنهما استتابا من ذلك فلم يتب •

وأما على الأئمة في الدين ، وعلماء المسلمين ، فلا نحب أن تجوز الشهادة عليهم الا من العلماء فيما يكفرهم ، أو ينتقلون به عن ولاية

الى براءة أو وقوف ، وانما يكون عليهم حجة في ذلك العلماء الذين
يبصرون الولاية والبراءة ، ويكونون حجة في رفع الولاية فافهم هذا •

ومن الكتاب :

وأما العلماء الذين يبصرون الولاية والبراءة ، ويكونون حجة في
رفع الولاية ، فشهادتهم جائزة في الأحداث المكفرات ، وفي الحدود ، وفي
جميع ما تجوز فيه الشهادة على العلماء ، وعلى الأئمة ، وعلى الضعفاء
وغيرهم من أهل نحلة الحق ، وعلى جميع أهل القبلة ، وعلى جميع أهل
الملل في جميع الأحكام ، ممن تكون فيه الشهادة جائزة •

وأما الأئمة في الدين فاذا كان الامام من العلماء جازت شهادته
فيما يجوز فيه شهادة العلماء ، وان كان من الضعفاء جازت شهادته
فيما تجوز فيه شهادة الضعفاء ، وضعفت فيما ضعفت فيه شهادة
الضعفاء •

وأما الشهادة عليه فلاحقة معنا بالشهادة على العلماء ، ولو كان من
الضعفاء ، لأنه قد عظمت منزلته في الاسلام ، ولحققت بدرجات الأئمة
في الدين •

وأما شهادة النساء مع الرجال فيما تجب به أحكام البراءة في
الأحداث ، جائزة في أكثر القول من أهل العلم من المسلمين الا في الزنى
فلا تجوز شهادتهن فيه •

وقال من قال : لا تجوز شهادتهن مع الرجال في شيء من الحدود ،
وتجوز في الحقوق ، والأكثر من قول أهل العلم أنه تجوز شهادتهن في
جميع الأحكام مع الرجال الا في الزنى ، ولا نعلم أن أحدا قال من أهل
العلم ان شهادة النساء وحدهن تجوز في شيء من الأحكام الا فيما

لا يمكن اطلاع الرجال عليه ، مثل الشهادة في العذرة والرتق ، والعفل في فروج النساء ، وقد قيل ذلك في الرضاع •

وشهادة القابلة ، وكل ذلك لمعنى ما لا يطلع عليه من الرجال الا الرضاع فانه جاء فيه الأثر : أنه تجوز شهادة المرضعة وحدها على الرضاع ، وعلى فعلها من ذلك خاص ذلك من شهادة النساء والرجال الا ما شاء الله من ذلك ، مما هو يشبه ذلك ، فلما أن جازت شهادتهن في ذلك الموضع ، ما لا يطلع عليه غيرهن من الرجال ، لم تجر شهادتهن في الزنى خاصة لموضع ما لا يطلعن عليه من ذلك ، والله أعلم •

ولأنه قال عز وجل : (فان لم يأتوا بالشهداء) • والشهداء المذكرون ، وهم الرجال أربعة ، ولم يستثن الله في ذلك النساء ، فكان هذا خاص في الزنى مستثنى من سائر الأحكام ، ولما يأت في الحدود من السرقة والخمر والمسكر وغير ذلك من الحدود ما أتى في الزنى ، فكان سائر الحدود داخلة في سائر الأحكام ، جائزة فيه شهادة الرجلين ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، كما قال الله عز وجل •

وقال من قال : ان شهادة المرأة وحدها جائزة في رفع الولاية على قول من يقول : انه يجوز رفع الرجل الولاية ، ولو كان واحدا ، وفي ذلك اختلاف ، ولا نعلم أن أحدا قال : انه لا يجوز رفع الولاية من المرأة ، وتجاوز من الرجل ، وتجاوز شهادة النساء في الأحداث المكفرات مع الرجال ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان •

ولا تجوز شهادة النساء وحدهن في الأحداث ولا في شيء منها •

وأما شهادة العبيد فجائزة في الولاية خاصة في رفع الولاية ، ولا تجوز في أكثر قول أهل العلم في شيء غير الولاية •

وقد أجازوا من العبد رفع الولاية ، ومن الأئمة وحدها ان كانوا

ممن يبصر الولاية ، ولا نعلم في ذلك اختلافا على القول الذي نجيز فيه رفع الولاية من الواحد من الرجال الأحرار •

وقد اختلف في ذلك فقال من قال : يجوز رفع الواحد الولاية •

وقال من قال : لا يجوز حتى يكونا اثنين •

وأما الأعمى فقد اختلف في رفعه للولاية : فقال من قال : لا يجوز منه رفع الولاية •

وقال من قال : : يجوز رفعه للولاية ، ويجوز قوله في الولاية •

وأما في سائر الأحكام فلا يجوز الا فيما اختلف فيه من الشهادة على النسب بالصفة ، لا على العين وما أشبه ذلك ، ولا تجوز شهادته في شيء من الحدود ، ولا الطلاق ولا العتاق ، ولا شيء من الأفعال ، وكذلك لا تجوز معنا شهادة العميان على شيء من الأحداث ، ولا شيء من الحدود ، ولا في شيء من الأفعال مثل الشراء والبيع وغير ذلك من الأفعال ، لأن شهادتهم تخرج معنا مخرج الظنون ، ولا يجوز معنا ذلك على وجه من الوجوه فيما علمنا من قول أهل العلم ، ولو عظمت منزلتهم •

وأما شهادة العبيد والاماء من الأصحاء الأبصار ، فيخرج معنا ذلك مخرج الاختلاف ، فالذي يجيز شهادة العبيد في الأحكام يجيز شهادتهم في الأحداث من الزنى وغيره ، والاماء في ذلك مثل النساء الحرائر •

ومن أجاز شهادة العبيد والاماء فلا نعلم دليلا يبطل قوله ، لأنهم داخلون في جملة المتعبدین ، وفي جملة المسلمين •

وأما شهادة العلماء البصراء بالولاية والبراءة على من يجوز عليه الشهادة ، فقد قيل : انها تجوز على ايقاع الاسم عليه من الكفر

والنفاق والفسق ، وأشباه ذلك من الأسماء الموصوفة ، المستحق بها المسمى البراءة ، ويكونون حجة ، ويجوز قبول قولهم في شهادتهم ، والبراءة ممن شهدوا عليه بذلك ، اذا شهدا عليه بذلك عالمان فصاعدا •

وقال من قال : ان الشهادة على الاسم تقع موقع القذف ، ولا تكون شهادة لأنهم يسمونه بالفسق والكفر والنفاق ، وذلك انما هو اسم لمعنى ما أتى ، وليس هو شهادة على ما أتى ، مما يكفر به ويفسق به ، وانما تكون شهادة اذا شهدوا على الحدث الذي يكفر به ، ويفسق به ، فاذا شهدوا عليه بذلك ، وقالوا : ان ذلك مما يكفر به أو أنهم يبرعون منه بذلك الفعل ، أو أن المسلمين يبرعون منه على ذلك الذي أتاه كانوا بذلك حجة في الشهادة والفتيا •

وهذا القول هو أقوى ، والقول الأول ليس بوهن في الحق ، لأن العالم لا يلحقه أن يشهد بالكفر الا على أهله المستحقين له ، وليس ذلك براءة منه ، وانما هو شهادة على اسم سمى به المشهود عليه ، وهو حجة في ذلك لموضع علمه بمواضع الأسماء بماذا يقع من الأحداث ، وأما الضعفاء من المسلمين ، فلا تجوز شهادتهم على الأسماء ، كما جازت شهادة العلماء على الأسماء ، وانما تجوز شهادتهم على الأحداث •

فاذا شهدوا على ما أتى من الأحداث ، وانهما قد استتاباه من ذلك الذي أتى فلم يتب ، جازت شهادتهما •

واذا شهد الضعيفان على الاسم ، فان كانا شهدا عند من يتولى المشهود عليه كانا قاذفين له ، وخصمين لمن يتولاه ، وان كانا شهدا عند من لم يتول المشهود عليه ، كانا مدعين ، ولا تجوز شهادة قاذف ، ولا خصم ، ولا مدعى ، لأنه من لم يكن حجة في شيء ، كان مدعيا فيه أو خصما ، فاذا لم تقم الحجة على المشهود عليه في الاجماع بتلك الشهادة كان ذلك خارجا مخرج القذف لمن شهدا عليه عند من يتولاه وعند من لا يتولاه بمنزلة الدعوى •

وأما اذا شهد العلماء على الحدث ، وانما ذلك من يكفره أو يوجب البراءة منه ، أو أن المسلمين يبرءون منه على ذلك ، أو بذلك أو ما أشبه هذا من الشهادة والفتيا جميعا ، فذلك حجة ، ولا نعلم في ذلك اختلافا أنهم لا يقومون في ذلك مقام القاذف ، بل هم في ذلك مقام الشهداء فيما علمنا بالاجماع من أهل العلم •

وأما الضعفاء من المسلمين اذا شهدوا على الحدث المكفر ، ولم يبرءوا ممن أتاه على ذلك ، ولم يفسقوه ويكفروه ، فهم حجة على المشهود عنده ، فان علم كفر المشهود عليه برىء منه ، وان جهل الحكم ثم علم بعد ذلك برىء منه •

وأما اذا برئوا من المشهود عليه أو فسقوه أو كفروا عند من يتولاه ، وهم يعلمون أنه يتولاه ، فان علم الحكم برىء منه ، وان جهل الحكم فهم قذفة عنده ، لأنهم ليس هم بحجة في تفسيقه ، ولا تكفيره ، وله أن يبرأ ممن قذف وليه على هذا برىء منهم برأى كان ذلك الحدث لا يوجب على وليه البراءة أو الكفر ، أو الفسق ، وله أن يتولى وليه هذا بالرأى لأنه اذا شهد الضعفاء على الكفر والفسق والنفاق وما أشبه هذا من الأسماء من غير تفسير لما أحدث المحدث ، كانوا بذلك في حد القذف ، وأحكام القذف في الأولياء ، وفي حد الدعوى في غير الأولياء •

ولا تجوز شهادة قاذف ، ولا قول مدع ، ولا حجة منهم في ذلك بوجه من الوجوه لأن الضعفاء لا تقوم بهم الحجة في تفسير الأسماء فافهموا ذلك ان شاء الله •

واختلف في ثبوت الشهادة على المشهود عليه : فقال من قال : لا تجوز الشهادة على الأحداث الا بحضرة المشهود عليه ، كائنا من كان الشاهدان ، وتفسير من الشاهدين أنهما عاينا ذلك الحدث من المحدث بأعينهما ، أو سمعا ذلك منه بآذانهما ، ويفسران ذلك على ما لا يرتاب فيه ، كمثله ما قد ثبت في الحد في الزنى أنه لا تجوز الشهادة فيه

حتى يشهد الشهود بأنهم رأوا ذلك من الزانى عيانا يقينا كالميل فى المكحلة فان لم يفسر ذلك الشهود كائنا ما كانوا ، وكاننا من كان الزانى ، لم يكونوا فى ذلك حجة عليه ، ولا جازت شهادتهم فى وجوب الحد عليه •

وكذلك فى الخمر حتى يفسر الشهود •

وكذلك فى القذف أن القاذف قذف هذا بالزنى ، وأنه سمع ذلك من القاذف يقذف هذا بالزنى بلفظ يصفه الشاهد بحضرة من المشهود عليه ، ثم يقام عليه الحد بحضرة الشهود ، فلعلهم يرجعون عن شهادتهم قبل أن يقام عليهم الحد ، ولعل المشهود عليه يأت بحجة يدرأ عن نفسه ما شهد عليه به الشهود ، أو يوجب هنالك شبهة فيدرأ عنه الحد بالشبهة •

وقال من قال : تجوز شهادتهم على المحدث بحضرة اذا علم أنهما أدركا الوقوف الذى يشهد أن عليه فيه أنه أحدث ذلك الحدث فيه ، وإن لم يفسر الوقت جازت شهادتهما عليه اذا شهدا قطعا عليه بالحدث ، ولم يصف ذلك الى شهرة ، ولا تقبل شهادة عن شهادة ، وكان المشهود عليه حاضرا لا يدرأ عن نفسه بسبب يبطل شهادتهما أو يضعفا بقول ، أو يوقفهما عن شهادتهما ، لأن الشهود اذا شهدوا بالقطع أحسن بهم الظن ، ولم يتهموا فى شهادتهم ، وقلدوا ذلك •

واختلف فى الشهادة على المشهود عليه فى غير حضرته : فقال من قال : لا تجوز الشهادة عليه الا فى حضرته ، حيا كان أو ميتا ، عالما أو ضعيفا ، اماما أو عاميا من الرعية •

وقال من قال : لا تجوز على الحى الغائب ، ولا تجوز على الميت كائنا من كان الحى والميت •

وقال من قال : يجوز على الضعيف من المسلمين الحى ، ولا يجوز على العلماء ولا الأئمة الا بحضرتهم ، كان الشهود علماء أو ضعفاء •

وقال من قال : اذا كان الشهود علماء ، والمشهود عليه ضعيفا ،
أو من لا تثبت له ولاية أو عداوة ، جازت شهادتهم على الحي ،
ولم تجز شهادتهم على الأموات •

وقال من قال : تجوز الشهادة على الحي الغائب ، ولا يبرأ منه
حتى يلقي ويسمع حجته ، فاذا سمعت حجته فلم يدرأها بشيء برىء
منه هنالك ، كان عالما أو ضعيفا ، اماما أو عاميا •

وقال من قال : انما يجوز ذلك في الضعفاء ومن لا تثبت له ولاية ،
وأما العلماء والأئمة فلا يجوز ذلك عليه حتى يكون ذلك بحضرته •

والذي نختاره من هذا كله ، أنه لا تقبل الشهادة على العلماء ،
من صحت له حجة العلماء ، ولا على الأئمة المنصوبين كانوا علماء
أو ضعفاء الا بحضرتهم ، وتفسير حدثهم على عيان ما أتوا ، أو سماع
ما أتوا ان أفصحوا عن ذلك أو لم يفصحوا ، وشهدوا قطعا ولم يدرأ
عن نفسه في ذلك الحجة يقبل منه برىء منه على ذلك ، ولا يقبل على
الأئمة والعلماء الا شهادة العلماء بحضرتهم ، ولا يقبل عليهم في
مغيبيهم •

وأما الضعفاء ، ومن يثبت له ولاية ، فنختار فيه أن تقبل عليه
الشهادة من العلماء على ما وصفنا وفسرنا ، ومن الضعفاء اذا فسروا
ما أحدث ، وأنهم استتابوه من ذلك فلم يتب ، ولا نحب أن يبرأ منه
ما أحدث ، وأنهم استتابوه من ذلك فلم يتب ، ولا نحب أن يبرأ منه
حتى تسمع حجته ، فاذا سمعت ولم يدرأ عن نفسه برىء ، ولو لم يكن
الشهود بالحضرة حين ذلك •

وأما الشهادة على الميت بالأحداث ، فقد اختلف في ذلك الا على
العلماء من المسلمين والأئمة في الدين الذي قضت لهم الشهرة بثبوت
الولاية ، وصحة العقدة ، حتى ماتوا على ذلك ، ولم ينتقل أمرهم عن

ذلك بكفر ولا وقوف ، ولا أمر يدخل عليهم فيه ريب ، ولا شبهة عند من عرف منهم ذلك ، فان الاجماع • من قول أهل العلم أنه لا تجوز الشهادة على هؤلاء في الأحداث التي توجب البراءة ، ولا فيما تنتقل أحكامهم فيه الى براءة أو وقوف ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

واختلفوا فيما سوى هؤلاء : فقال من قال : لا تجوز الشهادة على الأموات في الأحداث فيما ينتقل أمرهم عن حال ما هم عليه الى براءة أو وقوف عن ولاية ، وكل من مات فقد ماتت حجته ، والحجة عليه غير قائمة في الأحكام المتعلقة عليه في نفسه ، والبراءة حكم خاص في النفس ، وسواء ذلك كائنا من كان الميت •

فمن لم يصح معه كفره وحدثه بعيان أو بسماع ، أو بشهرة لا تدفع ولا شك فيها فقد ثبت أمره معه على كل حال على ما هو عليه ، ويتولى المسلمون على براءتهم ممن برئوا منه ، أو شهدوا عليه بحدث مكفر ، ولو كان المشهود عليه من الأئمة الضلال ، الذين صح ضلالهم مع غيره بعيان أو سماع أو شهرة ، ممن سلف ومات ولم يجب عليه حكم كفره بالبينية في حياته ، وهذا القول معنا هو أصح ما علمنا أنه قيل في أمر الشهادة على الأحداث على الأموات ، وسواء ذلك معنا كان الميت ممن شهد عليه بخلاف الدين مما يدين به ، أو بانتهاك لما يدين بتحريمه ، أو كان من الأئمة المبتدعين ، أو من الأئمة الفاسقين فيما يدينون بتحريمه فالقول فيه كما وصفنا •

وأما بصحة شهرة حدثه قبل موته ، أو بعد موته سواء ، ولا فرق في صحة الشهرة عليه بحدثه في حياته ولا بعد موته •

وقال من قال : انما يجوز ذلك في الأئمة الضلال من جميع الأئمة في الدين الفساق ، الذين فسقوا في دينهم ، وهم أئمة ، أو كانوا أئمة دعاء الى دين الضلال ، ولا يجوز في غير هؤلاء •

وقال من قال : يجوز ذلك في جميع من لم تثبت له ولاية مع المشهود عليه بذلك الحدث ، ممن تجوز شهادته عليه •

وقال من قال : تجوز ذلك في الجميع الا في الأئمة في الدين وعلماء المسلمين ، فانه لا يجوز ذلك في هؤلاء ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، فلما أن صح الاجماع أنه لا تجوز الشهادة على الأئمة في الدين ، وفي علماء المسلمين ، والأموات السالفين ، أشكلت الشهادة في الجميع الا من المشهود عنده — نسخة — عليه أنه ليس من علماء المسلمين ، ولا من الأئمة في الدين ، فاذا لم يعلم أهو منهم أو ليس منهم حجب عليه قبول الشهادة عليه في الاجماع •

ولو قال الشاهدان : انه ليس من العلماء ، ولا من الأئمة في الدين ، لم يقبل قولهما لأنهما مدعيان أنهما تجوز شهادتهما عليه بالحدث ، ولأنهما خصمان له حتى قالوا عليه بالكفر والحدث ، ومما يؤيد هذا أنهما لو شهدا على أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما عند من لا يعرفهما ، وقالوا انهما ليسا بامامين ، لم يجز له أن يقبل قولهما ، ولا شهادتهما على أبي بكر وعمر ، لأنهما امامان عند من علمهما أو جهلهما ، ولأن الشاهدين ولو كانا من أفضل العلماء لم يجز له أن يحسن ظنه بهما ، وأمانته لهما ، أن يقلدهما ، وقد كفرأ أو يشهد لهما بالعصمة فيما غاب عنه أنهما لن يكذبا ، ولن يشهدا أبدا زورا ، وانما يشهدا بالعصمة لمن صحت رسالته أو نبوته ، أو حقيقة ايمانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز أن يشهد لهم بالعصمة على كل حال لا يعصون أبدا ، وانما يشهد لهما بالعصمة أنهم لم يموتوا على معصية ، ولا يجوز له تقليد الشاهدين فيما لا يجوز أن يكونا فيه حجة ولو جهل ذلك •

وليس له الحسن ظنه بهما أن يبطل ما قد أجمع عليه المسلمون عليه ، أنه لا تجوز الشهادة عليهما •

وكذلك القول في العلماء والأئمة في الدين ، من لدن أبي بكر وعمر وجابر بن زيد ، وأبي معاوية عزان بن الصقر ، ومن هو مثلهم أو دونهم ، الى الامام سعيد بن عبد الله العماني ، وكذلك الأئمة والعلماء المهتدون ، من حضرموت ، وجبال نفوسا وخراسان وغير ذلك من الأمصار ، كالقول في أبي بكر وعمر ، ولأنه قد تقوم الحجة من بعض العلماء ، ولو كانوا أقل منزلة من أبي بكر وعمر بدرجات كثيرة على من صح عنده علمهما ، ولا تقوم عليه الحجة بأبي بكر وعمر اذا جهلها ، كما تقوم عليه الحجة بمن علمه من العلماء ، ولأن ليس على الناس كلهم معرفة أبي بكر وعمر ، ويسع جهلها من لم يعرفهما ، ولأن ليس كل من لم يعرف من الناس أنه من العلماء ، أو من غير العلماء ، حكم عليه أنه ليس من العلماء ، لأن الناس منهم علماء ومنهم غير علماء ، فليس له أن يتعاطى علم الغيب ، ويحكم بغير علم •

كما أن الناس منهم الولي ومنهم العدو ، فليس له أن يحكم على أحد أنه عدو أو ولي بغير علم ، فيكون حاكما بالزور ، وعليه الوقوف حتى يعلم أنه ولي أو عدو ، فيحكم بعلم فلاجل هذه العلة ، وأكثر منها أشكلت الشهادة في جميع الأموات عند من جهلهم ، ولم يجز قبولها لمن جهل أمر المشهود عليه ، ولأن العلماء بالولاية والبراءة لا يتوصل الى علم ذلك من الشخص بنفس الشخص ، فيكون الشخص نفسه دلياً على ايمانه أو كفره ، أو على علمه أو جهله ، عند من جهل ذلك الشخص ، ويجوز أن يتحرى الجاهل لذلك الشخص أنه ولي فيتولاه ، أو عدو فيببرأ منه ، أو أنه جاهل فيقبل الشهادة عليه ، أو عالم فلا يقبل الشهادة عليه ، ويكون سالماً بتحريه هذا اذا وافق بتحريه ذلك الولي ، أو العدو ، أو الجاهل العالم في بعض القول •

كما قد قيل : ان الجاهل للأشياء المباحة والمحجورة من المأكولات ، الدالة على نفسها كالخنزير والقرد ، والميتة والمعز والضأن والبقر والابل ، وغير ذلك أنه اذا تحرى الحلال فوافق الحلال كان سالماً في

بعض القول ، لأنه ليس الدال على نفسه ، وتذكر معرفته بشخصه ،
 كمن لا تذكر معرفته بشخصه من إيمانه وكفره وعلمه وجهله إلا بدليل
 من غيره ، وهو الإيمان والكفر ، والعلم والجهل ، وبين ذلك فرق عند
 من علمه والله أعلم •

هكذا عندى أنه يخرج في معانى ما وجدت والله أعلم •

ولكل زمان رجال ، ولكل قوم هاد ، يهديهم الى سبيل الرشاد ،
 ويمنعهم عن سبيل الخي والفساد •

ومن نزل بمنزلة يكون حجة لله فيما قام به لله على أهل زمانه ، من
 نقل الشريعة ، وتظاهرت له شواهد الأمانة والعلم ، كان على من عرفه ،
 وقامت عليه حجته ، بمنزلة أبى بكر وعمر فيما قاما به من الحق ، ولكل
 درجات مما عملوا ، وعلى الكافة أن يسيروا بالعدل فيمن عرفوا أو جهلوا •

وأما الشهادة على الشهرة في الأحداث ، على الأحياء والأموات ،
 فقد قال من قال : انه لا تجوز الشهادة على الشهرة في شيء من
 الأحداث ، في شيء من المكفرات ، ولا تكون الشهادة الا على العيان
 أو السماع أو القطع •

وقال من قال : يجوز ذلك على سبيل ما تجوز الشهادة على العيان ،
 والسماع في جميع من تجوز الشهادة عليه •

وقال من قال : لا تجوز الشهادة على الشهرة في جميع الأحداث ،
 الا على أئمة الضلال ، وأما على العامة فلا يجوز ذلك •

ومعنا أن القول الأول هو أصح أن الشهادة على الشهرة لا تجوز
 في جميع الأحداث ، والحدود والقصاص ، والقود ، ولا جميع الحقوق
 الا ما قد خص ذلك من اجازة الشهادة على الشهرة في النكاح والأنساب ،
 والموت ، ولا نعلم وجها رابعا قيل فيه انه تجوز الشهادة على الشهرة

فيه ، الا ما يتولد من أسباب الموت ، مثل الغرق والحرق ، والهدم
والفقد ، وما يخرج مخرج الموت ، فانه لاحق بأحكام الموت ، فقد
قيل : ان الشهادة على الشهرة فيه جائزة •

وكذلك ما يخرج مخرج النكاح من شهرة الاصحار ، والرضاع ،
وما أشبهه •

وكذلك الشهادة على الولاء الشاهر ، فانه لاحق ملحق الأنساب ،
وأشباه هذا مما هو لاحق بما يشبه الموت ، والنكاح والأنساب ،
فالموت وما أشبهه ، والنكاح وما أشبهه ، والأنساب وما أشبهها ، فقد
قيل : انه تجوز فيه الشهادة على الشهرة ، وأما الشهادة على ما يوجب
الحدود والقود والقصاص فلا نعلم في ذلك اختلافاً أنه لا تجوز
الشهادة على الشهرة في شيء من ذلك ، وكذلك ما أشبه هذا فهو لاحق
به ومثله •

وكذلك الشهادة على الشهرة في القتل والضرب ، وما يتعلق حكمه
حكم الأنساب ، فلا يثبت بذلك قود ولا قصاص ، ولا دية ، ولا نعلم
في ذلك اختلافاً •

وكذلك الشهادة على الحقوق في جميع الأحكام من الطلاق والعتاق ،
والاقرار والوصايا ، والبيوع والشراء ، وما يتولد من جميع الحقوق ،
فلا نعلم أن أحداً أجاز الشهادة على الشهرة فيه الا ما خص هذه الثلاثة
الوجوه التي ذكرناها وما أشبهها وما يتولد منها •

والبراءة معنا بالحدود أشبهه من النكاح ، والموت والنسب ،
لأنه قد أجمع أهل العلم أنه لا تجوز شهادة قومنا على أحد من المسلمين في
الأحداث الموجبات للكفر ، ولا في شيء من الحدود ، واختلفوا في
شهادتهم عليهم في الموت والنسب والنكاح ، فأجاز أكثر أهل العلم شهادة

العدول منهم على المسلمين في ذلك ، فكانت الحدود والبراءات بمنزلة واحدة فيما أجمعوا عليه من القول في ذلك •

وجاء الأثر المجتمع عليه : أنه اذا وقع شيء ليس فيه حكم منصوص ثابت من كتاب الله ، أو سنة الرسول ، أو اجماع المسلمين ، فاختلف في ذلك أنه ينظر أشبه الأشياء بذلك ، فيلحق به حكمه ، ولا نعلم شيئاً يشبه البراءة مثل الحدود ، لأنها خارجة من الحقوق كلها ، ولا يشبهها شيء من الأشياء ، وانما تخرج في جميع أمورها مخرج الحدود •

والاجماع من قول أهل العلم أنه لا تجوز الشهادة على الشهرة في شيء من الحدود ، ولا شيء من الحقوق الا في النكاح والموت والنسب وما أشبه ذلك ، فقد بطلت الشهادة على الشهرة في جميع الحدود والقصاص ، وعامة الحقوق ، ولا نعلم شيئاً من أحكام الاسلام يعدوا معنيين : أما حد ، وأما حق •

فالبراءة بالحدود لاحقه ، وعلى شبهها خارجة ، ولا ينكر أحد ذلك فيما علمنا ، الا أن يكون على المكابرة ، فشهادة الشهرة معنا على الأخبار في البراءة ضعيفة من أجل هذه العلل وغيرها ، ولا تقدر على اجازتها ، ولا الأخذ بها ، غير أنا لا نخطئ أحداً من المسلمين ، ولا نرد عليه ذلك ، فافهم هذا •

فان شهد الشاهدان على أحد بحدث ممن تجوز شهادتهما عليه ، وبيننا أن ذلك من طريق ما صح معهما من الشهرة لحدثه ، فلا يجوز ذلك معنا على ما قد بيناه وأخبرناه ، وان لم يبيننا أنه من طريق الشهرة ، وشهدا عليه قطعاً فان كان حياً جازت شهادتهما عليه ، وان كان ميتاً لم تجز شهادتهما عليه ، وقد مضى القول في جواز الشهادة على الأحياء والأموات وحجرها ، وكيف تجوز ممن تجوز ما فيه كفاية ، وحيث لم تجز الشهادة الا على الأحياء ،

ولا على الأموات ، فالشهادة على الشهرة في ذلك أضعف عندي ،
والله أعلم •

وأما الشهادة عن الشهادة على الأحداث في البراءات ، فقد عرفنا
أن ذلك لا يجوز عن أخذنا عنه ، ولا نعلم أن أحدا قال : ان ذلك
يجوز نصا الا ما يدل على اجازة ذلك من معانى قولهم في بعض القول ،
لأن الشهادة عن الشهادة معنا في هذا أشبه من الشهادة على الشهرة ،
لأنه قد قيل ان الشهادة عن الشهادة جائزة في جميع الحقوق ، والنكاح ،
والطلاق ، والعتاق ، والموت ، والأنساب ، والاقراءات ، وجميع
الحقوق ، ولا نعلم أن أحدا من أهل العلم ، قال في ذلك بخلاف هذا ،
فاجمعوا فيما نعلم أنه لا تجوز الشهادة عن الشهادة في الحدود كلها ،
ولا نعلم في ذلك اختلافا •

واختلفوا في الشهادة عن الشهادة في القتل الموجب للحدود ،
والجروح الموجبة للقصاص : فقال من قال : لا يجوز ذلك •

وقال من قال : ان ذلك جائز لأنه يخرج مخرج الحقوق ، ولأنه
قد أجاز ذلك بعض من أجاز من شهادة قومنا على المسلمين ، ولا نعلم
أن أحدا من أهل العلم قال ان ذلك تجوز فيه الشهادة على الشهرة ،
فلما أن قيل في الشهادة على الشهرة بالاختلاف ، دل ذلك معنا أن
الاختلاف فيه أقرب ، والشهادة فيه عن الشهادة أوجب ، وان كنا لا نعرف
ذلك نصا وحفظا ، كما عرفنا الاختلاف في شهادة الشهرة نصا وحفظا ،
مع أن اختيارنا وما نحبه أنه لا تجوز الشهادة في الأحداث عن الشهادة
في الأحداث في الأحياء وفي الأموات ، ولا في أئمة الضلال ، ولا في
حال من الحال •

لأن البراءة معنا حد من الحدود ، وضرب منها ، وليس معنا لها
شبه الا الحدود فما جاز في الحدود من الشهادة ، جاز فيها . مع أنه
قد جاء فيها من التشديد ما لم يأت في الحدود ، لأنه قد قيل : إنه
لا تجوز الشهادة في الأحداث الا من العلماء على الجميع من العلماء

وغيرهم ، ولم يقل ذلك أحد فيما علمنا في الشهادة على الحدود من الزنى والسرقة والخمر وغير ذلك من الحدود ، فلما أن وجدنا الشهادة على البراءة في جميع الأشياء ، يلحق ملحق الحدود ، بل يعلموا عليها وتزيد ، ووجدناها لا تتعلق الا متعلق الحدود ، بل هي أشد من الحدود ، لم نحسب أن نترك فضل ما عرفنا ، وعدل ما أبصرنا فيما لزمنا ، أو لزم من التمس ذلك منا ، ويتعلق بالأقوال التي لا يبصر لها أصولا ، كما أبصرنا لهذا ، ولا يجب أن تقبل الشهادة عن الشهادة ، ولا الشهادة عن الشهادة في أمر البراءة في أحد من الناس كائننا من كان الشاهد ، وكائننا من كان المشهود عليه من الأحياء والأموات ، والحاضرين والأغيار ، والشهادة عن الشهادة لما قد بيناه من أمرهما في هذا الكتاب .

قال غيره :

فيما قيل في الشهادة في هذا الكتاب ، فإن فيه قوة عظيمة ، واتساعا للضعفاء في أمر وجوب البراءات عليهم ، وزوالهم عنهم ، وأن لا يتكلف الضعفاء لزوم ما لا يلزمهم منها : أو يضيقوا على أنفسهم ، دا قد وسع المسلمون لهم .

ومن الكتاب :

وأما الشهادة على اقرار المحدث بحدته ، ممن تجوز شهادته عليه في مواضع ما وصفنا ، فشهادة الشهود عليه باقراره أنه أحدث ذلك الحدث ، فذلك جائز عليه ما لم يرجع عن اقراره ، فاذا رجع عن اقراره ، وتاب من كذبه ، رجع عن البراءة منه ، ولا نعلم في ذلك اختلافا .

ولا تجوز الشهادة عليه باقراره الا في مواضع ما تجوز الشهادة عليه بالعيان والسمع ، والقطع على ما وصفنا وبيننا ، وأما الحدود اذا رجع عن اقراره بما يوجبها عليه ، ففيه اختلاف ما لم يقع عليه أول

الحد ، ففي بعض القول أنه لا يدرأ عنه الحد بعد اقراره ، ولا ينفعه انكاره بعد اقراره ، أقر بذلك عند الحاكم ، أو شهد عليه بذلك الشهود ، وإذا وقع عليه أول الحد من رجم أو جلد ، ثم رجع عن اقراره بحدته كان اقراره عند الحاكم ، أو شهدت عليه البيعة ، فلا تنفعه الرجعة بعد ذلك ، ويثبت عليه الحد ، وإن تاب هذا الذي وجب عليه الحد قبل أن يقام عليه الحد ، رجع الى ولايته ، وإلى حالته الأولى إن لم يكن يتولى قبل ذلك •

فإن قال قائل : فلم لا تقبلون الشهادة عن الشهادة ، ولا الشهادة على الشهرة في الأئمة السالفين ، الذين قد أجمع المسلمون على تضليلهم ، وتتابع على ذلك قولهم ، وسيرهم وأخذوه عن بعضهم بعض ، لأنه لا تدرك أبدا في عصرنا ، ولا يبلغ الى معرفته الا من الشهادة على الشهرة ، أو الشهادة على الشهادة ؟

قلنا له : لا يقبل ذلك لما قد بيناه وأوضحناه من العلل التي تضعف الشهادة على الشهرة ، والشهادة على الشهادة ، فيما تقدم ذكره في كتابنا ، ولا يخطيء من قبل ذلك ، ولما قد بيناه أيضا ، وأوضحناه من الشهادات على الأحداث كيف تجوز في الأحياء وفي الأموات ، وكيف لا تجوز ، وأوضحنا العلل الداخلة في ذلك ، وبينناها ، ولما قد بيناه من أمر البراءة ، واحتججنا له ، وأوضحناه أنها مشبهة للحدود ، بل تعللنا عليها وتزيد •

ولما قد أجمع العلماء من المسلمين ، أنه لا تجوز شهادة قومنا على أحد من علماء المسلمين ، ولا أحد من ضعفائهم ، ولا من أهل دعوتهم من عوامهم ، فيما يوجب البراءة منهم ، ولا فيما يوجب الحدود عليهم ، فاستوت البراءة والحدود هاهنا ، واختلفوا في شهادتهم عليهم في غير هذا •

ولما قد قال بعض علماء المسلمين : انه لا تجوز الشهادة فيما توجب

البراءة الا من علماء المسلمين ، ولا تجوز من ضعفائهم ولا غيرهم ، وأجازوا الشهادة في الحدود من غير علماء المسلمين ، فزادت البراءة هاهنا على الحدود ، ولأن الحدود والبراءة هما حقان لله لا تخير لأحد ، ولا حجة لمخلوق في ازالة ما وجب منهما ولزم ، ولا ترك الحكم بهما ، فان تركه كفر اذا لم يكن له عذر في تركه ، واذا كان له عذر لم يلزمه القيام بهما ، فلأجل هذه العلة اخترنا لأنفسنا ، واحتطنا في ديننا بترك قبول الشهادة منهما •

ولكننا نجامع المسلمين ونتولاهم على براءتهم من الأئمة السالفين الضالين ، ومن جميع العاملين ما لم يصح معنا أن أحدا منهم برىء ممن لا تجوز له البراءة منه ، أو برىء من أحد ممن قد وجبت عاينا ولايته بوجه من وجوه الحق ، فاذا توليناهم على براءتهم ممن برءوا ، فقد جامعناهم ووافقناهم في أصل الدين ، وان لم نوافقهم في لفظ البراءة نفسها فنبرأ ممن برءوا منه كبرائهم أو نشهد عليهم قطعاً ، كما شهدوا كشهادتهم عليهم ، لأن الأثر المجتمع عليه أنه من وقف عن أحد من المحدثين ، وتولى ممن برىء منه من المسلمين ، فقد برىء من ذلك المحدث في أصل الدين ، وأنه ممن وقف عن أحد ممن تولاه المسلمون ، وجبت ولايته في أصل الدين وتولى من تولاه من المسلمين ، فقد تولى ذلك المسلم في أصل الدين ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً بين أحد من أهل العلم من المسلمين •

ولا يجوز لنا أن نبرأ كبراءة المسلمين من أحد ، ولا نشهد عليه قطعاً كشهادتهم من غير أن يصح معنا منه ما صح معهم منه ، وتعلم منه كما علموا منه ، لأن المتبرئين ان كانوا برءوا من أحد عند من يتولاه ، وقد علموا أنه يتولاه ، فقد قيل انهم قذفة ، ولا يجوز لهم قبول قولهم ، وهم خصماء له أيضاً ، ولا تقبل شهادة خصم ، وقد قيل : انه اذا برىء العالم من ولى لأحد عند من يتولاه ، فان كان العالم يعلم أنه ولى له جاز لوليه أن يبرأ من العالم الذي برىء من ولية ،

وان لم يعلم أنه ولى له فاعلمه أنه يتولاه واستتاب العالم فلم يتب
جاز له البراءة منه •

وقد قيل : ان العلماء اذا برئوا من أحد عند من يتولاه ، كانوا
مدعين ، ولا تجوز شهادة مدع ، وقد اختلف العلماء اذا سموا أحدا
بالفسق أو الكفر أو غير ذلك من أسماء الضلال ، وقصدوا بذلك
الشهادة ، ولم يقصدوا البراءة منه بذلك ، فقال من قال : انهم
شهود •

وقال من قال : انهم قذفة •

وان كان المسلمون بذلك من الضعفاء لم يكونوا شهودا ، ولا
أعلم في ذلك اختلافا •

وقد تقدم ذكر هذا في هذا الكتاب ، فينظر فيه من موضعه من أراد
ذلك •

والتسمية بالفسق والنفاق ، والكفر والفسق ، أهون من البراءة
قطعا ، وكان أبو معاوية فيما وجدت عنه يذهب الى أن ذلك قذفا ،
فعلى قول من يقول : انه قذف فلا يجوز قبول ذلك من القاذفين ، واذا
لم يجر قبول قول هؤلاء لم يجر قبول قول المتبرئين ، لأن المتبرئين
مدعون ، وليس في ذلك اختلاف ، وأما المسمى لانسان أنه كافر
أو منافق ، فقد قيل : انه شاهد عليه ، وقيل : انه قاذف له ، ليس
بشاهد •

وقد عرفت أنه من برىء من أحد من أئمة الضلال السالفين من
أجل اذ برىء المسلمون منه ، من غير أن يعلم منه مثل ما علم المسلمون
منه ، أو اذا شهر معه أن المسلمين يبرعون منه ، أو اذا شهد
معه البينة أن المسلمين يبرعون منه ، أو أجمعوا على البراءة منه أنه
لا يجوز له ذلك ولا يسعه •

ومن الكتاب :

مختصر منه ، أو ما يخرج من معناه ، فان قال : فما تقولون فيمن برىء ، وقبل هذه الشهادة على الأئمة السالفين ، الذين أجمع المسلمون على البراءة منهم ؟

قلنا له : أما أن قبل الشهادة على الشهرة ، أو الشهادة على الشهادة ، على قول من يجيز ذلك فلا يضيق ذلك عليه معنا ، وإن كانت له ولاية معنا لم تترك ولايته ، وهو معنا على حال إن شاء الله ، ولا نأمره بذلك إن استرشدنا ، على سبيل العدل في ذلك .

وأما إن برىء من الأئمة السالفين ، ولم يعلم الحدث الذي برىء المسلمون منه به ، وإنما برىء منهم إذ قد صح معه ، أو شهر معه ، أو شهدت البينة معه أن المسلمين يبرءون منهم ، أو قد أجمعوا على البراءة منهم ، فقد قيل : الباطل معنا ، ولا يسعه معنا البراءة على هذه الصفة ، ولا نتولاه على هذه الصفة ، وأقل ما تفعل فيه نترك ولايته ، وأنه لحقيق بالبراءة منه ، وقد قيل إنه يبرأ منه .

فإن قال : فقد تركتم إجماع المسلمين إذ أجمعوا على البراءة منهم ؟

قلنا له : ما أحسنت النظر لولا ذلك ما قلت : إنا تركنا إجماع المسلمين ، ونحن على الإجماع من قول المسلمين ، لأننا لو وافقناهم على البراءة ممن أجمعوا على البراءة منه من غير أن يصح معنا الحدث الذي أجمعوا على البراءة من المحدث من أجله ، لكننا لهم مخالفين ، وغير موافقين لهم ، ولكانوا يجمعون على البراءة منا ، لأنهم مدعون خصماء ، ولا يجوز قبول قول مدع ، ولا شهادة خصم ولا مدع ، وهذا ما لم نعلم فيه اختلافاً أنه لا يجوز قبول قول مدع ولا شهادة ، ولا خصم .

ولا فرق بين العلماء والعوام وسائر الخلق إلا فيما أفتوا به من الدين ، وقالوا بالحق فيه ، وما قاموا بالحق فيه ، مما جعلهم الله حجة فيه من جميع الدين ، ولو في براءة من محدث عند من علم حثته ،

وجهل الحكم فيه ، فاذا برىء العلماء من محدث من أجل حدته عند من علم حدته ، فهم حجة فيه عليه .

وأما عند من لم يعلم بحدته فهم مدعون ، لأنهم لو برئوا منه عند ولى له ، لم يعلم بحدته وقد علموا أنه يتولاه ، فهم قذفة ، وجاز لوليه أن يبرأ منهم ، لأنهم لو كانوا شهداء أو حجة في براءتهم منه ، ما جاز له أن يبرأ منهم ، وإذا برئوا منه عند من لم يعلم بحدته ، كانوا مدعين خصماء ، لأنه لو اتاهم وليه فقال : أصحوا عندي بما برئتم من ولى ، لكان عليهم أن يصحوا ذلك من شهادة غيرهم ، ولا تجوز شهادتهم ولا قولهم في الشيء الذى برئوا منه من أجله ، ولكان عليهم التوبة من براءتهم من وليه ، اذا احتمل له ولايته بوجه حق ، ولو صح فسقه عند غيره من المسلمين ، أو من العوام ، فإن لم يتوبوا من براءتهم منه ، جاز لوليه أن يبرأ منهم ، ومن كان بهذه المنزلة لم يكن حجة ، وكان خصما مدعيا ، ولا فرق بين العلماء وسائر الأنعام في جميع الأحكام كلها الا فيما قالوا به من الحق ، وقاموا به من العدل ، مما جعلهم الله حجة في دينه ، وفى غير ذلك ، فهم وغيرهم سواء .

ففى موضع ما يكونون شهودا فهم شهود حيث كانوا مدعين ، فهم مدعون ، وحيث كانوا خصماء فهم خصماء ، كانت خصومتهم فى دين أو دنيا ، وحيث كانوا قذفة فهم قذفة ، ولو قذفوا منافقة حرة بالغة بالزنى لكان عليهم الحد ، فان ترك الحاكم الحد عنهم كفر ، فالعلماء وغيرهم سواء فى جميع الأحكام الا فيما قد وصفنا ، فافهم هذا . وكذلك لو أن العلماء أجمعوا على دعوى درهم أو أقل أو أكثر ، ولو كانوا بمنزلة أبى بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، ولو كان المدعى عليه مثل أبى جهل ، وأبى لهب أو غيرهما من المنافقين والمشركين ، لما جاز قبول دعواهم ، ولو كانوا مائة ألف من العلماء ، أو أقل أو أكثر لما جاز قبول دعواهم ، ولا شهادتهم لأنفسهم فى ذلك ولا غيره ، من حيث لا تجوز شهادتهم ، فان قبل أحد دعواهم أو شهادتهم لحسن ظنه

بهم أنهم لا يدعون عليه الا الحق ، ولا يقولون عليه الباطل في هذا
القدر القريب ، لكان مبطلا •

ولو أن حاكما حكم لهم بدعواهم ، أو بشهادتهم لأنفسهم كان مبطلا
كافرا ، أو هذا ما لا أعلم فيه اختلافا •

فلما كن لا يجوز هذا في الدعاوى في أحكام الدنيا ، لم يجز فيه
أيضا قبول دعواهم ولا شهادتهم على دعواهم في أحكام الدين ،
والدعاوى في أحكام الدين عندى أشد من الدعاوى في أحكام الدنيا ، وكل
ذلك لا يجوز قبوله ، فافهم هذا •

فلما كان لا يجوز قبول دعوى العلماء في أحكام الدنيا ، لم يجز
الحكم لهم بذلك ، ولو أن حاكما من خيار أهل عصره حكم لألف عالم ،
أو أقل أو أكثر بدعواهم ، وهم خيار أهل عصرهم ، لكان على العلماء
أن ينكروا عليه ذلك ، فان لم يقبل كان عليهم عندى أن يبرءوا منه
بذلك ، ولكان عليهم أن يضلوه ، وكذلك لو أجمعنا على البراءة ممن أجمع
المسلمون على البراءة منه في موضع ما يكونون مدعين ، أو قذفة ، لكان
عليهم أن ينكروا علينا البراءة بمن قد وافقناهم في البراءة ممن قد
أجمعوا على البراءة منه ، ولكنا لهم مخالفين ، ولم نكن لهم موافقين
في الدين ، ولو برئنا كبراءهم ، فافهم هذا والله أعلم •

فشهرة البراءة والخلق ، أو المفارقة ، وكل ذلك يخرج مخرج
الدعوى ، وعلى من علم ذلك من العلماء أن يتولاهم على براءتهم
أو فراقهم ، أو خلعتهم لذلك الذى برئوا منه ، أو خلعوه أو فارقوه
في دينهم ، ولا يسمى ذلك اجماعا ، لأنه دعوى ، والدعوى لا تكون
اجماعا ، وسواء قل العلماء أو كثروا ، سمع ذلك منهم أو شهر عنهم ،
فلا يجوز قبول قول ذلك منهم ، لأنه دعوى ، والدعوى كلها في
أحكام الدنيا أو في أحكام الدين لا يجوز قبولها ، ولا التقليد لمن
ادعاه ، ولا الحكم بها له ، ولا الشهادة معه بها على أهلها ، ولا نعلم

في ذلك اختلافا من قول أهل العلم ، وإنما الذي يسمى اجماع في بعض القول اذا كان حدثا مما يحتمل الحق والباطل ، فأجمعت العلماء على كفر المحدث ، أو على ضلاله أو ما يشبه هذا من أسماء الكفر ، وخالفهم في ذلك من ليس هو بحجة من ضعفاء المسلمين ، أو من علماء أهل الضلال ، فلا يجوز قبول قول من خالفهم ، واجماع العلماء هو الحجة عليهم .

ولو كانوا قد أجمعوا في سريرتهم بالباطل ، وحكموا في سريرتهم بالباطل ، وحاشاهم من ذلك ، لأن العلماء لو شهدوا على انسان بالكفر ، أو بالضلال ، أو بالفسق ، أو ما أشبه هذا من أسماء الكفر ، كانت هذه شهادة جائزة منهم ، وكانوا حجة على المشهود عليه في بعض القول ، لأنهم يعرفون ما يوجب الكفر والضلال والفسق ، وهم مأمونون على معرفة ذلك ، ولا يخاف أنهم يجهلون معرفة ذلك ، والضعفاء لا يؤمنون على معرفة ذلك ، وعلماء أهل الضلال ، ولو علموا أحكام ذلك فلا تجوز قبول شهادتهم على أهل الدعوة ، بما يوجب الكفر .

ولو شهدوا على الحدث مفسرا فكيف اذا شهدوا على الأسماء الموجبة للكفر بغير تفسير حدث ، فلما كانت شهادة علماء المسلمين في ذلك جائزة في أكثر القول ، عند من سمع منهم ذلك ، ولم تكن دعوى ، ولا قذفا ، فكذلك اذا شهِر ذلك عنهم ، لم يكن ذلك دعوى ولا قذفا ، وجاز قبول تلك الشهرة في الشهادة عنهم ، ولم يكن ذلك دعوى ولا قذفا ، وجاز قبول تلك الشهرة منهم بها حجة على قول من يجيز شهادتهم بذلك .

وقد مضى ذكر الاختلاف بجواز الشهادة بالأسماء الموجبة للكفر ، فان اختلف علماء المسلمين في حق هذا المحدث وباطله ، أو ايمانه وكفره ، وهده أو ضلاله ، بطل حكم الاجماع ، وكان الحدث بحاله ، ولا يصح فيه اجماع اذا اختلف حكمهم فيه ، وتكافأت شهادتهم فيه ، ولا بصحة حكم البعض منهم ، ولا شهادة البعض منهم ، وكانت العلماء كلهم من أهل دعوة الحق ، وأهل نحلة الحق ، ولا يجوز

— ٣٠١ —

تخطئتهم ، ولا تخطئة بعضهم ، ولا البراءة منهم ، ولا البراءة من بعضهم ، وجائز ولايتهم كلهم لمن كان قد ثبت عليه ولايتهم : ولا ينتقل حالهم ، ولا يتغير اسمهم ، ولا يتبدل حكمهم ، وهم مسلمون مؤمنون في أحكام الظاهر في دين الله •

ولو تظاهروا بالبراءة من المحدث والولاية له ، والتخطئة للمحدث والتصويب له ، وحق المحدث وباطله ما لم يخطئ بعضهم بعضا على ذلك ، أو يقيم بعض على الآخر حجة يبطل بها حجته ، وينخلع عن الاسلام ، فان برئوا من بعضهم بعض على ذلك ، فان علم المبتدئ بالبراءة من صاحبه كان هو المبطل المخلوع القاذف في حكم الظاهر ، ويبرأ منه ، والمتبرئ منه بعد ذلك اذا أظهر البراءة منه في الولاية ، لأن له في الحكم أن يبرأ ممن برئ منه ، وهو ببراءته منه محقق عند من غاب عنه أمرهما ، والمبتدئ بالبراءة من صاحبه منهما هو المبطل في حكم الظاهر •

وان لم يعرف المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه على ذلك ، الا أنهم تظاهروا بالبراءة من بعضهم لبعض ، وقد كانوا مختلفين في الحدث الذي يحتل صواب كل واحد منهم ، لموضع ما غاب من أمره ، أو لاحتماله ، أو لا نعلم منهم اختلافا في شيء حتى تظاهروا بالبراءة من بعضهم لبعض ، فان علم المبتدئ فهو المبطل ، وان لم يعلم المبتدئ فالكل بحال واحد •

وقد قيل فيه : انهم جميعا في الولاية حتى يعلم المحق منهم من المبطل ، بمنزلة المتلاعنين •

وقد قيل : انهم في الوقوف حتى يعلم المحق منهم من المبطل •

وقد قيل في البراءة ، وهو قول ضعيف شاذ من الأقاويل ، وأصح الأقاويل في الحكم ولاية الجميع ، ثم الوقوف عنهم •

وأما البراءة منهم جميعا فشاذا عندنا من أصول قول أهل العلم من المسلمين •

ومن الكتاب :

وان كان اختلاف العالم والضعيف فيما يجوز فيه الاختلاف ، أو قد تقدم فيه الاختلاف ، أو هو مما يجوز فيه الاختلاف ، فالقول فيه واحد بين العالم والضعيف ، والعالمين وكلاهما محققان ، فان برىء العالم من الضعيف على ذلك ، كان مبطلا ، وكانت البراءة منه بدين •

وكذلك ان برىء الضعيف من العالم على ذلك ، فالمبتدىء منهما بالبراءة من صاحبه هو المبطل ، ولا حجة من أحدهما دون الآخر ، والمخلوع من ابتداء بالبراءة من صاحبه على الراى •

فان جهل ذلك السامع لهما ، ولم يعلم الحكم فيهما ، وسعه أن يتولى المحق منهما بالدين اذا عرف ذلك ، وان لم يعرف ذلك ، وكان المحق هو الضعيف ، وسعه أن يتولاهما برأى ، ويقف عنهما برأى ، وان تولى العالم بالرأى اذ هو مبطل ، أو برىء منه برأى ، اذ قذف وليه وسعه ذلك •

وكذلك ان برىء منه بدين وسعه ذلك ، اذ هو مبطل فى الأصل ، ولا حجة لمبطل •

وأما ان كان المبطل منهما هو الضعيف ، والمحق هو العالم ، والمبتدىء بالبراءة منهما هو الضعيف ، فلا يسع الوقوف عن العالم برأى ولا بدين على هذا ، وهو على الولاية ، ولا تسع الولاية للضعيف على هذا بدين ، ويسع بدين ، ويسع الولاية له على هذا بالرأى ، والبراءة منه بالرأى لموضع الخلع لوليه •

وحكم القذف مما يسع جهله ، ما لم يتول القاذف بدين ، وتجاوز

ولاية القاذف بالرأى ، والبراءة منه بالرأى ، اذا كانت له ولاية متقدمة ،
وان لم تكن له ولاية متقدمة ، جازت البراءة منه بالرأى ، وهو على حال
الوقوف بالدين .

وان اختلف الضعيفان في الحدث الذى يحتمل الحق والباطل ،
أو في مجهول لا يعلم على ما اختلفا فيه ، أو في الرأى فيما يجوز فيه
الاختلاف ، فبرئ أحدهما من الآخر على ذلك ، فالبراءة من القاذف منهما
بالرأى ، والولاية لهما جميعا بالرأى ، والوقوف عنهما بالرأى واسع ،
فان تولى المقذوف المحق منهما بدين وسعه .

وان تولى المبطل منهما برأى وسعه ، وان تولاه بدين على غير
عقد براءة الشريطة لم يسعه ذلك .

فان لم يعلم على ما اختلفوا ، ولا كيف كانوا عليه حتى قذف أحدهم
الآخر ، وبرئ منه ، فبرئ المقذوف من القاذف ، وجهل العالم
منهم ذلك وحكمه ، فالبراءة من القاذف بالرأى ، والوقوف عنه بالرأى ،
ولا تجوز الولاية له بالدين الا على عقد البراءة في الشريطة .

ولا يجوز الوقوف عن المحق بالدين ، ولا تجوز البراءة منه بالرأى ،
ولكن تجوز البراءة منه بالشريطة ، والولاية له بالدين ، والوقوف عنه
بالرأى .

وان لم يعرف حكم الاختلاف ، ولا على ما اختلفوا ، ولا المبتدئ
منهم بالبراءة من صاحبه ، ألا أنه برئ الضعفاء بعضهم من بعض ،
ولا يعرف أصل ذلك ، فهم في ذلك بمنزلة العلماء ، والاختلاف فيهم
واحد ، والولاية لهم في بعض القول ، الوقوف في بعض القول ، والبراءة
على ما وصفنا ، والولاية لهم أحب إلينا ، ثم الوقوف ، ولا نقول
بالبراءة منهم ، ولا يصح معنا ذلك على مذاهب المسلمين ، وهذا كله
اذا كان قد وجب عليه الحكم بولاية العلماء من المسلمين والضعفاء ،
وثبت عليه ذلك بحكم الحق ، فالقول فيه على هذا .

وأما اذا لم تقم عليه شواهد الحجة للعلماء بعلمهم ، ولا بولايتهم ، وكان لا يعرف منهم ما تقوم به شواهد الحجة في العلم ، وقد ثبت عليه ولايتهم في الحكم ، فحكم العلماء عند هذا العالم باختلافهم حكم الضعفاء من المسلمين الذين قد ثبتت ولايتهم ، وقد بينا الحكم في ذلك ، ولو كان العلماء قد صحت منزلة علمهم عند الله ، وعند عامة الناس ، الا هذا الانسان .

واذا قامت عليه شواهد الحجة بعلم العالم وفضله وأمانته ، وموافقته للحق ، فليس له أن يجهل ما لزمه من حجته ، وعليه أن يسير فيه بسيرته عند شواهد الحجة عليه في ولايته ، وقيام الحجة عليه في الفتيا منه ، وما لم تقم عليه شواهد الحجة فليس عليه في ذلك ضيق ، واذا قامت عليه شواهد الحجة لزمته الحجة ، ولو جهلها فلا عذر له في جهله بها ، والا فهو معذور والحكم عليه بعلمه .

ومن الكتاب :

واذا صح حدث من انسان يحتمل ذلك الحدث الحق والباطل ، فاختلف علماء المسلمين في حق ذلك الانسان وباطله ، أو لم يصح منه حدث ، الا أنهم اختلفوا في حقه وباطله ، أو كفره وإيمانه ، أو في ولايته ، أو البراءة منه ، فالعلماء المختلفون كلهم في الولاية ، وكلهم من أهل دعوة الحق ، ومن أهل نحلة الحق ، وكلهم في حكم الظاهر مسلمون حتى يعلم باطل أحد الفريقين ، وما لم يعلم باطل أحد الفريقين فكلهم مسلمون ، ثابتة ولايتهم على من لزمته ولايتهم ، ولو تظاهروا بالبراءة من ذلك الانسان وولايته وباطله وحقه ، ما لم يخطئ بعضهم بعضا على ذلك ، أو يقيم بعضهم على بعض حجة تبطل بها حجتهم ، وينخلعون عن الاسلام .

فان برىء بعضهم من بعض ، وعلم على المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه ، كان هو المبطل المخلوع القاذف في حكم الظاهر ، ويبرأ منه ،

والمتبرئ منه بعد ذلك اذا أظهر البراءة منه في الولاية ، لأن له أن يبرأ ممن برئ منه في حكم الظاهر ، وان لم يعرف المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه ، فقد قيل : انهم كلهم في الولاية •

وقيل : انهم كلهم في الوقوف •

وقيل : انه يبرأ منهم كلهم •

ومن الكتاب :

واذا صح الحدث الذي لا يحتمل الحق والباطل ، وكان الحدث باطلا لا مخرج لمحدثه من الباطل ، فاختلف العلماء في حقه وباطله ، فالموافق منهم للحق والصواب هو الحجة ، وقوله هو الاجماع ، ولو كان واحدا ، والمخالف له هو المدعى والقاذف ، ولا يقبل قول مدع ، ولا يصدق قاذف ، وليس لبطل حجة على محق ، ولا يتكافأ الحق والباطل ، ولا حجة لبطل على محق •

وعلى من امتحن بعلم ذلك من المحدث ، والمختلفين أن يتولى منهم المحق منهما ، ولا يجوز له أن يقف عن العلماء المحققين من أجل قولهم بالحق ، ولا من أجل حكمهم بالحق ، ولا من أجل قيامهم بالحق ، ولو خالفهم في ذلك من يظن هو أنه يظهر لهم ، وحجة عليهم ممن هو مثلهم في العلم والفضل ، فالمحق هاهنا هو المحق ، والمبطل هو المبطل •

فأما المحق فلا يجوز ترك ولايته ، ولا الوقوف عنه ، ولا البراءة منه برأى ولا بدین ، فان فعل ذلك فهو هالك ، ولا عذر له في ذلك •

وأما المبطل منهم ، ففي أكثر القول أن قول المحق المخالف للمبطل من العلماء اذا قام بالفتيا على الجاهل للحكم ، العالم باختلاف المختلفين

(م ٢٠ — بيان الشرع ج ٤)

من العلماء ، حجة على الجاهل ، وعليه أن يعلم من حينه ضلال الضال ، وباطل المبطل بحجة الفتيا من العالم المحق ، لأن المحق حجة في ذلك •

وقد قيل : انه لا يضيف عليه اذا أشكل عليه أمر الاختلاف ، وله أن يقف عن المبطل ولا يتولاه بدين ، وان تولاه برأى وسعه ذلك ، وكذلك ان كان الحدث لا يحتمل باطلا ، وانما هو خارج مخرج الحق ، فاختلف العلماء فيه ، وفي حكمه ، فالحق منهم من وافق الحق وهو الحجة على من خالفه ، وعلى من علم باختلافهما ، وقول العالم حجة عليهما في الفتيا في ذلك ، وعلى من عرف منه ذلك أن يقبل منه الحق ، ولا يلوى عنقه عن ذلك ، وأقل ما يلزمه أن يتولى المحق والعالم ، أو لا يجوز له الوقوف عنه ، ولا البراءة منه برأى ولا بدين ، فان فعل ذلك هلك •

وأقل ما يلزمه في المبطل ، ولو كان عالما ممن كان تقوم به الحجة أن يتولاه برأى لا بدين ، فان تولاه بدين بغير شريطة براءة في الجملة هلك بذلك •

وان كان المبطل ضعيفا ، والعالم محققا ، والحدث مما الحق فيه في واحد ، فهو أضيق على الجاهل العالم باختلافهما ، ويسعه ذلك في بعض القول على ما وصفنا من الاختلاف •

وان كان المبطل هو العالم والمحق هو الضعيف من المسلمين ، والحق في واحد ، والحدث لا يحتمل الا معنى واحدا ، فلا حجة لمبطل على محق ، ولكن ان لم يبرأ الضعيف من العالم الا أنهما اختلفا في ذلك ، فلا تبعة على الضعيف ، ولا تجوز ولاية العالم المبطل بدين الا على اعتقاد براءة الشريطة منه في بعض القول ، فان تولاه برأى وسعه ذلك ، والضعيف على ولايته ، فان وقف عنه بدين ، أو برىء منه برأى أو بدين هلك •

لكن ان وقف عنه برأى وسعه ذلك ، فان برىء الضعيف من العالم المبطل من أجل باطله ، ولم يعلم الجاهل صواب ذلك بصواب ذلك من خطئه ، جاز له أن يبرأ من الضعيف هاهنا برأى لموضع اذا قذف وليه ، ولم تقم عليه به حجة بقتياه ، ولو برىء العالم المبطل من الولي الضعيف المحق ، وقد اختلفا في ذلك الذي الحق فيه في واحد ، والمحق منهما هو الضعيف ، والمبتدىء منهما بالبراءة هو العالم المبطل ، ثم تخالعا على ذلك ، كان المبطل منهما على حال ، وهو العالم ، وهو القاذف ، وعليه البراءة لازمة من أجل القذف ، وتكون البراءة منه بدين ان علم وجهه صواب ذلك ، وان برىء منه برأى وسعه ذلك ، وان ضاق عن ولاية الضعيف على هذا فتولاه برأى ، أو برىء منه برأى من أجل براءته من العالم ، لم يضق عليه ذلك ، وان برىء منه بدين هلك ، وان برىء من العالم بدين في الحال الذي يكون فيه مبطلا في جميع الحال فهو سالم •

وان اختلف الضعيفان جميعا في الحدث الذي لا يحتمل مخرجا من الباطل ، أو فيما يكون الحق فيه واحدا ، وليس المختلفون من العلماء ، ولا أحدهما ، فالمحق منهما هو الموافق للحق والمبطل منهما هو الموافق للباطل ، وتجاوز الولاية فيهما جميعا بالرأى ، والوقوف عنهما بالرأى ، وتجاوز البراءة من المبطل بالدين ان عرف ذلك ، وان عمى عليه فالولاية فيهما بالرأى ، والوقوف عنهما بالرأى ان برىء المحق منهما من المبطل على باطله ، كانت البراءة في المحق لموضع القذف ، اذ هو ضعيف بالرأى ، ولا يجوز بالدين ، والوقوف عنه بالرأى ، والولاية له بالرأى ، والولاية للمبطل من الضعيفين بالرأى ، ولا يجوز فيه بالدين ، ولا تستقيم فيه البراءة للضعيف قطعا بالرأى الا على الشريطة ان كان مبطلا •

وأما القاذف فيبرىء منه بالرأى ، اذا كان قاذفا من لم يقيم بكفره على ولايته في الحجة به ، ولا بغيره من العلماء ، ولأن الضعيف فيما يسع جهله ليس حجة في الفتيا ، والعالم حجة فيما يسع جهله في الفتيا ،

واذا كان الاختلاف في الدين ، وفيما الحق فيه في واحد فيما لا يسع جهل علمه ، فكل من عبر له ذلك من المعبرين ، فوافق الحق كان عالما أو ضعيفا من أهل الولاية ، أو ممن لا ولاية له ، أو من المنافقين ، أو من الجاحدين ، أو كان صبيا أو معتوها ، فكل من عبر له ما لا يسعه جهل علمه في حين ما لزمه فيه علمه ، أو مما تعبد به الله بعلمه ، فالمعبر لذلك حجة على من سمعه ، وعليه قبول ذلك ، فان شك في ذلك هلك ، وان كان الاختلاف فيما لا يسع جهل علمه من الدين الذي الحق فيه في واحد بين من له ولاية ، أو لا ولاية له ، وبين من بين من وجبت عداوته من أهل الخلاف ، أو من فساق أهل الدعوة ، فكل ذلك مما يسعه جهل علمه ، وغير متعبد فيه بعينه بشيء ما لم يتول على ذلك مبطلا بدين ، أو يحدث لحق في ذلك بعينه ، ممن لم يلزمه له ولاية أو براءة ، أو وقوفا عنه بدين من أجله غير وقوفه عنه في الجملة ، أو بحكم فيه على محق فيه بباطل من أجله .

ولو كان في غيره مبطلا ، فلا يجوز له ، وان جهل ذلك أن يخطئه في صواب ما قال من أجل صواب ما قال ، ولا يحدث له بخطئه غير ما كان قد لزمه من أجله ، وهو في هذا كله ما لم يقبل باطلا أو يرد حقا ، أو يخطيء محقا ، أو يصوب مبطلا ، أو يتوله بدين على ذلك في حال جهله بالأشياء كلها التي يسع جهلها ، وجهل علمها فهو في جميع الأشياء من ذلك ما لم يرد حقا ، أو يقبل باطلا ، أو يتول مبطلا بدين ، أو يقف عن محق ضعيف بدين ، أو عن عالم محق قد وجب عليه معرفة علمه وفضله برأى ، أو بدين بباطل لجهله أو يصوب مبطلا على باطله ، أو يخطيء مصيبا على صوابه .

ولو كان قد تقدم خطأ المصيب في ذلك بغيره ، أو تقدم صواب المخطيء قبل ذلك ، فهو سالم أبدا على هذا إلى أن تقوم الحجة عليه بعلمه من أي الوجوه بلغ إلى علم ذلك ، وأبصره ، فاذا أبصره

وعرف عدله وخطأ ذلك من صوابه ، لم يجز له أن يرجع بعد العلم الى الجهل ، ولا بعد اليقين الى الشك ، وهو برجوعه عن ذلك وشكه غير معذور بل مقطوع عذره وحجته في ذلك .

ولو تقدم اليه علم ذلك الذى مما يسع جهل علمه من لسان معتوه ، أو صبى أو مشرك ، أو من حيث لا يعلم من أين علم ذلك ولا من أين اكتسب علمه ، أو من الهام ، فمن أى الوجوه بلغ اليه علم ما يسع جهله من دين الله الذى تعبد به عباده ، ثم لزمه حكم في ذلك ، كان ذلك العلم دالا على ذلك الحكم ، فعليه الاستدلال بعلمه ذلك ، وعليه العمل بعلمه ذلك والولاية بعلمه ذلك ، والبراءة بعلمه ذلك ، والمحاربة والمسالبة ، والأمر والنهى وجميع ما تعبد به الله به في حين ما لزمه التعبد به ، وليس له مع ذلك ، وان لم يلزمه تعبد يكون ذلك العلم ، والا عليه أن يرجع الى الشك في نفس العلم ، فان فعل ذلك فضيع ما يلزمه العمل به ما يكون علمه ذلك حجة عليه أن لو علمه من كتاب الله ، أو من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو عن لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو عن أفاضل العلماء فسواء ذلك ، وعلمه هذا وهو حجة عليه ، كما هذا حجة عليه ، وحجة له كما هذا حجة له في جميع ما يكون العلم حجة له وعليه ، ولا نعلم في هذا الفصل من أهل العلم اختلافا بين أحد من أهل العلم من المسلمين ، ولا يستقيم الاختلاف في هذا ، لأن الحكم على هذا العالم بحد خطئه وتضليله برجوعه عن هذا العالم من حجج العقول ، لأنه متى وسع ترك العلم في شيء من دين الله بعد علمه ، وقيام الحجة بعلمه ، وسع ذلك في جميع دين الله ، وبطل العلم في دين الله ، وبدين الله .

واذا لم يسع ترك العلم في شيء من دين الله كائنا ما كان ، لم يسع في جميع دين الله ، وإذا علم جميع دين الله ، أو في شيء من دين الله ، وهذا ما لا يغيب على ذى لب ان شاء الله .

قال غير المؤلف للكتاب والمضيف :

انقضى ما وجدته من هذه السيرة بخط مؤلف الكتاب ، ووجدت في بعض كتب المسلمين هذه السيرة بنفسها ، ويذكر أنها عن الشيخ أبى عبد الله محمد بن إبراهيم المؤلف لهذا الكتاب ، وترجمها بسيرة الدعاوى والبدع ، فلما بلغ الى منتهى ما بلغناه من هذه السيرة ، كتب :

تمت سيرة البدع والدعاوى ، تأليف الشيخ أبى عبد الله محمد بن إبراهيم ، ومكتوب أيضا : عرضت على نسختها ، والله أعلم بصحتها ، وهكذا وجدت بها بنفسها في نسختين ، احدها من كتاب الكفاية ، الا أنها غير مترجمة بسيرة الدعاوى والبدع .

قال الناسخ لهذا الكتاب :

وهو هاشل بن راشد المسكرى الأبروى : وجدت مكتوبا هذا في الحاشية .

وهو : تمت معارضة السيرة في مجالس آخرها يوم السبت ، تسع ليال خلون من شهر المحرم ، سنة اثنتى عشرة ، وستمئة سنة ، بحارة الحرمة من نزوى .

والمعارض الشيخ الأجل الثقة الورع العالم النبيه شيخ المسلمين وقدوة الكافة من عمان فى الدين أبى محمد عثمان بن محمد بن أحمد .

ولقد أصلح كثيرا من فاسدها ، وأقام الأود من مقاصدها الا ما شاء الله ، وأبقاه ، وكتب سعيد بن أحمد بن محمد بيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب للقاضي أبي بكر أحمد بن عمر بن أبي جابر المنحى وفيه :
رد الشيخ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم السمدى النزوى رحمه
الله ، وكذلك السؤال سؤاله ، أعنى أبا عبد الله محمد بن إبراهيم ، وهو
مبين كل شيء من ذلك في موضعه ان شاء الله .

قال : ما تقول رحمك الله : هل يجوز بالعالمين عزل الامام كما
جاز بهما عقده ، ويكونان حجة عليه في العزل ، كما كان حجة في العقد
اذا لم يستتر في ذلك برأيهما دون من حضرهما ، كما كان بالعالمين
تتعقد الحقوق التي تتعلق للعباد من الديون ، والضمان ، وغير ذلك
من الأحكام والفروج ، والحدود غير الزنى ، حقوق الله من صيام
شهر رمضان وافتطاره ، والحج ، وفي دين الله ، مما يسع جهله ، ومما
لا يسع جهله ، وكما تقوم بهما الحجة على الامام الحى : والعالم
الحى ، اذا شهدا عليهما بما يوجب كفرهما ، وغير ذلك مما لم تذكره ،
أم لا يجوز ذلك ، وهو خطأ وضلال فبكم أقل ما يثبت به عزل
الامام ؟

وكذلك يكون للغائبين من العلماء حجة على الحاضرين من العلماء ،
اذا عقدوا للامام أو عزلوه حيث يجوز فعلهم ؟

الجواب :

الذى عرفت أنه لا يجوز عزل الامام بالعالمين ، ولا بأكثر من ذلك
الا بكفر شهر منه في مملكته ، أو يصير في حال يضعف فيه عن انفاذ
الأحكام ، واقامة الحدود ، ونكاية العدو ، ويشهر منه أيضا ذلك في
مملكته .

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم حفظه الله : يحتمل أن يكون

معنى هذا القول ، هو أن يشهر ذلك في جميع مملكته ، حتى لا يبقى منها موضع من مسافيتها ، ولاقراها ، ولا بدوها ، ولا حضرها ، الا وقد شهر فيه ذلك ، فهذا يحسن عند الأمن من وقوع باطل ، لأن فيه السلامة من وقوع التنازع ، وقطع مواد مطامع الشيطان من وجود التلبس والفرقة .

كما يوجد أن شبيبا تابع موسى لما اختلفا في أمر القاتل خوف الفرقة ، وان لم يكن ذلك موضع فرقة ، لأن العلماء لا يضل بعضهم بعضا في موضع الصواب ، ولا تفترق في موضع الاجتماع ، ولكن لا يؤمن من كيد الشيطان ، واذا خيف فوت شيء من العدل .

ووقوع شيء من الباطل لم يحسن عندى أن يترك ما أمر الله به من القيام بالقسط عند من أمره الله به ، وجعله حجة فيه عند فسوق هذا الفاسق ، حتى يشهر فسقه في جميع مملكته ، ولا أن يكون هذا القول اجماعا ودينا لا تجوز مخالفته ، ويحتمل أن يكون معناه أن يشهر ذلك في الموضع الذى هو فيه من مملكته ، ولو لم يشهر ذلك في جميعها كما يقول القائل ، دخلت عمان واليمن ومصر ، وهو انما دخل موضعا منها ، فأطلق اسم الدخول على الكل بدخوله البعض .

وقد يوجد أن عثمان لما شهرت أحداثه سار اليه المسلمون من أطراف الأرض ، وعرفوه بمعاصيه ، وتاب منها ، وقبلوا منه ، وجامعوه ، فلما تفرق الناس عنه ، وجدوا كتابا الى عامله بمصر يقتل بعض المسلمين ، وعقوبة بعض ، فاتهموه أنها منه ، فرجع اليه الواجدون للكتاب ، فسألوه عنها فلم يقر لهم أنها منه ، ولا أقر لهم رسوله أنها منه ، فأمره بالاعتزال من امامته ، وحوصر ومن معه في الدار ، وكان آخر أمره أن قتلوه ، لم يكن جميع ما كان بينهم وبينه مذكرا رجعوا اليه ، وحاصروه وقتلوه بحضرة جميع أهل مملكته ، وقد كانوا يطالبونه بشيء بعد شيء ، ويتركون شيئا طلبوه بعد أن طلبوه ، ويطالبونه بحكم ما يحدث منه ، ولم يبلغنا عنهم ، ولا وجدنا في سير المتقدمين أنهم لم يكونوا

يرون أخذه بما يجب عليه الا بعد شهرة ذلك في جميع مملكته ، حتى لا يبقى أحد من رعيته يسعه ولايته •

رجع الى الكتاب :

فأما الكفر فينقسم قسمين : فقسم لا يسع جهله ، وقسم يسع جهله ، فالقسم الذى لا يسع جهله ، فالخارج عليه حجة من الواحد فصاعدا كائنا ما كان •

وأما الكفر الذى يسع جهله فقال قوم : العالم حجة •

وقال قوم : حتى يكونا عالمين •

وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم : هكذا قيل ان الكفر ينقسم قسمين : فقسم يسع جهله ، وقسم لا يسع جهله ، وكذلك في جميع دين الله ، فكل ما لم يمتحن المتعبد بلزومه من دين الله ، ولم تنزل به كلفة التعبد به فهو مما يسعه جهله ، كان مما تقوم به الحجة من العقل من تفسير التوحيد ، واثبات الوعد والوعيد ، وما أشبه ذلك ، أو ما تقوم به الحجة من السماع من الأمر والنهى ، وما أشبه ذلك ، وما نزل به كلفة التعبد به كان مما تقوم به الحجة من العقل أو السماع ، فهو مما لا يسع جهله ، فكل من لزمه التعبد بشيء من دين الله لم يسعه جهله ، ووسع غيره جهل ذلك الشيء الذى تعبد هذا به اذا لم يتعبد هو به ، ولا يسع أحدا أن يلزم أحدا ما لم يلزمه للزوم ذلك غيره ، ولا أن يحط عنه ما لزمه اذا لم يلزم غيره ، الا أن يتزلوا بمنزلة غيره ، بمنزلة واحدة ، فكل متعبد فهو مخصوص بحكم ما لزمه من دين الله ، ومعذور عما لم يلزمه ، وجميع كفر الامام كان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، كان مما تقوم به الحجة من العقل ، أو السماع ، فلا يسع من علم من رعيته كفر جهله الا أن عليهم طاعته ونصرتة ، والخروج اليه مما يجب له عليهم اذا أطاع الله ، وعليهم

بمعصيته اذا عصى الله ، وطاعتهم له في حال طاعته لله طاعة لله ، وطاعتهم له في حال معصيته لله معصية لله ، فاذا دانوا بطاعته في حال معصيته ، فقد دانوا بمعصية الله ، وليس لهم أن يدينوا بمعصية الله بجهل ولا علم ، وهذا مما نزل به كلفة التعبد به .

وقد يوجد عن أبى المؤثر : وانما كانت الطاعة للأئمة على طاعة الله ، وعلى ذلك كانت بيعتهم ، فكيف تكون لهم الطاعة على نقض ما عليه ببيعوا ، وانما يسع الرعية من جهل كفر الامام ما لم يعلموا به ، والذي لا يعلمونه لا يعزلونه به ، وانما يعزلونه بكفره الذي يعلمونه .

وقد يوجد في كتاب عبد الله بن أباض الى عبد الملك بن مروان في أمر عثمان بعد أن عدد عليه أحداثه ، فعلم المؤمنون أن طاعة عثمان على ذلك طاعة ابليس ، ولا تكون طاعة ابليس طاعة لله . رجع الى الجواب .

وأما الضعيف فليس بالمجتمع عليه على اجازة عزله ، ولو شهر في مملكته ولعلك قد علمت الاختلاف فيه .

وقال أبو عبد الله : اختلف في ذلك ، واختيارنا أن يجوز عزله اذا عجز عن القيام بالدولة ، وانفاذ الأحكام في الرعية ، والمنع لهم ممن ظلمهم وتقديم غيره ممن يرجوا فيه للقيام بالأمر ، لأن جميع الفرائض التي أوجب الله فعلها ، فقد عذر عن فعلها عند العجز عن ذلك ، ولا يحسن عندي أن يضيع أمر الله ، ويعطل حدوده ، وتبطل حقوقه وحقوق خلقه ، لعهد عبد قد عذره الله عن الوفاء به .

فأحببنا اذا أعدم منه القيام بالحق لم يكن عليهم التمسك له بذلك العهد ، لأن العهد انما هو معلق بالقيام بالحق ، فاذا أعدم القيام بالحق حسن عندي زوال لزوم ذلك العهد ، لأنه لو ترك القيام بالحق عند قدرته عليه ، لم يكن عليهم التمسك له بذلك العهد ، فأحببنا أن يكون كذلك العجز ، لأن العلماء المتقدمين كانوا هم القائمين بالحق عند

عجز الامام ، ولم يكن أمر الله ضائعا بينهم ، فاذا قدر غيرهم على القيام بالحق عند عجز الامام أعجبني لهم التمسك بامامته ، كما تمسك المتقدمون بامامة امامهم عند عجزه وقدرتهم ، واذا ضاع أمر الله عند عجزه ، وظهر الجور في رعيته ، أعجبني عزله ، والقيام بأمر الله ، رجع الى الجواب •

وليس ذلك كغيره مما ذكرته من الحقوق التي تتعلق بالعبادات بها من الديون والضمانات ، وغير ذلك من الأحكام والحدود ، وحقوق الله تعالى ، من الصيام وغيره ، مما ذكرته ، فان هذه أصول مختلف أحكامها قد يكون الواحد حجة في حال وغير حجة •

وكذلك الاثنان والثلاثة والأربعة ، ولكل أصل من هذا شرح يضيق به عن هذه الدفعة ، فلا يجوز حمل بعضها على بعض ، وانما يجوز حمل الفروع على الأصول بعلة جامعة بينهما ، ولا تنكسر في شيء منها •

قال أبو عبد الله : الذي عرفت هو ما نطق به كتاب الله ، أو السنة ، أو الاجماع بحكم ، فلا يجوز لأحد مخالفة ذلك برأى ، ولا بدين ، ولا بجهل ، ولا بعلم ، فلا يجوز أن تحمل هذه الأصول بعضها على بعض ، ولا يقاس بعضها ببعض ، فيحكم في واحدتها بحكم جميعها ، أو في جميعها بحكم واحدتها ، أو في بعضها بحكم بعضها ، ولا يجوز تحويل ذلك عن موضعه ، ولا ازالته عن حكمه ، وذلك عندي مثل يمين الظهار ، ولم يجعل الله في كفارتها تخييرا ، وجعل في كفارة الأيمان المرسله التخيير ، فلا يجوز لأحد أن يجيز في الظهار ، والتخيير كما جاز في المرسله أو لا يجيز في المرسله التخيير ، كما لم يجز في الظهار ، اذ كل ذلك أيمان •

وكذلك في ميراث الأم من الثلث والسدس ، فيجيز الثلث في موضع السدس ، أو السدس في موضع الثلث ، وكذلك ميراث الزوج والزوجة

وما أشبه هذا مما قد حكم فيه الكتاب ، أو السنة ، أو الاجماع ، فلا يجوز مخالفة ذلك الحكم الذى قد ثبت فيها ، ولا يجوز أن تقاس هذه الأصول بعضها ببعض ، ولا يحمل بعضها على بعض .

وأما اذا أتى بشيء من فروع هذه الأصول ، ما لم ينطق فيه كتاب ، ولا سنة ، ولا اجماع ، فان وجد لذلك الشيء شبه في ذلك الأصل حكم فيه بحكمه ، وما أشبه الشيء فهو مثله ، وهكذا عرفت فيما قيل .

وان لم يجد له فيه شبها خرج الى غيره من الأصول ، وقيس عليها ، كما يوجد في جامع أبى محمد أنهم قاسوا حرمة الحائض اذا وطئها زوجها متعمدا في الحيض ، على ميراث القاتل المتعمد ، فلما كان القاتل ممنوعا ميراثه بارتكابه ما نهاه الله عنه من قتله ، كان الواطئ في الحيض متعمدا ممنوعا عن زوجته بارتكابه ما نهاه الله عنه ، من وطئها في حيضها ، فبارتكاب النهى في هذين الأصلين استوى الحكم فيهما في هذا المعنى ، وان كان حكمهما في كثير من أمورهما مختلفا ، كذلك يوجد في جامعة أيضا أن الواطئ في الدبر يفرق بينه وبين زوجته ، كما يفرق بين الزانى وزوجته ، لأن أهل اللغة يسمون الدخول في المضيق زنى ، والواطئ في الدبر داخل في المضيق ، فبدخوله في المضيق استحق اسم الزنى ، واستوى الحكم فيهما في الفرقة .

ويحتج بقول الشاعر :

ولست بزان في مضيق لأننى أحب وساع العيش والخلق الرحبا
فانظر كيف قاسوا الشريعة بعضها ببعض ، ثم لم يقنعوا بذلك حتى تعلقوا باللغة .

وكذلك يوجد عن أبى المؤثر في كتاب البيان والبرهان ، وانما مثلهم في عزلهم للامام ، وخروجهم وتقديمهم عليه اماما ، ثم قالوا : تبين حدثه ، كقوم قتلوا رجلا ، فلما قتلوه قالوا : نحن نشهد عليه أنه ارتد

عن الاسلام ، فلا قود علينا ، أو قالوا : قتل أخانا فانا لا نقبل شهادتهم عليه ، ولو جاز لهم ما ادعوه على الامام لجاز للقاتلين دعواهم على المقتول ، فانظر كيف قاس الامامة على غيرها ، وانظر أيضا في القاتلين وان لم يقبل دعواهم أنه قتل أخاهم هل تجوز ولايتهم في بعض قول المسلمين ، ويحتمل صوابهم ♦

وكذلك يوجد منه أيضا في كتاب الأحداث والصفات : أنكم لما توليتم الأمر ، وعزلتم صلتا رجعتكم ترسلون عليه أن يبرأ من الامامة ، فهذا منكم جهل وعنف ، كرجل تزوج امرأة رجل ، ثم أرسل عليه — نسخة — أن ليطلقها ، فلا جبر له في تزويجها ان طلقها أو لم يطلقها ، فانظر كيف قاس الامامة على غيرها ، وانظر كيف الحكم في ولاية هذا المتزوج عند من علم أنه تزوجها قبل أن يطلقها زوجها ، ثم أرسل عليه — نسخة — أن ليطلقها ، وعند من لم يعلم أنه طلقها ، أو لم يطلقها ، وعند من علم أنه طلقها ♦

وقد يوجد عن بعض المسلمين ، وهو عن أبي المنذر بشير بن محمد ابن محبوب في أمر الصلح ، وبعد فما في اعتزاله في منزله دليل على براءته من امامته ، رأيتم لو أن رجلا جمعه وزوجته منزل ، ثم ظهر اعتزاله بجميع آله عنها الى منزل غيره ، وقطع جميع ما يلزمه لها ، هل كان هذا الفعل منه يدل على فراقها ، فانظر كيف قاس الامامة على غيرها ، وقد قاس أيضا غيره الامامة بالتزويج ، فقال : لما كانت المرأة لا تجوز الا لرجل واحد ، ولا يجوز تزويجها لرجلين في وقت واحد ، فكانت الامامة لا تجوز الا لواحد ، ولا تجوز لرجلين في وقت واحد في موضع واحد ♦

وكذلك المتزوج بامرأة لها زوج قبل أن يطلقها زوجها ، محرم على المتزوج والمزوج ، والأولياء ، وجائز لهم ذلك بعد طلاقها ، وانقضاء عدتها ، وكان المعقود له الامامة على امام ثابت الامامة محرم على المعقود له ، والعاقدين ، وجائز لهم ذلك بعد زوال امامة هذا الامام

وفراقه لها ، فلما كان هذا المتزوج لهذه المرأة التي معلوم أن لها زوجا محتمل صوابه عند من لم يعلم انه عقد له بعد زوال امامة الامام ، أو قبل زوالها حتى يصح باطلهم بنكير أو غيره ، ولم يقصد السائل في سؤاله قياس أصل بأصل ، مما قد وصفنا من كتاب بكتاب ، أو سنة بسنة ، أو اجماع باجماع ، فيقيس أصلا بأصل ، وتحمل الأصول بعضها على بعض ، فيخالف الحق في ذلك ، لأن الأصول هي الدين ، والدين هو الأصول ، والدين حكمه ماعدا الرأي ، والرأي حكمه ماعدا الدين .

ولا يجوز أن يحكم بالرأي في موضع الدين ، ولا بالدين في موضع الرأي ، ولما لم يأت حكم من الكتاب ، ولا السنة ، ولا الاجماع في العزل بتحديد عدد خرج من حكم الدين الى حكم الرأي ، وكان من الفروع ، وجاز أن يقاس بغيره كما قد تقدم ذكره من القياس ، ولم يجر لأحد عندي أن يمنع القياس في هذا الموضع ، ولا يمنع القول فيه بالرأي ويجعله من الأصول التي لا يجوز أن يقاس بعضها ببعض ، لأنه لم يأت في العزل حكم من الكتاب ولا السنة ولا الاجماع ، بتحديد عدد فيكون ذلك ديناً وأصلاً ، لا يجوز لأحد أن يخالفه ، ولا أن يقيسه بغيره ، فيجيز فيه غير ما قد ثبت فيه من حكم الكتاب ، أو السنة ، أو الاجماع .

وقد وجدت أن بالعالمين يجوز عزل الأئمة ، ويجوز اذا لم تقم عليهما حجة في وقت فعلهما بقطع عذرهما ، أو تتكافأ الدعاوى فيهما ، فيشكل أمرهما وما أشبه ذلك ، ويكونان حجة عليه في العزل كما كانا حجة عليه في العقد ، وانما وجب له السمع والطاعة على الرعية بالعالمين ، فهو حجة من حجتهم ، وعمل من عملهما ، وهما مقدماه ، وهما مؤخراه ، وهما مزيفاه ، وهما معدلاه ، حيث يجوز ذلك منهما ، واذا ثبته العزل بالعالمين ، فبالأكثر أثبت فالعلماء ورثة الأنبياء وكتابه ، وهم

حجة الله على عباده وغيوثة في أرضه وبلاده ، وهم خلفاؤه وشهوده ،
ويقومون مقام أنبيائه عند عدمهم ، وهم حجة على الأئمة والرعية •

وبالعالمين تقوم الحجة في جميع دين الله ، مما يسع جهله ، ومما
لا يسع جهله ، وينفذ أن جميع الأحكام التي تنفذ بالأئمة ، ويكونان
في ذلك حجة ، ويقيمان الحدود في بعض القول عند عدم الأئمة والحجة
في ذلك فيما قيل ان الخطاب ورد في الأحكام والحدود عاما من الله
قوله في الأحكام : (واذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل) وفي
الحدود : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فان ثبت
أن العلماء ينفذون الأحكام عند عدم الأئمة ، وكذلك الحدود ، وان
بطل في الحدود بطل في الأحكام هكذا قيل •

وقد يقع اللفظ بخطاب الجماعة ويقوم الاثنان في ذلك مقام
الجماعة •

وقد يوجد في كتاب عبد الله بن أباض الى عبد الملك بن مروان في
أمر عثمان بن عفان ، والمؤمنون شهداء الله ، ناظرون في أعمال الناس ،
وكذلك قال الله : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
وكذلك يوجد في سيرة هلال بن عطية الخرساني ، فلما رأى المسلمون
ما نزل به عثمان من المعاصي والمسلمون ناظرون لله في كل زمان ،
شهود الله في الأرض ، يعرضون أعمال الناس على كتاب الله •

وكذلك في سيرة خلف بن زياد البحراني ، فانهم كانوا خيرة الله
يومئذ من أهل الله ، وشهداء عليهم ، وولاية أمره وعيونه فيهم ، وبأنهم
كانوا هم أول من أبصر الفتنة حيث وقعت ، فالعلماء هم حجة الله على
الأئمة وغيرهم الى الجواب وعزلها كشهادتها ، اعلم أن شهادة
الشهود اعلام منهم بفعل غيرهم ، وكذلك جازت شهادتهم ، والعزل منهم
ادعاء منهم على غيرهم ، والمدعى شهادته ساقطة فيما يدعيه باجماع
الأمة •

قال أبو عبد الله حفظه الله : ليس كل معلم بفعل غيره مقبول قوله ، اذ هو معلم بفعل غيره ، لأنه لو شهد لابنه أو عبده أو شريكه على فعل غيره ، لم يقبل قوله في ذلك ، ولو كان معلما بفعل غيره ، وكذلك اذا كان وحده ، وقد يقبل قوله ، ولو أعلم بفعل نفسه كالحاكم وما أشبهه ، وانما يقبل قوله فيما أعلم به من فعل غيره في موضع ما يقبل قوله في ذلك • ولو كان انما العلة في جواز شهادته ، وقبول قوله ، اذ هو معلم بفعل غيره لوجب قبول كل من أعلم بفعل غيره ، كان من أهل الشرك ، أو الاقرار أو الايمان ، أو النفاق ، اذ هم معلمون بفعل غيرهم ، ولو كان كل عاقل مدعى لم يقبل من أحد ، ولو كان من جميع أهل الأرض الا رجل واحد لم يجز له قبول ذلك منهم ، لأنه لا يجوز قبول قول المدعين ، ولا شهادتهم فيما ادعوه كائنا ما كانوا الا الأنبياء صلوات الله عليهم ، فانه لا يرد قولهم ، وليسوا كغيرهم في ذلك فيما قيل ، والله أعلم •

ولكن العازلين منهم ، المدعون ومنهم الحاكمون ، فالمدعون مردود فعلهم حيث يردوا ، والحاكمون مصدق قولهم مطرق فعلهم •

رجع الى الجواب •

وأما ما ذكرته من حجة الغائبين من العلماء على الحاضرين ، اعلم أن الامام اذا ثبتت امامته ، فقد تعلق على جميع رعيته حقوق له من طاعته ونصرته ، وولايته ، وانفاذ أحكامه على أنفسهم وولايته من والى ، وعداوة من عادى ، وأداء المفروضات التي أوجب الله عليهم أداؤها ، ولا سلامة لهم عند خالقهم الا بها ، وال خارجون مدعون على امامهم بدعوى لم تصح عند الغائبين الا بهم ، فعند ذلك كان عليهم في دين الله أن يثبتوا على أمر دينهم ، ولا يقطعون المفترض عليهم بدعوى يمكن صدقها وكذبها ، فلذلك لزم الغائبين البراءة من الحاضرين ، لأن دعوى الحاضرين تلزم الغائبين الانقياد لهم ، والدخول فيما دخلوا فيه ، فلما كان ذلك كذلك كان حكمه ما ذكرت لك ، والله أعلم •

قال ابو عبد الله حفظه الله : أما الرعية اذا ثبت عليها بتلك الحقوق للامام بثبوت امامته من الطاعة والنصرة ، وغير ذلك ، فذلك تزول عنهم تلك الحقوق بزوالها الا ما استحقه الامام عليهم ، أو على بعضهم بتوبة بعد زوال امامته ، فلا عذر لهم في ازالة ما قد ثبت له عليهم بغير الحق ، وكما جاز ثبوتها له بالحق ، فذلك يجوز زوالها عنه بالحق ، وكما لم يجز ثبوتها له بالباطل ، فذلك لا يجوز زوالها عنه بالباطل .

وأما الخارجون فقد قيل ان منهم المبتدعين وهم المضادون لدين الله بجحود ، أو نفاق باستحلال ما حرم الله ، أو بتحريم ما أحل الله ، لأن الله يقول : ان هذا الشيء حلال ، فيقول هذا انه حرام فهو مضاد لقول الله بقوله ، مفارق لدين الله — نسخة — بفعله ، لا يحتمل صوابه في دين الله بوجه من الوجوه ، يشهد على باطله في ذلك الله ، ودينه ، وملائكته وأنبياءه ، والعلماء ، وقوله ذلك يشهد على نفسه أنه باطل ، وعلى قائله أنه مبطل ، فهو بنفسه حجة على نفسه ، وعلى قائله ، وقابله .

فلو أجمع جميع الخلق ، ولن يجمعوا أن ذلك حق ، ويشهدوا على صوابه وصواب قائله وقابله ما كان اجماعهم ذلك ، ولا شهادتهم مزيلين لباطله ، ولا قابلين لحكمه ، ولا قامه بهم حجة على أحد ، ولا لأحد ، ولا كانت منهم في ذلك حجة ، ولا يستحيل ذلك الباطل حقا بوجه من الوجوه ، وعلى كل من ورد اليه ذلك أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها فيه ، ولا عذر له فيه الا بموافقة الحق فيه ، وفيمن شهد له بالحق ، وعليه بالباطل ، أو التسليم للمسلمين ، أو السؤال على ما يجب من ذلك وتفسيره يطول .

ومنهم المحرمون وهم الخارجون مع تحريمهم لذلك ، ومنهم المدعون وهم الذين يدعون موافقة دين الله ، ولا يضادون الدين بادعائهم ، وانما يدعون صفة هي جائزة في دين الله ، فان كانوا صادقين فهم (م ٢١ — بيان الشرع ج ٤)

محقون موافقون لدين الله ، ولا تقوم لهم حجة من أنفسهم اذا وقع
التنازع فيهم •

ومنهم الحاكمون ، وهم الذين ليس لمن غاب عنهم أن يخالفهم ،
فهم بأنفسهم حجة على الأئمة وعلى الرعية ، فهم هكذا قيل ، وليس حكم
الخارجين واحدا فيما قيل •

وقد يوجد أن معاوية كاتب علنا وسرا في الحكومة ، فرضى على
بذلك ، فلما علم المسلمون خرجوا مفارقين له ، فنزلوا أرضاً بالكوفة يقال
لها حروراء ، فخرج اليهم فأظهر لهم التوبة فقبلوا منه ، ثم عاود
معاوية بالكتاب سرا ، فلما بلغ ذلك المسلمين خرجوا مفارقين له ، فنزلوا
النهر وان ، فأرسل اليهم ابن عباس فناظره وحجوه ، وعقدوا لعبد الله
ابن وهب اماما ، ولا يعقدون اماما عليه الا وقد خلعوا طاعته ، وأوجبوا
على أنفسهم تركها ، وصار عندهم على من الرعية ، كان عليه وعلى
من معه الدخول في طاعتهم •

وقد يلحقهم عندى اسم الخروج عليه ، فلم يكن الذين خرجوا على
على مدعين عند رعيته ، ولا جاز لمن لم يعلم كيف خرجوا عليه البراءة
منهم ، ولو كان يجب عليهم في دين الله البراءة منهم عند من لم يعلم
كعلمهم من الرعية ، لكانوا مبطلين في خروجهم ، لأن من أوجب عليه
الدين البراءة فهو مبطل ، ولما جاز لهم الخروج عليه الا بعد أن
يعلموا أن رعيته قد علموا كعلمهم لئلا يبيحوا البراءة من أنفسهم ،
لأن الأحكام لا تنفذ بالظنون ، وكانت المكاتبه بينهم سرا ، فكما علم
المسلمون ذلك ، وشهر معهم أنكروا عليه ، وقاموا لله بما يجب عليهم ،
لأنهم هم الحجة عليه •

ولم نجد في السير أنهم كانوا اذا علموا منه ذلك لا يفارقونه عليه
الا حتى يعلموا أن جميع رعيته قد علموا منه ذلك كعلمهم ، وقد خرج
عليهم على فقتلهم فلم يكن حكم خروجه حكم خروجهم •

وقد خرج علىّ على عثمان بعد ما تاب من أحداثه الشاهرة منه ،
وحاربوه وقتلوه ، وكانوا يطالبونه بشيء بعد شيء ، ويتركون شيئاً طلبوه
بعد أن طلبوه ، ويأخذوه بما يجب عليه ، فيما كان يحدث بينهم •

ولم نجد أنهم كانوا لا يأخذونه بما يجب عليه الا حتى يعلموا أن
جميع رعيته قد علموا كعلمهم ، وقد برىء المسلمون من عثمان ، وتولوا
قتلته ، فانظر في حكم الخروج على عثمان ، والخروج على عبد الله
ابن وهب ، فان حكم ذلك مختلف وكله خروج •

ومن الجواب :

وما تقول في جماعة منهم العلماء والضعفاء والفسقة خرجوا
قاصدين اماما حتى انتهوا اليه ، ولم يحدثوا حدثا يحكم عليهم بالبغي
أم لا يحكم عليهم بذلك ؟ كما قد قيل في الجماعة التي قصدت بلدا وخاف
أهله منهم ، وهم معروفون بانتهاك المحارم والسلب ، يحكم عليهم
بالبغي ، وتجاوز محاربتهم أم لا يحكم عليهم بذلك الا بحدث
يستحقون به ذلك ؟

الجواب :

الذي عرفته أنه لا يحكم عليهم باسم البغي الا بحدث يستحقون
به اسمه ، والله أعلم •

رجع الى الجواب •

أرأيت ان عزل العلماء من هذه الجماعة هذا الامام ، وعقدوا اماما
غيره ممن يجوز عقده ، وأجمع أهل الدار على تصوييهم ، أيكون
واسعا لأهل الدار ذلك في حكم الظاهر ، ويحتمل صوابهم وصواب
العاقدين والعازلين ، والمعقود أم لا ؟

الجواب :

الذى عرفت أن عزل الامام لا يجوز الا بما وصفت لك في المسألة الأولى ، وأما اجماعهم على صواب العازلين ، فان كان اجماعهم على كفر الامام المعزول أو ضعفه عن اقامة الحق ، ونكاية العدو ، وعزلوه على ذلك كان اجماعهم هذا صوابا ، وكان حجة على من غاب أو حضر ، ومن شاهد ومن تأخر ، وان كان اجماعهم وتصويبيهم بغير علم منهم بتصويب من لا يجوز لهم تصويبه بجهل منهم بحكمه ، كان هذا اجماعا غير جائز من أهل هذه الدار ، وكان ، وكان الرجوع من الواجب عليهم ، والله أعلم •

قال أبو عبد الله ، حفظه الله : انما أراد السائل اذا علم الاجماع ، ولم يعلم على أى وجه وقع الاجماع منهم ، أیحتل صوابهم عند من خفى عليه جماعهم ، كيف وقع اجماعهم أم لا ؟ رأيت ان اختلف أهل الدار بعد اجماعهم ، فادعى بعضهم صواب العازلين والعاقدين والمعقود له ، ادعى بعض خطئهم كيف الحكم عند من لم يعلم اجماعهم الا أنه علم اختلافهم ، فلم يعلم أنه بعد اجماع أو قبل اجماع وكيف الحكم عند من نشأ من بعدهم ؟

الجواب :

الذى عرفت أنه ان كان اختلافهم بعد اجماعهم الذى هو حجة ، وهو وجه الحق الذى بينته لك في المسألة التى قبلها ، فمن خالفهم فهو مخطئ ، وعلى كل من علم بالرجوع منه أن يخطئه بمخالفته اذا علم حكم ذلك •

وان كان اختلافهم بعد اجماعهم الذى لا يجوز ، كان الراجع عن اجماعهم مصيبا ، لأن الرجوع الى الحق خير من التماذى فى الباطل •

وأما ان كان اختلافهم فى حدث أحله بعضهم ، وحرمه بعضهم

كان على من جهل حكم اختلافهم ، السؤال عن حكمه كان ناشئاً أو مشاهداً
بعد علمه باختلافهم ، والله أعلم •

قال أبو عبد الله : انما أراد السائل اذا لم يعلم كيف أصل
اجماعهم ، ولا على أى وجه وقع اجماعهم •

رجع الى السؤال : وما تقول فى امام كان مجتمعاً على امامته ،
ثم ان جماعة خرجوا حتى انتهوا اليه ، أو فى قرية وفى هؤلاء
الجماعة ناس من العلماء ، ظهر من العلماء عقد لامام غير هذا الامام ،
ولم يظهر من الامام الأول نكير على الامام الأخير ، ولا على العاقلين
له ، ولا ظهر من اعلام أهل الدار الذين لم يدخلوا فى عزل هذا الامام ،
وعقد الامام الآخر انكار على الامام الأول باعتزاله ، وترك امامته ،
ولا على الامام الآخر بتقديمه ، ولا على العاقلين والعازلين ، أيجوز
لأولياء هذا الامام الآخر والعاقلين له تحسين الظن بهم ، واثبات ولايتهم
على حالهم الأول ، كما جاز للأولياء أكل لحوم الخنزير والدماء
المسفوحات ، ونكح الأمهات والبنات وغيرهم من ذوات المحارم •

والمتقاتلين والمتضادين حتى قتل كل واحد منهما صاحبه ،
والمتلاعنين والمتبرئين من بعضهم بعضاً اذا لم يعلم المحق منهما من
المبطل بحسن الظن بهم ، واثبات ولايتهم لهم ، لأن الله قد حرم أكل
الخنزير والميتة والدم المسفوح ، وجعله من الكبائر ، وبارتكاب الكبيرة
الواحدة يستحق ركبها البراءة والكفر والعقاب ، وكذلك القتل من كبائر
الذنوب ، وقد قال الله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) • ولا يكون
الولى الا مؤمناً ، وقد يكون الولى من العلماء الذين تقوم بهم الحجة فى
دين الله فيما يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله ، واذا جاز ولاية القاتل
لواحد ، جاز ولاية القاتل لاثنتين والعشرة ، اذا احتل فى الجميع ما احتل
فى الواحد ، وتقبل هذه الجماعة اذا كانوا من العلماء تزول أحكام كثيرة
من شهاداتهم وأماناتهم ، والديون التى لهم ، وعليهم ، وفتواهم فيما

يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله ، وغير ذلك مما لم نذكره ، والقاتل مأخوذ بجميع ما وجب عليه من قود ودية وغير ذلك ، وان امتنع جازت محاربته ، وفي الاجماع أن المقتول ولد من بطن أمه ، وليس متعلق عليه لهذا القاتل ما يوجب له قتله ، فلما كان يأتي على الفاعل بجميع ما ذكرناه حالة يكون صوابه فيها ، حسن به الظن ، وأثبتت ولايته •

فكذلك الامام لما كانت تأتي عليه حالة يجوز عزله فيها ، فهل لا جاز للأولياء العازلين والعاقدين تحسين الظن بهم ، وإثبات ولايتهم ، أم لا يجوز ذلك ، وبين لنا الفرق بين القتل والعزل عند احتمال صواب ذلك ، أنت مأجور ان شاء الله ؟

الجواب :

الذي عرفت أن كل امام ثبتت امامته باجماع ، فلا تزول الا باجماع ، فاذا كانت لا تزول الا باجماع ، فالمعترض على الاجماع مخطيء ، وكل من قدم عليه فقد حل دمه ، ووجب خلع ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا ظهر امامان في مصر فاضربوا عنق أحدهما » ، والمعلوم عند أهل العلم أنه لا يجوز ضرب عنق المحق منهما ، لأن الأول على امامته ما لم يجمع على زوالها بوجه من الوجوه متفق عليه أو مختلف فيه •

قال أبو عبد الله : أما قوله كل امام ثبتت امامته باجماع فلا تزول الا باجماع ، فاذا كانت لا تزول الا باجماع فالمعترض على الاجماع مخطيء ، فان نفس هذا اللفظ لا يدل على أنه اجماع ، لأنه لو قال قائل : ان كل امام ثبتت ولايته باجماع فلا تزول ، ووقف عن تمام الكلام ، كان هذا خطابا تاما معروفا معناه ، وليس فيه دليل على أنه اجماع •

وان قال : لا ، ووقف عن تمام الكلام لم يكن هذا خطابا تاما ،

وعلم أن معنى قائله أنها لا تزول الا باجماع كما يقول القائل :
 انها لا تزول الا بحد يصيبه أو بمكفرة يستتاب منها ، فيصر عليها ،
 وليس فيه دليل على أنه اجماع ، وانما معنى قائل هذا أنها لا تزول
 الا باجماع •

فان صح وثبت أن هذا القول اجماع لم يجز لأحد أن يزيلها
 الا باجماع ، ولم يجز لأحد أن يجيز زوالها الا في موضع الاجماع ،
 لأن الاجماع دين ولا تجوز مخالفة الدين بدين ، ولا برأى بجهل
 ولا بعلم ، وكلما لم يجز فعله لم يجز لأحد أن يجيز فعله ، لأن كلما
 حرمه الله في كتابه ، أو سنة رسوله ، أو اجماع الأمة ، لم يجز لأحد
 أن يحل ذلك ، فيقول : ان ذلك حلال فيكون مضادا للدين ، وضد الدين
 هو غيره •

واذا كان غيره كان باطلا ، لأن الله قد حرم أكل الميتة والخنزير
 والدم وجميع ما ذكره في الآية على الاطلاق ، فقال جل ذكره : (حرمت
 عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ، فلا يجوز لأحد أن يقول : ان
 لحم الخنزير والميتة حلال مطلق بتحليل ذلك ، كما أطلق الله تحريمه
 فيكون مضادا لقول الله بقوله ، لأن الله تعالى يقول انه حرم هذا ،
 فيقول هذا انه حلال فهو مضاد لقول الله بقوله الا أن يستثنى القائل أن
 ذلك حلال للمضطر ، كما استثنى الله ، فلا يجوز ، ويكون حينئذ مضادا
 لقول الله •

فكذلك اذا حرم الاجماع زوال الامامة الا باجماع ، لم يجز
 لأحد أن يحل زوالها في غير موضع الاجماع ، فيكون مضادا للاجماع ،
 مفارقا للدين ، لأن الاجماع هو دين ، وقد جاء الأثر عن بعض العلماء
 باجازه زوال الامامة بشيء خالفه غيره من العلماء ، فلم يجوزوا لها
 بذلك ، واذا وقع الاختلاف بينهم في شيء لم يكن ذلك منهم اجماعا
 فيه ، واذا لم يكن اجماعا كان المجيز زوالها فيما قد خالفه غيره فيه
 يجيز زوالها في غير موضع الاجماع •

فان صح أن ذلك القول اجماع لم يجز لهذا القائل أن يجيز زوالها في غير موضع الاجماع ، واذا جاز لقائل هذا القول قوله لم يكن هذا اجماعا هكذا عندى والله أعلم •

وقد أزيلت امامة عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب من غير اجماع من جميع أهل مملكتهم على زوال امامتهما ، وكانت امامتهما ثابتة باجماع •

وقد حارب عثمان وعلى بمن معه من أهل مملكتهم حتى قتلوا المفارقين لهما فلم يكن الذين حاربوا معهما من أهل مملكتهم مجتمعين على زوال امامتهما في حكم الظاهر •

وقد يوجد في سيرة خلف بن زياد البصراني ، فطلبوا الى نعثل وأشياعه أن يعطوا من أنفسهم حقا مما يقدرون به ، وأن يرجعوا عن حرمة ما يدينون بتحريمه ، ويعطوا حد ما وجب عليهم ، فامتنعوا وأبوا فلم يفعلوا ، فلما عاودوا في حرمة ما نهوا عنه من ذلك فيه ، فلما تبادوا في حرمة ما نهوا عنه من ذلك قتلوا في على أهواء أنفسهم ، واتباع شهواتها ، فقد كان عثمان وأتباعه محاربين لمن أراد ازالة امامته •

وقد يوجد في سيرة هلال بن عطية أن أهل الشام ، معاوية ومن معه ، خرجوا لحرب على ، طالبين بدم عثمان ، متولين لعثمان ، راضين بالأمر الذى كان عليه ، وقد كان معاوية من ولاية عثمان ، ومن كتبة الوحى ، وكان معه عمرو بن العاص ممن أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجيش ، وليس يضار من استعملهما وهما في حال أمانتهما ما حدث بعد ذلك من فسقهما ، وهما في حال أمانتهما بمنزلة غيرهما من الأمناء ، وفي حال فسقهما من الفساق •

وقد حارب على ومن معه من أهل مملكته الامام عبد الله بن وهب الراسبي ومن معه من أهل النهروان وقتلهم ، فان كان كل امام ثبتت

امامته باجماع فلا تزول الا باجماع ، وأن هذا اجماع وكل من قدم عليه فقد حل خلعه ، لأن الامام الأول على امامته ما لم يجمع على زوالها بوجه من الوجوه ، متفق عليه أو مختلف فيه ، كما ذكرنا في الجواب ، فقد وجب خلع الامام عبد الله ابن وهب الراسبي ، وحل دمه ومن معه من أنصاره ، لأن امامة على كانت ثابتة باجماع ، وقد تقدم عبد الله عليه قبل أن يجمع على زوال امامته جميع أهل مملكته •

وكان عبد الله بن العباس فقيه الأمة أرسله على عبد الله يدعوهم الى طاعته ، وأما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا ظهر امامان في مصر واحد فاضربوا عنق أحدهما » ، والمعلوم عند أهل العلم أنه لا يجوز ضرب عنق المحق منهما ، وكذلك عندى اذا عرف المحق منهما ، لأنه ليس كل امامين ظهرا عرف المحق منهما •

لأنه اذا ظهر امامان كل منهما يدعى لنفسه صفة دعوى ثبتت بها امامته في دين الله ان كان صادقا ، وهما مستقيمان في جميع دينهما ، لا يخالفان دين الله في شيء ، ولم يعلم السامع لاختلافهما صحة صدقهما ، ولا كذبهما ، فيما ادعياه ، ولا كيف أصل امامتهما ، ولا قامت على السامع لاختلافهما صحة يعرف بها حق المحق منهما ، ولا باطل المبطل ، ولا بلغ علمه الى ذلك بوجه من الوجوه ، لم يجب عليه ضرب عنق أحدهما ، والله أعلم •

وانظر كيف الحكم في هذين الامامين عند من تقدمت ، ولايتهما معه ، ولم يبلغ الى معرفة المحق منهما من المبطل بوجه من الوجوه بسؤال ولا غيره ، اذا لم يقف على أصل ما اختلفا فيه ، ولا قامت عليه حجة بعلم ذلك •

وانظر كيف الحكم في المختلفين اذا ادعت كل فرقة صواب أحدهما وخطأ الآخر عند من تقدمت ولايتهم معه •

رجع الى الجواب :

وليس ترك النكير من الامام على العاقدین له ، والمفقود له يوجب صواب العاقدین والمفقود له ، لأنه ان كان تركه في حال مقدرته فقد هلك وهلكوا ، وان كان تركه للنكير في حال ضعفه ، فقد اختلف في ذلك ، فقال قوم : يسعه ، وقال قوم : لا يسعه فعل من عرف منه ترك النكير في حال مقدرته البراءة منه ، كما أن عليه البراءة من الخارجين عليه ، ولا يجوز له اظهار البراءة من الامام الأول ، مع من لم يعلم كعلمه ، وعلى من لم يعلم بمقدرته في ترك النكير أن يحسن به الظن ، ولا يجوز أن يسيء بامام المسلمين الظن في حال الاحتمال له .

قال أبو عبد الله : قد قيل ان اساءة الظن بالمؤمنين من الكبائر كان اماما أو غير امام ، وأنه لا يجوز أن يساء بهم الظن فيما احتمل فيه صوابهم ، وقد قيل : ان كل ما احتمل فيه صواب المؤمن بوجه من الوجوه ، فهو على ولايته .

وقد قيل : ان الولي اذا ظهر منه ما يثقل القلوب بلا تهمة ، ولا استرابة ، ولا ركوب كبيرة ، ولا اقامة على صغيرة ، وانما تثقل القلوب منه لما يرى من سوء أخلاقه وما لا يستحسن في الأولياء أنه يسع ترك ولايته ، لأن الولاية انما هي اصطفاء والاصطفاء لا يكون مشوبا بالكدر .

وقال من قال : هو على ولايته ما لم يتهم أو يشك أمره ، أو يركب محرما ، وقد قيل : ان الامام اذا صار متهما جاز عزله .

وقد أمروا عثمان بالاعتزال من امامته لما صار معهم تهيم ، ولم يحسنوا به الظن .

وقد كان بعض يقف عن الامام الصلت بن مالك عندما كان من عقد موسى لراشد عليه ، ولا يتولى من تولاه الا أن يكون لعذر عرفه منه ،

أو توبة قبلها عنه ، فلو حسن به الظن لم يقف عنه ، ولم يكن يشترط أنه لا يتولى من تولاه إلا أن يكون لعذر أو توبة • رجع الى الجواب •

فيحال الاحتمال له القول قوله مع من لم يعلم بمقدرته ، وليس لترك النكير من الأعلام حجة لهم أيضا ، لأن ترك النكير من الأعلام إنما هو حجة فيما يسع جهله دون ما لا يسع جهله ، فكل امام ثبتت امامته باجماع فلا يسع جهله ، ولا جهل الخارجين عليه ، ولو كان ترك النكير حجة لهم فيما لا يسع جهله لجاز ولاية المستحلين والمحرمين بركوبهم ، مع ترك النكير ، فلما كان هذا لا يجوز كان هذا حكمه •

قال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم : قد تقدم القول في الجواب أن الكفر ينقسم على قسمين : فقسم يسع جهله ، وقسم لا يسع جهله ، وقد مضى ذكر ذلك ، وقد قيل : انه يسع جهل المستحلين من لم يعلم أصل حرمة ما ارتكبه ، ما لم يركبه ، أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء اذا برعوا من راكمه أو ما أشبه ذلك •

واذا علموا أن الله حرم ذلك قرعوا من يستحل ذلك لم يسعهم جهل علم كفره في أكثر القول ، وكذلك يسع جهل المحرمين ، ويسع جهل ما حرمة الله ما لم يركبه ، أو يكون منه في ذلك ما يهلك من ولاية راكمه بدين أو ما أشبه ذلك ، فجميع الكافرين كان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، مما لا يحتل صواب راكمه في وجه من الوجوه ، فلا يكون ترك النكير من العلماء على راكمه حجة له ، فيستحيل باطله ذلك حقا ، وكفره ذلك ايمانا ، وضلاله هدى •

كذلك اذا أتى العبد شيئا من الايمان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، مما لا يحتل ذلك الشيء الا الايمان ، ولا يحتل كفرا ببينة بوجه من الوجوه ، فلا يكون اظهار النكير من العلماء على فاعل ذلك الشيء حجة عليه ، فيستحيل ايمانه ذلك كفرا ، وهده ذلك ضلالا ، وانما يكون اظهار النكير ، وتركه ممن له النكير من العلماء حجة فيما كان

من الأشياء المحتملة للكفر والايمان ، أو للهدى والضلال ، أو الحق والباطل ، وأما كان لا يحتمل الا معنى واحدا من ايمان أو كفر ، فلا يكون ترك النكير من العلماء في ذلك حجة فيستحيل الايمان كفرا ، أو الكفر ايمانا كان ذلك الكفر والايمان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، لأن جميع دين الله راجع الى أصليين : أصل يسع جهله ، وأصل لا يسع جهله هكذا قيل ، والله أعلم •

وقد يوجد عن أبى المنذر بشير أن ترك النكير حجة ، وفعله هكذا كذلك ، ومعنى ذلك ، والله أعلم ، أن ترك النكير ممن له النكير ، فلم ينكر فهو حجة لمن لم ينكر عليه ، ان أنكر عليه فهو حجة للمنكر على من أنكر عليه •

وقد وجدت في بعض الآثار هذا الأثر ، وقد كان ينبغي للمهاجرين والأنصار اذ قتل أمير المؤمنين بين أظهرهم ، أن يغضبوا لله ، ويقتلوا من قتله ، وقد كان ينبغي لعل أن يكون أولى الناس بدم عثمان ، لأن الامام العدل أولى الناس بدم امام العدل يقتل من قتله ويطلب دمه ، وهذا دليل على أن عثمان قتل ظلما اذ قتل بين أظهر المسلمين فلم ينكروا قتله ، بل تولوا قتله واتخذوهم أئمة ، وقيل شعرا :

عجبا للمهاجرين والأنصار

في قتل قائد الأحرار

في ثلاثين راكبا أقبل القوم

اليه من مصر فوق الركاب

يتعاطونه ثلاثة أيام

قتلا معرضا للكلاب

وهم تسعة وعشرين ألفا

أو يزيدون من رواة الكتاب

— ٣٣٣ —

فلئن لم يوقفوا قاتلوه
للذى كان منهم للصواب
ان للخاذلين منهم لخطا
علم الله من أليم العذاب

• وهذا من أوثق حجج المسلمين على من تولى عثمان •

قال أبو عبد الله : فانظر كيف جعل ترك النكير ممن له النكير دليل
أن عثمان قتل ظلما ، واذا كان ظلما كان الذى قتله مصيبا ، فانظر كيف
كان ترك النكير على الفاعل دليل على صوابه ، وحجة له ، لأنه قد قيل :
ان ازالة الامامة ليست من الأشياء التى لا يحتمل الا الايمان أو الكفر ،
فيكون ترك النكير واظهاره ليس بحجة كما وصفنا ، وأنه قد قيل : ان ازالة
الامامة من الأشياء المحتملة للايمان والكفر ، لأنه يحتمل أن يكون الامام
مستحقا لزوال امامته بكفر ، أو حد ، أو عجز ، أو بعض الآفات
المجيزة زوالها •

ويحتمل أن يكون غير مستحق لزوال امامته ، ويكون المزيل لها
متعديا عليه مبطلا ، فلأجل هذه المعانى احتمل أن يكون المزيل لامامة
الامام محقا ، والامام مبطلا كافرا اذا أزالها ببعض ما يكفر الامام ،
والدليل على هذا ازالة امامة عثمان ، وعلى بن أبى طالب على قول من
يقول بذلك ، وقد كانا امامين ثابتة امامتهما باجماع •

ويحتمل أن يكون المزيل لها كافرا ، والامام محق ، والدليل على
هذا ازالة امامة عبد الله بن وهب الراسبى •

ويحتمل أن يكون المزيل للامامة والامام كافرين جميعا ، وهو أن
يبعد المزيل الامامة فى ازالتها ، ويترك الامام النكير عليه •

ويحتمل أن يكونا جميعا مؤمنين وهو أن يزيلها من له ازالتها من

العلماء ببعض الآفات من عجز أو صمم أو خرس أو ما أشبه ذلك ، وسلم
الامام الامامة اليهم ، فلما كانت ازالة الامامة من الأشياء المحتملة للحق
والباطل ، والكفر والايمان ، كان ترك النكير واطهاره ممن له النكير في
ذلك حجة ، ولو كانت من الأشياء التي لا تحتل الا الكفر والايمان ،
لم يكن ترك النكير ولا اظهاره حجة ، فيستحيل الكفر ايماننا ، والايمان
كفرا .

وقد يوجد في سيرة هلال بن عطية الخراساني ، فان زعم أهل
الشك أنهم لم يشهدوا قتل عثمان ، ولم يرضوا ، وأن محمد بن أبي بكر
في عصابة من أصحابه . وعامة المسلمين كارهون ، أو كان يسع المسلمين
أن يقتل خليفة الله بين أظهرهم ، ولا يمنعون ولا يؤازرونه ، ولا ينصرونه
لعمري لقد اجتمع رأى المسلمين على قتله ، فانظر كيف جعل ترك النكير
حجة للفاعل .

وقد وجدت أن من حضر قتل عثمان ، فترك النكير على من قتله
مع قدرته على النكير أنه قاتل ، وأنه محارب بتركه النكير ، وأنه كقاتله
ومحاربه ، وأنه لهم منصور وحاكم لهم عليه بما فعلوه فيه ، وقابل
لشهادتهم عليه ، وسامع لدعواهم عليه بترك النكير ، وأن الخاذل
كالقاتل كالخاذل . رجع الى الجواب .

وأما ما ذكرته في التوسع لولاية آكل الخنازير والدماء المسفوجة ،
ونكاح الأمهات وغير ذلك من ذوات المحارم والمقتلين المتضادين حتى
قتل كل واحد منهما صاحبه ، والمتلاعنين والمتبرئين .

اعلم أن هذه الأصول وان كان موسعا في حال الولاية لراكبها يخرج
الاحتمال له ، فان أحكامها مختلفة ، أما الخنازير والميتة والدم المسفوح ،
وان كان الله قد حرمه في حال فقد أحله في حال الاضطرار ، ولم يجعل
الله علم الاضطرار الي أحد غير المضطر ، وعلمه حجة له مع غيره ،
فلما كان علمه حجة له مع غيره لفعله ، كان حكمه هذا غير حكم غيره ،

وكذلك نكاح ذوات المحارم مما قد ذكرته ، فان جهل المرتكب لنفسه حجة له مع غيره ، فلما كان ذلك كذلك كان الفرق بينه وبين غيره من عدل الأئمة •

وأما المقتتلان والمتلاعنان والمتبرئان ، فانما جازت ولايتهما لموضع الشبهة ، وعدم صحة صدقهما من كذبهما مع احتمال الخطأ لهما ، ولا يحتمل لصواب لهما حقا ، لأن هذا موضع الاحتمال •

قال أبو عبد الله رحمه الله : ليس الشبهة والخطأ الذي هو كفر مما ثبتت به الولاية ، لأن بالشبهة يجب الشك ، كل مشكوك موقوف ، لأن كل متعبد اما مؤمن واما كافر لا شك في ذلك ، وقد أوجب الله ولاية أوليائه وعداوة أعدائه ، فلما اشتبه أمر هذا فلم يعلم أنه مؤمن ولا كافر ، وهو في الحقيقة اما مؤمن واما كافر ، وقف عنه ، فبالشبهة وجب الوقوف لا غير ذلك فيمن لم تتقدم له ولاية ولا براءة ، وبالخطأ الذي هو كفر يجب البغض والعداوة والبراءة ، لا شك في ذلك ، وبالايمان تجب الولاية والمحبة ، فاذا كان الحدث لا يحتمل الا الكفر ، فليس في البراءة من المحدث شك ولا ريب ، واذا لم يحتمل الا الايمان لم تجز الا ولايته ، ولا شك في ولايته ، ولا ريب اذا كان مستحقا للولاية في المتقدم ، وليس تترك ولايته أو يبرأ منه من قبل ايمانه هذا •

واذا لم يحتمل في المتقاتلين والمتلاعنين والمتبرئين الا الشبهة والكفر ، فقد ثبت أنه لا مخرج لهم من الكفر ، وسواء اجتمع الشبهة والكفر فيهم ، أو كان الكفر وحده ، فان كان لا مخرج لهم من الكفر ولا احتمال لصوابهم ، وليس له موضع احتمال ، فليس في البراءة منهم شك ولا ريب •

والذي عرفت أنه انما جازت الولاية لهم لاحتمال الصواب لهم ، لأنه وان لم يحتمل صوابهما معا على الاشتراك ، فمحتمل صواب كل واحد منهما على الانفراد ، فلما كان يحتمل صواب كل واحد منهما على

الانفراد حكم فيه بحكم الانفراد ، فاذا ثبتت ولايته اذا كانت متقدمة له ، وكانت هي اليقين فيه لم تترك ولايته للشبهة فيه ، أو الشك أنه كفر فيكون الشك فيه مزيلا لليقين فيه ، لأنه لو علم خطأه وصوابه حكم له وعليه بذلك ، وزالت الشبهة والاحتمال فيه ، فلما لم يعلم أنه محق ولا مبطل ، احتمل حقه وباطله لم يحكم فيه بالظن ، ورجع الى الأصل فيه ، فكان الأصل فيه هي الولاية له ، فلما كان اليقين معه أنه ولي لم تزل ولايته التي هي الأصل فيه التي متيقن أنها ثابتة له بالشبهة فيه والشك ، ولم يثبت له من أثبه ولايته أنه محق معه من غير أن يصح معه حقه ، ولا يبرأ منه من برئء منه أنه مبطل من غير أن يصح معه باطله ، فيكون حاكما بالظن ، شاهدا بالزور ، اذ كل ذلك مغيب عنه ، وكل شاهد يغيب فهو شاهد زور هكذا قيل •

ولو كان هذا لا يحتمل إلا الباطل لا غير ذلك لم تجز ولايته ، والله أعلم •

وقد ذكر في الجواب بعد ما عدد من الخنزير والدماء المسفوحة ، ونكاح الأمهات ، والمقتلين والمتلاعنين ، والمتبرئين فقال : اعلم أن هذه أصول ، وإن كان موسعا في حال الولاية راكمها بخروج الاحتمال له ، فاثبت هاهنا الاحتمال لهم •

وقال بعد ذلك : وأما المتبرئان والمقتلان والمتلاعنان ، فإنما جازت ولايتهما لموضع الشبهة ، وعدم لصحة صدقهما من كذبهما ، مع احتمال الخطأ لهما ، ولا يحتمل الصواب لهما معا ، لأن هذا موضع الاحتمال ، فبقى الاحتمال فيهم هاهنا فالله أعلم بالصواب • رجع الى الجواب •

لأنك اذا أحسنت الظن بهما ، فقد أسأت الظن بالآخر ، وانما الاحتمال أن يخرج الصواب بجميعهما ، فذلك موضع الاحتمال ، ألا ترى اذا برئء وليك ، لكان عليك في دين الله أن تبرأ منه ، ولو كان يحتمل

صدقه ، اذا كان في حسن الظن به اساءة الظن بالآخر ، واساءة الظن لا تجوز في الأولياء •

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : الذي عرفت أنه انما برىء منه لأنه محرم عليه أن يظهر البراءة من ولى عند من يتولاه ، واذا علم أنه يتولاه كان المتبرىء صادقا ، أو كاذبا ، كما أن القاذف محرم عليه أن يقذف غيره بالزنى عند من لم يعلم كعلمه ، كان صادقا أو كاذبا ، فبارتكابه المحرم عليه من القذف استحق البراءة ، كذلك اذا برىء من ولى عند ولىه كان محرما عليه ذلك ، واستحق البراءة بارتكابه المحرم عليه من اظهاره منه •

رجع الى الجواب :

وللاحتمال وجوه يعرف بها ، ومجار يستدل عليه بها ، وانما ثبتت ولاية المقتولين والمتلاعنين والمتبرئين عند عدم الصحة بخطأ المخطيء ، وصواب المصيب ، وانما عدت الصحة عندي بخطئهما وصوابهما لاحتمال ذلك لهما ، لأنه لو كان الفعل شاهدا مع من بلغه على ولايتهم قبل فعلهم •

قال أبو عبد الله حفظه الله : أرجو أن في هذا دليلا على بيان ما ذكرته من الاحتمال ، لأنه لم يكن الفعل شاهدا مع من بلغه على — نسخة — أحد بخطأ ، ولا لأحد بصواب عدت الصحة بخطأ المخطيء ، وصواب المصيب ، وانما عدت الصحة عندي بخطئهما وصوابهما لاحتمال ذلك لهما ، لأنه لو كان الفعل شاهدا مع من بلغه على أحدهما ، أو عليهما أو لأحدهما أولهما بخطأ أو صواب المصيب فيه •

وكان ذلك موجودا ، ولم يكن فيه احتمال ، وقد عرفت أن كل فعل احتمل في دين الله معنيين : حجر وإباحة ، أو حلال وحرام ، أو حق وباطل ، أو نحو هذا كالأكل للميتة والخنزير ، والنكاح لذوات المحارم ، والافطار في شهر رمضان في وطنه ، والقتل وما أشبه ذلك ، فهو موضع (م ٢٢ — بيان الشرع ج ٤)

الاحتمال للحق والباطل ، لأن السامع بذلك لا يحكم على الفاعل بحق ولا باطل الا بصحة ، لأن ذلك محتمل له في دين الله معنيين ، وان كانت الأحكام في ولاية الفاعل لما عددناه مختلفة ، فمنه ما لا يجوز الا اثبات ولاية الفاعل ما لم يصح باطله اذا كانت متقدمة له •

وان كان بعض يقول بالوقوف عنه اذا استريب ، فليس بالمجتمع عليه ، ولا تجوز البراءة منه •

ومنه وقد جاء الاختلاف فيه بالولاية والبراءة ، وليس ذلك بمزيل للاحتمال ، لأن الأصل فيه ان كان فعل احتمل في دين الله الحق والباطل ، فهو موضع الاحتمال الا أن تقوم فيه حجة تزيل الاحتمال فيه ، وكل فعل لم يحتمل في دين الله الا الحق أو الباطل ، فليس فيه احتمال لغير الحق أو الباطل •

فهذا الفعل بنفسه اما حقا لا غير ذلك ، واما باطلا لا غير ذلك ، ويعرف ذلك من صح معه الفعل ، وأبصر الحكم فيه فلا يحتاج الى صحة من غير نفس الفعل والفعل الآخر ، لا نعلم حقه ولا باطله من نفس الفعل الا بصحة من غير الفعل ، لأنه محتمل لمعنيين في دين الله حقا وباطلا ، والفعل الآخر لا يحتمل الا معنى واحدا اما حق واما باطل لا غير ذلك • رجع الى الجواب •

وأما القتل فان كان الله قد حرمه فان له أحكاما تتسع معانيها وشرحها ، تتفرع محرمه وهى على ثلاثة أقسام : عمد أو خطأ وشبه العمد •

ثم ينقسم العمد على قسمين : قسم هو المحرم ، والقسم الآخر هو المباح والمأمور به •

وينقسم المباح أيضا على قسمين : قسم يكون القاتل والمقتول فيه

مصيبين ، وقسم يكون المقتول مخطئاً ، والقاتل مصيباً ، والخطأ وان كان غير مباح فغير آثم فاعله الا بعد الاصرار عليه ، والامتناع من أداء الحق فيه •

قال أبو عبد الله : الذى عرفت أن قتل الخطأ غير محرم ، ولا يآثم قاتل الخطأ الا أن يضيع ما يلزمه مما يجب في ذلك ، وليس أن الله أمر بقتل الخطأ ، ولكن حجر الاعتماد على القتل وعفا عن الاثم في الخطأ ، هكذا عرفت ، فاذا كان غير محرم ولا آثم فاعله فلا يبين لى أن في ذلك اصرارا ، ولا تجب منه توبه ، والله أعلم • رجع الى الجواب •

وهو فعل واحد ، فاختلف أحكامه تجرى باختلاف مقاصده ، فان كان في الفعل شيء بخلاف الأخير ، غير أن اختلاف الأحكام معلقة بالقصد لا بالفعل ، ولها شرح يتسع ويشغل به عن غيره ، فلما كان فيه معان يخرج بالاحتمال للجميع القاتل والمقتول ، مثل قاتل الخطأ بعذر عليه اعلامه في وقت فعله ان فعله ، ذلك كان على وجه معذور فيه ، وكان عند نفسه أنه سالم عند الله خالقه ، وعند من علم كعلمه جاز الاختلاف فيه بالرأى ، وكان حكمه غير حكم المتقدم من الميتة والخنزير • الرد :

قال أبو عبد الله : ان كانت العلة في جواز اختلاف بالرأى في القاتل والمقتول ، هو أن يحتمل لهما الصواب ، ولا يحتمل لهما الخطأ ، فليس بالصواب تجب البراءة ، وانما تجب البراءة بالخطأ لا بالصواب ، وان كانت العلة هو أن الفعل محتمل للخطأ والصواب القتل اذا لم يعرف كيف أصله ، فكيف يكون فيه معانى تخرج بالاحتمال للجميع القاتل والمقتول ، فكذلك الخنزير والميتة فيهما معان تخرج بالاحتمال للجميع ، لأنك لو رأيت رجلا يطعم رجلا لحم ميتة أو خنزير ، احتمل في ذلك صواب المطعم والآكل ، وخرج من الاحتمال لهما جميعا ، أو احتمل أن يكونا جميعا مخطئين ، واحتمل أن يكون أحدهما مخطئاً فان كانت العلة في جواز اختلاف الرأي في القاتل ، وان كان في القتل معان تخرج في الاحتمال للجميع للقاتل والمقتول ، وكان عند نفسه أنه

سالم عند خالقه ، وعند من علم كعلمه ، فكذلك الخنزير والميتة فيهما معان تخرج بالاحتمال للجميع ، لأنك لو رأيت رجلا يطعم رجلا لحم ميتة أو لحم خنزير احتمل في ذلك صواب المطعم والآكل وهما عند أنفسهما أنهما سالمان عند خالقهما ، وعند من علم كعلمهما ، فينبغي أن يكون الحكم في القتل والخنزير والميتة سواء في هذا المعنى لاستواء العلة فيهم •

فان كانت العلة في القتل غير ما ذكره فينبغي أن لا يجعل غير العلة علة ، والذي عرفت أن الحكم في ذلك مختلف لاختلاف عللهم ، والذي عرفت أنه إنما جاز الاختلاف بالرأى في القتل ، لأن الحق فيه لله وللعباد ، والقاتل محجوج في ظاهر الحكم ، ولا تقبل له دعوى ولا حجة من نفسه على المقتول ، الا أن يقيم على ذلك بينة من غيره ، وقول المقتول وحجته مقبولة على القاتل من نفسه ، الا أن يقيم القاتل بينة على بطلان ذلك ، فلما لم يكن من القاتل حجة على المقتول في حين القتل ينقطع بها عذره ، ولم يكن من القاتل حجة تصح صوابه ، وتكافت عند ذلك جحتهم بترك النكير في ذلك ، وكان الفعل محتملا للحق والباطل :

فقال من قال : بولايته ، لأن فعله ذلك محتمل للحق والباطل ، فلا تترك ولايته ، ويحكم عليه بالكفر من غير أن يصح عليه حجة ينقطع بها عذره ، لأن ترك ولايته هاهنا إنما هو بالشك أن فعله ذلك باطل ، والولاية له كانت على اليقين ، ولا يزول اليقين الا بيقين مثله •

وقال من قال : بالوقوف عنه لما اشكل عليه من أمره ، اذا احتمل حقه وباطله في فعله ، وكل مشكوك موقوف •

وقال من قال : بالبراءة منه بما ظهر من فعله الذي هو محجور عليه الا بحله ، لأنه لا تقبل له حجة من قوله على خصمه الا ببينة يقيمها من غيره ، وحجة خصمه مقبولة عليه من قوله ، فهو محجوج مظهر على نفسه

ما هو به مخلوع ، ولم يبرأ منه من برىء على أنه مبطل في فعله ذلك ، ولم يبرأ منه من برىء على أنه مبطل في فعله ذلك ، ولم يتوله من تولاه على أنه محق في فعله ذلك •

ولكنه لما كان فعله محتملا للحق والباطل ، لم يحكم عليه بأحد ذلك من غير صحة ، فيكون حاكما وشاهدا عليه بالغيب والزور •

ورجع المتولى الى الأصل فيه ، وهو الولاية ، ولم يزل عن اليقين فيه بالشك فيه ، وبرىء منه بما قد تقدم ذكره ، وقد قيل : ان الأصل في هذا أن كل من دخل في أمر يكون عليه فيه أحد من الناس حجة أن لو قام عليه في ذلك الحجة ، ويكون الداخل في ذلك محجرجا ، ويكون لا يصح قول ولا دعوى من نفسه الا ببينة يقيمها من غيره على دعواه ، ويكون قول خصمه عليه حجة فهو في هذا محجوج ، والمحجوج لا عذر له أن يبيح من نفسه البراءة فيما لا يكون له فيه سلامة الا بحجة يقيمها من غيره • رجع الى الجواب •

لأنه في هذا مدع ، فلما كان سالما عند ربه بصحة دعواه عند نفسه ، جاز ذلك ، وعلى من علم كعلمه أن يتولاه ، ولا يجوز له منه البراءة في قول أحد من المسلمين فيما علمت ، ولا يشبه هذه الأصول التي ذكرتها ولا بشيء منها عزل الأئمة ، الرد :

قال أبو عبد الله : انما أراد السائل مع علمه باختلاف تلك الأصول ، وعللها أنه لما كان الولي مثبتة ولايته عند ارتكابه كل محرم ، ولا مخرج له من الكفر والهلاك في ظاهر دين الله ، الا بخروج الاحتمال له في جميع المحرمات والكبائر التي يأتى عليها حالة يجوز له ركوبها فيه ، كان ذلك من الفرائض التي العباد مؤتمنون عليها كالصلاة والصيام وما أشبه ذلك ، اذا كان من المحرمات التي الحق فيها لله وحده ، كالميتة والخنزير وما أشبه ذلك ، أو كان ذلك من المحرمات التي الحق فيها لله وللعباد كالقتل والفروج وأكل أموال اليتامى ،

والبلغ وما أشبه ذلك ، فلما كان الراكب لتلك المحرمات التي لا مخرج له من الكفر والهلاك الا بخروج الاحتمال له أنه ركبها في حال ما يجوز له ركوبها فيه ، ثبتته ولايته وتجوز وكان الامام تأتي عليه حالة يجوز عزله فيها لعجز أو صمم أو غير ذلك ، هل لا تثبت ولاية عازلة اذا كان ممن يجوز عزله للأئمة كما تثبت ولاية راكب جميع تلك الأحداث المحرمات التي أوجب الله في ركوب واحدة منهن عقابه وسخطه والبراءة منه •
رجع الى الجواب :

لأن الامامة اذا تثبت باجماع فلا تزول الا باجماع •

الرد :

قال أبو عبد الله : وجدت هذا الأثر عن غير واحد ، ولعل كل واحد يذهب في ذلك الى مذهب والذي يحسن عندي في تأويله أنه اذا تثبت امامة الامام باجماع ، فأراد بعض العلماء عزله بشيء قد اختلف في جواز عزله به ، وامتنع غيرهم عن عزله به ، وتمسكوا بامامته أو كانوا من أهل الرأي ، فاختلّفوا برأيهم في عزله وادعى عليه بعضهم دعوى يجوز عزله بها ، وأنكر غيرهم ذلك ، أو نحو هذا فلا تزول امامة الامام بهذا الا باجماع منهم ، وقد وجدت أن الامام اذا صم أو عمى أو عجز ببعض الآفات ما صح عقله ، ولم يحدث حدثا مختلف في زوال امامته بذلك ، وقد قيل : اذا لم يجمع علماء أهل الدار على عزله ، وتمسك هو بقول بعض لم يكفر بذلك ، ولم تكن لهم محاربته بما تمسك بقول من أقاويل أهل العدل • رجع الى الجواب :

وبثبوتها تجرى الدينونات على أهل مملكته بها صغيرهم وكسرههم ، وأبيضهم وأسودهم ، وعالمهم وجاهلهم من أداء الزكاة وصلاة الجماعات ، وانفاذ الحكومات والولايات ، والبراءات والنصرة والمحاربات ، وهم فيها مشتركون لا ينفرد أحد بها دون صاحبه •

الرد :

قال أبو عبد الله : لا أعلم معنى هذا القول ، فان كان أراد أن الامامة ثابتة على جميع أهل المملكة ولازمة لهم لا ينفرد أحد منهم بثبوتها ولا لزومها دون صاحبه ثبت على الجميع بثبوتها على الواحد ، وثبتت على الواحد بثبوتها على الجميع ، وهم فيها شركاء لا ينفرد أحد دون صاحبه فيها ، فقد عرفت أن الامام اذا ركب كبيرة ، وأصر عليها بعد استتابة لها منها ، فقد انخلع من امامته عند من علم ذلك من رعيته ، وزالت امامته معهم بذلك ، ومن لم يعلم بذلك من الرعية فهو ثابت الامامة معهم ، وواجب له حق الامامة عليهم ، وسواء عندى بذلك — نسخة — علم بذلك جميع أهل المملكة الا واحدا أو لم يعلم بذلك الا واحدا من جميع أهل المملكة ، وكل مخصوص بما تعبد به الله من ذلك فليس لمن زالت عنه في حكم سرا أو جهرا يثبتها على نفسه لثبوت ذلك على غيره في موضع ما ليس له اثباتها ، وليس لمن ثبت عليه أن يزيلها عنه لزوالها عن غيره الا بما يجوز زوالها به .

وكذلك طاعة الامام كل متعبد بما يلزمه من ذلك ، فجميع أهل المملكة مشتركون في الامامة ، حيث يجب عليهم في دين الله الاشتراك ، وينفردون حيث يجب عليهم الانفراد فيها .

وقد عرفت أن الامامة غير مشتركة ، ولذلك تأويل يخرج عدله عندنا من تأويله فوافق الحق فيه .

رجع الى الجواب :

وكل من قام على الامام فهو مدع عليه من جميع أهل المملكة ، لأنه اذا ثبتت الامامة فلا يسعهم جهله ، ولا جهل الخارجين عليه ويسعهم تجهل بعضهم لبعض .

الرد :

قال أبو عبد الله : اذا كان الخارجون على الامام مستحلون لما حرم الله عليهم من ذلك ، فلا يسع جهل علم كفرهم من علم أصل حرمة ذلك ، وان كانوا محرمين أو مدعين في ذلك تحليلا ، ولم يضيع هذا العالم بخروج هذا الخارج الجاهل بباطله حقا ، يجب عليه في دين الله لهذا الامام من نصره عند قدرته ، أو التزام لطاعته ، أو غير ذلك ، أو عصي الله بخروج من طاعة هذا الامام ، أو براءة منه ، أو تصويب الخارج عليه ، أو ما أشبه هذا من الأفعال التي يهلك بها ، فلا يضيق عليه عندى جهل علم كفر هذا الخارج عليه ، لأن الانسان دائن بحرمة جميع ما حرمه الله عليه من زنى أو ربا أو غير ذلك من جملته التي هي أصل دينه .

ولو كان جاهلا بحرمة ذلك ، فاذا رأى من يركب ما هو دائن بتحريمه فيما تعبد به الله به من أحكام جملته ، غير أنه جاهل بحرمة ذلك بعينه فواسع له جهل علم كفره كذلك اذا رأى من يركب ما هو دائن بحرمة في جملته ، الا أنه جاهل حرمة ذلك من خروج على الامام بالباطل ، أو عصيان ، له فواسع له جهل علم كفره ما لم يكن منه فهو فعل يهلك به من تضييع شيء قد تعبد به ، ولا فرق عندى فيما دان بحرمة من زنى ، أو ربا ، أو خروج على الامام أو غيره ، فرأى من يركبه فجعل كفره .

وأیضا فان الله قد أمره بالصلاة كما أمره بطاعة الامام وهو دائن بطاعته فيما أمر به من الصلاة ، كما حرم عليه تضييع طاعة الامام فيسعه عندى جهل كفر من يراه يضيع طاعة الامام بخروج عليه كما يسعه جهل من يراه دائن بطاعته فيما أمر به من طاعة الامام بخروج عليه ، كما يسعه جهل من يراه دائن بطاعته فيما أمر به من طاعة الامام .

وقد حرم عليه تضييع الصلاة اذا جهل حرمة ذلك ، ولم يكن منه هو
فعل يهلك به من تضييع شيء يجب عليه في ذلك ، والله أعلم •

وأما اذا كان الخارجون على الامام بالحق ، وكانوا هم الحجة عليه
وعلى رعيته فيه ، فلا يسعه تخطئة الخارجين عليه ولا تضليلهم ،
ولا تصويب الامام ولا نصرته ، ولا يسعه أن يعصى الله في امام ،
ولا خارج ، وليس له عذر في مخالفة الحق فيهم •

وقد خرج عبد الله بن وهب الراسبي على عليّ وفارقه ، فلا يجوز
تضليل عبد الله ، ولا البراءة منه بخروجه على عليّ ، ولا تصويبه في
قتل عبد الله في قول أهل عمان ممن شاء الله منهم ، فلو أن ناشئاً أو
غائباً شهر معه أن عبد الله بن وهب الراسبي خرج على عليّ بالباطل
وأنه غاصب لامامته ، متعمد عليه في خروجه ، وأن علياً كان ثابت الامامة
باجماع ، وأنها لا تزول عنه الا باجماع ، وأن علياً محق في قتله عبد الله،
ولم يسمع هذا الناشئ والغائب غير هذا الخبر قط ، ولا اختلف فيه
عنده ووجد عليه اجماع الكلمة من أهل الدنيا الا من شاء الله منهم لم
يجز لهذا الناشئ والغائب قبول هذه الشهرة ولا تصديقها وتصويبها ،
لأنها شهرة دعوى وشهرة زور وكذب ، وقد شهر ما ادعته الشياطين
على سليمان بن داود صلى الله عليه وسلم من السحر ، وما ادعته
اليهود والنصارى على المسيح بن مريم من القتل ، فأكذب الله تلك
الشهرة ، وكان غير جائز قبولها اذ هي كذب ، ولا يجوز لأحد أن يحقق
الكذب فيقول : لا لم يكن أنه كان كاذباً ، كذلك لو صحت الشهرة من
أهل الدعوى لم يجز قبولها ، ولو كانت في الأصل حقاً ، لأن المدعى
لو سمعته بأذنيك يدعى دعوى لم يجز لك قبولها ، ولو كان صادقا اذا
لم يعلم صدقه فكيف يجوز قبول ذلك اذا شهر عنه •

كذلك لو شهر وصح مع هذا الناشئ والغائب أن عبد الله محق في
خروجه على عليّ بصفة قد كانت في الأصل صحيحة من خبرهم لم

يسعه ترك قبولها ، ولم يجز له تكذيبها ، لأنها شهرة بحق وصدق ، والشهرة يختلف أحكامها ، وقد وجدت أنه لو نشأ ناشئ فسمع بفضائل على بن أبي طالب التي هي في الأصل صحيحة ، فشهرت معه وصحت ، وارتفع الريب من قلبه ، كان عليه قبولها ، ولم يجز له تكذيبها ، وإذا شهر معه أنه محق في قتل عبد الله لم يجز قبول تلك الشهرة والله أعلم .
رجع الى الجواب •

فان قال قائل : كذلك الأعلام لا يسمع جهلها ، قيل له : فان كان لا يسمع جهله فانه يستغنى ببعضهم عن بعض ، ولا يجوز أن يستغنى بالأعلام عن الامام ، ويجوز أن يستغنى به عنهم الا من قامت عليه حجة بولاية أحدهم ، فذلك لازم له حكمه وهو مخصوص فيه بعلمه الرد :

قال أبو عبد الله : قد يستغنى بعض عن الامام والأعلام جميعا ، ولا يستغنى بعض عنهم جميعا ، وقد يحتاج الى الأعلام ، ولا يحتاج الى الامام ، ويحتاج الى الأعلام ، وذلك مبصر غير محتاج الى تفسيره •
رجع الى الجواب :

فاذا كان ذلك كذلك من يعلق الديانات التي وصفناها ، لم يجز لمن يعلم من الامام كعلم العازلين التسليم اليهم ، والانقياد معهم ، الا بعلم كعلمهم كان عليه في دين الله البراءة منهم ، وعلى من علم كعلمهم النصيحة والاستتابة عن فعلهم من اباحتهم لأعراضهم وتحليل دماءهم ، وذلك على من ثبتت ولايتهم معه ، فان قبلوا منهم والا لزمهم البراءة منهم • الرد :

قال أبو عبد الله : الذي عرفت أنه لا يجوز التسليم ولا الانقياد لأحد في شيء يجب عليه النصيحة والاستتابة له من ذلك الفعل ، فان قبل منه والا لزمته البراءة منه ، لأنه لا يبرأ منه الا بالكفر ، ولا يجب عليه وتلزمه التوبة الا من معصية الله ، ولا يجوز لأحد أن ينقاد لأحد ، ويسلم لأحد من فعل يكفر به ويلزمه أن يستتبيه منه ، فان تاب منه

وخرج والا برىء منه ، فيكون واجبا عليه الدخول معه فيما يجب عليه
اخرجه منه ، واذا ثبت وصح أن عليه الانقياد لهم اذا علم كعلمهم فعليه
ولايتهم في حال ما يكون عليه الانقياد لهما هكذا عندى ، والله أعلم •

وأما ما ان كان انما حجر قبول عزل الامام ، ولزمت البراءة من
عزله بسقوط الديانات الواجبة للامام عن القاتل لعزله ، فكذلك أيضا
يجب حجر كل فعل تسقط به الديانة عن أحد ، ويلزمه البراءة من المزيل
لتلك الديانة عنه ، وقد تتعلق الديانات على الغير بغير الامام مثل المملوك
لسيده ، والمرأة لزوجها ، فاذا كانت العلة انما هي زوال تعلق الديانات ،
فحيث وجدت هذه العلة في شيء ، ولو تفاوتت الأشياء ، فعظم خطر
بعضها ، وكبر وتضائل الآخر عنها وصغر ، كان حكمها في ذلك المعنى
واحدا لوجود العلة فيها ، وهكذا يوجد أنه اذا وجدت العلة في شيئين
ولو تفاوتتا في الكبير الصغير أن حكمها في ذلك المعنى واحد والله أعلم •
رجع الى الجواب :

لأن على من لم يعلم كعلمهم المحاربة لهم ، وسفك دمائهم وهو عند
أنفسهم في دين الله حلال لهم ، ولو كان الامام كافرا في علمهم أعنى
الخارجين ، ولو بقى من أهل الدار ممن تسعه ولاية الامام من واحد
فصاعدا ، فعليه نصرته وتخطئة من خالفه اذا أمكن نصرته ، فهذا الفرق
بين هذا الفصل والأصول المتقدمة ، وهو الذى حضر في ذكره وتيسر لى
تبينه وشرحه ، فما كان من خطأ فأنا أستغفر الله منه ، وما كان من
صواب فهو من الله •

ولا حول ولا قوة الا بالله ، عليه توكلت وهو رب العرش العظيم •
وصلى الله على رسوله محمد النبى وآله وسلم •

انقضى جواب الشيخ أحمد بن عمر بن أبى جابر المنفى •

الرد : قال أبو عبد الله : كل من أهل دين الله دمه في حال خروجه

أو محاربته ، فهو مبطل محارب لله عدو له ، وإذا كان لا يجوز الخروج على هذا الامام بكفره وازالة ظلمه وجوره ، لا تقوم لله عليه حجة في ذلك ما بقى واحد من أهل الدار ان لم يعلم بكفره ، لأن من علم بكفره لم يسعه ولايته لم يجز لأحد الخروج عليه ، حتى يعلم أنه لم يتق أحد من رعيته تسعه ولايته ، ويصح ذلك معه في كل واحد من رعيته بعينه ، لأنه قد صح معه كفر الامام ، لأن الأحكام لا تنفذ بالظنون ، فان فعل قبل ذلك كان قد أباح من نفسه ما هو محرم عليه اباحتها من البراءة منه والقتل ، فلا يجوز أيضا الخروج عليه ، ولو شهر كفره في جميع مملكته حتى يعلم أن كل واحد من رعيته قد شهر معه كفره ، ويصح ذلك مع الخارجين عليه ، لأن الشهرة لا يحكم على أحد ببلوغها اليه ، وصحتها عنده الا حتى يعلم أنها قد بلغت ، وصحت معه ، وقامت عليه الحجة بصحتها ، وهو ارتفاع الريب عنه فيها •

وكل من ادعى أنه لم تبلغه الشهرة ، لم يصح معه فقوله مقبول ، لأن هذه الشهرة في الأصل كانت غير مشهورة ، فكل من ادعى أنها لم تنشر معه فقوله مقبول •

وقد يوجد في سيرة أبي المنذر بشير قلنا : قد ثبت عندنا وعندكم أن المشهور لم يكن مشهورا في أول أوقاته مع من لم يعاينه ، وفي ذلك الادعاء منكم لشهرته على مخالفتكم ، فان قالوا لا يجوز الا أن يكون قد علمه ، ولو بعد أوقات كثيرة ؟

قلنا : أنتم في ذلك مدعون لمغيب عنكم ، وإذا صح وثبت أنه لا يجوز الخروج على هذا الامام الكافر ما بقى واحد من أهل الدار تسعه ولايته ، فكذلك اذا ملك الدنيا كلها لم يجز الخروج عليه بكفره ما بقى واحد من أهل مملكته يسعه ولايته ، وترك هذا الخيار في جوره وفسقه وظلمه ، فلم تقم لله حجة عليه في ازالة جوره ما بقى من رعيته واحد

تسعه ولايته ، فان كان هذا القول اجماعا لم يجز مخالفته ، وان كان غير اجماع لم يجز تخطئة من قال بغيره من أهل الدار •

وقد يوجد في سيرة هلال بن عطية الخرساني ، فلما رأى المسلمون رأى المسلمون ما نزل به عثمان من المعاصي والمسلمون نضارون في كل زمان شهود لله في الأرض ، يعرضون أعمال الناس الى — نسخة — على كتاب الله ، فما وافقه أخذوا به ، وجامعوه عليه ، وما خالفه فارقوا عليه وساروا اليه من أطراف الأرض ، وعرفوه بما ركب من المعاصي ، فذكر أنه يتوب ، فرضى المسلمون بما أنفاهم به من الاعتراف بالذنب ، والتوبة الى الله سبحانه ، فجامعوه عليه وقبلوا منه •

فلما تفرق الناس عنهم ، نكث عما عاهدتهم عليه ، وكتب في آثارهم الى عماله ان قدموا عليكم ليلا فلا يصبحون ، وان قدموا عليكم نهارا فلا يمسون ، فأظهر الله المسلمين على رسوله ومعه كتابه ، فرجعوا اليه فقالوا : انا كنا ننتهك في دين الله ودمائنا ، فاعتزل أمرنا فزعم أنه لا يخلع سريالا سريله الله اياه ، يعنى الملك ، واستجاش بخيله ورجله وأهل بيته ، فلم يكن من المسلمين اليه عجلة ، وكرهوا أن يبدعوه بالقتال حتى بدأهم به هو وأصحابه ، فرموا رجلا من المسلمين يقال له دينار بن عياض ، فطلبوا اليه أن يقيد لهم بصاحبهم ، فأبى وامتنع ببغيه ، فلما رأى المسلمون أنه قد بغى عليه ، وامتنع ببغيه حملوا عليه ، فهزم الله أولياء عثمان فقتلوه حتى خلصوا اليه فقتلوه وكان لذلك أهلا •

قال أبو عبد الله حفظه الله : انظر في قول هلال ، كيف جعل منزلة المسلمين ، وجعل الأمر في الأئمة والناس اليهم ، لا يشترط في ذلك شرطا لأنهم هم حجة الله ، وأمناءه ، وعيونه ، وخلفاؤه ، وحكامه ، وشهوده ، وورثة كتابه ، وأنبيائه ، وانظر كيف كان المحاضرون لعثمان ينفذون عليه حكم ما يحدث منه ، ويطالبونه بما يجب عليه في حال محاضرتهم له ، اذا علموا ذلك منه •

ولا يشترط هلال في ذلك الشهرة في جميع مملكته حتى لا يبقى أحد منها تسعة ولاية عثمان ، وقد سار المسلمون الى عثمان وعرفوه بأحداثه الشاهرة منه في مملكته ، وقبلوا منه ما أتفاهم به من الاعتراف بالذنب والتوبة الى الله ، وجامعوه وقبلوا منه ، ولا يجوز لهم أن يقبلوا منه الباطل ، ولا يجامعوه الا على الحق ، ثم نكت بعد ذلك ، فخرجوا عليه بما حدث منه لا على ما جامعوه عليه ، لأنهم لو خرجوا عليه بما جامعوه عليه كانوا بين حالتين : اما أن يكونوا جامعوه على الباطل ، أو يكونوا جامعوه على الحق •

فان كانوا جامعوه على الحق ، ثم خرجوا عليه وحاربوه بما جامعوه عليه بعينه لا غير ذلك فهم مبطلون • رجع الى السيرة ، وعن مشورة جميع من شهد من المسلمين كان قتله •

قال أبو عبد الله ، أبقاه الله : انظر كيف ذكرها هلال من حضر من المسلمين ، ولم يذكر من غاب من أهل مملكته حتى لا يبقى منهم أخذ تسعة ولايته • رجع الى السيرة :

فجعل معاوية يكتب عليا سرا دون المسلمين ، فكتب الى معاوية من على أمير المؤمنين • فكتب اليه معاوية — كما بلغنا — أنى لو علمت أنك أمير المؤمنين لم أقاتلك فامح اسم أمير المؤمنين ففعل ، فبلغ ذلك المسلمين فقالوا له : ما حملك يا على " على أن تخلع نفسك من اسم سماك الله — نسخة — به المسلمون ، فكتب مما صنعت ، فتأب من ذلك ، ثم ان معاوية جعل يكتبه سرا في أن يحكما الحكمن فما حكما من شيء رضى به كلا الفريقين ، فرضى بذلك على ، فلما أن بلغ ذلك المسلمين فارقوا عليا ، وعابوا عليه أمره ، فنزلوا أرضا من الكوفة يقال لها حروراء لم يبق أحد من أهل الشرف في الدين والفقهاء كما بلغنا الا فارقه ، ويعيب عليه أمره ، فخرج عليهم على " فأظهر لهم التوبة فقبلوا منه ، ثم عاود معاوية بالمكتب سرا ، وأخذ أمر الحكمن وعاودا الى الذي تأب منه ، فلما رأى ذلك

المسلمون خرجوا مفارقين لعلى يعييون عليه أمره ، فبعث اليهم عبد الله ابن عباس ، فأتاهم يطلب اليهم أن يراجعوا عليا ويدخلوا تحت طاعته •

قال أبو عبد الله حفظه الله : انظر في قول هلال ، انما كانت المكاتبة بين معاوية وعلى سرا ، فلما علم المسلمون ذلك قاموا لله عليه بما يجب عليه ، لا يشترط في ذلك أن المسلمين لا يرون القيام عليه لله بما يجب عليه الا بعد شهرة ما كانوا يفارقونه عليه في جميع مملكة على حتى لا يبقى أحد من أهل مملكته تسعه ولايته •

ومن سيرة سالم في أمر عثمان : فساروا اليه من كل أرض ليقاقلوه ، فلما نزل به أولهم وأيقن أنهم موافقوه ، أرسل الى المؤمنين من المهاجرين والأنصار : انى أتوب الى الله فقبلوا منه ذلك ، فرجع الجيش عنه وكتب برءوس المسلمين حين رجعوا عنه الى عامل مصر ، فمنهم من أمر بقتله ، ومنهم من أمر بقطع يده ورجله من خلاف ، وكتب الى معاوية : أن ابعث الى أهل الشام على الصعب والذلول ، فان أهل المدينة قد كفروا ، وخلعوا الطاعة ، فظهر المسلمون على كتابه الى عامل مصر ، فرجعوا الى عثمان بالكتاب فقالوا : ألم ترع أنك ستقوب ؟ ! قال : بلى ، قالوا : فما هذا الكتاب ؟ ! قال : لا أدري • قالوا : ان كنت صادقاً بريئاً فسل كاتبك لمن كتب ، فقد عرفنا خطه ، وانظر من أعطيت خاتمك يختم به على هذا الكتاب ، فان كنت تقول انه استنقش على خاتمي ، وشبهه بكتاب كاتبى ، فسل هذا البريد من بعثه ، وسل صاحب ظهرك من أمره ، فلما ضاق عليه المعاذير الا أن ينوء على نفسه ، قال : لا أعلم بهذا كله •

ومن غير السيرة • وقد قال القائل : في عدد الواصلين اليه من مصر شعرا :

في ثلاثين راكبا أقبل أقبل أقبل القوم
اليه من مصر فوق الركاب

رجع الى السيرة : فلما تبين للمؤمنين أنه صاحبه وأبى أن يقر به ، قالوا : ستعرض عن هذا ان أقمت الحدود ، ورددت المظالم ، وأمرت علينا من لا يتهم ولا نخاف على دمائنا فأبى عليهم ، فقالوا : فاردد علينا أمرنا فانه ليس بميراث ورثته من أحد من أهلك •

وأنه قد تولى الرجل الشيء من أموال اليتامى ، فاذا هو لم يوفر عليهم أموالهم واتهموه ، نزعت منه ، وأنتك قد وليت أمر أمة محمد وهو أكبر من أموال اليتامى عليهم ، فبينما هم يراجعونه رمى رجل من آل كبير الصلت ، رجلا من المسلمين من أسلم يقال له دينار بن عياض فقتله ، فأرسلوا اليه أن يقيده لهم فقال : لا علم لى بقاتله ، قالوا : نحن نقيم على قاتله البينة فأبى عليهم ذلك ، فلما أعذر المؤمنون فى طلبهم الحق فمنعهم اياه فقاتلوه فقتله المسلمون •

قال أبو عبد الله ، أسعده الله : انظر فى قول سالم ، كيف جعل الحكم فى امامة عثمان الى من حضره من المؤمنين دون جميع أهل مملكته الغائبين عنه ، لأنهم كانوا يطلبون منه شيئا بعد شيء ، ويتركون شيئا طلبوه بعد أن طلبوه ، وآخر أمرهم أن قتلوه ولم يذكر أن جميع أهل مملكته لم يبق منهم أحد الا كان حاضرا يعرف ما كان يجرى منه ، ولا أنهم كانوا لا يفعلون فعلا ، ولا يطلبون منه شيئا الا بعد علم جميع أهل مملكتهم •

ومن كتاب عبد الله بن أباض : فساروا الى عثمان من أطراف الأرض ، واجتمعوا فى ملا المهاجرين والأنصار وعامة أزواج النبی صلى الله عليه وسلم ، فأتوه فذكروه وأخبروه الذى أتى من معاصى الله ، فزعم أنه يعرف الذى يقولون ، وأنه يتوب الى الله منه ، ويراجع الحق ، فقبلوا الذى التقاهم به من اعتراف الذنب والتوبة ، والرجوع الى أمر الله ، فجامعوه وقبلوا منه ، وكان حقا على أهل الاسلام اذا أتوا بالحق أن يقبلوه ويجامعوه ما استقام على الحق ، فلما تفرق الناس على

الذى اتقاهم به من الحق ، نكث على الذى عاهدهم عليه ، وعاد فيما تاب منه ، وكتب فى ادبارهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، فلما ظهر المؤمنون على كتابه ونكثه على العهد الذى عاهدهم عليه ، رجعوا فقتلوه بحكم الله •

قال أبو عبد الله ، أبقاه الله : انظر فى قول عبد الله بن أباض كيف جعل الأمر والحكم فى الامام الى المؤمنين ، وأنهم ساروا اليه من أطراف الأرض ، وأخبروه بمعاصيه الشاهرة منه فى مملكته ، فاتقاهم بالحق ، فجامعوه وقبلوا منه ، وكان حقا عليهم اذا اتقوا بالحق أن يقبلوه ويجامعوه ما استقام على الحق ، ولا يقبلوا منه ، ويجامعوه ، ولا يكون مستقيما على الحق ويثبتونه على امامته الا بعد التوبة من معاصيه ، وليس لهم عزله بعد التوبة بما قد تاب منه ، ثم نكث بعد أن تفرق الناس على ما اتقاهم به من الحق ، وعاد فيما تاب منه ، فرجعوا فقتلوه بحكم الله •

وكان قتلهم له ، ومحاربتهم له ، على ما حدث منه بعد التوبة من معاصيه الشاهرة منه ، التى قبلوها منه ، وجامعوه عليها الا على ما قد تاب منه ، لأن الأئمة لا تقتل ولا تحارب ولا تعزل بذنوب قد تاب منها ، وقبلت توبتهم فيها •

وقد يوجد عن أبى المؤثر فى أمر الأئمة ، فان أبوا الا تماديا على غيهم ، ومضيا على كفرهم ، وشهر ذلك فى مصرهم ، وقامت الحجة على الرعية بكفر امامها ، وصارت الدار عندهم دار كفر ، ولا يتولى فيها أحد لم يتقدم مع المسلمين ولايته الا من أظهر للمسلمين تكفيره ، ولا يكون من تولاه هالكا بولايته ، فان كان المسلمون هم الأكثرين ، وهو وأولياؤه الأقلون ، سألهم المسلمون الاعتزال عن أمرهم ، والترك لامامتهم ، فان فعل قبلوا أمرهم وولوا على أنفسهم من يقوم بأمر الله ، ويأمنوه على

أمر الله ، وإن أبى أن ينخلع عن الامامة ، وحارب المسلمين حاربوه
وقاتلوه كافرا ، حلال الدم •

وقد مضت بذلك سنة المسلمين في عثمان ، فهذا عن أبى المؤثر فيما
وجدت عن غيره ، ولم أجد عن هلال ولا سالم ، ولا عبد الله بن أباض
فيما ذكروه من أمر عثمان وعلى والقائمين عليهما ، المزيلين لامامتهما ،
أن امامتهما مشتركة بين جميع رعيتهما في ذلك المعنى الذى ذكروه ،
لا ينفرد واحد بها دون صاحبه ، وإنما جعلوا العلماء في ذلك هم الحجة ،
وجعلوا الأمر في الأئمة اليهم ، والله أعلم •

قال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم ، رحمه الله : فمن قرأ كتابنا
هذا ، أو قرأ عليه ، أو بلغه علم جميعه ، أو بعض ما فيه فليتدبره حرفا
حرفا ، ولا يأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب •

كل شيء خالفت فيه الحق فيما هو في هذا الكتاب ، أو في غيره فأنا
تائب الى الله منه ، ومستغفر له عنه ، والحمد لله رب العالمين •

وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليما •

تم الكتاب بعون الله وحمده ، وأنا أستغفر الله من الزيادة
والنقصان •

جواب الى أبى عبد الله محمد بن روح رحمه الله ، وكتبه من
النسخة بغير خط الشيخ محمد بن ابراهيم ، مؤلف الكتاب •

بسم الله الرحمن الرحيم

فأنت رحمك الله أسأل الله لك كما سألت لنا ، وأن يزيدك وإيانا
وأنة رحمة من لدنه فضلا ومننا ، والحمد لله رب العالمين كثيرا *

وصلى الله على محمد رسول الله وآله وسلم *

ذكرت رحمك الله بأنك قد سألت عن أمر موسى بن موسى ، وراشد
ابن النظر ، وعزان بن تميم ، فكتبت اليك هذا الكتاب ، فأجبت معرفتي
رأى فيهم ، وما عندي في هؤلاء المنسوبين في هذا الكتاب ، وبما
أدين لله فيهم *

فاعلم رحمك الله أن الحق واحد ، وكل الى الحق عائد (ليجزى
الذين أساءوا بما عملوا ، ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى) وقد سمعت
ما قرأ على في هذا الكتاب ، فرجوت أن جميع ما فيه صواب ، الا أنه
دخل في نفسى سبب من وصف عقد امامة عزان بن تميم ، اذ وصف
صاحب الكتاب في كتابه ، بأن عزان بن تميم قد كان اماما ، ولم يصح
معنا ، ولا شهر معنا أن امامته كانت حقا ولا باطلا ، الا أنها كانت أيام
فتنة ، فدخل في نفسى من قول صاحب الكتاب ، لأنها كانه أيام فتنة أن
يتوهم متوهم من الضعفاء أن لا تقوم حجة عقدة الامامة ، وتثبت في
أيام الفتنة ، بل نحن نقول : أن عقدة الامامة تثبت في أيام الفتنة ، كما
تثبت في أيام العدل ، وان الأئمة لا يسع جهلها في عصرها عند أهل مملكتها
ومصرها ، ولا ينفك أهل مملكتها في زمانها فيهم من أحد أمرين : اما
أن يدينوا لله بولايتهم ، واما أن يدينوا لله بعدواتهم ، ولا يحل وقوف
امام مع رعيته وأهل مملكته ، ولو كانت الامامة انما تثبت على الناس ،
وتثبت ولاية الأئمة على الناس من طريق معرفتهم كمعرفة عدالة أهل
البلد بقول المعدلين *

إذا ما ثبت امامة امام عدل الا مع من كان من يتولاه قبل عقـد امامته حتى يصح معه بعد عقد امامته عدل أمره ، وصحت عدالته ، اذا كانه رايته اذا قدمت الى مصر جاز لأهل ذلك المصر أن يحاربوها حتى يصح معهم عدالته ، بل حكم الائمة في ثبوت ولايتهم على خلاف حكم ثبوت ولاية الرعايا ، لأن الرعايا ليس لك أن تتولاهم الا بعد خبرك بهم ، أو ترفع اليك ولايتهم من يجوز لك أن تتولاهم برفع ولايته اياهم اليك •

كذلك الرعايا ليس لك أن تبرأ من أحد منهم ، وان سمعت أولياءك يبرعون منهم حتى يصح معك ما يبرأ به ، أولياؤك وذلك عليك في دينك أن تتولى أولياءك ، ولا تنكر على أوليائك برأتهم من أحد من الرعايا ، الا أن يكون الذين يبرعون منه وليا لك ، فعليك أن تنكر على أوليائك برأتهم منه حتى يصحوا لك ما يقوم لهم به العذر عندك في ذلك ، ولا يقوم لهم عندك عذر في ذلك بشهادتهم على وليك من بعد أن أظهروا البراءة منه على الحدث الذي قد برعوا منه ، اذا كانت شهادتهم من بعد أن أظهروا البراءة منه بذلك الحدث ، لأنهم في هذه المنزلة مدعون مخلوعون عندك في دينك ، قلوا أو كثروا ، ولا يحل لك أن تقل قول مدعى ولا شهادة خلیع •

وهذا باب دقيق يجهله كثير من الناس ، وأما الامام اذا كنت في مملكته ، وفي عصره ، فلا يحل لك أن تقف عنه ، ولا تنفك رقبتك في حكم الشريعة في أمر هذا الامام من أحد أمرين : اما أن تتولاه ، واما أن تبرأ منه ، ولا يحل لك أن تتولى أحدا من أوليائك اذا علمت منه أنه يبرأ من هذا الامام •

والامام امامان : امام كفر ، وامام طاعة ، فامام العدل والطاعة لا يسع أهل مملكته جهل امامته ، وامام الكفر لا يسع أهل مملكته أهل الا البراءة منه ، وأما من لم يكن في مملكة هذان الامامان ، ولم تبلغه دعوتهما ، ولم يكن من رعيتهما ، فيسعه جهل الولاية والعداوة فيهما

حتى يصح معه ذلك ، وتقوم عليه به الحجة في علم ما يلزمه من أحكام الشريعة في ذلك ، ولولا ذلك حتى يلزم الناس فيمن مضى من الأئمة ، ولم يدركوا زمانهم ، كما يلزم في أئمة زمانهم المالكين لأمرهم ، القابضين على مصرهم ، والمشاهدين لهم في عصرهم ، اذا قام مسلم بذلك ، ومحال أن يكون في حكم الشريعة مالا يقوم به مسلم ، فكما لا يحصى عدد ورق الأشجار ، كذلك لا يحصى عدد الأئمة من فاجر وبار ، وانما أنكرنا على أهل زماننا في موسى ، وراشد لله رب العالمين اذا أنزلوهما ، فانه لا يسع جهلهما من لم يدرك زمانهما ، اذ قد برىء منهما من قد برىء منهما ، من قد برىء من المسلمين ، وزعموا أنها بغيا على الصلت بن مالك ، ونحن ندين الله بالبراءة ممن بغى على أحد من الناس بغير الحق الا أن يتوب •

وانما انكرنا على الفاسقين عن الحق ببدعتهم اذا لزموا الناس من لم يدركوا من الأئمة ، كما يلزمهم في الحق فيمن أدركوه من الأئمة ، وبين ذلك فرق بعيد يعرفه أهل الحق ، ويجهله أهل الباطل ، وألزمنا أنفسنا الانكار على من أظهر البدعة لله رب العالمين ، هربا من لعنته ، ودينونة بطاعته ، وتعرضا لرحمته ، اذ سمعنا عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا ظهرت البدع في أمتي فلم يظهر العالم علمه فعليه لعنة الله » ، ونحن هاربون الى الله من اللعنة بانكارنا له البدعة عن أهل الفتنة ، وندين لله بتحريم التجسس عن عورات الناس ، البار منهم والفاجر ، والمتقدم منهم والمتأخر ، اذ نقول لأهل الفتنة سل عن دينك ، ويتأولون آثار الحق ، وآثار أئمة الهدى تأويل الضلالات ، اذ يلزمون الناس أن يسألوا عن فسق من لم يعرفوا فسقه ، وعن بغى من لم يدركوا زمانه ، وهذا نحن لله له منكرون ومبدلون ومغيرون ، ولو لزم الناس هذا للزمهم أن يبحثوا ويسألوا عن الذين لا يعلمهم الا الله اذ جاءتهم رسلهم بالبينات فردوا ، أيديهم في أفواههم ، وقالوا : انا كفرنا بما أرسلتم به ، وانا لفي شك مما تدعوننا اليه مريب •

فليس فسق من بغى على امام عدل ممن لم يدرك زمانه من أهل قبلتنا ، وأبناء أهل نحلتنا بأعظم فسقا ممن كذب برسلك الله ، وقال لهم: انا كفرنا بما أرسلتم به ، فلم ينكر على أهل زماننا شيئا مما يوافق آثار الحق ، بل أنكرنا عليهم ذلك ، ووجب علينا التوبة لله من انكارنا ذلك عليهم بل أنكرنا عليهم ما خالفوا فيه الحق ودانوا فيه بالفسق ، وما يلجىء ذلك الى أحد من أهل المعرفة بالحق من أهل دعوتنا ونحلتنا ، والمحقين من أهل قبلتنا ، وما يلجىء ذلك الا الى أهله الفاسقين به عن الحق وعدله ، برأنا الله منهم في الدنيا والآخرة بتوبة ، وهداية انه هو التواب الرحيم •

فتبين رحمك الله الفرق والتمييز في الحكم بالحق بين الأئمة السالفين ، وبين غيرهم من الأئمة المشاهدين من المحققين المهتدين ، أو الجائرين المفسدين ، فان من أبصر الحق في ذلك أبصر ضلالة أهل هذه البدعة التي وصفت لك •

ونحن نعلم أن من برىء من موسى بن موسى ، وراشد بن النظر على علم منه بحدث منهما استحقا به البراءة عنده ، فلزمه في دينه أن يبرأ منهما ممن له علم بأحكام الولاية والبراءة ، وصدق وورع في دينه ، فنحن نشهد أنه يبرأ ممن ألزم الناس الذين لم يدركوا زمانهما البراءة منهما على غير الصحة عندهم ببيغيهما الا من أجل من برىء من المسلمين ، لأنه لا يجوز التقليد في البراءات ، وانما يلزم كل واحد في نفسه البراءة من أهل الحدث اذا صح معه حدثهم من طريق الشهرة ، كما صح معه أن أمه ولدته ، وأنه كان في بطنها ، وان كان لا يفعل ذلك منظر عينيه ، ولا شيء من حواسه فان عليه أن يعلم بأنه ابن أمه ، وأن أمه ولدته على ضرورة لازمة لا يسعه الشك شيء في ذلك العلم ، ولا الريب فيه •

فذلك علم الشهرة ، وعلم الشهرة يصح في قلوب العميان والعميد ،

ولا تجوز شهادتهم ، كذلك لا تجوز البراءة بشهادة شاهدين على الشهرة ،
كما لا تجوز شهادة العميان والعبيد •

ومما جاء في الأثر : أنه تجوز شهادة الشهرة في النسب والتزويج
والموت ، شهدنا بالشهرة بأن فلانا مات ولم يره ميتا •

وكذلك شهد بقتله ولم يره يقتل ، ولم يره مقتولا •

وجاء الأثر : أنه يقتل بالشهرة ، لأنه قتل أحدا من المسلمين من أجل
قيامهم بالحق ، ومن أجل دينونتهم بالحق ، ولم يجز في الشهرة أن يقاد
أحد في القصاص بشهادة الشهرة ، ولو جازت شهادة الشهود على موته
في أمر ميراثه ، وتزويج نسائه •

وكذلك جاء الأثر : أن الأعمى تجوز شهادته على النسب ، ولا تجوز
في غير ذلك •

وكذلك جاء الأثر أن المملوكة تجوز شهادتها وحدها في الرضاع ،
ويحكم الحاكم شهادتها وحدها بالفرقة بين الزوجين في الرضاع ،
وبحكم الحاكم •

وجاء الأثر : أنه لا تجوز شهادة أهل ملك الكفر على ملة الاسلام •

وجاء الأثر : أن شهادة اليهودية والنصرانية والمجوسية جائزة
في الرضاع ، كما جازت شهادة المملوكة ، وليس كلما جاء به الأثر في وجه
مخصوص به جاز للناس أن يحكموا به في كل الوجوه ، وأحكام الاسلام
تخص وتعم حتى في الصلاة وغيرها على المسلمين والمسلمات الصلاة ،
الا الحائض والنفساء فانهما لا صلاة عليهما ، والوصف في هذا •

كذلك البراءة من راشد أن ما تلزم البراءة منه مع من صح
معه حديثه •

ومن جوابه رحمه الله : وذكرت أن أعلمك ما صح معي في راشد ، فاعلم أنه صح معك ، وصح معي ، أن الصلت كان قد كبرت سنه حتى كان يمشي على قنّاة معروضة على أكف الرجال ، وهو يتكىء عليهما ، ومن كان بتلك المنزلة حقت أن يكون أضعف من العرجان الذين حط الله عنهم فرض الجهاد ، ومن حط الله عنه فرض الجهاد بعاهة نزلت به ، لا يرجى له منها صحة ، رأيت للمسلمين عزله ، ولا يحل البغي عليه ، ولا الخروج عليه بغير الحق ، ولا اغتصاب الامامة وأخذها منه بغير الحق ، فمن صح معه أن راشداً بغى على الصلت ، وأخذ منه الامامة بغير الحق ، فعليه أن يبرأ من راشد ، ومن الشادين على عضد راشد في ذلك ، ولو كان هذا الذي صح معه ولي^١ لى ثم لم يبرأ من راشد دنت لله بخلع ولي عن ولايته عندي بتركه البراءة من راشد ، اذا كان ممن يعلم أن البغي مهلك لأهله في الدين •

فان كان ولي هذا ضعيف لا يعلم ذلك ألزمته الدينونة بالسؤال عما يلزمه في حكم البراءة ، والولاية في هذا البغي الذي قد صح معه في راشد اذا أفتاه الفقيه بذلك من بعد علم الضعيف ببغي راشد •

ولا يحل لأحد ممن لم يدرك زمان راشد ، وزمان الصلت ، أن يسأل دانيا عن بغى راشد ، فيسأل أكان راشد باغياً على الصلت ، أم كان محقاً ؟ ! هذا عندنا من التجسس الذي نهى الله عنه ، وقال الله : (ولا تجسسوا) ، وانما أنكرنا على من ألزم الناس التجسس الذي نهى الله عنه •

وأنكرنا على من ألزم الناس أن يدينوا بما يلزمهم •

وأعلمك أنه صح معي تقدم راشد على الصلت والصلت حتى لم يمت ، ولم يصح معي أن الصلت تبرأ من الامامة ، ولا عزله المسلمون عنها بحق ، ولا صح معي أن راشداً بغى على الصلت ، ومنزلة راشد عندي فيما قد صح معي من تقدمه على الصلت اماماً في حياته بمنزلة من

رأيتَه يأكل في شهر رمضان نهارا ، ولم يصح معي أنه مسافر ، ولا مقيم ، ولا ناس ولا متعمد للأكل من غير عذر ، فعلى من علم أنه متعمد للأكل من غير عذر البراءة لله منه ، وعلى من علم أنه يأكل لعذر يجوز له في الاسلام أن يتولاه اذا كان له وليا ، ولو كان وليه هذا أكل متعمدا في وطنه ، وهو صحيح البدن ، ذاكرا للصوم ، والله يعلم بعمده وتمرده ، فقال : انما أكلت ناسيا لكان يلزم وليه الثبات على ولايته ولا يحل له ترك ولايته ولو كان عند الله عدوا حتى يعلم أن وليه أكل متعمدا هذا مالا أعلم فيه اختلافا •

لأن المسلم مؤتمن على دينه ، ولولا أنه مؤتمن على دينه للزم الحاكم أن يعاقب المرأة على الافطار ، وعلى ترك الصلاة ، حتى يصح معه أنها حائض ، وليس كل من لم يعلم أنه محق في شيء لزمنا أن نعلم أنه فيه مبطل ، ولو كان ذلك يلزم للزمنا أن نشهد عليك بالباطل على ما لم تملكه ، قد كنا نعلم أنه قد كان لغيرك قبلك ، ونحن ممن لا يجوز لنا أن نشهد لك على ذلك الذي كان يملك المال قبل ازالته ، لأننا لم نعلم أنه أزاله ، ونحن لا يحل لنا أن نشهد أن ذلك المال أخذته بغير حق •

كذلك اذا تزوجت امرأة كنا نعلم أنها كانت تحت رجل قبلك ، ونعلم أنك تزوجتها في حياته ، ولم نعلم أنه قد طلقها ، فلا يحل لنا أن نشهد عليك أنك وطئت فرجا حراما ، حتى يصح معنا أنك تزوجتها على غير الحق •

كذلك حال راشد لموضع ما صح عندي ، فانه لم يشهر من المسلمين انكار عليه في تقديمه على الصلت اماما في حياته ، كما شاهر معي تقديم راشد اماما عليه ، ولو شاهر معي انكار الأعلام من أهل المصر على راشد في تقديمه على الصلت اماما في حياته فقهرهم بغلبته ، كما قهر اليحمد راشدا بغلبتهم اياه ، فغلبتهم لجنده من أهل سمد نزوى وسلوت ، لدنت لله بالبراءة من راشد ، لأنه جاء الأثر أن ترك النكير حجة ، واظهار

النكير حجة ، ولولا ذلك كذلك للزمنا أن نبرأ ممن قتل عثمان ، ولبرئنا ممن حارب عائشة وقتل طلحة ، ولكننا وجدنا أعلام الحق غير منكرين ذلك حين ذلك ، فصح معنا ذلك أنهم تركوا النكير عليه ، كما صح معنا أنهم أظهروا النكير على من طلب بدم عثمان وغيره من أمر حكومة الحكامين وغير ذلك .

ولولا ذلك كذلك للزمنا البراءة من موسى بن أبي جابر رحمه الله ، ومن وارث بن كعب رحمه الله ، في خروجهم على محمد بن أبي عفان .

وقد جاء الأثر : أن المدعى لا يقبل قوله على فعله .

وجاء الأثر : أن الحاكم جائز فعله في قوله على من حكمه عليه .

وجاء الأثر : أن الامام حاكم على رعيته ، مؤتمن على حكمه ، وان ادعى المحكوم عليه أنه مظلوم .

وجاء الأثر : أن أعلام الدين من أرض الامام حكام على الامام ، جائز حكمهم عليه ، كما جاز حكم الامام على رعيته ، فكانت يثرب حجة الله على عثمان ، وكانت البصرة والشام مدعيتان ، وقول الحاكم جائز على قول المدعى .

كذلك كانت عمان حجة على محمد بن أبي عفان ، اذا كان أعلامها القائمون عليه ، وراشد وابن عفان والصلت ، ووارث ، وجميع الناس في الحكم سواء ، ولا يمال الى أحد بهواء مما يخالف حكم التقوى ، واذا جاز قول المدعى على أحد مثل راشد وغيره ، جاز قول طلحة والزبير ، اذا ادعوا أن عثمان قتل مظلوما بعد اذ كانا ناظرين عليه ، وكان طلحة يصلح بجماعة المسلمين ، وعثمان محاصر في داره ، ومنع طلحة بيت مال الله عن سفهاء أهل القبلة ، ولم يمنع الامام عن القتل ، والحق عند أهل الحق أوضح من ضوء الشمس في يوم لا غيام فيه .

تدبر ما وصفت لك ، ولا تأخذ من قولي الا ما وافق الحق والصواب
وما خالف منى الصواب فأنا دائن لله بالتوبة منه •

والحمد لله رب العالمين كثيرا ، وصلى الله على رسوله محمد وآله
وسلم تسليما •

ومن جواب أبى عبد الله محمد بن روح رحمه الله ، الى عمر بن
محمد بن عمر رحمه الله : وأما ما ذكرت من اختلاف الناس في الولاية
والبراءة ، فما الناس بأجمعهم في ذلك الا صنفان : صنف لحقوق الله
واع ، وصنفت في سخط الله ساع من دعى الله حقوقه فقد استمسك بالعروة
الوثقى ، ولا يرعى ذلك الا العلماء وأتباع العلماء ، ولا يخالفهم الا أهل
العمى الذين اتبعوا الأهواء ، وخالفوا سبيل التقوى ، فلا حجة ولا برهان
يقوم لهم في شريعة الايمان ، وذلك أن من حقوق الاسلام ما هو خاص
وعام ، فأهل العمى والجهال ينكرون جميع ذلك كله بحال ، وأهل العلم
والمعرفة يعرفون ذلك بأوضح الصفة على ما ميزه الله وصنفته ، وأهل العلم
يرون الاتفاق من حيث يرى الجاهل أنه افتراق ومخالفة في الدين وشقاق •

وسأبين لك من ذلك ان شاء الله ما يعقل شرحه كل عاقل ، ولا يجمله
الا الجاهل ، وذلك عند الله هو الحق المبين •

وان اختلف الناس فيها بأفعال والترك ، وكانوا على منازل مختلفة ،
وأحوال فانهم متفقون للحق في ذلك موافقون ، وان اتفقوا فيها كلها
بالأفعال على دينونة دانوا بها بالباطل ، وذلك في أمر الطاهر والحائض
في أمر الصلاة ، والمسافر في اتمامها وقصرها ، كذلك حرمة الصيد في البر
على المحرم ، واحلاله للمحل والوصف في هذا يطول ، كذلك البراءة
والولاية ، وفي بعض ما وصفنا كفاية لمن من الله عليه بالهداية •

وكذلك البراءة والولاية قد تجب على بعض المسلمين البراءة من
انسان بعينه ، وتجب على بعض اخوانهم في الدين والاسلام الولاية في

ذلك الانسان بعينه ، وهم كلهم في الحق متفقون ، وفي حكم الولاية والبراءة في ذلك مفترقون •

وذلك مثل رجل قد كان له في الاسلام قدم ، وله في ولاية المسلمين اسم ، ثم اطلع بعضهم عليه بأنه قد ركب كبيرة فعليه أن يبرأ منه سريرة ولا يبرأ منه علانية الا أن يكون معه من الحجة ما يحل له عند اخوانه في الدين أن يظهر اليهم البراءة بهذه الحجة عندهم في هذا الذي يتولونه هم لأنه لا يحل لمسلم أن يظهر أمرا يستحق به في دين المسلمين اباحة البراءة من نفسه عندهم في دينهم ، ولو كان هو في ذلك الأمر صادقا ، وفي براءته من أهل ذلك الأمر للحق موافقا بما علم منهم من ركوب المعصية ، وانما يبرأ منهم سريرة ، ولا يبرأ منهم علانية ، وذلك مثل ما وصفت لك ممن تعلم أنت منه أنه قد ركب كبيرة ، وهو ولى للمسلمين في الحكم الظاهر في الدين ، والمسلمون يبرعون ممن ركب تلك الكبيرة ، ولكن لا يعلمون أن وليهم هذا ركبها ، فعليهم أن يتولوه ، ولهم أن يظهرها ولايته عندك وعند غيرك علانية ، وأنت يلزمك أن تبرأ منه سريرة ، ما صح عندك من ركوبه لتلك الكبيرة ، فإذا صح عندك بأنه قد صح ولا يحل لك أن تبرأ منه عند أوليائه علانية حتى يصح عند أوليائه مثل عندهم أنه قد ركب تلك الكبيرة ، فلك أن تبرأ منه عندهم علانية ، ولا يحل لهم أن ينكروا عليك ذلك ، ولا يخالفوك فيه •

ووجه آخر ربما يكون المسلمان مختلفين في رجل واحد يعرفانه جميعا أحدهما يتولاه ، وأحدهما يبرأ منه ، وعليهما أن يتوليا بعضهما بعضا على ما قد علما من بعضهما بعضا في هذا الرجل بعينه ، فان أحدهما يتولاه ، وأحدهما يبرأ منه ، ولا يحل لهما أن ينكرا على بعضهما بعض ذلك ، اذ لكل واحد منها الحجة على صاحبه فيما يدين به في أمر هذا الرجل ، في أمر ولايته ، أو براءته ، وذلك مثل أنهما قد كانا متوليان هذا الرجل ، ثم علما منه بعد أن كانا يتوليانه أنه قد ركب كبيرة ، وعلما منه جميعا بأنه قد ركب تلك الكبيرة وبرئاً منه جميعا من أجل اذ قد علما أنه

قد ركب تلك الكبيرة ، ثم أن أحدهما قد علم من راكب تلك الكبيرة بأنه قد تاب ورجع الى ولايته ، وذلك الواجب عليه في دينه ، وأحدهما لم يعلم أن راكب تلك الكبيرة تاب ، فله أن يبرأ منه حتى يعلم أنه تاب ، أو تصح معه توبته بشاهدي عدل ، فعلى هذه الصفة جاز لهذين الرجلين أن يتوليا بعضهما بعضا على علم منهم ، أن أحدهما يتولى هذا الرجل ، وأحدهما يبرأ منه ، ولا يحل لهما أن ينكرا على بعضهما بعضا ، ذلك أن لكل واحد منهما الحجة في دين الله على صاحبه فيما يدين به في أمر هذا الرجل من ولاية ، أو براءة على ما وصفت لك ، لأن المتولى لهذا الرجل يتولى على ادعاء منه أنه تاب •

وليس على المدعى التوبة بكذب عند المسلمين في دينهم ، حتى يعلموا أنه كاذب فيما ادعى ، في قول بعض الفقهاء ، لأن التوبة بالواحد مقبولة ، ولو كان الذي رفع في التوبة عبدا أو أمة ، وفي بعض قول الفقهاء بأن البراءة غير محجورة على من عرف حدث المحدثين حتى يصح معهم توبتهم ، كما صح معه حديثهم ، ولا يصح معه حديثهم الا بأحد ثلاثة وجوه : اما بمعاينة من المتبرئ لحديثهم معاينة من رأى وشاهد وعان ، واما شهادة شاهدي عدل على حدثه بشهادة من رأى وعان ، واما شهرة فعل حدثه لا تدفع في الدار ولا تذكر •

واعلم أن الشهرة بأفعال المحدثين اذا صحت أفعالهم المكفرة في الدار بالشهرة ، ولم يرتب القلب في صحة ذلك ، فعلى من صح معه ذلك أن يبرأ من أهل ذلك الحدث المكفر بما صح في قلبه من صحة شهرة حديثهم ، ولو كان أهل ذلك الحدث ممن عرف في الطوفان على عهد نوح صلى الله عليه وسلم ، ثم انى أعلمك أن طوائف من العماة في الدين ، جعلوا شهرة الادعاء للحدث كشهرة فعل الحدث ، فخالفوا في ذلك الأثر ، ودانوا في ذلك بدين من كفر ، فبعدا للقوم الفاسقين ، اذ كانوا لآثار الحق مفارقين ، ولم يرضوا بمفارقتهم لآثار المسلمين ، حتى زعموا أن مفارقتهم لدين المسلمين هي دين المسلمين ، ومن لم يوافقهم على

مفارقتهم لآثار المسلمين كان عندهم بزعمهم من الظالمين ، وقالوا بزعمهم :
انه مفارق للمسلمين ، فنعوذ بالله من ضلالهم ، ونسبرأ الى الله من
انتحالهم الذى خالفوا فيه الحق بجهالتهم •

واعلم أنه لو كان شهرة الادعاء للمحدث مما يصح به اذا أمر بصح
قتل عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم اذا اتفقت أمتان مختلفتان في
الدين على دعاويهما لقتله ، وهم اليهود والنصارى ، ومن أصح الأمور
في الدعاوى اتفاق الأضداد فيها ، فقد اتفق معناه متداعيان على الادعاء
لقتل عيسى بن مريم فلم يصح ، بل صح أنهم كاذبون في ادعائهم •

ثم جاء الأثر : بأن المدعى لا يقبل قوله في ادعائه ، ولو كان ثقة
مسـلماً •

ثم جاء الأثر : بأن الابتداء بالبراءات ممن ظهر منه الابتداء
بالبراءات لا يجوز شهادته على من برىء منه بالحدث ، الذى قد برىء
منه اذا ظهر البراءة منه من قبل أن يشهد عليه ، وقل من يميز هذه
الأمور في زمانك الا من هداه الله للحق فيها ، لأن المبتدئ بالبراءة
لا يقبل قوله ولا شهادة على من أظهر البراءة منه بالحدث الذى قد برىء
منه به ، كما أنه لا تجوز شهادته على من يبدأ بقذفه بالزنى ، الا أن
يشهد غيره على القذف بالزنى ولو كان القاذف ثلاثة نفر ، فافهم
ما وصفت من قول المسلمين في أنه لا يقبل قول المبتدئ ، ولا قول القاذف
فيما وصفت لك ، ولا تجوز شهادتهما في ذلك •

ثم ان هؤلاء العمدة دانوا لله بالبراءة من عباده على مخالفة آثار
المسلمين ، وعلى غير علم منهم بأحداث المحدثين ، الا أنهم انما برءوا من
عباد الله من أجل ان صح معهم أن بعض المسلمين يبرعون منهم ، ومن
أجل ان صح معهم أن بعض فقهاء المسلمين يبرعون ، فبرءوا هم منهم
اتباعا للذين يبرعون منهم من المسلمين ، وتقليدا للفقهاء الذين قد عرفوا
أنهم يبرعون منهم على مخالفة الحق — نسخة — الآثار ، وحكم الأبرار •

فبعدا لمن رضى لنفسه بالخسار ، وقلد في دينه الربانين والأخبار ، على مخالفة لحكم الآثار ، كسبيل من خلا قبلهم من الفجار ، وقال الله عز وجل : (اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) فجاء في التأويل أنهم لم يتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، ولا آلهة مع الله ، ولكن قلدوهم دينهم ، واتبعوا قولهم فيما لا يحل لهم أن يتبعوهم فيه ، فخالفوا في اتباعهم لقول أخبارهم ورهبانهم الحق في ذلك ، واستحقوا عند الله عز وجل أن سماهم الله بأنهم قد (اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) .

ثم لم يرض هؤلاء العماة على مخالفتهم لدين المسلمين اذ برعوا من الناس بغير حق اتباعا وتقليدا لبعض المسلمين ، اذا علموا أنهم يبرعون منهم حتى قالوا : من لم يفعل كفعلنا فهو مخالف للمسلمين ، ممن ضل كضلالهم ، فهو موافق للمسلمين نبأ لله من هذا ، وننكره لوجه رب العالمين .

واعلم أنه حرام عليك أن تبرأ من أبى جهل بن هشام لعنه الله باسمه وعينه ، وأنت لا تعلم أنه مشرك من أجل اذ سمعت طوائف من المسلمين يبرعون منه ، ومن أجل اذ علمت أنهم يبرعون ويشهدون عليه بأنه كان شركا ، وبأنه كان محاربا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأنه قتل يوم بدر على مصاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يجوز لك في الأثر أن تقبل شهادة من برىء منه من بعد أن سمعته يبرأ منه على الحدث الذي برىء منه .

ولا يحل لك أن تبرأ من أبى جهل عدو الله باسمه وعينه على هذه الصفة من غير علم منك بأنه مشرك الا اتباعا وتقليدا لمن برىء منه من المسلمين ، ولكن عليك أن تبرأ من المشركين ومن طبقة المشركين ، ومن جميع المشركين مجملا في جملة ، ولا يحل لك أن تبرأ من أبى جهل لعنه الله بهذه الصفة حتى تعلم أن أبا جهل مشرك ، وأنه قتل يوم بدر في

حربه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نبرأ من أبى جهل باسمه وعينه ، اذ صح معنا ذلك بشهرة تحقيق في قلوبنا صحة ذلك بلا شك ولا ريب ، وليس لك أن تبرأ منه من أجل براءتنا منه ، ولا من أجل براءة المسلمين منه بغير علم منك بحدث كفره ، فافهم ما وصفت لك ، وإياك ومخالفة الآثار في الدين ، فتكون في دينك من المعتدين .

وهؤلاء العماة على ما بلغنى يأتى أحدهم الى المرأة المستورة في أهل بيته وأهله فيقول لها : أتبرأين من فلان وفلان ، أبرئ منهم فان المسلمين يبرءون منهم من غير علم منها بحدثهم ، فيكون داعياً لزوجته بذلك الى النار ، اذ دعاها الى أن تدين بمخالفة الآثار ، وقد قال الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفسكم وأهليكم نارا) والوقاية في هذه الآية أن يأمر المؤمن أهله باتباع الحق ، وهؤلاء يأمرؤن أهلهم بمخالفة الحق ، ويحتجون عليهم بأن فلانا الفقيه ، وفلانا المسلم ، وفلانا العالم ، وفلانا الصالح ، كلهم يبرءون من فلان ، فابرءوا أنتم منه ، لأن المسلمين يبرءون منه .

فصل

من قال بهذا من حيث رأى بجهله أنه اهتدى ، بأن البراءة من محدث بعينه ، انما تلزم من عرف حدثه أو صح معه ، ولا يحل له أن يبرأ منه من أجل براءة المسلمين منه على غير علم منه أن ذلك الذى برئء المسلمون منه أحدث ذلك الحدث الذى برئء منه المسلمون ، كما أنه لو رأى جماعة من المسلمين يأكلون صيد البر في أرض الحل ، وهو قد أهل بالحجج وأحرم به ، ما حل له أن يأكل عندهم من ذلك الصيد ، لأن ذلك يحل لهم دونه حتى يحل هو من أحرامه .

كذلك البراءة من هذا المحدث يحل للمسلمين الذين قد علموا بحدثه المكفر البراءة منه ، ويلزمهم ذلك في دينهم دون غيرهم من المسلمين الذين

لم يعلموا بحدث ذلك المحدث ، كذلك لو أنك رأيت جماعة من المسلمين من غير أهل بلدك يقصرون الصلاة في بلدك ويفطرون في شهر رمضان في بلدك ووطنك ، ما حل لك في دينك أن تفعل كفعلهم حتى تكون كمثلهم بمنزلة المسافر ، فقد وصفت لك ما في بعضه كفاية لمن أبصر واهتدى ، وبآثار المسلمين اقتتدى •

ولا نعلم أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ضل من ضل منها عن سنة الاسلام الا في الخاص والعام ، اذ تأولوا الأمر على خلاف تأويله ، وجعلوا الأمر على غير سبيله ، ولو أن الأمة حكموا في كل الأمور على موافقة الآثار ، والسنة ما دخل على أحد منهم في دينه فتنة ، ومن الضلالة التي تأولها العمارة في زماننا على مخالفة آثار أهل ديننا أنهم يأمرّون الضعيف المتمسك فيقولون له : أتبرأ من فلان فان المسلمين يبرعون منه ، فاذهب سل عنه وعن أفعاله وعن حاله عند المسلمين ، فان علمت أن المسلمين يبرعون منه فابراً أنت منه ، وسل عن حديثه الذي لم تعلم أنت أنه أحدثه ، فان المسلمين الذين يتبرعون منه سيخبرونك بحديثه •

فيأمرّونه أن يتجسس عن عورات قوم أموات وهو لا يحل له أن يتجسس عن عورات الأحياء ، ولا عن عورات الأموات ، لأن الله نهى عن التجسس ، كما نهى عن الغيبة ، وكما لا تحل الغيبة ، كذلك لا يحل التجسس ، لأن الله عز وجل قال : (ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً) وانما يلزم السؤال في آثار المسلمين ممن تلزمك أن تبرأ منه في آثار المسلمين •

اذا صح معه حديثه المكفر ، أو علمت أنه أحدثه ثم لم تعلم أنت ما يلزمك في حكم البراءة والولاية فيما قد علمت أنه أحدث ذلك الحدث ، وصاحب ذلك الحدث ، ممن كنت أنت تتولاه ، فعليك أن تسأل المسلمين

عما يلزمك فيه على ما قد علمت منه من حدثه في ذلك ، وصح معك ،
فهذا يلزم السؤال فيه ، اذا علمت الحدث المكفر ممن تتولاه أنت ، فافهم
ما وصفت لك •

فهؤلاء العمدة بجهلهم اذ سمعوا في آثار المسلمين بأن على المسلم
أن يسأل عما يلزمه في دينه ، ويسأل عما يلزمه في أمر الولاية والبراءة ،
ان ألزم الناس السؤال عما وضعه الله عنهم ، وعما نهاهم الله عنه ، عن
أن يبحثوا عنه ، وعن أن يتجسسوا عنه ، فأوجب هؤلاء الجهال على
الناس أن يسألوا عما نهى الله عنه ، فهم يرون بجهلهم أنهم على الصواب ،
وقد خالفوا في ذلك السنة والكتاب ، فاعتبروا يا أولى الأبواب •

وأما من حكيت عنه قبح الحكاية ففي ظنوننا به من الكفاية ما لعله
أحد عندنا من الرواية ، وحرام علينا ، ولا يحل لنا أن نحكم على الناس
بسوء ظننا من كان منهم بغیضا ، أو خبيثا أو مرييا أو غريبا ، وقد قال
الله عز وجل : (لا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو
أقرب للتقوى) ، ولا نعرفه من التقوى ما كان من مضلات الأهواء أن
يبغض أحدا من البشر على ما لا يستحقه في حكم الأثر ، وهذا ديننا وعليه
نحيا ، وعليه نموت ان شاء الله ، وعلى غيرنا مثل ما علينا ، وله مثل
ما لنا ان كان بدين الحق مستمسكا ، وليسبيل الحق سالكا ، وحسبنا
أنفسنا •

وكذلك قال ربنا : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم
من ضل اذا اهتديتم) ، والهداية هاهنا أن يوافق السنة والآثار في جميع
الحالات والاقرار ، ولا يخالف الحق في شيء مما حكم به الأثر ، وصح
فيه البصر ، والخبر فمن حكم على أحد بفعل أو قول أو معتقد على
سبيل مخالفة الآثار ، ولم يجعل نفسه — نسخة — يعجل نفسه عن ذلك
بالاستغفار ، ومات على ذلك مودة الاصرار ، فان مصيره لا محالة الى
النار ، أعاذنا الله وكل مؤمن ومؤمنة منها ، وزحزحنا عنها وإياهم بمنه
وعونه انه روعف رحيم •

وأما ما ذكرت عن ذكرت أنه قال : ان أبا محمد أصلحه الله وعصمه ، عبد الله بن محمد بن الصلت امامه ، فقد أبتم بأخ من أخواتنا في الدين ، ولا نحب لأحد من المسلمين أن يخالف المسلمين من حيث يرى بجهله أنه قد وافقهم ، لأنه اذا خالف حكم شيء من آثارهم في شيء من دينه ، كان للمسلمين مخالفا ، وعلى سبيلهم صادقا ، ولو رأى بجهله أنه لهم في ذلك موافق ، بل هو لهم في ذلك مفارق ، ولدينهم في ذلك مشاقق ، واني أذكر كل من بلغه نصيحتي من جميع المسلمين ، أن يتقوا الله في أمر الخاص والعام ، على شبه ما قد وصفت لك من زيغ تأويل الزائغين عن الحق بتأويلهم ، والهاكين بتقليدهم ، لمن خالفهم في ذلك ، وتضليلهم وهم أحق بالضلال والتضليل من استقام على سواء السبيل ، رزقنا الله وكل مؤمن ومؤمنة الاستقامة والسعادة يوم القيامة ، تدبر ما وصفت لك ، ولا تأخذ من قولي الا ما وافق آثار المسلمين ، وما خالف آثار المسلمين ، فلا تقبله مني ولا من غيري ، ولو كان الذي خالف الأثر ممن تعلم أنت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أهل الجنة ، وأنه رفيقه في الجنة ، فعليك أن تشهد بسعادته ، وليس لك أن تصوبه في ضلالتة •

فمن سؤال من الناس على هذا ديننا كما أن جميع المسلمين لا يحل لهم أن يصوبوا آباهم آدم صلى الله عليه وسلم في أكله للشجرة ، وان كان لله وليا ، وكان مخلصا نبيا ، ولا يحل لهم أن يقتدوا به في معصية الله ، وانما يلزمهم أن يقتدوا به في طاعة الله فيما ثبت في شريعتهم من ذلك ، ولا تقتدوا به فيما نسخ وحرم في شريعتهم من أمره ، وان كانت طاعته لله كمثل تزويج الأخوات بالاخوة وما أشبه ذلك •

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليما •

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، نصيحة وكلام للأزهر بن محمد ابن جعفر لأهل الدين :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول أخوكم أزهر بن محمد بن جعفر : أسأل الله يا أولى الألباب ،
ويا أهل العلم والآداب ، ويا أهل السنة والكتاب ، ويا حملة القرآن ،
ويا أهل سورة البقرة وآل عمران ، ويا المنظور اليه من أهل عمان ،
لا تقهركم الدنيا ، ولا يغلبكم الهوى ، وأن يمن عليكم بحسن الأداء ،
ويرضاكم له أنصارا ، ويملأ صدوركم أنوارا ، وأسألكم أن تفهموا أقوال
ربكم : (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا) الى آخر الآية •

وفاتحة الكتاب أولها التوحيد ، ثم الدعاء ، وأول الدعاء (اهـدنا
الصراط المستقيم) ، والسلامة أبدا لا تدرك الا بالاستقامة ، ومن كان
على بدعة ، وزل طن الطريق ، فليس الا عذاب الحريق •

وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انما الدين
النصيحة • انما الدين النصيحة • انما الدين النصيحة » وقيل انه كان
إذا أكد شيئا رده فـكان يقول : « انما الدين النصيحة • انما الدين
النصيحة » ، ومن لم يهتم بالاسلام وأهله ، فليس من أهل الاسلام •

والذى حدث في عمان بين الاخوان فينبغى أن يؤجل القلوب ، وتبكي
العيون ، وتملأ الصدور ، وتكرر السرور ، ولا يرجى أن يرتفع العذاب
الا بحسن المتاب ، وبالقلوب السليمة ، والوجوه المستقيمة ، وأنا قد
انقضى عمري ، ودعيت الى قبري ، وعندى معرفة بهذا الذى حدث في
عمان ، وفرق بين الاخوان ، وكنت صاحب القوم جميعا في الليل والنهار،
وعندى علم بتلك الأخبار ، وقد رأيت أن أبذل للمسلمين نصيحتى ،
وأأدى معرفتى ، وأبلغ حجتى ، فألفت في هذا الكتاب من الآثار ، عن
العلماء الأخيار ، ورجوت أن ينتفع بها أهل السماع والأبصار ، ومن
يطلب الجنة والنجاة من النار ، ويذهب عنكم — نسخة — عنهم الخيار •

وأعلمكم أن هؤلاء المشايخ الذين وقع بينهم ما وقع ، وجرى فيهم الاختلاف ، وكانوا هم الأئمة والقواد ، وأعلام البلاد ، والعلماء والعباد ، وأهل الاجتهاد ، حتى عرض لهم ما يعرض لأهل الدنيا من المحن ، وعوارض الفتن ، ثم رجعوا والحمد لله قبل موتهم الى رأى المسلمين ، والى الاستغفار ، فلا ينبغي أن يستخف بهم ، وينزلوا منازل الكفار ، وأولهم الصلت بن مالك ، فصار الى حد الضعف والزمانة ، والعجز في القيام بالامامة ، وخاف المسلمون ذهاب دولتهم ، وزوال نعمتهم •

وكان موسى بن موسى في وقته ، هو شيخ المسلمين ، وامام أهل الدين ، فاجتمع اليه أجله ، وساروا اليه لينظر للمسلمين فيما فيه عز الايمان ، فلما صاروا بفرق ، مكثوا بها ، وكانت الرسل والمشايخ فيما بينهم وبين الامام ، فقال : ما تطلبون ؟ فقالوا : قد صرت الى حد الزمانة والضعف ، ويخافون ذهاب الدولة ، ويسألونك أن تعزل حتى يقوم رجل يحيى به الله عز وجل هذا الدين ، ويجد أمن المسلمين أو نحو هذا من الكلام •

فقال : أنظر في ذلك ، فبقوا أياما ينتظرون رأيه ، ثم عزم على الاعتزال ، وحول ما في المنزل — نسخة — منزله الى المنزل الذى تحول اليه ، وأرسل اليهم أنى قد تحولت ، فنظروا للمسلمين ، وممن أرسل اليهم الحسن بن سعيد ، وحضر حوله من شاء الله من الشراة أيضا ، وشهدوا أنه أرسل الحسن بحضرتنا غير مجبور ولا مقهور •

ثم خرج على الناس ، فودعهم وداع تارك الامامة — نسخة — للأمر ، معتزل نفسه عن ما كان فيه ، وأمرهم بحفظ العسكر الى أن يصل القوم • وقال من قال : الى أن يجيء موسى •

وقال من قال : الى أن يجيء امامكم •

وكان عنده في العسكر خلق كثير فناظره منهم من ناظره ، وقالوا

له : تترك امامتك فزعق بهم على ما بلغنا ، ولم يلتفت الى قولهم ، فعند ذلك انقلب من شاء الله من الناس ، الذين كانوا معه الى موسى ، الى فرق ، وجاء الى موسى رسوله ، وكتاب عزان بن تميم بخطه يستحثهم على العسكر على التعجيل الى العسكر ، فعند ذلك أقاموا راشد بن النظر اماما ، ودخل العسكر ، وأرسلوا اليه في طلب ما يريدون وهو يبعثه اليهم ، فكان أمره وأمرهم على حد المسألة ، وهو يحاورهم الى أن مات •

وهو ممن شهد ببراءته من الأمر حسن ابن سعيد ، ومحمد بن القاسم بن مسبح ، وشهد غيرهم من القوام مع الاعتزال الشاهر الظاهر ، وقد نسب في الذي دخل الى الصلاح والكرم وحمد والحمد لله ، ولم يذم •

وان قال قوم : انه لم يدخل عليه أنه يقوم بالأمر ، فقد أعلمنا من شاء الله من المشايخ أنه انما كان ذلك انكارا لقيام راشد ، ليس أنه ينكر الاعتزال ، وقال : انما اعتزلت لأن يقدموا رجلا صالحا ، فأقاموا هذا فهذا خبر الامام الصلت بن مالك ، ثم قام راشد بن النظر ، ولم يكن له نظر نافذ في الفراسة ، ولا تجربة في السياسة •

فرجع موسى ينكر عليه كما كان ينكر على غيره ، حتى غلظ الأمر بينهما ، وخرج موسى أيضا بمن معه من المسلمين للنظر بأمره ، فهو يفرق أو قبل أن يصل ، وقد ثار الناس براشد وتعاوروه ، وكانت حرب قتل فيها عدة من أصحابه ، وضرب هو وحبس ، ودخل موسى ، وقد ملك العسكر عليه ، واشتدت الحركة ، فكان من نظره للدولة أن قام عزان ابن تميم ، حتى سكنت الحركات من بعد أن استغفروا ربهم ، وقبل بعضهم من بعض ، وأقام عزان موسى للقضاء ، فكان عزان الامام ، وكان موسى القاضي ، وأمرهما واحد ، وهما من بعضهما بعض سنة بعد سنة ، ثم خاف بعضهما من بعض •

وكان لما سبق في علم الله من زوال أمر أهل عمان ، ففى هذا معتبر لأهل الفهم والنظر ، كيف كانت الولاية والاتفاق والأخوة بين موسى بن موسى ، وعزان بن تميم ، وعزان هو عالم القوم وكبيرهم ، وأولاهم بالصلت بن مالك ، وأعرفهم بالأسباب التى جرت قبل ذلك ، فهذا أمر الأئمة ، وكنت مخالطا لهم كلهم ، والمشايخ الذين كانوا أيامهم ، فهم مشايخ أهل عمان وعلمائهم فى أيامهم ، وكنت مخالطا لهم أيضا وأناظرهم فى هذه الأمور ، فمنهم من كان مع موسى ورأيه كراهيه ، ومنهم من كان واقفا ، ولم تكن البراءة تعرف من أحد منهم حتى مضى أولئك جورعهم وتوقفهم .

وخلف من بعدهم قوم ، فاستحقوا ولم يرعوا ، والله سائلهم عما اليه أسرعوا ، ولعلمهم يدعون أنهم أخذوا الدين الذين قالوا به ، عن بشير بن محمد بن محبوب ، وأبى المؤثر ، وكنت أنا أحدث بأبى المؤثر ، وأقرب عهدا بأبى المنذر ، وكنا جميعا بمكة ، وكان يلقانى وألقاه ، وملتصم النظر فى هذا ونطلب الآثار .

وقال لى هؤلاء الذين يدعون رأيا ليس عندهم معرفة بما أنا عليه ، وأنا أضعف أن أقول فيما دون هذا ، فكيف أقول فى هذا ، وما أنا الا واقف ملتصم للحق ، وهذا الذى فى أيدي هؤلاء الناس ، انما أخذوه عن أبى المؤثر ، فهذا بشير رحمه الله .

وكان الى التوقيف والورع ، فان كان أحد أخذ منه غير هذا فقد رجع ومات بعد أن فارقت من مكة بقليل رحمه الله .

وأما أبو المؤثر فليست أدري ما كان بينه وبين هؤلاء ، الا أنى أعرف يقينا أن أبا المؤثر كان ممن يكاتب أبا على ، وينكر منكر كانت بصحار ، ثم قدم من صحار ، وقد قدم راشد ، فكان يختلف ويلقى والدنى فى تلك الأسباب ، وقال لوالدنى ، وأنا أسمعته قال لى أبو على : إنه أراد أن

يكون بفرق ولو شهرين حتى يتفق الأمر في الصلت بن مالك ، واعتزل برأييه •

وقال أبو المؤثر : أنا أحفظ هذا عن الصلت بن مالك ، قد خرج من الامامة حيث اعتزل ورد الخاتم ، ولكن راشدا لم يقم بعده الظن منى أنه أراد لم يقم لعقده الا موسى وحده ، فانظر كيف كان موسى خليلا ، فقال له والدي ، فيرسل اليه محمد بن المنذر فاستضعفه ، فقال له راشد ابن المنذر ، فقال : نعم فرآه ورآه موضعا للعقد ، فهذا الذي أحفظه وأستيقن عليه منه •

ثم كان بعد ذلك مخالطا لراشد ما شاء الله ، ثم وقع سبب لعله غضب على أبي على ، وجرت الاعتاب بينهم ، وأنا قد دخلت في سبب بعد سبب مع هؤلاء الأئمة ، وأنا كنت أدخل فيما كنت أستحله وأدين به ، ولم أعلم أني دخلت في شيء أحرمه والحمد لله •

ولما انقضت تلك الأمور بما فيها ، ورأيت اختلاف الناس ، رأيت الوقوف أولى بي ، ورجعت الى الاستغفار والمتاب ، من كل ما أخطأت فيه من تلك الأسباب ، وجميع الأسباب ، رأيت الوقوف أولى وأسلم ، وأوثق وأحزم ، وقوف تبين وسؤال واجتهاد في طلب الصواب ، وقولي في هذا قول المسلمين ، ديني فيه دينهم ، اليه أدعو جميع المسلمين ، ومن يخاف مقامه بين يدي رب العالمين •

اعملوا أن الورع هو ملاك ، ولا دين لمن لا ورع له ، وقيل : أول الورع وأوسطه وآخره أن تدع ما يريبك الى ما لا يريبك ، وما حاك في الصدر — نسخة — في صدرك فدعه ، وفي حديث آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير دينكم الورع » قيل له : وما الورع ؟ قال : « الوقوف عن الشبهة » • فالله الله في أنفسكم ولحومكم ودمائكم ، أن يحملوها على عظيم الخطر ، والحذر ثم الحذر أن تستخفوا بأئمتكم ومشايخكم وعلمائكم وأعلامكم ، وتسرعوا الى بغضهم وعداوتهم بلا ذنب

يصرون عليه ولا يثوبون ، وقد قال الله عز وجل : (وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) ، والداعى الى هذا أعظم وأعظم ، لأنه يحمل وزره وأوزار من يتبعه ، وان تاب لم يكن له توبة الا بالرجوع الى أولئك الذين أزلهم ، وكذلك الذين دعاهم ، ويرجع عن ما كان دعاهم اليه •

وفي الحديث : « أن داعيا كان على غير السبيل ، ثم رجع الى التوبة فأوحى الله تبارك وتعالى لو كانت ذنوبه فيما بينى وبينه لغفرتها له ما كانت ، ولكن كيف بالذين ماتوا على الضلالة التى دعاهم اليها » •

وقيل : ان رجلا وقع فى مسلم عند بعض العلماء ، قال له : غزوت الهند ؟ قال : لا قال له : غزوت الديلم ؟ قال لا ، حتى ذكر له أربع فرق من المشركين قال له : سلم منه هؤلاء الأعداء الأربع ، وأخوك المسلم لم يسلم منك ، انا لله وانا اليه راجعون •

فليس بعد الله حق أعظم من حق المسلم ، فانظروا فيما دعاكم — نسخة — دعوناكم اليه ، وفيما يدعو اليه غيرنا من قال : العنوا وقاللوا أولا ، ومن قال تثبتوا ولا تعجلوا ، ففيما نصحنا وشرحنا انذار واعذار ، ولله سوابق الأقدار ، فاتقوا الله ، ثم اتقوا الله عباد الله ، فانه اللحم والدم والعقوبة لمن اعتدى نار جهنم •••

وصلى الله على النبى محمد المصطفى وآله وسلم تسليما •

هذا نسب الاسلام لأهل الاستقامة من المسلمين •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين • الحمد لله الأول قبل كل شيء ، والآخر بعد كل شيء ، ذى القدرة والملكوت ، واله تفرد بآلاء لهوت ، ليس معه اله معبود ، ولا له شريك موجود ، يقضى في جميع خلقه بمشيئته ، وينفذ فيهم بحكمه وقضيته ، ليس لهم في ذلك اختيار ، ولا عنه فرار •

نحمده على ما هدانا للإسلام ، وبين لنا الشرائع والحلال والحرام ومن "علينا نبينا محمد عليه السلام •

أما بعد :

فان الله تبارك وتعالى اصطفى الاسلام ديناً ورضيه لنفسه ، وتعبد به عباده ، واختار له صفوته من خلقه ، رسلاً مبشرين به ، ومنذرين ، وذلك قوله عز وجل : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، وقوله : (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه) وقال تعالى : (ان الدين عند الله الاسلام) ، ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) •

فلا يقبل الله أعمال من تعبد به يدينه الا بالاستقامة عليه ، ولا تغفر ذنوبهم الا بالانابة منها اليه •

ومن الاسلام شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير ، شهادة الاخلاص ، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ، وأن جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم عن الله فهو الحق المبين ، كما جاء به مجملًا ومفسراً ، والايمان بالله حق ، وبملائكته وكتبه ورسله ، وجميع أنبيائه ، واليوم الآخر

والبعث والحساب ، والجنة والنار ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنه يحيى ويميت ، وهو حي لا يوت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير .

وأن الجنة لمن أطاع الله ، والنار لمن عصاه ، والاجتهاد لله في أداء جميع لوازمه ، والانتها عن جميع محارمه ، وأقام الصلاة لوقتها مع النية لله في أدائها بالوضوء التام أو ما أشبهه بجميع ما يلزم فيها ، ولها من فرائض وسنن ، واستقبال القبلة لها مع الخشوع لله فيها ، والاقبال عليها ، والقيام بها عند الضرورات على ما يجب في دين الله ، وصلاة الجمع ، والقصر في السفر ، واتقاء النجاسات ، والاغتسال من الجنابة والحيض ، وإيتاء الزكاة بحقها وصدقها ، وقسمها على أهلها ، وتسليمها إلى مستحقها ، وصيام شهر رمضان ، بالحلم والعفاف بالنية لله في تأديته ، وصدقة الفطر على من وجبت عليه ، وحج البيت الحرام على من استطاع إليه سبيلا .

والجهاد في سبيل الله عند وجوب فرضه ، والقيام بالسنن والجماعات عند لزوم ذلك إلا من عذر ، والتقرب إلى الله تعالى بالطاعات من الفضائل والنوافل والوسائل وما أشبه ذلك ، والوصية للأقربين على من ترك خيرا ، وكفارة الأيمان ، والنذور على من وجب عليه ذلك ، والوفاء بالنذر في طاعة الله ، ولا نذر في معصية الله ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، عند القدرة على ذلك ، والتعاون على البر والتقوى ، وصلة الأرحام ، وبالوالدين إحسانا ، وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي القربى ، والجار الجنب ، والصاحب بالجنب ، وابن السبيل ، وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا .

وحفظ الفروج عن الفواحش من الزنى وما أشبهه ، واتقاء النساء في المحيض كما قال الله تعالى : (حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) واجتناب وطئهن في الدبر ، وغض البصر عن الحرام

وتحريم الفراء (١) والقذف للمحصنين والمحصنات وغيرهم ، ممن لا يجوز قذفه ، ولين الجانب ، وحسن الصحبة ، ونقض كل عهد في معصية الله ، وستر الزينة التي أمر الله بسترها الا ما ظهر منها ، والاستئذان على البيوت ، والتسليم على أهلها ، والتحية للمسلمين ، والرد عليهم كما أمر الله بأحسن منها أو مثلها ، والتسليم على أهلها ، والتحية والتسليم على النفس منها عند دخول البيوت ، كما قال الله : (فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) والاحتفاء بأهل الذمة ، والقصد في الشيء ، وترك الخيلاء والرياء في كل شيء والتريى بزي أهل الصلاح والايمان ، ومجانبة زى أهل الجهل والعصيان ، وبذل النصائح وقبولها ، والورع في الدين ، وكظم الغيظ ، والعفو عن الناس ، كما قال الله : (والكاظمين الغيظ والعافين على الناس والله يحب المحسنين) •

وأدوا الأمانات ، وترك الخيانات ، والصدق في الحديث ، وترك الكذب الا فيما يجوز ، وذكر اسم الله عند الذبيحة والصيد ، كما أمر الله ، والسنة في الختان والنكاح بكتاب الله ، وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وبالفريضة والبينة العادلة ، أو بما يجوز من الشهود في دين الله ، ورضا المرأة ، واذن الولي ، أو من يقوم مقامه في ذلك والامساك بالمعروف ، والتسريح بالاحسان ، والطلاق كما أمر الله ورسوله والرد بالشهود عن الخلع والطلاق ، كما يجوز في دين الله ، والعدة والمواريث بالكتاب والسنة والاجماع ، ورأى المسلمين في ذلك ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في النكاح •

وتحريم شرب الخمر ، وكلما أشبه ذلك من المسكر ، وما نزل بمنزلته. وتحريم ما حرم الله من المحارم من المطاعم ، والمشارب والملابس ، والمناكح ، وتحريم الربا ، وتحريم الغرر ، والابهام عند البيع ، وتحليل

(١) الفراء : جمع فرية .

البيع ، والوفا في الكيل ، والعدل في الوزن ، وتحريم مال اليتيم الا بالتى هى أحسن ، وتحريم مال اليتيم الا بالتى هى أحسن ، وتحريم أموال الناس الا بحلها ، والوفاء بالعهد والوعد الى جميع الناس البار منهم والفاجر ، والوقوف عن كل شبهة ، والقيام بالشهادة ، والحكم بالعدل ، والحق في جميع الناس بالسواء ، ولا يمال الى أحد يهوى ، والشهادة على أهل الضلال بضلالهم ، والبغض لهم ، والبراءة منهم ، والحب لأهل طاعة الله على طاعتهم له ، والولاية لهم ، وأن لا يصير على معصية صغيرة ولا كبيرة ، ولا يدين لله بمعصية ، ولا يدعى الغفران من الله على العصيان ، ولا يوثس من رحمة الله في شيء من الأمور ، ولا يغتر بعقوبته في شيء من الأمور ، ولا يخادعه في شيء من الأمور في سريرة ولا علانية .

وأن لا يقطع رحما ، ولا يؤذى جارا ، ولا يكره عدلا ، ولا يرد عدلا ، ولا يرد المعذرة ، ولا يغتتم العثرة ، ولا يتحسس العورة ، ولا يغترب بعض بعضا ، ولا يسعى بالنميمة ، ولا يأخذ بالظن والتهمة ، ولا يجب أن يشيع الفاحشة ، ولا يسخر قوم بالناس ، ولا يعتدى عليهم ، ولا يعتل عليهم ، ولا يظلمهم حقوقهم ، ولا يدخل في ديننا من لا يكتم سرنا ، ولا يرعى غيبتنا ، ولا يقول قولنا ، ولا يرضى رضانا ، ولا يسخط سخطنا ، وننتهمه في جميع أمورنا ، ولا يعادى عدونا ، واعتقادنا في جميع الأشياء كلها ، دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . قال الله تبارك وتعالى : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) . فنحن لما أمر الله به مطيعون ، ولما نهى الله عنه مزدجرون ، ولدين نبيه محمد صلى الله عليه وسلم مقتدون ، ومن سلك سبيله من أمته متبعون .

ولن عصى الله ورسوله والمؤمنين مفارقون ، ومع هذا فانا دائنون لله بالتوبة ، والاستغفار من جميع ما لزمنا الدينونة ، والاستغفار منه في دينه من كل قول وعمل ونية ، خالفنا في جميع ذلك أو في شيء منه

رضاه من جميع حقوقه وحقوق خلقه ، تعمدنا لذلك أو أخطأنا ، نسيناه أو ذكرناه ، علمناه أو جهلناه ، دنا به أو رأيناه ، كنا مستحلين له ، أو محرمين أو متأولين ، ونادمون على جميع ما سلف منا من المعاصي ، ومعتقدون أن لا نعود الى ذنب أبدا ، ومعتقدون الخلاص من كل حق وجب علينا لله أو لعباده ، دائنون لله تعالى بجميع دينه الذى ألزمننا الدينونة به فى جميع الأشياء كلها من حقوقه وحقوق خلقه ، ودائنون لله بالسؤال عن جميع ما لزمننا الدينونة بالسؤال عنه فى دينه من جميع حقوقه وحقوق خلقه ، ومعتقدون السؤال عن جميع ما لزمننا لله فيه اعتقاد السؤال عنه فى دينه من جميع حقوقه وحقوق خلقه ، ودائنون لله مولاته جميع أوليائه وعداوة جميع أعدائه من جميع العالمين من الأولين والآخرين الى يوم الدين •

ودائنون لله بولاية جميع ما ألزمننا الدينونة بولايته فى حقيقة أو حكم ظاهر أو حكم شريطة •

ودائنون لله بالوقوف عن كل من وجب علينا فيه الدينونة بالوقوف عنه من جميع خلقه ، ومعتقدون الوقوف فى كل حدث أشكل علينا أمره ، واحتمل عندنا حق فاعله وباطله فى دين الله ، ولم يتضح معنا صحته وحقيقته على اعتقاد ولاية الحق ، والبراءة من المبطل على ولايتنا لعلماء المسلمين على حكمهم فى ذلك •

ودائنون لله بدين نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، ودين أهل الاستقامة من أمته ، منهم أبو بكر الصديق ، وأبو حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، ودين معاذ بن جبل ، وعمار بن ياسر ، وأبى ذر الغفارى رحمهم الله ، ودين عبد الله بن وهب الراسبى امام أهل النهروان •

والمرداس بن جدير الامام ، وعبد الله بن يحيى طالب الحق الامام •
رحمهم الله •

ودين جابن بن زيد ، وعبد الله بن أباض ، وأبو عبيدة مسلم بن
أبى كريمة من علماء المسلمين وأئمتهم فى الدين رحمهم الله •

ودين وائل بن أيوب ، ومحبوب بن الرحيل ، ومحمد بن محبوب ،
والربيع بن حبيب من علماء المسلمين وأئمتهم فى الدين رحمهم الله •

ودين منير بن النير ، وبشير بن المنذر ، وهاشم بن غيلان من علماء
المسلمين ، من أهل عمان رحمهم الله •

ودين الجلندى بن مسعود ، والوارث بن كعب ، وغسان بن عبد الله
من الأئمة المنصوبين من أهل عمان رحمهم الله •

ودين موسى بن على ، ومحمد بن محبوب ، وعزان بن الصقر من
علماء المسلمين من أهل عمان رحمهم الله •

ودين محمد بن الحسن ، ومحمد بن روح بن عربى ، وأبو سعيد
محمد بن سعيد من علماء المسلمين ، والأئمة فى الدين رحمهم الله ،
ورضى عنهم جميعا ، وجزاهم عن الاسلام وأهله خيرا •

فهؤلاء الذين وصفناهم من العلماء وغيرهم ، ممن لم نذكره فى
كتابنا هذا من أهل الاستقامة فى الدين من العلماء المهتدين ، ممن ينتحل
نحلة هؤلاء ، ويدين بدينهم أئمتنا فى الدين ، وعلمائنا وأوليائنا ديننا
دينهم ، وولينا وليهم ، وعدونا عدوهم ، وحربنا حربهم ، وسلمنا سلمهم ،
ومذهبنا مذهبهم ، ورأينا رأيهم ، وقولنا قولهم ، وديننا فى الأحداث
التي جرت ، والفرق التي افترقت بعد النبي صلى الله عليه وسلم من لدن
عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، ومن خالف بعدهم دين الله الى
انقضاء أيام هارون بن اليمان ، وعبد الله بن طارق ، ومن اتبعهما على
مخالفتهم لدين الله ، قولهم ودينهم •

وقولنا وديننا في الأحداث التي جرت بعمان من لدن الصلت بن مالك وموسى بن موسى ، وراشدا الى انقضاء أيام عزان بن تميم ، والحوارى بن عبد الله قولهم ودينهم •

وقولنا في الأحداث التي جرت بعمان أن كلا من أهل الدار ومن جميع المسلمين مخصوص فيهم بعلمه من ولاية ، أو براءة أو وقوف وأن من خصه شيء من أمرهم لم يكن له حجة على غيره في ذلك ، ولو ثبت عند جميع الخلق صحة أفعالهم ، ولم يصح عند غيرهم ما صح عندهم ، ولو واحد وحده لكان الواحد سالما في حكم ما قد صح معهم وخصهم وعليهم هم الحكم بما يلزمهم في ذلك الذي قد صح معهم كذلك ، لو ثبت عند واحد وحده صحة أفعالهم ، ولم يصح عند غيره من جميع خلق الله ، لكان جميع خلق الله سالمين من حكم ما قد صح معه ، وعليه هو الحكم بما يلزمه في ذلك ، لأن أصل أحداثهم وأفعالهم كلها عندنا خارجة على أحكام الدعاوى ، لا على أحكام البدع ، ولا على الانتهاك لما يدينون بتحريمه ، لأن عندنا أن بين أحكام الدعاوى ، وأحكام البدع فرق بعيد ، فلا يحمل كله على معنى واحد ، فان ذلك فاسد ، فمن أقر معنا بهذه الجملة التي وصفناها ووافقنا عليها ، أو صح عليه معنى الدينونة بها كان ولينا ، ووجب حقه علينا ، ومن دان بخلاف هذه الجملة التي وصفناها ، أو صح معنا على أحد المخالفة لهذا أو لشيء منها متدينا بذلك كان لنا معاديا ، ولديننا مجانبيا ، ونحن له مفارقون ، ولدين ربنا وأهل نحلنا مستمسكون •

وأكثر ما يقع الريب والشبهة ، وتجب المحنة والخبرة في عصرنا هذا ، ومصرنا ، في الأحداث التي جرت في عمان ، والاختلاف فيها اذا الدار فيها يومئذ دار اختلاط ، فلا يصح لأحد معنا والولاية والموافقة الا بالبراءة له من مخالفة الحق فيهم في الفرق بين أحكام الدعاوى ، وأحكام البدع ، أو يصح منه ولاية لأحد من أهل العلم الذين ثبتت لهم

البراءة من مخالفة الحق معهم في الفرق بين أحكام الدعاوى من أحكام البدع بعد هذا الاختلاف ، مثل أبى عبد الله محمد بن روح بن عربى ، وأبى الحواري محمد بن الحواري ، وأبى ابراهيم محمد بن سعيد بن أبى بكر الأزكوى ، وأبى الحسن محمد بن الحسن ، وأبى سعيد رحمه الله أو غيرهم من أهل العلم ممن سلف بعدهم من أهل نحلتنا ، مثل أبى محمد عبد الله بن محمد بن زنباع ، أبى بكر أحمد بن محمد بن الحسن السعالى وأبى بكر محمد بن سعيد بن أبى بكر بن الفقيه ، ومحمد بن أحمد السعالى ، وولده أبى بكر أحمد ، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، ومحمد بن أبى راشد ، والشيخ أبى الحسن على بن عمر بن أبى الحسن ابن أبى الأشهب المنحى ، وأبى على الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان رحمهم الله ، والولاية في يومنا هذا للشيخ أبى عبد الله محمد ابن ابراهيم حفظه الله ، أو من صح له الاتباع لمذهبهم الذى بينوه أو من يتولاهم على ذلك .

وانما وقف الواقعون من أهل هذه الأحداث على اعتقاد ولاية المحقق منهم ، والبراءة من المبطل ، اذ خفى عليهم حقيقة أمرهم ، وصح أصل فعلهم ودعاويهم على بعضهم بعض ، فأشكل لذلك معهم أمرهم ، واحتمل حقهم وباطلهم عندهم ، واذا لم يكن في متقدم الأمر وجب عليهم ولاية أحد منهم ، والبراءة من أحد منهم ، فاستضايقوا على أنفسهم أن يقطعوا على أحد منهم باسمه وعينه ببراءة ، ولا باثبات ولاية على الحقيقة منهم بغير حجة من غير شك منهم في البراءة من أهل البغى من المستحلين لما حرم الله ، والمحرمين لما أحل الله ، وجميع من عصى الله بركوب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة ، ولا تخطئة من الواقفين عنهم لمن تولاهم ، أو تولى أحدا منهم ، ومن برىء من أحد منهم ، أو وقف عنهم ، أو عن أحد ما لم يعلم أن المتولى أو المتبرىء

أو الواقف تولى أو برىء أو وقف بغير حق يسعه في دين الله ، ولو أنهم وقفوا على باطن أمرهم ، وصحة أصل فعلهم ، لعرفوا الحق منهم والمبطل ، ولم يجهلوا الحكم فيهم ، ولكنهم خفيت عليهم سريرتهم وباطن أمرهم ، واحتمل معهم فيما ظهر من فعلهم وحققهم وباطلهم ، فرأى الوقوف على اعتقاد ولاية الحق منهم ، والبراءة من المبطل منهم •

وترك الحكم فيهم بولاية ، أو براءة بغير حقيقة أسلم وأوسع في دين الله ، والله أسأله التوفيق لما فيه رضاه ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير •

فمن بلغه كتابي هذا من ضعفاء المسلمين وغيرهم ، أو انتهى إليه فقرأه أو قرىء عليه ، أو بلغه علم حقيقته أو بعض ما فيه ، فليتدبره وينظره نظر مشفق على نفسه ، ولا يجرمته شنان قوم عن اغماض النظر فيه ، والأخذ بما وافق الحق منه ، وكل من خالف الحق في شيء ، فلا عذر لمن قبل ذلك منه ، ولا حجة له ، ولو كان من أنبياء الله صلوات الله عليهم ، فكيف إذا قبل من غيرهم ، ولا عذر لمن رد حقاً من جميع ما جاء به ، ولو من أبى جهل وفرعون ونمرود لعنهم الله ، ولا حجة له في رده وجحده ، لا شك معنا في ذلك ، ولا ريب ، وأنا أستغفر الله وتائب إليه من جميع ما خالفت فيه الحق والصواب ، من كل قول وعمل ونية ، مما هو في هذا الكتاب أو في غيره اعتمدت عليه ، أو جهلته ذكرته أو نسبته ، أخطأت فيه أو تأولته ، دنت به أو رأيت به ، فأنا تائب الى الله من جميع ذلك كله ، ومستغفر له عنه •

عرض هذا الكتاب على امام المسلمين في الدين من أهل عمان أبى عبد الله محمد بن ابراهيم بن سليمان ، تولاه الله وحفظه وأبقاه ، ومن النار برحمته نجاه ، وصح ان شاء الله ، وقال : ان جميع هذا هذا الكتاب عندي أنه صواب والحمد لله رب العالمين •

وصلى الله على محمد نبيه ورسوله محمد المصطفى المختار وسلم
تسليماً •

❖ مسألة :

عن أبى سعيد : قال أبو سعيد رحمه الله : الحكم في حدث أهل
عمان مشكل ، ويجوز فيه الولاية والبراءة والوقوف ، وهذا خارج من
حكم الكتاب والسنة والاجماع ، قال : فالذى يتلى يقال — نسخة —
يقول : انه من كانت له ولاية ، فهو على ولايته ، حتى يصح فيه
ما ينقله عنها الى البراءة •

قال : والذى يقول بالبراءة يقول انه يبرأ بالظاهر ، وليس يبطل
حكم الظاهر الاحتمال •

قال : فمن أبصر الحكم في ذلك في أحد الوجهين ، فذلك له ، ومن
لم يبصر الحكم في ذلك ، فأقل ما يكون يقف لجهله بالحكم ، وهذا شيء
قد جاء وثبت ، ولا ينقل أبدا عما هو عليه ، وقد ثبت فيه الاختلاف
بالاجازة للولاية والبراءة والوقف — نسخة — والوقوف ، وكل وجه
من هذه الوجوه له أصل في الكتاب والسنة والاجماع •

فاذا ثبت هذا كهذا فالتعبد من ذلك من مقولى أو من تبرىء
أو واقف •

قال : لأن الأمر لم يصح فيه حكم يقضى بأحد هذه الفصول تقوم
به الحجة على الجميع ، وينقطع به عذر من أتى بخيره في ولاية ولا براءة ،
ولا وقوف ، لأن المتولى يتولى بما يحتمل ، والمتبرىء يبرأ بما يحتمل في
الظاهر ، والواقف كذلك ليس من أظهر منهم الولاية والبراءة الى غيره ،
كان مقطوع العذر ما لم يكن يبرأ من وليه •

قال : ولو كان يبرأ من وليه كان أولى به السكوت على معنى قوله •
❖ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : سئل أبو الحسن رحمه الله عن ولاية
قال : اذا لم أتول أبا الحواري فمن أتول ، صحبتته ستين سنة لم نعلم
منه هفوة •

❖ مسألة :

قال : وسألته عن محمد بن روح رحمه الله فقال : ذلك أباضي حقا •

❖ مسألة :

قال : من أثق به من الاخوان انه سمع أبا سعيد محمد بن سعيد
بقرية نزوى ، وقد جرى بينه وبين رجل أسباب في أمور أهل
عمان •

قال أبو سعيد : أنا أتولى عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر ، الذي
كان ببهلا ، ومحمد بن روح الذي كان بسمد ، وأبا إبراهيم محمد بن
سعيد بن أبي بكر الذي كان بأزكى •

قلت له : فعبد الله بن محمد بن أبي المؤثر كان يبرأ من موسى
وراشد ، ويتولى الصلت أم يقف عنه ؟

قال : معى انه كان يبرأ من موسى بن موسى ، وراشد ويقف عن
الصلت الا أنه كان يتولى من يقف عنهما •

قلت له : وعندك أنه كان يتولى من يتولاهما ؟

قال : لم يكن حدث له في هذا مقايضة الا أنه لا يجوز فيه الا ذلك ،
لأنه مأمون على دينه •

قلت له : ومحمد بن سعيد بن أبى بكر الذى كان بأزكى كان يتولى موسى بن موسى وراشدا ؟

قال : انه كان يقف عنهما ، ويتولى من يتولاهما ، وقد قيل : من تولى المتولى فقد تولاه ، ومن تولى المتبرىء فقد برىء •

قلت له : فهذا الواقف الذى يتولى تولى أولياءه المتولين والمتبرئين والواقفين يكون متوليا لهذا الشخص ، متبرىء منه واقف عنه ؟

قال : هكذا معى أنه يلزمه ذلك بالحق •

✽ مسألة :

فيما أحسب عن أبى سعيد رحمه الله ، وعن الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم ، قلت : هل يسع جهلهم أم لا يسع جهلهم اذا عرف هذا الجاهل محمدا صلى الله عليه وسلم ، ولم يعرف غيره من الأنبياء ؟ قلت : هل يسعه ذلك ؟

فعلى ما وصفه فالذى عرفنا اذا آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين صلى الله عليهم أنه رسول الله ونبى الله ، وأن جميع ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله فهو الحق المبين بعد معرفة الله ، بأنه واحد ليس كمثله شئ ، ومنفى عن جميع الصفات بآئن بذاته عن جميع الذوات ، لا يجوز عليه السكون ولا الحركات عليه ، فاذا أقر بتوحيد الله وآمن بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن جميع ما جاء به أنه عن الله فهو الحق المبين •

فقد وسعه جهل ما سوى ذلك من الايمان بالملائكة والنبيين والمرسلين ، لأنه قد آمن بجميعهم فى جملة التى أقر بها أنه آمن بجميع

— ٣٩٠ —

الملائكة والنبیین والمرسلین وولاية المسلمين وعداوة الظالمین حتى تقوم
عليه الحجة بمعرفة الفرض عليه أن يؤمن بجميع النبیین والمرسلین ، فاذا
قامت عليه الحجة بذلك من كتاب الله ، فعليه الايمان بجميع الملائكة
والنبیین والمرسلین •

فان لم يعرفهم بأسمائهم لم يكن عليه أن يؤمن الا بجملتهم ، كما
قد قامت عليه الحجة بمعرفتهم جملة ، فمن عرف منهم باسمه فعليه أن
يؤمن باسمه وعينه ، فان شك في ذلك بعد قيام الحجة عليه بذلك هلك •

قلت : وكذلك هل يسع جهل الفاسقين مثل فرعون وابليس وغيره
أم لا يسع جهلهم ؟

فالوجه في ذلك على ما حفظنا وعرفنا أنه اذا عادى لله جميع من
عصاه ، وخالف رضاه ، ووالى لله جميع من أطاعه ، فقد دان بفرض
الولاية والبراءة حتى تقوم عليه الحجة بمعرفة عاص الله بعينه ، فيعاديه
الله ، أو يصح معه مطيع لله بعينه ، فيواليه من كتاب الله أو سماع اذنه
هو ، أو يبصر عينه أو بشهادة البيئة ، أو شهرة صحة الأخبار ،
فافهم ذلك •

واذا أقر لله بالجملة ، ودان له بها ، فقد والى له وعادى له حتى
تقوم عليه الحجة بوجه ما تجب عليه له البراءة ، والله أعلم بذلك ،
وأنا أستغفر الله من جميع ما خالفت فيه رضاه وتائب الى الله من جميع
الذنوب والمعاصي ، وحسبنا الله ونعم الوكيل •

وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله وسلم تسليما • ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى العظيم •

— ٣٩١ —

قال المحقق

ثم كتاب السير والأصول من كتاب بيان الشرع وهو الرابع من أجزاء كتاب بيان الشرع والحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على رسوله وعبدنا سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين له بإحسان الى يوم الدين •

الجمعة التاسع والعشرون من شهر شعبان سنة ١٤٠٣ هـ
العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٨٣ م

وقد عرضناه على نسختين الأولى بخط محمد بن ناصر بن محمد عامر الخصيبي فرغ من نسخها عام ١٢١٨ هجريه •

والثانية بخط هاشل بن راشد بن علي بن محمد المسكري فرع منها عام ١٢٤١ هجرية •

سالم بن حمد سليمان الحارثي

رقم الايداع ٥٥٧٨ لسنة ١٩٨٤
مطابع سجل العرب

